مصادر السيرة النبوية
بـــين
المحـــدِّثين والمـــؤرخين

بحثٌ مقدَّمٌ لنَيْلِ جَائزَة نَايف بن عَبْدالعَزيز آل سُعُود العَالَميَّة
لِلسُّنَّة النَّبَويَّـــة وَالدِّرَاسَـــات الإسْلاميَّـــة المعَاصِـــرَة
لعـــام ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

د. ياسر بن أحمد نور

((الـــدورة الثالثـــة))
الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فتُشكِّل سيرة النبي محمد ﷺ الركيزة الأساسية لحركة التاريخ العظيم، الذي يعتز به المسلمون على اختلاف لغاتهم وأقطارهم، إنها بحق تاريخ الإسلام الواقعي والفعلي، حتى إن ابن حزم اعتبرها المعجزة الدالة على صدق نبوته، وفي ذلك يقول: "إن سيرة محمد ﷺ لمن تدبرها تقتضي تصديقه ضرورةً، وتشهد له بأنه رسول الله ﷺ حقّاً، فلو لم تكن له معجزة غير سيرته ﷺ لكفى"[1]. ولا شك أن هذا ما جعلها على رأس أولويات التدوين والكتابة التاريخية عند المسلمين، حيث لم تحظ حقبة من التاريخ بالدراسة والبحث بقدر ما حظيت به حقبة السيرة النبوية.

ومن المعلوم أن حسن التعامل مع المصادر، لا يتأتى إلا بفهم طبيعة مناهج التصنيف التي صيغَت على أساسها هذه المصادر، ومن هذا المنطلق نتوجه لدراسة موضوع "**مصادر السيرة النبوية بين المحدِّثين والمؤرخين**"، لنرصد من خلاله حركة التأليف، ومناهج التصنيف في مجال السيرة النبوية، فهذا بلا شك

(١) ابن حزم: جوامع السيرة، بتحقيق: إحسان عباس، مصر، دار المعارف، ط. ١، ١٩٠٠م، ص٢.

يفضي إلى بيان قيمة هذه المصادر، ومراتبها من حيث الصحة والاعتماد.

ولعل من الأهمية بمكان تحليل مضمون عنوان البحث، طلباً لإزالة ما قد يطرأ على الأفهام من لبس أو غموض، فإذا بدأنا بإيضاح المقصود بـ"مصادر السيرة"، فيلزم أن نفرق بين المؤلَّف التاريخي، والمصدر التاريخي؛ فالمؤلَّف التاريخي هو الذي يؤرِّخُ فيه المؤرخ لحدث أو حوادثَ تاريخية ما، من خلال أدوات منهجية محددة، تتيح له في النهاية إخراج نص تاريخي مكتمل، يراعي فيه التسلسل الزمني والموضوعي.

أما المصدر التاريخي فهو أعم، في محتواه، إذْ هو إلى جانب اشتماله على المؤلَّف التاريخي، فهو يحوي أيضاً كتابات ومؤلفات قد لا يقصد بها التأريخ بالمعنى الاصطلاحي الذي أشرنا إليه، كالنصوص الأدبية، والوثائق الإدارية، والمكاتبات السياسية، والعملات...إلخ، فهذه الكتابات يمكن أن تحوي بداخلها معلومات ثرية تكشف عن الكثير من حقائق التاريخ.

إن مصادر السيرة النبوية التي نحن بصدد الحديث عنها، تشمل مختلف أنماط التأليف، التي تناولت أحداثها بشكل أو بآخر.

وتأسيساً على هذا، يمكننا القول بأن مصادر السيرة النبوية، مصطلح جامع يدل على كل ما دُوِّنَ أو كُتِبَ عن حياة النبي ﷺ، على اختلاف طرائق التدوين ووسائل الكتابة.

أما الشق الثاني من العنوان والذي جُمع فيه بين المحدِّثين والمؤرخين، فقد وضع قيداً على الدراسة يجب ألا تتجاوزه، وهو أن الدراسة لن تتناول إلا ما أنجزه المحدِّث والمؤرخ من أعمال في مجال السيرة النبوية، وبالتالي لن تتطرق إلى موضوعات أخرى خارج هذا النسق. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد حدود

فاصلة بين المحدِّث والمؤرخ في هذا الشأن، بمعنى أنه لا يُفهم من ذلك أن علاقة المحدِّثين بالسيرة النبوية ستتوقف عند مصنفات كتب السنة والحـديث، أو أن المؤرخين لم يجاوزا المؤلفات التاريخية في تعاملهم مع السيرة، فكل منهما علـى السواء أسهم في كتابة السيرة في نطاق الحديث والتاريخ بحكم مشترك التكوين المعرفي، فجُل المحدِّثين كانوا مؤرخين والعكس صحيح.

أما عن الصعوبات والعقبات التي واجهت الباحث في معالجتـه لموضـوع الدراسة، فهي عديدة، لعل من أهمها:

١- صعوبة وضع الإطار المَعْلمي الذي يمكننا من استيعاب كافة أنماط التأليف في مجال السيرة النبوية، كي يتسنى دراستها وفق منهج علمي سليم.

٢- صعوبة انتقاء المصادر التي ستكون مناط عمل الدراسة، فلا يفهم من عنوان الدراسة أنها ستنزع إلى استقصاء مصادر السيرة النبوية كافة، التي ألفهـا المحدِّثون والمؤرخون، فهذا عمل يستحيل حصوله لفرد[٢]، وعلـى هـذا تحددت غاية الدراسة في انتقاء نماذج أو "عينات" من مصادر السيرة، تمثل أنماطاً مختلفة من التصنيف، ومذاهب متباينة في التأليف.

٣- إشكال التكرار بين الفصول، حيث أن هناك موضوعات مـشتركة بـين فصول الباب الأول والباب الثاني من الدراسة، وعلى هذا كان لابد مـن التنبّه إلى هذا الإشكال؛ كي لا نقع في التكرار المخل.

(٢) يكفي دليلاً على ذلك أن العلامة صلاح الدين المنجد حاول حصر أسماء المؤلفات التي كتبت عن سيرة وحياة الرسول ﷺ، في معجم، فخرج ذلك في كتاب يقارب ٤٠٠ صفحة، وبـالرغم مـن ذلك فاته منها الشيء الكثير. يراجع معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ، القـاهرة: دار القاضـي عياض، ب،ت.

أما عن المنهج المعول عليه في دراسة هذا الموضوع فيتمثل في الآتي:

أولاً: تقسيم موضوع الدراسة إلى معالم رئيسة، ليسهل تناول مصادر السيرة من خلالها وفق منهج علمي دقيق، وقد اخترنا أن يجري هذا التقسيم على أساس أنماط التأليف التي تناولت أو أرخت للسيرة النبوية.

ثانياً: انصب اهتمام الباحث بشكل أساسي حيال تقييم مصادر السيرة على إبراز النقاط الآتية: بيان البناء العام للسيرة النبوية في إطار كل مصدر بيان موارد مؤلفي هذه المصادر؛ لنقف على قيمة ما جمعوه من مادة إيضاح المنهجية التي اعتمدها كل مؤلف في توثيق وقبول أخبار السيرة.

ثالثاً: اعتماد ما أسميناه "منهج سزكين" للكشف عن روايات المصادر المفقودة التي أرخت للسيرة النبوية، لنلقي الضوء عليها، وعلى مناهج مؤلفيها، في ضوء ما أُتيح من نصوص.

رابعاً: عمدنا إلى عمل تأصيل تاريخي لموضوع كل فصل، ليتسنى من خلاله فقه العلاقة بين السيرة النبوية وبين موضوعات التأليف المختلفة، وهو ما سيعين على تفهم أسباب عناية أصحاب هذه المصادر بالتأريخ لها، وكذا التعرف على مناهج أصحاب هذه المصنفات في التعامل مع مادة السيرة النبوية.

خامساً: دعم الدراسة ببعض من الرسوم التوضيحية، لتزيد في توضيح بعض ما يُعْرض من أفكار.

سادساً: اعتماد منهج الموزانة في الباب الثاني؛ لإيضاح المشتركات والفوارق المنهجية في أداء المحدِّثين وأداء المؤرخين حيال التعامل مع مادة السيرة النبوية سواء على صعيد التوثيق، أو على صعيد النقد والتمحيص.

سابعاً: إعمال المنهج الوصفي في سرد محتويات المصادر المختلفــة للــسيرة النبويـــة؛ للتعرف على طبيعة موضوعاتها، وطريقة معالجتها في هذه المصادر.

ثامناً: دعم الدراسة بالتراجم التي تعرّف بمــؤلفي مــصادر الــسيرة لاســيما المغمورين، وأعرضنا عمن استفاضت شهرتهم سواء كانوا من المحــدِّثين أو المؤرخين.

تاسعاً: تزويد الدراسة بمجموعة من الملاحق المهمة، لنلقي من خلالها مزيداً مــن الضوء على بعض القضايا التاريخية والحديثية ذات الصلة ببعض موضوعات الدراسة.

وفيما يتعلق **بموضوعات الدراسة** فتشتمل على: مقدمة وبابين يحتويان علـــى أحد عشر فصلا وخاتمة وملاحق.

المقدمـــــة: وفيها عرض لأهمية دراسة هذا الموضوع، مع إيضاح بعض المفاهيم، وبيان المنهاج والخطة التي اعتمـــدت في معالجـــة موضـــوعات الدراسة.

الباب الأول: مصادر السيرة النبوية.

الفصل الأول: "القرآن والتفسير بالمأثور"، وعرضنا فيه لأهمية القـــرآن الكـــريم مصدراً للسيرة النبوية، وتناولنا كذلك مقاصد القرآن مـــن وراء عرض القصص، ومناهجه في سرد أحداث السيرة، وأثر ذلك على علم التفسير "التفسير بالمأثور"، وكيف أصبح هذا اللـــون مـــن التفسير من أدوات البحث التاريخي في مجال السيرة، وانعكـــاس ذلك على منهجية البحث فيها.

الفصل الثاني: "كتب الحديث والسنن"، أشرنا فيه إلى عمق الصلة بين الحديث والسيرة النبوية على صعيد المنهج والموضوع، ثم عرضنا بشكل مجمل لمناهج التصنيف في كتب السنة والحديث، ثم بيان أهمية كتب الحديث كمصدر للسيرة النبوية، ومناه مؤلفيها في التعامل مادتها.

الفصل الثالث: "كتب السيرة والمغازي"، تناولنا فيه قضية مصطلح السيرة والمغازي، وكذا رصد الكتابات التاريخية وتطورها في السيرة النبوية من القرن الأول الهجري حتى العاشر الهجري، مع التركيز على بيان منهاج مؤلفيها حيال مروياتها، وقد انقسم الحديث في هذا الصدد إلى قسمين: قسم تناول المصادر التي نزعت إلى الاستقصاء والاستيعاب لتفاصيل وجزئيات أحداثها، وقسم اتجه إلى الاختصار في عرض مادتها.

الفصل الرابع: "الدراسات النوعية في السيرة النبوية"، ويعرض هذا الفصل للدراسات التي عنيت بالتأريخ لبعض من جزئيات أو جوانب من السيرة النبوية، مع بيان نشأتها وتطورها وأنواعها، ومناهج مؤلفيها في معالجة مادتها.

الفصل الخامس: "كتب الدلائل والشمائل والخصائص"، وتناولت فيه الدراسة التعريف بكتب دلائل النبوة، وشمائل النبوة، وخصائص النبوة، وإيضاح أهميتها مصدراً للسيرة النبوية، وكذا بيان مناهج مؤلفيها في التعامل مع مادتها.

الفصل السادس: "نمط التاريخ العالمي، والتاريخ الإسلامي العام"، والحـــديث في هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين: الأول نتناول فيه مناهج مؤرخي هذا النمط لحقبة السيرة النبوية في إطار التاريخ العالمي الذي يبدأ من بداية الخليقة حتى عصر المؤرخ. أما القسم الثاني فيعرض فيـــه لمناهج التأريخ للسيرة النبوية في إطار نمط التاريخ الإسلامي العام، اعتباراً لكون السيرة النبوية نواة نشأته.

الفصل السابع: "نمط تاريخ المدن" وتتناول فيه الدارسة التعريف بأنواع مـــصادر تاريخ المدن التي أرخت للسيرة النبوية، وكذا مناهج مؤلفيهـــا في صياغة مروياتها.

الفصل الثامن: "نمط التراجم والطبقات والأنساب"، وتعرّف فيه الدراسة بكتب التراجم والطبقات والأنساب التي أرخت للسيرة النبويـــة، وعلاقتـــها المنهجية والموضوعية بالسيرة، فضلاً عن بيان مناهج مؤلفي هـــذه المصادر في التأريخ لحقبة السيرة النبوية.

الفصل التاسع: "نمط تاريخ الخلفاء"، ونعرض فيه للصلة بين تاريخ الخلفـــاء والـــسيرة النبوية، ثم التعريف بالمصادر التي أرخت للسيرة النبوية في إطار هـــذا النمط التاريخي، وبيان مناهج مؤلفيها في التعامل مع مروياتها.

الباب الثاني: الموازنة بين مناهج المحدّثين ومناهج المؤرخين في توثيـــق وقبول أخبار السيرة النبوية.

الفصل الأول: "الموازنة بين منهجي المحدِّثين والمؤرخين في جانب توثيق الرواية". وعرَّفت الدراسة في هذا الفصل بقواعد منهج توثيـــق وضـــبط

الرواية، ثم عقدت موازنة بين أداء المحدّثين وأداء المؤرخين بشأن تطبيق هذه القواعد في جانب نقل وتوثيق أخبار السيرة النبوية في ضوء مصادر الحديث والتاريخ.

الفصل الثاني: "الموازنة بين منهجي المحدِّثين والمؤرخين في جانب قبول الرواية"، وقد تناولت الدراسة في هذا الفصل قواعد نقد الأخبار "الدراية" على صعيد السند والمتن، ثم شرعت في إجراء مقارنة بين أداء المؤرخين وأداء المحدّثين بشأن توظيف هذه القواعد في تمحيص وقبول أخبار السيرة النبوية.

الخاتمة : وعرض من خلالها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الملاحق:

الملحق الأول: "أواصر العلاقة بين السنة والسيرة النبوية"، يكشف هذا الملحق عن أواصر العلاقة بين السنة الشريفة والسيرة النبوية على صعيد المنهج والموضوع.

الملحق الثاني: "التعريف بمنهج سزكين"، في طريقة أدائه في الكشف عن مادة المصنفات المفقودة التي أرخت للسيرة النبوية.

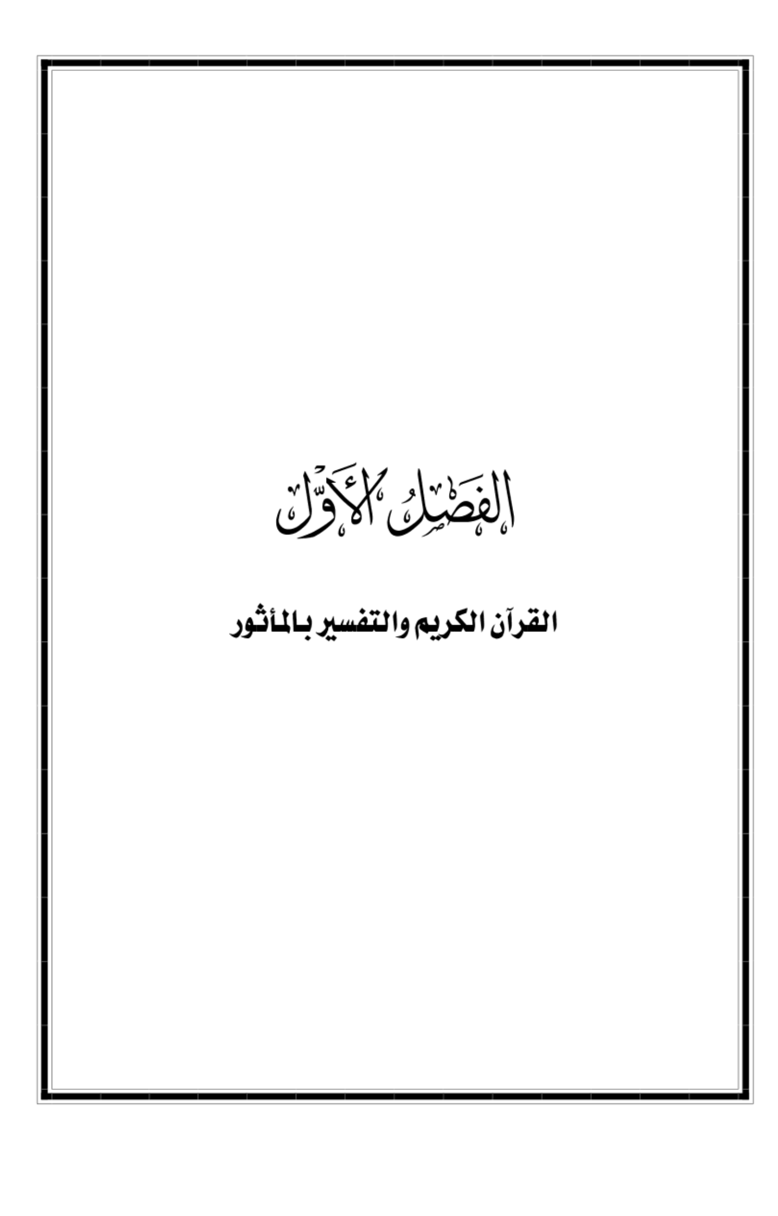
الملحق الثالث: "زَعمُ أنّ رِوَايةَ الحديث كانت بدايتُها شفهيةً فقط".

البَابُ الأَوَّلُ

مصادر السيرة النبوية

رسمٌ توضيحي لمصادر السيرة





الفَصْلُ الأَوَّلُ

القرآن الكريم والتفسير بالمأثور

المبحث الأول
القرآن الكريم

كان مفترضا أن يُستبعد من هذه الدراسة الحديث عن القــرآن الكــريم كمصدر للسيرة النبوية، لما يبدو بعيداً عن موضوع الدراسة الذي ينصب علـى أعمال المحدِّثين والمؤرخين الخاصة بالسيرة النبوية، ولكن إذا أمعنَّا النظر سندرك ضرورة أن يفرد للقرآن حيزٌ أساسيٌّ في هذه الدراسة، باعتبار أن آياته المتعلقــة بالعديد من جوانب السيرة والمغازي هــي المحــدد والــضابط لأداء المحــدِّثين والمؤرخين في كتاباتهم في هذا الشأن كما سيتبين.

ولما كان من المسلم به أن القرآن الكريم في حقيقته ليس بكتــاب للتــاريخ، و لم يكن من مقاصده أن يقعِّد لهذا العلم أو يعرض لمناهجه، لهــذا لم تــرد مــادة "أرخ" مطلقاً في القرآن، لذا لا ينبغي أن نتوقع من القــرآن الكــريم أن يعــرض لأحــداث السيرة النبوية مفصّلة، أو أن يقدم نسقا سردياً متصلاً ومحكوماً ببداية ونهايــة علـى طريقة كتّاب التاريخ، ذلك أن القرآن الكريم كتاب تشريع ومنهج حياة وهداية.

ولكن هذا لا ينفي كون القرآن الكريم أصح مصدر وأهم أصل تــاريخي يمكن أن يُستقى منه المادة التاريخية للسيرة النبوية، فهو كتاب الله المنزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لتعهد الله عز وجل بحفظه وصيانته مــن التحريف والتبديل ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[٣]. إذن فالحقيقة التاريخية

(٣) الحجر/ آية ٩.

التي تنطوي عليها آياته، هي حقيقة مطلقة قطعية الثبوت، وليست ظنيّة أو نسبية، شأن المتعلقة بالكثير من أحداث التاريخ في حقبه المختلفة في مصادر وكتابات المؤرخين.

وإذا ما نظرنا للموضوعات التي عرضت لها آيات السيرة النبوية في القرآن الكريم سيلحظ أن هذه الآيات أطّرت للبناء العام أو للمعالم الرئيسة لهذه السيرة، فهو يخبرنا عن شخصية الرسول ﷺ في طبيعته وأخلاقه وإحساسه وانفعاله وحركته في الدعوة، بل وفي حياته الخاصة في بيته، وفي حياته العامة مع النّاس، وكذا في حربه وسلمه وغير ذلك.

وفيما يلي إطلالة على بعض من هذه المعالم التي عرضت لها الآيات القرآنية.

فقد أشار القرآن إلى ما كان عليه حال النبي ﷺ قبل البعثة مِنْ يُتْمٍ وفقر ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾﴾[٤]، وتحدث عن حاله عند نزول الوحي ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾﴾[٥]. وعرض كذلك لاتهامات أعدائه من المشركين بمكة ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ ﴾[٦].

كما أشار القرآن إلى خروجه متخفياً مع أبي بكر في حادث الهجرة ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ

(٤) الضحى / آية ٦، ٧.
(٥) القيامة / آية ١٦.
(٦) الأنبياء / آية ٥.

إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[٧]. كما تحدث القرآن عن موقف طائفة من المنافقين من دعوة الرسول ﷺ بالمدينة فيقول تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴿١٣﴾ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَءَاتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا۟ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا ﴿١٤﴾ ﴾[٨].

كذلك عرض القرآن الكريم لنماذج من الجدل الفكري بين اليهود والرسول بالمدينة، فتحدث القرآن عن سبب نزول سورة الكهف، حيث إن الملأ من قريش لجؤا إلى يهود المدينة طلباً لأمارات يسترشدون بها لتكشف حقيقة النبي ﷺ، فقالوا لهم: "سلوه عن فتية ذهبوا في الدهر الأول ما كان من أمرهم، فإنه قد كان لهم حدث عجيب، سلوه عن رجل طوّاف بلغ مشارق الأرض ومغاربها ما كان نبؤه"[٩]، فنزلت سورة الكهف مجيبة عن ذلك. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾[١٠]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[١١].

(٧) التوبة / آية ٤٠.
(٨) الأحزاب/ ١١ وما بعدها.
(٩) ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١ﻫ، ج٢ ص١٣٩.
(١٠) الأعراف / آية ١٦٣.
(١١) الإسراء / آية ١٠١.

كما حدثنا القرآن الكريم عن غزوات الرسول الرئيسة في العديد من سوره وآياته، كغزوة بدر ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[١٢].

وكذا في غزوة تبوك وغيرها كقوله تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾[١٣].

هذا وقد تفرد القرآن الكريم بميزة مهمة دون باقي مصادر السيرة النبوية "وهو تبيانه لحالة النبي ﷺ النفسية، وتصوير خلجات نفسه في كثير من المواطن، ولولا القرآن الكريم لما كدنا نعرف شيئاً عن ذلك..."[١٤].

ففي هذا الشأن يكشف القرآن عن نفسيته ﷺ حال صدمته بنزول الوحي عليه، وما ساوره من أحاديث النفس عن مدى صدق ما رآه ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾[١٥].

كما صور لنا القرآن ما أَلَّم بنفسه من ألم وحسرة على قومه وهم يُعرضون

---

(١٢) آل عمران/ آية ١٢٣.

(١٣) التوبة / آية ١١٧، ١١٨.

(١٤) فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٢٨.

(١٥) يونس/ آية ٩٤.

عن دعوته فيقول تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾[١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴾[١٧].

كما تفرد القرآن دون باقي مصادر السيرة الأخرى ببيان ما اعترى نفوس الصحابة من هواجس، مثلما حدث في غزوة أحد فيقول تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[١٨]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ وَعَفَا عَنكُمۡ ﴾[١٩].

ويتضح كذلك في هذا الشأن أن النص القرآني هو أيضاً المصدر الوحيد الذي كشف عن أن فريقاً من المؤمنين كان كارهاً للخروج في حرب المشركين في غزوة بدر، بل وصل بهم الحال إلى أنهم لم يخفوا أو يبطنوا هذا الشعور بل أظهروه وجادلوا الرسول ﷺ في عدم الحرب، يقول تعالى عن ذلك ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ۝٦ ﴾[٢٠].

---

(١٦) الكهف / آية ٩.

(١٧) فاطر / آية ٨.

(١٨) آل عمران / آية ١٥٢.

(١٩) البقرة/ آية ١٧٨.

(٢٠) الأنفال / آية ٥-٧.

وبعد أن توجهنا للمصادر التاريخية الأخرى لنتعرف على تفاصيل هذا الحدث وملابساته لم نجد له ذكراً أو أثراً، بل ربما نجد أخباراً تشعر بالتعارض مع ما أورده النص القرآني في هذا الشأن، فالروايات التاريخية عن غزوة بدر مثلاً تجمع على أن المسلمين حين اتجهوا لملاقاة العير وجدوها قد نَفَذَتْ منهم سارعوا بالموافقة على القتال، فنجد المقداد بن عمرو يقول: "امض يا رسول الله لما أراد الله فنحن معك والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، وتمضي الروايات فتحكي استبشار الرسول برأي الأنصار واتفاقهم مع المهاجرين على لقاء العدو ببدر، يقول ابن هشام(٢١): "فسر رسول الله ﷺ بقول سعد ونشطه ذلك ثم قال: سيروا وأبشروا". وبهذا التزمت الروايات الصمت فلم تخبرنا عن هذه الفئة الكارهة للقاء مشركي مكة، كما لم تعرفنا بأحدٍ من البدريين الذين عارضوا وجادلوا الرسول ﷺ في أمر الحرب، على الرغم من أن البدريين كلهم معروفون بأسمائهم وأنسابهم في كتب السيرة.

ومن ناحية أخرى فإن من يتأمل شخصية الرسول ﷺ من خلال معالجة القرآن لأحداث سيرته سيدرك أن القرآن إلى جانب حديثه عن نبوته واصطفائه بالرسالة يلح في الوقت ذاته على بيان البعد البشري في هذه الشخصية، فيحدثنا تارة عن ضعفه وفقره كما نوهت سورة الضحى، ليس هذا فحسب بل يحدثنا القرآن عن عتاب الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ حين اجتهد ببشريته(٢٢) -وليس بناء

(٢١) يراجع تفاصيل المعركة: ابن هشام، السيرة ، ج٣ ص١٦١، ١٦٢.

(٢٢) بشأن مزيد من التفاصيل عن قضية اجتهاد النبي ﷺ ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م، ج٣ ص٣٥، ٥٤، ج٥ ص٦١، ٦٢.

على أمر الوحي- لإيجاد حلول لبعض النوازل التي لم ينزل بشأنها حكم. ومن ذلك مثلاً اجتهاده في موافقته لرأي أبي بكر على قبول أخذ الفداء من أسرى بدر فنزل قول الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[٢٣]. كذلك كان الحال في اجتهاده بشأن إذنه للمعتذرين أن يتخلفوا عن غزوة تبوك فنزل قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾[٢٤].

ومما هو جدير بالبيان أيضاً أن صورة النبي ﷺ في القرآن الكريم لم تأت حسب تصور أصحاب نظرية "البطل في التاريخ"[٢٥]، حيث عدوا النبي ﷺ الصانع والمحرك الأوحد لتاريخ أمته[٢٦]، ومن ثم فلا اعتبار بعطاء أصحابه أو بمن تبعه من المؤمنين. والحقيقة إذا تأملنا آيات القرآن التي تحدثت عن سيرته ومغازيه وجهاده ضد المشركين سنلحظ أن شخص النبي ﷺ لم يستأثر وحده بمادة الخطاب القرآني في هذا الإطار، فأحياناً يأتي حديث القرآن عنه ﷺ في إطار أمته كما في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[٢٧]، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ

(٢٣) الأنفال / آية ٦٧.

(٢٤) التوبة / آية ٤٣.

(٢٥) تقوم نظرية البطل في التاريخ على أن التاريخ من صنع أفراد أو شخصيات ولا تعترف بأي عطاء حضاري لأية قوى اجتماعية أخرى، وقد ظهرت هذه النظرية في البداية عند اليونان في شكل ملحمي. ينظر حسين فوزي النجار: التاريخ والسير، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م، ص ٢٦.

(٢٦) ينظر: T. carlyale: On heroes and hero worship

(٢٧) البقرة / آية ١١٠.

جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[٢٨]. وأحياناً أخرى تصف الآيات القرآنية العلاقة بين الرسول ﷺ وأصحابه بالتلازم والتلاحم كما في قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾[٢٩]، ليبين للمؤمنين بأهم من أسباب نصرته وتمكينه، كما يظهر ذلك بجلاء في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٣٠].

إذن فدور الرسول ﷺ، حسب بيان النص القرآني، لم يكن دوراً فردياً، بل كان دوراً جماعياً مارسه النبي ﷺ من خلال أتباعه ومجتمعه الجديد[٣١]. ولقد كان لهذا المفهوم القرآني لشخصية النبي ﷺ أثره في كتابات السيرة النبوية، لاسيما عند المتقدمين أمثال: ابن إسحاق والواقدي، فعند ابن إسحاق مثلاً نجده

(٢٨) البقرة / آية ١٤٣.

(٢٩) الفتح / آية ٢٩.

(٣٠) الأنفال / آية ٩٢.

(٣١) وفي هذا رد على ما ذهب إليه بعض الدارسين من أن موضوع سيرة ومغازي النبي ﷺ ما هو إلا استمرار أو تطور لأيام العرب، وأن دور الرسول في المغازي هو نفس دور البطل فيها. ولكن قد غاب عن أصحاب هذا القول أن المنطلقات والمقاصد في كلا النمطين متباينة، فصور البطولة في أيام العرب كانت تجسيداً للأغراض الذاتية والمآثر القبلية التي تفخر بها كل قبيلة على الأخرى، مما مثل عائقاً أمام أي مشروع أو محاولة للم شمل هذه القبائل تحت راية واحدة. أما عن سمة البطولة في المغازي فجاءت لتحب هذا المفهوم، وتستعيض عنه بتوحيد الجموع القبلية تحت راية الإسلام على اعتبار أن الدور الرئيس للنبي وهو كونه رسولاً بعث للناس كافة. ينظر في هذه الدعوى: "ليفي دالفيدا": دائرة المعارف البريطانية، القاهرة: دار الشعب، ط١، ١٩٦٩)، مادة (سيرة)، ج٩ ص٣١٥، حسين نصار: نشأة الكتابة الفنية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ب، ت، ص ٢٢٣.

يُعْنى ببناء وسرد لسير موجزة للعديد من الصحابة لإبراز تجاربهم حيال نصرة هذا الدين كحال روايته لقصة إسلام الفارسي، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن حارثة..[٣٢].

إذن فخلاصة القول فيما سبق أن القرآن الكريم هو موطن التصور الصحيح للسيرة النبوية، وحركتها في حياة النّاس.

وتأسيساً على ذلك، نستطيع القول بأن هذا الكم غير القليل من الآيات الخاص بسيرته ﷺ شكَّل عامل ضبط في كتابتها من الناحية التاريخية، بمعنى أنه إذا كان البناء العام للسيرة النبوية -ممثلاً في الآيات القرآنية- حُفظ صحيحاً بحفظ القرآن له، فإن هذه الآيات ستنهض كأهم معيار نقدي يصحح على أساسه الكثير من الأخبار الخاصة بأحداث هذه السيرة التي وردت في باقي المصادر الأخرى[٣٣].

ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة قضية أخرى، نعرضها من خلال التساؤل الآتي.. إذا كنا قد نوهنا من قبل إلى أن عرض القرآن الكريم لأخبار السيرة النبوية لم يكن بقصد التأريخ واستقصاء تفاصيل أحداثها، فما مقصد القرآن إذن من وراء عرض مادة سيرة النبي ﷺ؟.. وما منهجه الذي عَرَضَ من خلاله هذه المادة التاريخية؟.

أشرنا سالفاً إلى أن النص القرآني عندما عرض لمعالم السيرة النبوية، لم يكن بغرض التأريخ لها، ولكن ثمة مقاصد أخرى جعلت من هذه المادة التاريخية

---

(٣٢) ابن هشام: السيرة، ج١ ص ٢١٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩.

(٣٣) عول المحدِّثون والمؤرخون على النص القرآني كمعيار نقدي في نقد وتصحيح الكثير من مرويات السيرة النبوية. وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الثاني.

وسيلة وليست غاية يلزم الوقوف عليها لتحصيلها، ولهذا من يتأمل الآيات الخاصة بالسيرة النبوية في النص القرآني سيلحظ أنها وظفت لتحقيق مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: الإلحاح على فكرة الصلة بين الرسل جميعاً من خلال وحدة العقيدة، وذلك للتأكيد على أن النبي ﷺ ليس بدعاً من الرسل.

أما المطلب الثاني: فيتحدد في استلهام ما تنطوي عليه أحداثها من عبر وعظات ودروس تربوية، وهو المقصد الأساسي من وراء عرض القصص في القرآن بوجه عام.

أما فيما يخص المقصد الأول: فعلى الرغم من إشارات القرآن إلى أن كل أمة بعث فيها رسول اختُصت بتشريع يتلاءم والظرف الزماني والمكاني الذي تواجدت فيه ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[٣٤]، فإن وحدة العقيدة ممثلة في الإسلام، كانت هي المشترك الذي اجتمعت عليه دعوة الرسل جميعاً من لدن آدم عليه السلام وانتهاء بالنبي محمد ﷺ، يقول الله تعالى في ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٣٥]، ويقول تعالى أيضاً: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[٣٦]. ويقول تعالى عن سيدنا إبراهيم: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ

(٣٤) المائدة / آية ٤٨.

(٣٥) آل عمران / آية ١٩.

(٣٦) البقرة / آية ٢٨٥.

يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[٣٧]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[٣٨]، وعندما سأل يعقوب بنيه وهو على فراش الموت: ماذا سيعبدون من بعده؟ أجابوه -كما عرض القرآن- بقولهم: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[٣٩]. وعلى هذا فقد كان المقصد القرآني من وراء عرض جوانب من سيرة النبي ﷺ -إلى جانب التركيز على أخبار من سبقه من الأنبياء- تقرير فكرة الصلة بين الرسل من خلال وحدة العقيدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العرض القرآني كان له أثره في كتابة السيرة النبوية عند المسلمين، حيث كتبت منذ بداياتها على طريقة نمط التاريخ العام أو العالمي، على ما سار عليه محمد بن إسحاق في كتاب السيرة النبوية، ولذا وجدنا بِنْيَة هذا المصنف تنتظم في ثلاثة أقسام رئيسة: المبتدأ، البعث، المغازي، مما يعني حضور فكرة وحدة الرسالات في مخيلة ابن إسحاق وهو يمارس إجرائياً تصنيف هذا الكتاب. ومن هنا جاءت سيرة ابن إسحاق نمطاً فريداً غير مسبوق، بل أضحت أساساً وباعثاً على فكرة التاريخ العام أو العالمي لدى اللاحقين من مؤرخي المسلمين، وخاصة الطبري والمسعودي.

---

(٣٧) البقرة / آية ١٣١،١٣٢.

(٣٨) آل عمران / آية ٨٤.

(٣٩) البقرة / آية ١٣٣.

أما عن المقصد الثاني من وراء العرض القرآني للعديد من موضوعات سيرة الرسول ومغازيه، والمتمثل في استلهام العبرة واستقاء العظة، فيندرج تحت الإطار العام لقوله تعالى: ﴿فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٤٠)، ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ﴾(٤١).

ولَمّا كانت الظاهرة التاريخية أحد أهم الأدوات التي توسل بها القرآن الكريم في تقويم الإنسان وتهذيبه وجداناً وسلوكاً، لم يتوقف دوره حيال الأخبار عند مجرد سرد أو عرض لِكَم من القصص بقصد التسلية، وعلى هذا فالقرآن عندما عرض للكثير من أحداث سيرة الرسول ﷺ، فضلا عن نماذج لقصص الأنبياء السابقين، عرضها محكومة بما يسمى بـ"قانون السنن الربانية"؛ طلباً لاستلهام العبرة وحصول التأسي، و لم يترك تحصيل هذا الأمر لشطط الفكر، أو للأهواء.

ولنبرهن على ذلك مثلاً بحديث القرآن عن غزوة "حنين" التي قرّرَ الله فيها أن على المسلم ألا يغتر بقوته، وألا يفرط في الثقة في الأسباب دون مسببها، فجاء الدرس من واقع سيرة الرسول ﷺ حينما اغتر أحد الصحابة بقوة جيش المسلمين وعتاده، وقال قولته الشهيرة: "لن نغلب اليوم من قلة"، فكان ذلك سبب هزيمتهم في بداية المعركة، وجاء القرآن ليقرر القانون في قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾(٤٢)، وقوله تعالى:

---

(٤٠) الأعراف / آية ١٧٦.

(٤١) يوسف / آية ١١١.

(٤٢) التوبة/ آية ٢٥.

﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾(٤٣).

أما فيما يتعلق بالطريقة التي تعامل بها القرآن مع رواية أخبار السيرة النبوية، وكذا قصص الأنبياء السابقين، فمن الاستقراء تبين أنه قد ركز على منهجين رئيسين هما:

- منهج الانتقاء.
- منهج التجريد.

أما عن **منهج الانتقاء**؛ فقد أخبر الله نبيه ﷺ في أكثر من موضع بأنه ليس كل أنباء الرسل وأخبار الأمم السابقين قصها عليه في القرآن ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾(٤٤)، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾(٤٥). وهذا يعني أن موقف المنظور القرآني من الظاهرة التاريخية موقف انتقائي، وهذا الانتقاء ليس عشوائياً أو غير محكوم بغاية، بل كان مقصوداً لغرض إبراز التجارب البشرية المنطوية على قيم وعِبَر تصلح؛ لأن يفيد منها بنو الإنسان في أي عصر(٤٦). وبطبيعة الحال فإن هذا المنهج انسحبت غايته على أحداث السيرة النبوية، حيث نرى القرآن يَعْدِل عن عرض نص تاريخي مكتمل التفاصيل في

(٤٣) آل عمران/ آية ١٤٠.
(٤٤) النساء / آية ١٦٤.
(٤٥) غافر / آية ٧٨.
(٤٦) M. Siddiqi, The Quranic Concept Of History (Karachi:1965). p. p. 4 - 5.

هذا الشأن، ولكنه ينتقي منها النماذج التي ترسخ للقيم الوجدانية، أو ترقى بالسلوك الإنساني.

أما **منهج التجريـــد**، فقد عَدَلَ القرآنُ عن أسلوب التسلسل التـــاريخي، إلى تجريد أحداث السيرة من التفاصيل الجزئية، كبيان تواريخ الأحداث، وتحديد أيام الوقائع، هذا فضلاً عن عدم الالتزام بالتسلسل التاريخي للأحداث.

والتساؤل الآن هو: ما الغاية التي أرادها المنظور القرآني من وراء إعمـــال منهجي "الانتقاء" و"التجريد" في التعامل مع مادة السيرة النبوية؟.

في الحقيقة إن وجود هذا المنهج يرتبط بالمطلب الوجداني والتربوي المنشود من وراء عرض القصص القرآني بوجه عام، والممثل في ترسيخ قيمة العبرة والعظة، بمعنى أن المنظور القرآني عندما انتقى من القصص واختار من سيرة ومغازي النبي ﷺ؛ انتقى واختار بناءً على ما يصلح للنفع والاعتبار، حسب ما هو مقرر في المبدأ القرآني: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾[٤٧].

وتأسيساً على هذا المطلب الأخلاقي والتربوي، نهج المنظـــور القـــرآني إلى "التجريد"، حتى لا ينشغل الوجدان وينصرف العقل إلى تفاصيل وجزئيات قـــد تحول بينهما وبين تحصيل الجانب القيميّ المقصود من هذه الوقائع والأحـــداث، لأن عرض القرآن للعديد من أحداث السيرة النبوية -كما نوهنـــا- لم يكـــن بقصد "التأريخ".

ومن ناحية أخرى كان لمنهج الانتقاء القرآني حيال المادة التاريخية مقصد

(٤٧) الرعد / آية ١٧.

آخر، يرمي إلى أن يُترك للعقل البشري مساحة لا بأس بها؛ ليستكشف بنفسه حصاد التجربة الإنسانية، سواء كانت لدى الأمم السابقة على الإسلام، أو في وقائع وأحداث السيرة النبوية، وذلك طلباً لإمعان النظر والتأمل في هذه التجربة؛ لاستخلاص ما تحويه من عبر وعظات يمكن أن تفيد منها الذات المؤمنة في حاضرها ومستقبلها، ولهذا جاءت العديد من الآيات القرآنية تحث العقل البشري على تحقيق هذا المطلب، كما في قوله تعالى: ﴿فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾(٤٨)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾(٤٩)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾(٥٠).

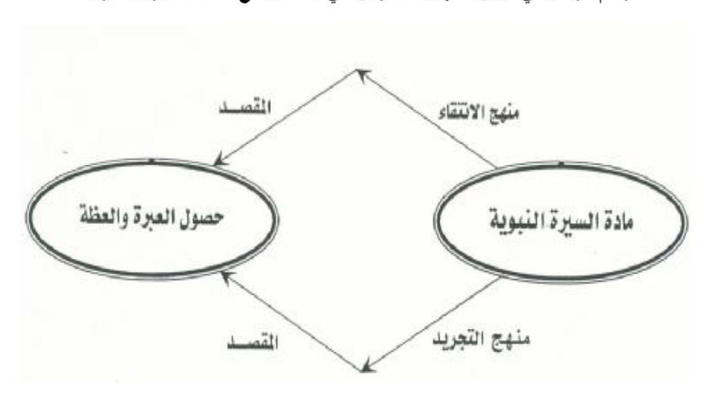
---

(٤٨) النحل / آية ٣٦.

(٤٩) النمل/ آية ٦٩.

(٥٠) الروم / آية ٤٢.

رسمٌ توضيحي لبيان منهجية القرآن في التعامل مع مادة السيرة النبوية



المبحث الثاني
التفسير بالمأثور

حاولنا فيما سبق الوقوف على أبعاد وملامح السيرة النبوية في إطار النص القرآني، والآن ننتقل بالحديث إلى علم آخر يتصل اتصالاً مباشراً بالقرآن الكريم في هذا الشأن، ألا وهو علم التفسير، وذلك لكي نناقش ونحقق في قيمته كمصدر للسيرة النبوية.

وقد بدا أن نبادر بعرض قضية هذا المبحث من خلال عرض التساؤل الآتي.. كيف يتسنى لنا أن نعتبر مادة تفسير النص القرآني مصدراً تاريخياً يُستمد منه تاريخ السيرة النبوية؟.

في الحقيقة لإيضاح هذه المسألة، فمن المستحسن عرض تمهيد موجز نعرِّف من خلاله بنشأة علم التفسير ومقاصده. من المعلوم أن ثمة مدرستين للتفسير اشتهرتا بين أهل هذا العلم:

- التفسير بالمأثور أو المنقول.
- التفسير بالرأي(٥١).

---

(٥١) يعول التفسير بالرأي على أدوات أخرى إلى جانب النقول والآثار، كاللغة والبلاغة والنحو، ومن أبرز مصنفات التفسير بالرأي: التفسير الكبير، للقاضي عبد الجبار، والكشاف للزمخشري. ينظر تفصيل ذلك محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ١٤٠٥-١٩٨٥) ص٢٤٦: ٣٤١، محمد أبو شهبة: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، القاهرة: مكتبة السنة، ط٤، ١٤٠٨هـ، ص ٧٧: ٨٢.

إلا أن حديثنا في هذا المقام سينصب على النوع الأول وهو التفسير بالمأثور، أول صور التفسير ظهوراً عند المسلمين، والذي يقوم منهجه على تتبع الآثار المنقولة عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين في تفسير القرآن من خلال منهج الإسناد(٥٢). وهنا يكمن موطن اتصال التفسير بمادة السيرة النبوية ليصبح مصدراً من مصادرها.. ولكن كيف حصل هذا الاتصال؟.

بَيّنا آنفا أن النص القرآني عول في سرد أخبار السيرة النبوية على منهجي "الانتقاء" و"التجريد"، وقد ألقى هذا الأمر بظلاله على بِنْية المادة التاريخية في آيات السيرة، حيث عرضت بصورة مكثفة مجملة، لا يُعْنى فيها بإبراز التفاصيل والجزئيات، وهو ما يعني أن النص القرآني المتعلق بموضوعات السيرة بات بحاجة إلى بيان أو بعبارة أخرى إلى تفسير، وهنا أخذت تتكون علاقة من التفاعل المعرفي المتبادل بين السيرة وبين ما سمي علم "التفسير بالمأثور"، حيث إن العرض القرآني لمادة السيرة النبوية على هذا النحو المجمل نهض كأحد العوامل الباعثة على ظهور هذا اللون من التفسير، إذ استحث لدى المفسر من لدن عهد الصحابة نزعة التنقيب والبحث والاستقصاء في وقائع السيرة النبوية، ليستخرج منها ما يعينه على تفصيل المجمل وبيان المبهم من الآيات التي عرضت لهذه الموضوعات.

وبهذا يتسنى القول: أن التفسير بالمأثور في هذا المسار هو في جوهره أداة للبحث التاريخي وإن لم يكن المقصد منه ليس التأريخ لذاته، وقد أفضى ذلك إلى أن هذا النمط من التفسير أضحى وعاءً تاريخياً حوى بين طياته مادة ثرية

(٥٢) أبو شهبة: مرجع سابق، ص ٤٣، ٤٤.

وضافية من مرويات وأخبار السيرة النبوية، وبهذا صلح أن يكون أحد مصادر السيرة النبوية المعتبرة(٥٣).

أما إذا انتقلنا من الإجمال إلى التفصيل لفهم هذه القضية على نحو أوضح، فلنبدأ بالوقوف على العلوم التي يعتمد عليها التفسير بالمأثور، لاستقاء مادته التاريخية المتعلقة بسيرة الرسول ﷺ. حيث تبين أنها تتمثل في الآتي:

- معرفة الناسخ والمنسوخ.
- معرفة أسباب النزول.
- تحديد المكي والمدني من القرآن الكريم.

وبإعمال النظر في هذه المطالب سيُلحظ أن التاريخ -ممثلاً في وقائع السيرة النبوية- هو مناط عملها.

أما علم "أسباب النزول" فيذكر الجعبري أن له العديد من الفوائد أبرزها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب. ومن فوائده أيضاً كما يقول الواحدي أنه "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها، وبيان سبب نزولها. وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن. وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول تعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"(٥٤).

وتجدر الإشارة إلى أن مجال عمل هذا العلم تنحصر في الآيات المتعلقة

(٥٣) سنعرض لطبيعة هذا المنهج لاحقاً في الحديث عن منهج أصول الحديث.

(٥٤) جلال الدين السيوطي: أسباب النزول، القاهرة: دار المنار للنشر والتوزيع، ب. ت، ص٣، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة: دار نهر النيل، ب. ت، ص٣١.

بأحداث سيرة ومغازي النبي ﷺ دون سواها من أحداث التاريخ الأخرى، لاسيما المتعلقة بقصص الأنبياء السابقين. معنى هذا أن آيات القصص كقصة نوح وعاد وثمود.. "ليست من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية"(٥٥).

إذن فالسيرة النبوية كما نرى هي قوام مادة هذا العلم وأداة عمله، على اعتبار أن الآيات نزلت منجمة مفرقة على حسب وقائعها وأحداثها، وعلى هذا فلن يتسنى فهم النص القرآني إلا من خلال فهم سياق الحدث وخلفيته التاريخية(٥٦).

ولاشك في أن طبيعة أداء علم أسباب النزول أسهمت بدرجة كبيرة في النهوض بالوعي التاريخي عند كتّاب السيرة النبوية من خلال ترسيخ مفهومٍ منهجي، وهو أن فقه مضمون الحدث التاريخي وفهم سياقه على نحو صحيح، لن يتأتى إلا بعد البحث الدءوب الذي يطمح في جمع كل ما هو متاح من مادة تاريخية تخص هذا الحدث.

ويمكن أن نلمس حضور هذا المفهوم المنهجي لدى كُتّاب السيرة النبوية من لدن عهد الصحابة، فأخرج أبو نعيم(٥٧) بسنده عن عليّ قال: "والله ما نزلت آية من كتاب الله إلا وقد علمت فيما أنزلت..". وكذا كان حال ابن مسعود

---

(٥٥) السيوطي: أسباب النزول، ص٤.

(٥٦) السيوطي: المصدر السابق، ص٤، الإتقان ص٣١. ولي الله الدهلوى: الفوز الكبير في أصول التفسير، ترجمة سليمان الحسيني الندوي، القاهرة: دار الصحوة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص١٧٥.

(٥٧) حلية الأولياء، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ، جـ١ ص٦٧، ٦٨.

فقد روى البخاري[٥٨] بسنده عنه أنه قال: "..ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيما أنزلت". وكان هذا الأمر أيضاً من اهتمامات ابن عباس في استقصائه وجمعه لروايات المغازي، التي كانت سبباً في نزول الآيات القرآنية فيقول: "كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، فأسألهم عن مغازي رسول الله ﷺ وما نزل من القرآن في ذلك.."[٥٩].

كما مارس هذا النهج أيضاً تلميذ ابن عباس عكرمة (ت١٠٥أو١٠٧هـ). وتجسد ذلك فيما بذلة من جهد حيال بحثه عن شخص الصحابي المعني من قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٦٠]، فيقول: "طلبت اسم هذا الرجل أربع عشرة سنة حتى وجدته، وهو جندب بن ضامرة"[٦١].

أما فيما يتعلق بعلم "الناسخ والمنسوخ" فيتصل عمله أيضاً اتصالاً مباشراً بمادة السيرة النبوية، ولهذا فهو يعتمد بالدرجة الأولى "على النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد"[٦٢]. فتمييز الناسخ من المنسوخ في الآيات القرآنية، يتطلب إلماماً وبحثاً دقيقاً عن الظرف التاريخي الذي ارتبطت به هذه الآيات؛ كي يتحدد

(٥٨) الجامع الصحيح، للبخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٧٨م، حديث رقم ٤٧١٦ ج٤ ص١٩١٢.

(٥٩) ابن سعد: الطبقات الكبرى، بيروت: دار صادر، ب. ت، ج٢ ص٣٧١.

(٦٠) النساء/ آية ١٠٠.

(٦١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن الكريم، القاهرة: دار الغد العربي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ص١٧٥.

(٦٢) السيوطي: الإتقان، ج٢ ص٢٤.

السابق منها واللاحق. ووعيا بالأهمية التاريخية لهذا العلم، فقد وضع فيه واحـــد من رواد دراسات السيرة النبوية وهو ابن شهاب الزهري (ت ١٢٣هـــ) مصنفاً عنونه له بـــ"الناسخ والمنسوخ"(٦٣).

وما يقال عن تلاحم الصلة بين الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبين مادة السيرة النبوية يقال أيضاً بشأن التمييز بين المكي والمدني من آيات القرآن، فمن أهم فوائد هذا النوع من علوم التفسير "العلم بالمتأخر فيكون ناسخاً أو مخصصاً على رأي من يرى تأخير المخصص.."(٦٤)، وعلى هذا فالاحتكـــام إلى مـــادة السيرة النبوية حتمي وضروري لبيان هذا الأمر.

وترشدنا النصوص إلى أن الوعي بهذه القضية بدأ كـــذلك منـــذ عهـــد الصحابة، فنجد مثلاً علي بن أبي‌طالب يقول: "والله ما نزلت آية من كتاب الله إلا وقد علمت.. أين نزلت"(٦٥). كما أثر عن ابن مسعود قوله: "مـــا أنزلـــت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت.."(٦٦). ويقول ابن عباس أيـــضاً في هذا الشأن: "كنت ألزم الأكابر مـــن أصـــحاب رســـول الله ﷺ مـــن المهـــاجرين والأنصار.. فجعلت أسأل أُبَيَّ بن كعب يوما -وكان من الراسخين في العلم- عمـــا نزل من القرآن بالمدينة، فقال: نزل بها سبع وعشرون سورة وســـائرها بمكـــة"(٦٧).

(٦٣) هذا الكتاب عبارة عن رسالة صغيرة نشرت بتحقيق: حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرســـالة، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(٦٤) السيوطي: الإتقان، ج١ ص ٨.

(٦٥) أبو نعيم: الحلية، ج١ ص٦٧، ٦٨.

(٦٦) البخاري: الجامع الصحيح، حديث رقم ٤٧١٦ ج٤ ص١٩١٢.

(٦٧) ابن سعد: المصدر السابق، ج٢ ص٣٧١.

وفي عصر التابعين نجد عروة بن الزبير يكشف عن معيار تاريخي حدد على إثره المكي والمدني من الآيات، فيقول: "كل شيء نزل على رسول الله ﷺ من القرآن فيه ذكر الأمم والقرون وما يُثبِّت به الرسول فإنما نزل بمكة، وما كان من الفرائض والسنن فإنما نزل بالمدينة"(٦٨). بل وصل الأمر بمؤرخ السيرة الأشهر ابن شهاب الزهري أن وضع فيه تصنيفاً صغيراً موسوماً بـ" تنزيل القرآن بمكة والمدينة"(٦٩).

إذن فخلاصة القول فيما سبق أن علم التفسير بالمأثور ممثلاً في أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ومعرفة المكي والمدني أسهم ببحوثه في كشف وحفظ الكثير من مرويات وأخبار السيرة النبوية. وبهذا أضحى علم التفسير بالمأثور مصدراً تاريخياً معتبراً لمادة هذه السيرة.

أما فيما يتعلق بتقويم مادة السيرة النبوية التي حواها هذا المصدر التاريخي، فيتسنى القول إنه لا ينبغي الوثوق بشكل مطلق في مصداقية مادة التفسير بالمأثور لكونها تشمل إلى جانب المرويات الصحيحة والحسنة، الكثير من الروايات الضعيفة والموضوعة. يقول ابن خلدون(٧٠) في شأن مادة التفسير بالمأثور: ".. وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل الغث، والسمين، والمقبول، والمردود..".

ولقد تنبه بعض العلماء القدامى إلى كثرة روايات السيرة الضعيفة في

---

(٦٨) ابن إسحاق: السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، ص٢٦٩.

(٦٩) نشر هذا الكتاب بتحقيق: حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(٧٠) المقدمة، بيروت: دار القلم، ط٥، ١٩٨٤م، ص ٤٣٩.

مصنفات التفسير بالمأثور، ولهذا نجد الإمام أحمد بن حنبل يعد ثلاثاً من المعارف ليس لهن أصل، كان من بَيْنها المغازي[٧١]. كما روي عن الإمام الشافعي أنه قال: "لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث"، وعلى الرغم مما يشوب المقولتين من مبالغة، فإنهما تدلان على كثرة ما يحويه التفسير بالمأثور من روايات ضعيفة ومصطنعة، ومرد ذلك لأسباب عديدة منها: أغراض الزنادقة، وأهواء القصاص والزهاد والمتصوفة، والخلافات المذهبية والسياسية[٧٢].

وعلى هذا يلزم على من يستقي مادة المغازي والسيرة النبوية عن أي مصنفات التفسير بالمأثور أن يُعمل فيها قواعد نقد السند والمتن المتعارف عليها لدى أهل الحديث.

أما إذا انتقلنا في التقويم من العام إلى الخاص، فسنجد مثلاً أن علم التفسير بالمأثور انطوى على الكثير من الأحاديث الضعيفة والآثار الموضوعة الخاصة بأسباب نزول بعض الآيات المتعلقة بأحداث السيرة النبوية كقصة الغرانيق، والروايات الباطلة الخاصة بزواج النبي ﷺ من السيدة زينب بنت جحش.

وقد يعرض المفسرون بشأن الآية الواحدة أكثر من سبب لنزولها، وحينئذٍ فالمعول عليه من ذلك ما يصح من الروايات فقط، وإن تعدّدت الروايات

(٧١) يقول ابن تيمية: "ليس لها أصل أي إسناد، لأن الغالب عليها المراسيل مثل ما يذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق ومن بعدهم كيحيى بن سعيد الأموي والوليد بن مسلم والواقدي". مقدمة في أصول التفسير، بيروت: مكتبة الحياة، ب. ت، ص ٢٢، ٢٣.

(٧٢) انظر تفصيل هذه العوامل: أبو شهبة: الإسرائيليات...، ص ٦٨، ٩١، وينظر كذلك الذهبي: التفسير والمفسرون، ج١ ص ١٥٧: ١٨١.

الصحيحة فهو محمولٌ على تعدّد سبب نزولها. وأمّا ما لم يثبت فهو مردود. ومن أمثلة ما ذكر فيه المفسرون أكثر من رواية في تحديد سبب النزول: قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾(٧٣) وتأمل ذلك في تعليق السيوطي(٧٤) بالنقد على هذه الروايات حيث يقول: "فهذه خمسة أسباب مختلفة وأضعفها الأخير لإعضاله له، ثم ما قبله لإرساله، ثم ما قبله لضعف رواته، والثاني صحيح لكنه قال نزلت في كذا ولم يصرح بالسبب، والأول صحيح الإسناد وصرح فيه بذكر السبب فهو المعتمد".

والآن نضطلع بإطلالة تاريخية على مصادر التفسير بالمأثور لتقويمها في إطار ما جرى عليها من تطور.

جاءت بداية جمع مادة التفسير بالمأثور في إطار عملية جمع الحديث الشريف لامتزاجه بالحديث من حيث الموضوع، بل أضحى من أبوابه الرئيسة في هذه مرحلة من التصنيف، ومما يشهد على ذلك أقدم مصنف وصل إلينا في الحديث وهو موطأ مالك، حيث نجده يشتمل على "كتاب التفسير". وقد أفضى هذا الأمر إلى أن أسبغ الحديث على التفسير بمنهجه في مجال نقل الخبر، وبهذا أضحى من المتيسر التعرف على مصادر مرويات التفسير وطرقها، وعلى أساس هذه الميزة المنهجية أتيح نقد وتقويم مادة التفسير بالمأثور.

وقد شهد القرن الثالث الهجري مرحلة انفصال التفسير عن الحديث، فبعد أن كان يُعرَض باباً من أبواب الحديث، أضحى مستقلاً عنه في التصنيف،

---

(٧٣) البقرة / آية ١٤٤.

(٧٤) السيوطي: الإتقان، ص ٣٢.

وتجسد ذلك في العديد من التفاسير كتفسير أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، وبقي بن مخلد (ت٢٧٩هـ)، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).. وتجدر الإشارة إلى أن تفسير الطبري كان أجلها مكانة وأعظمها قدراً حيث لم يقنع بالاقتصار على جمع الروايات مسندة إلى مصادرها كحال من سبقوه وجل من لحقوه، بل فاقهم في جوانب عديدة حيث "زاد في توجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، وذكر الأعاريب والاستنباطات، والاستشهاد بأشعار العرب على معاني الألفاظ"[٧٥].

إلا أنه في المجمل ظلت هذه المصنفات أسيرة منهج أصول الحديث من حيث الالتزام بإسناد مروياتها في التفسير إلى الصحابة والتابعين. ولكن هذا الحضور المنهجي ضعف بمرور الوقت، فجنح أصحاب التفسير بالمأثور إلى اختصار الأسانيد، بل إلى حذفها عن الخبر بالكلية، فعرضت المقولات دون عزوها إلى مصادرها، فتعذر بذلك معرفة أصل الخبر فنتج عن ذلك التباس صحيح هذه الأخبار بالعليل والغث بالثمين، وتحقق ما حذر منه ابن المبارك من غيبة الأسانيد: "فقال من شاء ما شاء"، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه ليدخل في مصنفات التفسير بالمأثور الإسرائيليات، والأخبار الضعيفة والموضوعة، سواء المتعلقة منها بالسيرة النبوية أو غيرها، وأضحى لسان حال هذه المصنفات أن التفسير لا يعد تفسيراً إلا بمقدار ما يحويه من إسرائيليات وغرائب، حتى من انتقد منهم هذا المسلك كالثعلبي (ت٤٢٧هـ) وادعى أن كتابه في التفسير سيأتي مهذباً خالياً من الأكاذيب وجدناه كحال هذا الصنف من المفسرين

(٧٥) أبو شهبة: الإسرائيليات...، ص ١٢٣.

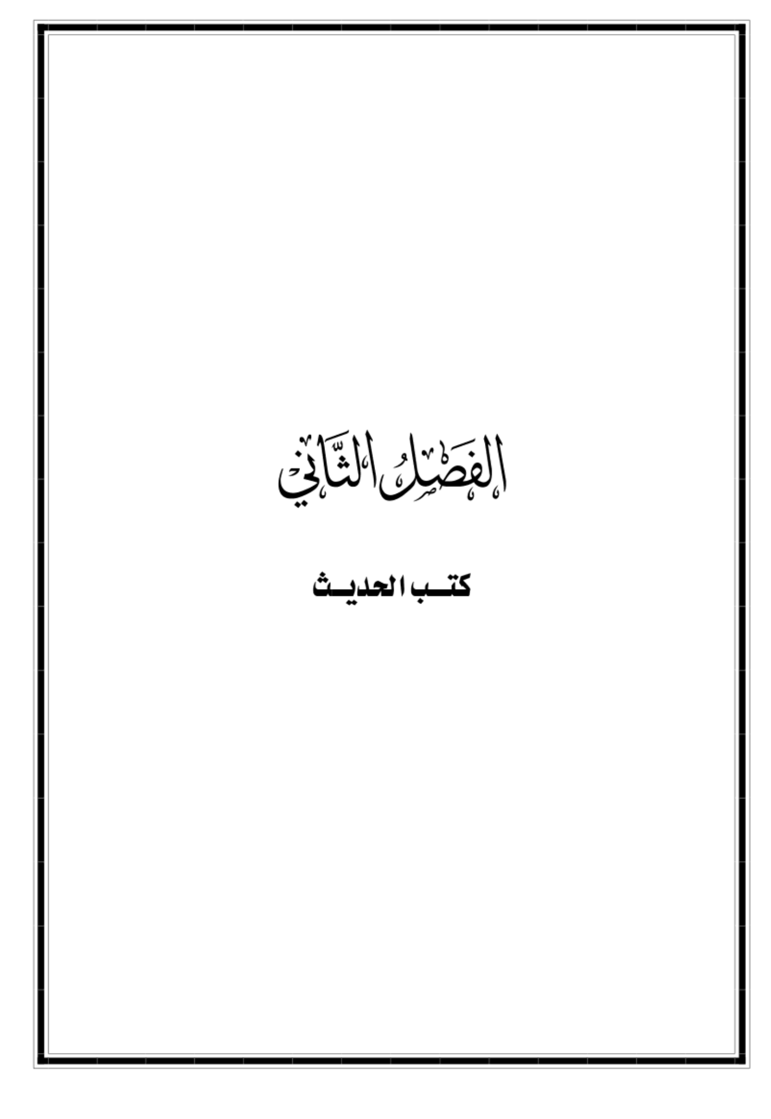
طافحاً بالخرافات والأخبار الواهية.

وبقي حال التفسير بالمأثور كما هو عليه حتى القرن الثامن الهجري، حيث شهد ثورة حقيقية على الموضوعات والإسرائيليات في كتب التفسير، وضع إطارها النظري شيخ الإسلام "ابن تيمية" في رسالته "مقدمة في أصول التفسير"، أما من جسدها عمليا فهو الحافظ "ابن كثير" في كتابه "تفسير القرآن العظيم" حيث لم يرض لنفسه أن يكون مجرد جامع للأقوال أو ناقل للمرويات، بل وظف ملكته كمحدّث ناقد فتجاوز مرحلة النقل إلى العناية بنقد المروي للتمييز بين الصحيح والضعيف من مرويات التفسير على صعيد السند والمتن، كل هذا مع حسن البيان والبعد عن التشعيب والتفريع وكثرة الاستطراد.

وللأسف لم يتواصل من بعد ذلك أحد من علماء التفسير مع تجربة ابن كثير فيضيف إليها(٧٦)، حتى السيوطي، الذي من المفترض اضطلاعه بهذا الأمر؛ بحكم تكوينه كمحدّث، لم يواصل ذلك في تفسيره الموسوم بـ"الدر المنثور في التفسير بالمأثور".

---

(٧٦) وإحقاقاً للحق: ظهرت محاولات في العصر الحديث للكشف عن الموضوعات والإسرائيليات في كتب التفسير من قبل بعض العلماء أمثال الإمام الآلوسي، والشيخ محمد عبده، والشيخ محمد رشيد رضا، إلا أنهم كانوا عيالاً على تفسير ابن كثير في هذا الأمر.



الفصل الثاني

كتب الحديث

في هذا الفصل سنعرض لكتب الحديث والسنن كمصدر للسيرة النبوية، وبداية ننوه إلى أن العلاقة بين مادة السنَّة والسيرة على الصعيدين الموضوعي والمنهجي علاقة امتزاج وتلاحم، إذ لا سبيل لانفصام أحدهما عن الآخر، فمن حيث الموضوع يتسنى القول إنه إذا كان نمط السيرة والمغازي نهض كأول أشكال الكتابة التاريخية، وأولاها اهتماما لدى المؤرخين المسلمين، فهذا النمط مثّل في الوقت نفسه أحد أهم الروافد التي نهل منها الحديث الشريف مادته وأحكامه، بل وأحد أهم موضوعاته التي عني المحدِّث بالبحث فيها.

أما على الصعيد المنهجي، فتمثل مادة السيرة النبوية أحد أهم أدوات منهج أصول الحديث ومصطلحه، التي يعول عليها في التمييز بين المقبول والمردود من الأحاديث والمرويات على صعيد السند والمتن[٧٧].

وما من شك أن عمق الصلة بين السيرة والحديث، قد أفاد مادة السيرة النبوية التي في نطاق روايات الحديث إفادة جلى سواء على صعيد النقل أو على صعيد النقد والتمحيص. وهنا تتجلى أهمية مناقشة موضوع هذا الفصل والمتمثل في تقييم كتب الحديث والسنن كمصدر للسيرة النبوية، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: وهو محور عام نعرض فيه لمنهجية علماء الحديث في ضبط وتحري ونقد وتمحيص مادة السنَّة والحديث النبوي.

أما المحور الثاني: وسنتناول فيه مناهج التصنيف في مجال الحديث والسنن.

المحور الثالث: اختيار "عينة" من كتب الحديث والسنن لتكون نموذجاً،

(٧٧) يراجع في هذه المسألة: الملحق الأول.

تُقوَّم من خلاله مادة السيرة النبوية على صعيد المنهج والموضوعات.

أما فيما يخص **المحور الأول** والمتعلق بضوابط منهجية علماء الحديث في توثيق وقبول مادة السنَّة والحديث النبوي، فسنعرض لها في هذا المقام بشيء من الإيجاز، لكوننا سنفصل الحديث عنها في مقام عقد الموازنة بين منهج المحدِّثين ومنهج المؤرخين في التعامل مع مادة السيرة النبوية.

على أية حال جُمعت مادة الحديث على أدق ما يكون من مناهج ضبط وتحري الأخبار، وذلك من خلال طرق علمية اعتمدها وقررها أهل المصطلح في نقل الخبر، بحيث لا يقبل أداء الراوي للخبر أو تلقيه إياه إلا بأي منها، وهذه الطرق هي على حسب أهميتها: السماع، والعرض، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلان، والوجادة. وفي حقيقة الأمر تشكل هذه الطرق بِنْية منهج الإسناد.

ووظيفة الإسناد في جانب النقل تكمن في ضبط الرواية وحفظها من التبديل والتحريف، ولهذا قال ابن المبارك: "لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٧٨]، وقال أيضاً ابن حبان[٧٩]: "لو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة لظهر لهذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم".

ومنهج أهل الحديث لا تتوقف فعالياته عند حدود النقل، فقواعد تحري وضبط الخبر ليست في الحقيقة إلا تمهيداً لغاية كبرى وهي عملية النقد، والتي

(٧٨) ابن حبان البستي: كتاب المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٦٩هـ، جـ١ ص ٢٥٠.

(٧٩) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٥٠.

تقوم على دعامتين أساسيتين:

الأولى: نقد الإسناد وقوامه "علم الجرح والتعديل" أو "علم الرجال" والذي عن طريقه نستبين أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على الحكم الكلي للرواية من حيث القبول أو الرد، وعلى هذا فتجرد الرواية من الإسناد يعني إسقاطها كلياً دون النظر نقدياً في متنها، ولهذا يقول الحاكم(٨٠): "..إن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراً". كما انتقد الزهري بعض من روى أحاديث بدون أسانيد بقوله: "تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة"(٨١) أي لا أصل لها.

أما الدعامة الثانية: فتكمن في عملية نقد المتن، حيث اعتمد أهل الحديث العديد من المعايير والضوابط المنهجية لبيان ما يصيب المتن من شذوذ أو علة خافية قادحة.

وتأسيساً على ذلك تشكلت منهجية متكاملة في نقد أخبار الحديث والسنَّة، لتمييز المقبول منها والمردود، حتى إن "مارجليوث"(٨٢) أقر بكون هذه المنهجية "لا يمكن الشك في قيمتها في ضمان الصحة، والمسلمون على حق في فخرهم بعلم الحديث..". وعلى أساس هذه المنهجية، ظهرت كتب الحديث والسنَّة محققة ممحصة على أعلى ما يكون من درجات المنهج العلمي.

ولا شك أن إعمال هذا المنهج العلمي الصارم قد أفاد مادة السيرة النبوية

---

(٨٠) معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد حسين معظم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص ٦.

(٨١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص٣٩.

(٨٢) دراسات عن المؤرخين العرب، ترجمة حسين نصار، بيروت: دار الثقافة، ب.ت، ص٣١،٣٢.

المتضمنة كتب الحديث والسنن أيما إفادة، حيث حفظت ومحصت وفق منـــهج علمي معتبر، وهذه ميزة تفتقر إليها الكثير من حقب التاريخ سواء قبل الإسلام أو بعده.

أما عن **المحور الثـــاني** والمتعلق بمناهج جمع وتصنيف مادة الحديث والـــسنن، فيذكر ابن حجر(٨٣) أن آثار النبي ﷺ لم تكن مدونة في الجوامع، ولا مرتبـــة في عصر أصحابه وكبار التابعين(٨٤)، إلى أن جاء أواخر عصر التابعين حيث جمعت الآثار ورتبت وبوبت في مصنفات، وكان أول من جمع ذلك الربيع بن صـــبيح (ت ١٦٠هــ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هــ) وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام، فصنف الإمام مالك الموطأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال

(٨٣) ويعود السبب في ذلك لأمرين: أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبـــت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم، وثانيهما: لسعة حفظهم وســـيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. مقدمة فـــتح البـــاري تحقيـــق: محمـــد فـــؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩م، ص ٦، ينظر كذلك الكتـــاني: الرسالة المستطرفة، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمـــي، بـــيروت: دار البـــشائر الإســـلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص٦.

(٨٤) ابن حجر: المصدر السابق، ص٦. ولا يفهم من كلام ابن حجر نفي كتابة الحديث مطلقـــاً في عصر الصحابة وكبار التابعين، فقد ثبت أن العديد من الصحابة كانت لهم مدونات في الحديث، كالصحيفة "الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص، إلا أن هذه المـــدونات لم تـــرق لمـــستوى الجوامع المرتبة على حسب أبواب وموضوعات الفقه، التي ظهرت في مرحلة لاحقـــة في عـــصر التابعين ومن تلاهم. لمزيد من التفصيل عن المدونات في عصر الصحابة وكتاب التابعين، انظـــر: محمد مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، (شركة الطباعة العربيـــة السعودية، الرياض، ط. ٣، ١٤٠١هــ-١٩٨١م، ج١ ص ٩٢-١٤٢.

الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم، وصنف ابن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة، والأوزاعي (ت ١٥٦هـ) بالشام، والثوري بالكوفة (ت١٦١هـ)، وحماد بن سلمة (ت ١٧٦هـ) بالبصرة.

وإذا ما أعملنا النظر في البناء العام لمصنفات الحديث والسنن سنجد أنها أخذت شكلين رئيسين:

الشكل الأول: نمط التصنيف حسب الموضوعات الفقهية.

الشكل الثاني: نمط التصنيف حسب المسانيد.

الشكل الأول: وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ويتضمن المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب العلم، وأشهر أنواعها: الجوامع، والمستخرجات على الجوامع، والمستدركات على الجوامع، والمجاميع، والزوائد.

الجوامع: جمع "جامع"، وهو في اصطلاح المحدِّثين كل كتاب في الحديث انطوت رواياته على جميع أنواع الموضوعات المحتاج إليها سواء في العقائد والأحكام والتفسير والرقاق والآداب والفتن والمناقب والمثالب والتاريخ والسير وغير ذلك[٨٥]، ومن أبرز أنواع الجوامع صحيحا البخاري، ومسلم، وسلَك مسلك "الجامع" كلٌّ من: موطأ مالك، والسنن الكبرى للنسائي.

المستخرجات على الجوامع: تعني عند المحدِّثين، أن المصنِّف يتوجه إلى كتاب من كتب الحديث فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب

(٨٥) محمود الطحان: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، (مكتبة السروات للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م)، ص١١٠.

الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي[٨٦]، وقد حازت المستخرجات على الصحيحين النصيب الأكبر من الاهتمام. ومن أمثلة هذه المستخرجات:

المستخرجات على البخاري: كمستخرج الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، ومستخرج الغطريفي (ت٣٧٧هـ)، ومستخرج ابن أبي ذهل (ت٣٧٨هـ).

المستخرجات على مسلم: مستخرج أبي عوانة الإسفراييني (٣١٦هـ)، ومستخرج الحيري (ت٣١١هـ)، ومستخرج أبي حامد الهروي (ت ٣٥٥هـ).

المستخرجات عليهما معا: مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، ومستخرج ابن الأخرم (ت٣٤٤هـ)، ومستخرج أبي بكر البرقاني (ت٤٢٥هـ).

المستدركات على الجوامع: المستدركات جمع "مستدرك"، وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، ويعد أبرز هذه المستدركات، المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ). وقد رتب مستدركه على الأبواب متبعا في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحهما، وجاءت أحاديثه على ثلاثة أنواع:

الأول: الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما و لم يخرجاها.

---

(٨٦) السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ب. ت، ج١ ص١١٢.

الثاني: الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما، وهي التي يعبر عنها بأنها "صحيحة الإسناد".

الثالث: هو الأحاديث التي لم تصح عنده ولكنه نبه عليها. والحاكم متساهل في تصحيح الأحاديث، لذا ينبغي التريث في اعتماد تصحيحه، وقد تتبعه الذهبي فأقره على تصحيح بعضها، وخالفه في البعض الآخر[٨٧].

المجاميع: جمع "مجمع"، ويقصد به كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها[٨٨]، ومن أمثلة هذه المجاميع:

كتاب "مشارق الأنوار النبوية.." للصاغاني (ت٦٥٠هـ)، و"التجريد للصحاح والسنن" لأبي الحسن رزين الأندلسي (ت٥٣٥هـ)، الذي عَمِلَ عليه ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، وسمّاه: "جامع الأصول من أحاديث الرسول"، و"جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" لمحمد بن سليمان المغربي (ت١٠٩٤هـ).

الزوائد: ويقصد بها المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب على الأحاديث الموجودة في كتب أخرى، فإن قلنا مثلاً كتاب "زوائد ابن ماجه على الأصول الخمسة"، فيعني أن ابن ماجه أخرج فيه الأحاديث التي لم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة، وهذا يعني أن الأحاديث التي شاركهم فيها لا يذكرها في كتابه. ومن أمثلة كتب الزوائد:

---

(٨٧) محمود الطحان: أصول التخريج، ص ١١٦، ١١٧.

(٨٨) المرجع نفسه، ص ١١٨.

كتاب "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجــه" لأبي العبــاس البوصــيري (ت٨٤٠هـــ)، وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه علــى الكتــب الخمسة الأصول. "وكتاب فوائد المنتقي لزوائد البيهقي"، للبوصيري أيضاً، وهو في زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة.

القسم الثاني:

كتب السنن: ويقصد بها في اصطلاح المحدِّثين، الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط، وليس فيها شيء من الموقــوف أو المقطوع؛ لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى في اصطلاحهم سنَّة بل يــسمى حديثاً، ويمثلها أصحاب السنن الأربعة، ويضاف إليهم سنن الشافعي، وســنن النسائي الكبرى..[٨٩].

وثمة فارق آخر يميز كتب السنن عن كتب الجوامع، وهو أن كتب السنن تقتصر على أحاديث الأحكام فقط، أما كتب الجوامع فتتطرق لكل أبواب العلم دون الاقتصار على أحاديث الأحكام، وعلى هذا فالسنن الكــبرى للنــسائي تندرج بهذا الشرط تحت اسم "الجوامع"، بينما السنن الصغرى "المجتبى" تنــدرج تحت موضوع السنن؛ لاقتصارها على أحاديث الأحكام.

الشكل الثاني:

كتب المسانيد والمعاجم: وطريقة تبويب المادة الحديثية في هذا النمط ليست على حسب الكتب والأبواب الفقهية، كما هو شأن النمط السابق، بل تقــوم على جمع مرويات كل صحابي على حدة في مقام واحد. أما ترتيــب أسمــاء

(٨٩) ينظر الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٣٢.

الصحابة داخل المسند، فقد يكون على نسق حروف الهجاء، وقد يكون على السابقة في الإسلام، أو حسب القبائل، أو البلدان، أو غيرذلك، إلا أن الشكل المشهور هو ترتيبها على حروف الهجاء. ومن أبرز المسانيد: مسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، مسند الحميدي (ت٢١٩هـ)، مسند الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، مسند أسد بن موسى الأموي (ت٢١٢هـ).

ويشترك مع كتب المسانيد في طريقة التصنيف أيضاً كتب المعاجم، والمعاجم جمع "معجم" وهو الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب فيه أن يكون ترتيب الأسماء على حروف الهجاء.

ومن أبرز المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة: المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ)، وأسماؤهم مرتبة فيه على حروف الهجاء. والمعجم الأوسط له أيضاً وهو مرتب على أسماء شيوخه. وهناك أيضاً معجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني (ت٣٩٨هـ)، ومعجم الصحابة لأبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ).

بعد هذه الإطلالة على طرائق تصنيف كتب السنن والحديث، ننتقل بعد ذلك إلى المحور الثالث وهو بيت القصيد، وفيه سننتقي عينة من كتب الحديث لتكون مناط الدراسة، إذ من المتعذر أن يتسع المقام لدراسة كل ما صُنِّف في الحديث من مؤلفات، وعلى هذا بدا أن نقتصر على دراسة نموذج الكتب الستة (البخاري – مسلم – أبو داود – النسائي – الترمذي – ابن ماجه – موطأ مالك) مصدراً للسيرة النبوية.

ويرجع سبب اختيارنا للكتب الستة لتكون النموذج الذي سنعول عليه في هذه الدراسة: شهرتها، ورفعة منزلتها، وقوّة أحاديثها. هذا فضلا عن أن هذه الكتب حظيت باهتمام كبير بين العلماء على مر العصور، فمنهم مَن جمع أحاديثها، ومنهم مَن جمع أطرافها، ومنهم مَن شرحها، ومنهم مَن ترجم لرجالها، ومنهم مَن جمع زيادات كتب أخرى عليها.

ومن المعلوم أن ثمة خلافاً بين أهل الحديث حول تحديد نوعية هذه الكتب، فالحازمي (ت ٥٨٤هـ) مثلاً اعتبر الأصول الخمسة المتفق عليها بين المحدِّثين هي: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، و لم يجعل فيها الموطأ لاندماج أحاديثه فيها إلا ما قل، وكذا أيضاً سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها عندهم. "وإنما لم تذكر هنا لما قال المزي: وهو أن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف. قال الحسيني: يعني من الأحاديث. وقال ابن حجر: إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة، فالأولى حمل الضعف على الرجال"[٩٠].

أما رزين العبدري في "جامع الصحاح" فجعل أصول الحديث ستة، من بينها موطأ مالك، وتابعه على ذلك ابن الأثير في "جامع الأصول". وخالفهما ابن طاهر، حيث استبعد من الأصول الستة موطأ مالك مستبدلاً إياها بسنن ابن ماجه، وقد تابعه على ذلك عبد الغني المقدسي في الكمال وأصحاب كتب الأطراف والمتأخرون[٩١].

---

(٩٠) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط. ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م. ج١ ص ٢٣٠.

(٩١) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص ١٢، ١٣، محمد زاهد الكوثري " تعليقه على كتاب شروط الأئمة للحازمي، دمشق: مطبعة الترقي، ١٣٤٦هـ، ص٣.

وخروجاً من هذا الخلاف بدا لنا أن نجمع بين كل هذه المصنفات سواء المتفق عليها أو المختلف حولها. وسيكون تناولنا للكتب الستة من الأقدم للأحدث، وليس على حسب الأهمية والمنزلة من حيث الصحة والاعتماد.

الإمام مالك بن أنس (٩٣- ١٧٩هـ): كتاب الموطأ:

يعتبر كتابه الموطأ للإمام مالك أقدم كتاب في الحديث مطلقاً، وقد وصلنا مرتباً حسب الكتب والأبواب، وقيل إن مسمى الموطأ يعني الممهد، أي أن مالكاً صنَّفه بغرض أن ييسر مروياته على تلاميذه. وقيل إن معنى الموطأ جاء من مقولة الإمام مالك: "عرضت الكتاب على سبعين فقيهاً كلهم واطأني عليه أي وافقني عليه"(٩٢).

ومن أبرز روايات الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، ورواية أبي مصعب الزهري التي تعد أوسعها من حيث الكم. وكذا رواية يحيى بن يحيى بن بكير، ورواية القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي اللتين اعتبرهما ابن معين أثبت الناس في الموطأ. وقد لوحظ أن هناك اختلافا بين هذه الروايات من حيث كم الأحاديث، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإمام مالكاً كان من شدة تحريه ينقص كل عام عدداً من الأحاديث، ولهذا فالروايات الأولى عن مالك أكبر حجما من الروايات الأخيرة(٩٣).

(٩٢) ابن طاهر القيسراني: تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي عبد المجيد، الرياض: دار الصميعي، ط١، ١٤١٥هـ، جـ١ ص٨، السيوطي: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، بيروت: دار الفكر، ب. ت، ج١ ص٧.

(٩٣) ينظر: تنوير الحوالك للسيوطي، ص٧، ٩، ١٠.

أما عن عدد أحاديث الكتاب فعلى حسب إحصاء أبي بكر الأبهري ١٧٢٠ حديثاً في الجملة، المسند منها (أي المتصل المرفوع) ٦٠٠ حديثاً، والمرسل منها ٢٢١ حديثاً، والموقوف على الصحابة ٦١٣ حديثاً، ومن قول التابعين ٢٨٥ حديثاً. أما عدد أحاديثه في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ٨٥٣ حديثاً شاملاً المتصل والمرسل والموقوف. ولكن على أية حال غالب الإحصائيات تشير إلى أن عدد الأحاديث المسندة في الموطأ تبلغ ٦٠٠ حديث[٩٤].

وكتاب الموطأ يعد من كتب المجاميع، لكونه تطرق إلى موضوعات عديدة لا علاقة لها بالأحكام، ككتاب الجامع الخاص بفضائل المدينة[٩٥]، وكتاب القدر[٩٦]، وكتاب حسن الخلق[٩٧]، وكتاب صفة النبي ﷺ[٩٨]، وكتاب العين[٩٩]، وكتاب الرؤيا[١٠٠]، وكتاب جهنم[١٠١].

أما عن مكانة موطأ مالك من حيث الصحة والاعتماد، فقد عده العبدري وابن الأثير -كما أشرنا- الكتاب السادس من الكتب الستة بدلاً من سنن ابن ماجه، وهناك عبارة شهيرة مأثورة عن الإمام الشافعي في حق موطأ مالك قال

(٩٤) المصدر نفسه، ص٨، ٩.

(٩٥) الإمام مالك بن أنس: الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ب. ت، ج٢ ص٨٨٤.

(٩٦) المصدر نفسه، ج٢ ص٨٩٨.

(٩٧) المصدر نفسه، ج٢ ص٩٠٢.

(٩٨) المصدر نفسه، ج٢ ص٩١٩.

(٩٩) المصدر نفسه، ج٢ ص ٩٣٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ج٢ ص ٩٥٦.

(١٠١) المصدر نفسه، ج٢ ص٩٩٤.

فيه: "ما بعد كتاب الله كتاب أصح من كتاب مالك"(١٠٢).

بل إن من العلماء من قدَّمه على الصحيحين، وهم كثير من علماء المالكية أمثال أبي بكر بن العربي. ومنهم من جعله في منزلة الصحيحين أمثال مغلطاي. ومنهم من جعله في مرتبة تالية بعد الصحيحين. ومنهم من اعتبره في مرتبة سنن أبي داود والترمذي والكتب المشهورة التي لم تلتزم الصحة، والاصح أنه يلي صحيح مسلم في الرتبة(١٠٣).

والحق أن غالب الأحاديث المسندة في الموطأ صحيحة، اللهم إلا أحاديث يسيرة أو معدودة انتقدت بالوهم، كما أن أغلب أحاديثه ثنائيات حيث لا يفصله عن النبي ﷺ إلا تابعي وصحابي كروايته عن نافع عن ابن عمر، أو ثلاثيات كروايته عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. كما أن من المعلوم كما يقول الفسوي(١٠٤): "أن كل من وضعه مالك في موطئه وأظهر اسمه ثقة تقوم به الحجة".

ويكثر الإمام مالك من البلاغات(١٠٥) في موطئه، وصورها في الموطأ أن يقول: "بلغني أن رسول الله ﷺ"(١٠٦). وقد اعتنى ابن عبد البر بوصل هذه

(١٠٢) السيوطي: تدريب الراوي، ج١ ص٩١. هذا الرأي صدر عن الشافعي قبل ظهور الصحيحين.

(١٠٣) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٣.

(١٠٤) المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ، ج١ ص٣٤٩، ٣٥٠.

(١٠٥) البلاغات في موطأ مالك هي المعلقات، والحديث المعلق هو الذي حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر على التوالي.

(١٠٦) موطأ مالك، ج١ ص ٩٤، ٣١٦.

البلاغات في التمهيد، ولكن يجب أن نعلم أن حكمها بعد الوصل ليس حكم الأحاديث المسندة في الموطأ؛ لأن منها ما هو ضعيف وما هو صحيح[١٠٧].

أما فيما يخص مادة **السيرة النبوية** التي تنطوي عليها مرويات الموطأ، فتتسم بالثراء شأن حالها في جُل كتب الجوامع، إلا أن الإمام مالكاً برع في توظيفها فقهيا، ولا شك أن تكوينه فقيهاً كان له أثره البالغ في هذا الشأن، وإذا ما أخذنا غزوة خيبر كمثال لدلالة على ذلك، سنجده يوظف جوانب من أحداثها في أحد عشر موضعاً من كتب وأبواب فقهية عديدة وهي:

باب النوم عن الصلاة[١٠٨]، باب ترك الوضوء مما مسته النار[١٠٩]، باب ما يجب فيه قصر الصلاة[١١٠]، باب صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل والصلاة على الدابة[١١١]، باب ما جاء في الغلول[١١٢]، باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها والنفقة في الغزو[١١٣]، باب نكاح المتعة[١١٤]، باب ما يكره من بيع التمر[١١٥]، كتاب المساقاة باب ما جاء في المساقاة[١١٦]، كتاب القسامة باب

(١٠٧) الكتاني: المصدر السابق، ص١٥.

(١٠٨) موطأ مالك، حديث رقم ٢٥ ج١ ص١٣.

(١٠٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٤٩ ج١ ص٢٥.

(١١٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٤٠ ج١ ص١٤٧.

(١١١) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٥٢ ج١ ص١٥٠، ١٥١.

(١١٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٨٠ ج٢ ص ٤٥٩.

(١١٣) المصدر نفسه، حديث رقم ١٠٠٣ ج٢ ص ٤٦٨.

(١١٤) المصدر نفسه، حديث رقم ١١٢٩ ج٢ ص ٥٤٢.

(١١٥) المصدر نفسه، حديث رقم ١٢٩١، ١٩٢ ج٢ ص ٦٢٣.

(١١٦) المصدر نفسه، حديث رقم ١٣٨٧، ١٣٨٨ ج٢ ص ٧٠٣.

تبرئة أهل الدم في القسامة[١١٧]، باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة[١١٨].

وللموطأ العديد من الشروح، ومن أهم من عني بذلك ابن عبد البر في كتابه الأشهر "التمهيد" والذي يعد من أعظم الكتب المؤلفة في الإسلام، وقد اقتصر فيه على شرح الروايات المسندة، وله أيضاً كتاب "الاستذكار" الذي رتب الكتاب على حسب شيوخ مالك في الموطأ، فلم يشرح فيه الموطأ على حسب أبوابه، ولكن على حسب مرويات شيوخه. إلا أن الشروح الفقهية في التمهيد أعمق وأكثر تفصيلاً منها في كتاب "الاستذكار"، ولهذا كان يقول في الاستذكار: "وهذه مسألة قد فصلتها في التمهيد".

البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ): كتاب الجامع الصحيح:

"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"[١١٩] هو الاسم الأصيل لكتاب البخاري في الحديث، وقد انتخب مروياته من بين ٦٠٠ ألف حديث، ومجموع ما به من أحاديث ٧٢٧٥ بالمكرر، ومن غير المكرر ٤٠٠٠ حديث[١٢٠]، وكلمة "المختصر" في اسمه تدل من ناحية أخرى أن البخاري لم يقصد فيه استيعاب كل الأحاديث الصحيحة.

وينطوي العنوان كذلك على دلالة مهمة تخص جانب السيرة النبوية،

---

(١١٧) المصدر نفسه، حديث رقم ١٥٦٥، ١٥٦٦ ج٢ ص٨٧٧، ٨٧٨.

(١١٨) المصدر نفسه، حديث رقم ١٥٨٤ ج٢ ص٨٩٢.

(١١٩) ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص١٣، ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ص٨.

(١٢٠) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣ه، جـ٢ ص١٨٥.

وتتمثل تحديدا في عبارة "من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، حيث تعني أن الكثير من مرويات السيرة مقصوده لذاتها كأحداث تاريخية، هذا إلى جانب كونها مادة يُستقى منها الأحكام الشرعية، وهي في الواقع سمة عامة تمتاز بها.

أما على صعيد الصحة والاعتماد، فإذا ما أُعمل النظر في العنوان سيتبين منه شرط البخاري، فـ"المسند" يعني المرفوع المتصل إلى النبي ﷺ [(١٢١)]، أما كلمة "الصحيح" فتعني أن البخاري توافرت في روايته المسندة شروط الصحة الخمسة المتفق عليها وهي: اتصال السند، وعدالة الراوي وضبطه، والسلامة من الشذوذ والعلة[(١٢٢)].

إذن فما دام البخاري اشترط الصحة فمعناه أنه ألزم نفسه بتوافر هذه الشروط في كل رواياته المسندة. وهذا ما دعا العلماء للقول بأن كتابه أول ما أُلف في الصحيح المجرد، ليس هذا فحسب بل شهد له العلماء بكونه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وهذا لا يتعارض مع قول الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتابا في العلم أصح من الموطأ"[(١٢٣)] ذلك أن الشافعي قال ذلك: "قبل وجود كتابي البخاري ومسلم"[(١٢٤)].

ومن ناحية أخرى فالبخاري مقدم على موطأ مالك؛ لأن الشرط عنده: الاحتجاج بالمسند الصحيح، أما صاحب الموطأ فاحتج بالمراسيل والبلاغات.

(١٢١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص١٨، مقدمة ابن الصلاح، ص٢١.

(١٢٢) ابن الصلاح: المصدر السابق، ص٧، ٨، ابن حجر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب. ت، ص١.

(١٢٣) ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ص ١٠.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

ولا شك أن هذه المكانة العالية في الصحة والاعتماد انعكست بطبيعة الحال على ما انطوت عليه روايته من أخبار في السيرة النبوية، حيث ارتقت هي الأخرى مكانا عليًّا من حيث الصحة والاعتماد.

وحري بالبيان أن ثمة استثناء من هذا المطلق، فشروط الصحة المشار إليها آنفاً لا تسري على كل ما رواه البخاري، ففي بعض الأحيان يورد البخاري نص الحديث الصحيح أولاً، ثم يتبعه برواية أخرى عن طريق راو لا يرقى عند البخاري إلى درجة القبول، أو يورد زايادات عن الرواية الصحيحة وهذا يسمى باب "الشواهد والمتابعات". كما يخرج كذلك عن شروط المسند والصحيح التي اشترطها البخاري في جامعه ما سمي بـ"المعلقات"، وقد صنّف الحافظ ابن حجر كتابا بعنوان "تغليق التعليق" وصل فيه هذه المعلقات.

وإذا ما جئنا إلى منهجه في وضع تراجم أو أبواب صحيحه، فقد أوضح الحافظ ابن حجر[١٢٥] أنها على نوعين:

النوع الأول: تراجم واضحة المقصود، يعني أن علاقة الباب بالحديث الدالة عليه ظاهرة وبينة، مثل: باب التداوي بأبوال الإبل.

النوع الثاني: تراجم بدا فيها مقصوده خفيا، حيث أن عنوان الباب في كثير من الأحيان يكون مبهما وغير واضح بشكل مباشر في علاقته بالأحاديث التي تندرج تحته، ومن ثم فهي بحاجة إلى الاستقراء والاستنباط الدقيق؛ لإبراز العلاقة بين مقصوده الخفي والأحاديث المروية في هذا الباب[١٢٦]، ومن أمثلة ذلك باب

(١٢٥) ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ص١٣.

(١٢٦) هناك كتب صنفت لبيان هذا الجانب، من أهمها: كتاب "المتواري" على تراجم أبواب =

يتعلق موضوعه بمغازي الرسول ﷺ، وهو باب تزويج المعسر الذي معه القــرآن والإسلام، ثم أورد حديث رسول الله ﷺ: "كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء، فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي فنهانا عن ذلك".

وتظهر براعة البخاري في استنباطاته الفقهية من النص، بمعــنى أنــه قــد يستخرج من النص العديد من الأحكام الفقهية المختلفة، ولهذا نجــده يوظــف الرواية الواحدة في أكثر من كتاب أو باب فقهي بحسب ما تحوي من أحكــام، وسنقتصر بالمثال على جانب السيرة النبوية التي نحن في مقام الحــديث عنــها، فمثلاً حادث تعذيب خباب بن الأرت، نجده يوظفه في كتب وأبواب عديــدة، كباب "ذكر القين والحداد"(١٢٧)، وباب "هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب"(١٢٨)، باب "التقاضي"(١٢٩)، باب "أفرأيت الذي كفر بآياتنا وَقَالَ لأوتين مَالاً وَوَلداً"(١٣٠)، باب "قوله أطلع الغيــب أم اتخــذ عنــد الــرحمن عهداً.."(١٣١).

إذن فباستثناء الشواهد والمتابعات والمعلقات فقد عولجت مــادة الــسيرة النبوية في الجامع الصحيح للبخاري على أرقى ما يكون من طرق الضبط والنقد

=

البخاري لناصر الدين بن المنير الاسكندراني. وكتاب "مناسبات تراجم البخاري"، لبدر الدين ابن جماعة.

(١٢٧) صحيح البخاري، حديث رقم ١٩٨٥ ج ٢ ص ٧٣٦.

(١٢٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٢١٥٥ ج ٢ ص ٧٩٥.

(١٢٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٢٩٣ ج ٢ ص ٨٥٤.

(١٣٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٤٤٥٥ ج٤ ص ١٧٦٠.

(١٣١) المصدر نفسه، حديث رقم ٤٤٥٦، ٤٤٥٨ ج٤ ص١٧٦١، ١٧٦٢.

والتمحيص. كما أنه على الباحث عن مادة السيرة النبوية في صحيح البخاري ألا يكتفي بالأبواب والكتب فقط، التي تدل بشكل مباشر على حدث من أحداثها، ولكن عليه أن يبحث في المظنون من الكتب والأبواب المحتمل أن يجد فيها بغيته من هذ المادة.

الإمام مسلم (٢٠٤- ٢٦١هـ): كتاب المسند الصحيح:

"المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ" هو العنوان الأصيل لصحيح الإمام مسلم. وصل عدد أحاديثه بالمكرر ٧٣٨٨، ومن غير المكرر ٣٠٣٣، وقد انتقاها من ثلاثمائة ألف حديث(١٣٢) مما يعني أنه لم يقصد استيعاب الأحاديث الصحيحة كلها في كتابه، وهذا هو شأن البخاري في الجامع الصحيح. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يُفهم قول مسلم في عنوان الكتاب "من السنن" أنه اقتصر فقط على أحاديث الأحكام ولا يتطرق لغيرها، ولكنه أورد كتباً لا علاقة لها بأحاديث الأحكام مثل كتب: الفضائل، وصفة الجنة، وصفة النار، وعلى هذا فهو يصنّف ضمن كتب الجوامع.

أما عن دلالة مصطلحي "المسند" و"الصحيح" فكما ورد بيانهما من قبل، فـ"المسند" يعني المرفوع المتصل، أما "الصحيح" يعني أن روايته المسندة توافرت فيها شروط الصحة الخمسة المعروفة والمتفق عليها عند أهل الحديث. ولكن هذا لا يعني أن كل ما ورد في صحيح مسلم روايات مسندة، فقد أورد مسلم في صحيحه بعض الموقوفات والمقطوعات، ولكنه على أية حال أقل من البخاري في هذا الجانب، وقد أبان ابن حجر هذه الموقوفات في كتابه الموسوم

(١٣٢) شرح النووي على صحيح مسلم، ج١ ص١٥.

بـ"الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف" حيث أورد فيه ١٩٢ أثر موقوف على الصحابة والتابعين. أما "المعلقات"، فقد تتبعها الشيخ رشيد الدين العطار في كتابه الموسوم بـ"الدرر والفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة"، وقرر فيه أن عدد المعلقات في صحيح مسلم ست فقط، خمس منها وصلها في الصحيح نفسه، باستثناء حديث واحد.

أما عن تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري من حيث الصحة والاعتماد فمحل خلاف بين العلماء، فهناك من جعله أرقى منزلة من البخاري، ولكن الصحيح الذي عليه العمل أنه أدنى منزلة من الجامع الصحيح للبخاري(١٣٣).

ويمتاز مسلم في كتابه على البخاري في صحيحه، أنه ألفه في بلده نيسابور وفي حياة كثير من شيوخه، وعنده أصوله كاملة، وهو ما يعني أنه كان يكتب من أصوله وليس من حفظه، أما البخاري فربما سمع الحديث بالحجاز ويكتبه بالشام، وربما سمعه بالشام ويكتبه بالعراق، ولهذا امتاز مسلم في صحيحه بالدقة في سياق ألفاظ الأسانيد والمتون.

أما عن ترتيب وتبويب مادة الكتاب، فكتاب مسلم في الصحيح مرتب على الكتب والأبواب الفقهية شأن صحيح البخاري، وعناوين بعض هذه الكتب جاءت من وضع مسلم نفسه، وبعضها جاء من صنيع غيره إما من الشرّاح أو النسّاخ، وهناك تفسيرات عديدة لهذا الأمر لا يتسع المجال لذكرها(١٣٤).

---

(١٣٣) يراجع تفصيل هذه المسألة عند: ابن الصلاح: المقدمة ، ص ٩، ١٠، شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص١٤، السيوطي: تدريب الراوي، ج١ ص٩١، ٩٣.

(١٣٤) ينظر على سبيل المثال: النووي: شرح صحيح مسلم، ج١ ص٢١.

ولكن هل جاء ترتيب مسلم في صحيحه على نحو ما فعل البخاري؟.. في الحقيقة جاءت صياغة موضوعات أبواب وكتب مسلم على نحو مغاير لما كان عليه البخاري، حيث وجه اعتناءه إلى جمع كل طرق الحديث وألفاظه في مكان واحد. ولنأخذ مثالا من أحد موضوعات السيرة النبوية وهو "باب بدء الوحي"(١٣٥)، "باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات"(١٣٦). وهذا مغاير لما نهجه البخاري الذي كان يوزع الحديث، وربما يقتطع بعضاً من أجزائه ليوزعها على أبواب الفقه المختلفة على حسب ما تنطوي عليه من أحكام.

إذن فمنهج مسلم في ترتيبه وتبويبه أكثر فائدة للمحدِّث وكذا للمؤرخ المعني بالسيرة النبوية، أما البخاري فمنهجه أفضل للفقيه. وعلى هذا اعتبر العلماء تفوق مسلم على البخاري في الصناعة الحديثية من حيث جودة الترتيب، وجمع الطرق والألفاظ في موطن واحد(١٣٧).

ولكن هذا لا يعني أننا سنجد كافة جزئيات حدث ما في السيرة النبوية مجتمعاً في كتاب أو باب واحد، حيث يجب ألا ننسى أن ترتيب مسلم أو غيره من المحدِّثين لكتبه وأبوابه كان في الأساس بقصد استخراج الأحكام، وليس وفق المطلب التاريخي.

---

(١٣٥) مسلم بن حجاج القشيري: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب. ت، ج١ ص١٣٩-١٤٥.

(١٣٦) المصدر نفسه، ج١ ص١٤٥-١٥٤.

(١٣٧) ينظر: تعليق الكوثري على كتاب الحازمي شروط الأئمة الخمسة، ص٤٥، ٤٦، وشرح النووي على صحيح مسلم، ج١ ص١٤، ١٥.

ويدل على ذلك إذا ما تتبعنا مثلاً روايات مسلم عن غزوة بدر، سنجدها مفرقة موزعة بين العديد من أبواب الفقه المختلفة مثل "باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه"(١٣٨)، "باب استحقاق القاتل سَلَب القتيل"(١٣٩)، "باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم"(١٤٠)، "باب غزوة بدر"(١٤١)، "باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين"(١٤٢)، "باب ثبوت الجنة للشهيد"(١٤٣)، "باب تحريم الخمر.."(١٤٤)، "باب رؤيا النبي ﷺ"(١٤٥)، "باب من فضائل عمر رضي الله عنه"(١٤٦)، "باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة"(١٤٧)، "باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه"(١٤٨)، "باب الدخان"(١٤٩)، "باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه"(١٥٠)، "باب في سورة براءة والأنفال

(١٣٨) صحيح مسلم، حديث رقم ٩٣٢ ج٢ ص٦٤٣.
(١٣٩) المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٥٢ ج٣ ص١٣٧٢.
(١٤٠) المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٦٣ ج٣ ص١٣٨٣.
(١٤١) المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٧٩ ج٣ ص١٤٠٣.
(١٤٢) المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٩٤ج ٣ ص ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠.
(١٤٣) المصدر نفسه، حديث رقم ١٩٠١ ج٣ ص١٥٠٩.
(١٤٤) المصدر نفسه، حديث رقم ١٩٧٩ ج٣ ص ١٥٦٨، ١٥٦٩.
(١٤٥) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٢٧٢ ج٤ ص ١٧٧٩.
(١٤٦) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٣٩٩ ج٤ ص١٨٦٥.
(١٤٧) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٤٩٤، ٢٤٩٥ ج٤ ص١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٢.
(١٤٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٧٦٩ ج٤ ص ٢١٢٠، ٢١٢١.
(١٤٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٧٩٨ ج٤ ص٢١٥٥، ٢١٥٦.
(١٥٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨٧٣، ٢٨٧٤ ج٤ ص ٢١٩٩، ٢٢٠٣.

والحشر"(١٥١)، "باب في قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾"(١٥٢).

وخلاصة القول فيما سبق، أنه إذا ما استبعدنا جانب الموقوفات والمعلقات، كما هو الحال في الجامع الصحيح للبخاري، فقد عولجت مادة السيرة النبوية في صحيح مسلم على أرقى ما يكون من طرق الضبط والنقد والتمحيص. كما أنه على الباحث عن مادة السيرة النبوية في هذا المصنَّف ألا يكتفي فقط بالأبواب والكتب التي تدل بشكل مباشر على حدث من أحداثها، ولكن عليه أن يبحث كذلك في الكتب والأبواب التي من المحتمل أن يجد فيها بغيته من هذ المادة، لكون مادة السيرة لم ترتب على حسب موضوعات السيرة، بل على حسب مقاصد الفقه والأحكام.

أبو داود (٢٠٢– ٢٧٥هـ): كتاب السنن:

انتقى أبو داود أحاديث كتابه الموسوم بـ"السنن" من خمسمائة ألف حديث كتبها بخط يده. أما عدد أحاديثه فهي ٤٨٠٠ حديثاً، ولكنها حسب الترقيم في النسخة المطبوعة ٥٢٧٤ حديثاً، ويرجع السبب في ذلك للتكرار؛ لأنه إذا تكرر إسناد يضعون له رقماً جديداً.

ومن أهم ما يميز هذا الكتاب عنايته بأحاديث الأحكام، ولذلك سماه "السنن"، وقد صرح بذلك في رسالته إلى أهل مكة عندما قال: "وإنما لم أصنِّف في كتاب السنن إلا الأحكام، و لم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها"(١٥٣).

---

(١٥١) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٠٣١ ج٤ ص٢٣٢٢.

(١٥٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٠٣٣ ج٤ ص٢٣٢٣.

(١٥٣) أبو داود: رسالة أبي داود، تحقيق: محمد الصباغ بيروت: دار العربية، ب. ت، ص ٣٤.

وقد يُعرض تساؤل هو: إذا كان أبو داود قصر نفسه على أحاديث الأحكام كما صرح، فلماذا وضع كتباً أخرى غير متعلقة بالأحكام ككتب "الفتن"، "الملاحم"، "المهدي"؟.

في الواقع ليس أمامنا إلا أن يؤول قوله هذا بأن جُل عنايته وجهت لانتقاء أحاديث الأحكام، أما غير أحاديث الأحكام فلم يخرِّج منها إلا النزر اليسير. كما أن مصطلح "السنن" يدل على أنه سيعتني بالدرجة الأولى بالأحاديث المرفوعة، لذلك نجده لا يورد الأحاديث الموقوفة إلا نادراً.

وقد نوه أبو داود[١٥٤] إلى أنه أول من اضطلع من المحدِّثين باستقصاء أحاديث الأحكام، فقال: "ولا أعرف أحدا جمع على الاستقصاء غيري". وبالرغم من ذلك لا نستطيع القول إنه استوعب أحاديث بكل باب، ويتضح ذلك في رسالته حيث يقول: "ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكتب، وإنما أردت قرب منفعته"[١٥٥].

كما نزع أبو داود إلى عدم تكرار الحديث إلا لفائدة فقهية تستنبط منه في باب آخر "وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه"[١٥٦]. كما بيَّن أيضاً أنه سيختصر الحديث الطويل، ويقتصر على موطن الشاهد منه، خشية أن يضل القاريء عن مواطن الاستدلال الفقهي، ولهذا يقول في رسالته: "وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم

(١٥٤) رسالة أبي داود، ص ٢٦.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص٢٣.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص٢٣.

يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك"(١٥٧).

ويتشابه أبو داود مع البخاري في كونه يحرص على بيان فقه الحديث من خلال تبويباته، وهذا أمر طبيعي؛ لأن الكتاب أُلِف في الأصل لاستيعاب أصول أحاديث الأحكام، ولكنه يمتاز على البخاري أنه لم يقتصر على الأحاديث الصحيحة كما فعل، ولكنه أخرج كل حديث احتج به فقيه مما يدور بين الصحة والحسن والضعف، بل ربما الضعف الشديد.

ولعل مما تفرد به أيضاً أبو داود دون من سبقه من المحدّثين، تتبعه الأماكن التي ورد ذكرها في الحديث ليشاهدها على الواقع، ليتسنى له فقه الحديث على نحو صحيح في ضوء المعاينة المباشرة، ففي حديثه مثلاً عن بئر "بضاعة" ذهب إلى البئر وقاسها بردائه فتكلم عن عمقها وعرضها، وعن حال الماء فيه حال الزيادة والنقصان"(١٥٨).

أما عن منزلة أحاديث كتابه من حيث الصحة والاعتماد، فقد بيَّن أبو داود أنه سيعتني بإخراج الأحاديث المشهورة، وسيتجنب الغرائب من الأحاديث قدر المستطاع، وفي هذا يقول: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير"(١٥٩). ثم بيَّن سبب اجتنابه للغرائب وتعويله على الأحاديث المشهورة بشكل أساسي، ذلك أن الحديث الغريب حتى ولو

(١٥٧) المصدر نفسه، ص٢٤.

(١٥٨) أبو داود: سنن أبي داود، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ب. ت، حديث رقم ٦٧ ج١ ص ١٨.

(١٥٩) رسالة أبي داود، ص٢٩.

كان المنفرد به إماماً حافظاً ناقداً كالإمام مالك أو من في نفس منزلته فلا يحتج به[١٦٠]، ولكن ليس معنى هذا أنه لن يورد الغريب مطلقاً، بل يخرجه إذا لم يجد ما يستدل به من الصحيح المشهور.

ومن ناحية أخرى صرح أبو داود[١٦١] أنه سيورد أصح ما في كل باب فقهي، والمقصود بكلمة "أصح" أن يشمل الصحيح والحسن والضعيف خفيف الضعف، بل إذا لم يجد في الباب إلا حديثاً منكراً ذكره ولكن مع الالتزام ببيان نكارته، وفي هذا يقول: "وإذا كان فيه -أي في الباب- حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره"[١٦٢]. كما نوه أبو داود[١٦٣] أيضاً إلى أنه سيخرج المرسل في كتابه إذا لم يجد المسند المتصل.

ونتوقف عند عبارة مهمة قالها أبو داود[١٦٤] كثر حولها الخلاف وهي قوله: "وما كان في كتابي فيه وهم شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض..". فظاهر العبارة "وهم شديد" تدل على أنه ملتزم في سننه ببيان الحديث شديد الضعف. أما مقصوده بعبارة "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح"، فكلمة "صالح" تشمل الصحيح

---

(١٦٠) المصدر نفسه، ص٢٩.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٢٢. هناك استثناء نبه عليه أبو داود وهو أنه إذا وجد حديثاً إسناده أصح وهذا الحديث نفسه مروي بإسناد أقل درجة في الصحة ولكنه عال يقول: "عندها أقدم العالي على الأصح"، ولكنه يقر بأن ذلك لم يقع منه إلا نادرا وربما في عشرة أحاديث فقط".

(١٦٢) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص٣٠.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص٢٧.

والحسن والضعيف خفيف الضعف، ولهذا عقب على هـذه العبـارة بقولـه: "وبعضها أصح من بعض"[١٦٥].

على أية حال فمادة السيرة النبوية حالها كحال غيرها من أحاديث الأحكام في سنن أبي داود، بمعنى أنها متفاوتة من حيث الصحة والاعتماد حيث تـشمل الصحيح، والحسن، وخفيف الضعف، والضعيف.

أما فيما يخص جانب **السيرة النبوية**؛ فقد اقتصر أبو داود منها على الجوانب المستفاد منها في جانب الأحكام؛ لأن مقصده الرئيس من وراء هذا التصنيف كما نوهنا، هو استقصاء أصول أحاديث الأحكام، وهذا يعني أيضاً أن الموضوع الواحد في السيرة النبوية قد يفاد منه في أكثر من موضـوع أو بـاب فقهـي، ولنأخذ مثالاً بـ"غزوة مؤتة"، حيث وظف أحداثها في أكثر من باب فقهـي كـ"باب في الدابة تعرقب في الحرب"[١٦٦]، "باب في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى والفرس والسلاح من السلب"[١٦٧].

الإمام الترمذي (٢٠٩- ٢٧٩هـ): كتاب السنن:

معلوم أن العنوان الأصيل لكتاب الترمذي في السنن هو "الجامع المختـصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"[١٦٨]. وقد انتـهى مـن تأليف هذا الكتاب سنة ٢٧٠هـ.

(١٦٥) ينظر لابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع هادي عمير، المدينة المنـورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٤٤٤.

(١٦٦) سنن أبي داود، حديث رقم ٢٥٧٣ ج٣ ص٢٩.

(١٦٧) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٧١٩ ج٣ ص٧١.

(١٦٨) طبع الكتاب تحت عنوانين: السنن، والجامع الكبير.

وتسمية الكتاب بـ"الجامع" دالة كما بيّنا على أنه ليس كتاباً في الأحكام، بل شامل لأبواب العلم المختلفة، بدليل وجود كتاب الفضائل(١٦٩)، وكتاب التفسير، وكتاب صفة الجنة(١٧٠)، وكتاب صفة جهنم(١٧١)، وكتاب الزهد(١٧٢). ويبدو أن سبب تسمية كتابه بالجامع هو تأثره بشيخه البخاري، حيث أن الترمذي لازمه فترة طويلة بنيسابور، هذا فضلا على النقول الكثيرة عنه والتي زادت على المائة نقل.

أما كلمة "المختصر" فتدل على أن الترمذي ألف هذا الكتاب مختصراً من عدد كبير من الأحاديث، وقد صرح بذلك في آخر كتاب العلل: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"(١٧٣)، ولهذا جاءت في ٣٩٥٦ حديث.

أما فيما يتعلق بكلمة "السنن" فتعني أنه سيكون معنياً بشكل أساسي بإيراد المرفوعات، وهذا بالفعل هو واقع الكتاب، حيث لم يورد الموقوفات إلا نادراً، فيوردها لبيان من عمل بالحديث من الفقهاء.

أما عبارته التي وردت في عنوان الكتاب "ومعرفة الصحيح والمعلول" فتعني

(١٦٩) باب فضائل القرآن، ينظر كذلك باب "من فضائل أبي بن كعب". سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب. ت، ج٥ ص١٥٥، ٧١١.

(١٧٠) سنن الترمذي، ج٤ ص٦٧١.

(١٧١) المصدر نفسه، ج٤ ص٧٠١.

(١٧٢) المصدر نفسه، ج٤ ص٥٥٠.

(١٧٣) علل الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، ص ٧٦٣.

أن للإمام الترمذي منهجاً خاصاً في هذا الشأن، بيّنه ابن رجب في شرح كتابه "العلل"، حيث ذكر أن الترمذي يبدأ أولاً بذكر الأحاديث المعلّة في أسانيدها، ثم يتبعها بالأحاديث الصحيحة الإسناد[١٧٤] على خلاف غالب المحدِّثين الـذين ينزعون إلى العكس، وإذا كان مسلم يعنى بإبراز الصنعة الحديثية فينبـه علـى مواطن العلل في الحديث، فالترمذي أيضاً يعتني ببيانها بل وبشكل مفصَّل عـن مسلم. كما يتميز عليه في هذا الصدد بكتاب "العلل" الذي ألحقه بكتابه. إلا أنه أقل عناية ببيان علل المتون قياساً بأبي داود[١٧٥]. على أية حال من يبحث عـن روايات السيرة النبوية في جامع الترمذي عليه أن يتنبه إلى مقام الـنص الـذي يبحث عنه ليتبين منزلته من حيث الصحة والاعتماد.

أما عبارة "وما عليه العمل" فيبرز فيها البعد الفقهي، حيث اعتنى الترمذي ببيان فقه الحديث من خلال استنباطات العلماء، ولهذا نص في أول كتاب العلل بأن "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين.."[١٧٦]، وعلى هذا فالكتاب من هذه الناحية يعتبر مصدراً مهماً في دراسة مذاهب الفقهاء لاسيما الذين اندثرت مذاهبهم كالإمام الثوري والأوزاعي.

وانطلاقاً من مجموع هذه المزايا نقل المقدسي عن أبي إسماعيل عبد الله بـن محمد الأنصاري قوله: "كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتاب البخـاري

(١٧٤) ابن رجب: شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، مكتبة المنـار، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٢، ص٦٢٥.
(١٧٥) المصدر نفسه، ج١ ص ١٣٧.
(١٧٦) علل الترمذي، ص٧٣٦.

ومسلم. قلت: لِمَ؟! قال: لأن كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة. وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدته كل واحد من الناس من الفقهاء والمحدِّثين وغيرهم"(١٧٧).

أما عن بِنْية الكتاب، فهذا الكتاب لم يرتب على الكتب كما هو شائع وإنما عبر عنها بكلمة "أبواب" فيقول مثلاً أبواب الطهارة، ثم يذكر الأبواب الفرعية المتعلقة بها. هذا وتجدر الإشارة إلى كيفية اختيار الإمام الترمذي لأحاديث الباب وشواهده، وكذا ما يعنيه من عبارة: "وفي الباب"، فهذا الأمر في الحقيقة على ثلاثة أحوال:

أولاً: أن يبدأ بذكر الحديث المشهور في الباب، ثم يتبعه بما هو أدنى منه في الصحة.

ثانياً: لا يبدأ بذكر الحديث الصحيح المشهور، ولكن يورد حديثاً آخر صحيحاً ولكن أقل شهرة، ثم يتبعه بالحديث الصحيح المشهور في الشواهد.

أما الطريقة الثالثة: وهي الأغرب حيث يجعل الحديث الضعيف هو حديث الباب، ويجعل الأحاديث الصحيحة المشهورة في الشواهد، وما فعله من هذا كثير، وليس بالقليل.

وفيما يتعلق بمكانة جامع الترمذي، فقد وُصِف الإمام الترمذي بالتساهل بين بعض أهل العلم، حيث وصفه بذلك الإمام الذهبي(١٧٨) في مواطن عديدة

(١٧٧) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج١ ص١٥١.

(١٧٨) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ، ج١٣ ص٢٧٦.

فقال مثلاً في السير: ".. جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، نفسه في التضعيف رخو" يعني لين وسهل.

أما عما تحويه أحاديث هذا الكتاب من مادة للسيرة النبوية، فالكتاب كما اتضح من اسمه وموضوعات أبوابه، يندرج تحت كتب الجوامع، وهذا يعني أن مادة السيرة النبوية فيه تتسم بالتنوع والثراء. وقد أفرد الترمذي باباً خاصاً بالسير عنون له بـ"كتاب السير عن رسول الله ﷺ"(١٧٩)، وهذا العنوان وإن كان في ظاهره يدل على انه سيتطرق إلى كافة موضوعات السيرة النبوية، إلا أنه اقتصر منها على الموضوعات الخاصة بأحكام الحروب والغزوات النبوية كالسبي والغلول والجزية وفداء الأسرى.

ولكن هذا لا يعني أن كتاب السيرة هو الكتاب الوحيد الذي عرض فيه لموضوعات السيرة، ولكنه أفاد من العديد من أحداث السيرة في العديد من أبواب الفقه المختلفة، ولنأخذ مثالاً بالأبواب المتعلقة بـ"غزوة تبوك" وهي: "باب ما جاء في الجمع بين الوقوف"(١٨٠)، "باب ما جاء في تلقي الغائب إذا قدم"(١٨١)، "باب ومن سورة التوبة"(١٨٢)، "باب ومن سورة المنافقين"(١٨٣).

ابن ماجه (٢٠٧- ٢٧٥هـ): كتاب السنن:

"كتاب السنن" لابن ماجه عده الكثير من العلماء، كالمقدسي، وابن

(١٧٩) سنن الترمذي، ج٤ ص ١١٩.

(١٨٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٥٥٣، ٥٥٤ ج٢ ص٤٣٨، ٤٣٩.

(١٨١) المصدر نفسه، حديث ١٧١٨ ج٤ ص ٢١٦.

(١٨٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٣١٠٢ ج٥ ص٢٨١.

(١٨٣) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٣١٤ ج٥ ص٤١٧.

عساكر، الكتاب السادس من الأمهات الست[١٨٤]. وقد فسر ابن حجـــر[١٨٥] العلة وراء اختيار العلماء لسنن ابن ماجه ضمن الكتب الستة وتقـــديمها علـــى موطأ مالك، وذلك "لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديـــث المرفوعة يسيرة جدًا بخلاف ابن ماجه فإن زيادته أضعاف زيادات الموطأ؛ فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الكتب الخمسة تكثير عدد الأحاديث "إذن فلأجـــل هذا السبب عدوا سنن ابن ماجه الكتاب السادس في أمهات أصول السنة.

على أية حال استهل ابن ماجه كتابه بمقدمة فريدة أوضح فيها أهمية السنَّة وفضلها في التشريع، أما عن عدد أحاديثه في هذا الكتاب، فتختلف بـــاختلاف الطبعات فمثلاً طبعة محمد فؤاد عبد الباقي عدد أحاديثها ٤٣٤١ حديثاً. أمـــا عدد الأحاديث في طبعة مصطفى الأعظمي ٤٣٩٧ حديثاً.

يندرج كتاب "السنن"، لابن ماجه تحت ما يسمى كتب "الجوامع" لعـــدم اقتصار كتبه وأبوابه على نواحي الأحكام، حيث تطرق إلى موضـــوعات مـــن أبواب العلم خارجة عن نطاق الأحكام، كما يتضح ذلك في: "بـــاب فـــضائل أصحاب رسول الله"[١٨٦]، "باب في ذكـــر الخـــوارج"[١٨٧]، "بـــاب فـــضل

(١٨٤) عمل ابن عساكر أطرافاً للسنن الأربعة، حيث أضاف سنن ابن ماجـــه إلى ســـنن أبـــو داود والترمذي والنسائي؛ وكأنه بهذا يؤكد على أن كتاب ابن ماجه يستحق أن يعد من الأصـــول الأربعة التي تضاف إلى الكتب السابقة المشهورة. وسبق أن ذكرنا أن هناك من العلماء كرزين الدين العبدري، ومجد الدين بن الأثير من لم يعتبر سنن ابن ماجه من أصول كتب السنة الستة، واعتبروا موطأ مالك بدلا منها. ينظر الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٢.

(١٨٥) النكت، ج١ ص١٢٥.

(١٨٦) محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه): كتاب السنن، تحقيـــق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، ب. ت، ج١ ص ٣٦.

(١٨٧) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٩.

مكة"(١٨٨)، "باب فضل المدينة"(١٨٩)، "باب ثواب القرآن"(١٩٠)، "كتاب الفتن"(١٩١). ولا شك أن هذا التنوع في أبواب العلم سيكون مفيداً في جانب السيرة النبوية من حيث ثراء المادة التاريخية.

وعلى من يتعامل مع سنن ابن ماجه أن يميز بينها وبين زيادات ابن القطان عليها -وهو راوي سنن ابن ماجه- والذي قد يروي أحاديث وأقوالاً بإسناده أثناء الكتاب من غير طريق ابن ماجه، وربما اشتبهت على البعض فيعزوها لابن ماجه، والصواب أنها من كلام أو من رواية أبي الحسن القطان.

من يمعن النظر في مادة هذا الكتاب لا يستطيع القول إن ابن ماجه اشترط الصحة في رواياته -كاشتراط البخاري ومسلم- بدليل أن سنن ابن ماجه أكثر الكتب الستة حديثاً ضعيفاً، فهو يخرج الصحيح والحسن والضعيف وشديد الضعف، بل والموضوع، وذلك يعني أيضاً أن رجاله لم يلتزم فيهم أن يكونوا جميعاً من المقبولين، ولهذا وجدناه يخرج للثقة وللصدوق وللضعيف وللكذاب.

ويعتبر المقصد الفقهي هو الموجه الأساسي لأداء ابن ماجه في جمع مادة هذا الكتاب، حيث تدل على حرصه الشديد في أن يذكر أدلة فروع الفقه ومسائله الدقيقة دون النظر إلى قضية الصحة أو الضعف، ولعله أراد بذلك أن يستوعب كل الأحاديث الدالة على الفروع الدقيقة في الفقه.

وعلى الرغم من كون ابن ماجه لم يشترط الصحة فإن هذا النهج الذي

(١٨٨) سنن ابن ماجه، ج٢ ص١٠٣٧.
(١٨٩) المصدر نفسه، ج٢ ص١٠٣٨.
(١٩٠) المصدر نفسه، ج٢ ص١٢٤٢.
(١٩١) المصدر نفسه، ج٢ ص١٢٩٥.

اتبعه في جمع مادة كتابه له فائدة كبرى؛ لأنه بذكره لأسانيد وطرق الروايات يتيح الحكم عليها صحة أو ضعفًا. هذا وتجدر الإشارة إلى العديد من المحاولات التي اضطلعت بالحكم على حال الأحاديث في سنن ابن ماجه أبرزها محاولة ابن حجر(١٩٢)" قلت: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السري كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالباً. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه، باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة".

أما الإمام الذهبي(١٩٣) فقال: ".. وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة(١٩٤) -إن صح - فإنما عنى بثلاثين حديثاً الأحاديث المطّرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف".

وحديثاً اضطلع محمد فؤاد عبد الباقي بإحصائية في هذا الشأن اقتصرت فقط على تقييم الراوي، فذكر أن سنن ابن ماجه تحوي أربعمائة وثمانية وعشرين حديثاً صحيحاً من الزوائد فقط، والحسن منها مائة وتسعة وتسعون، أما الضعيفة ستمائة وثلاثة عشر، أما الواهية الإسناد أو المنكرة أو المكذوبة فيقول: تسعة وتسعون يعني شديدة الضعف والموضوعة.

أما الإحصائية الأخيرة فهي إحصائية الشيخ الألباني في كتابه: صحيح سنن

(١٩٢) تهذيب التهذيب، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ج٩ ص٥٣١.

(١٩٣) سير أعلام النبلاء، ج١٣ ص٢٧٩.

(١٩٤) وعن ابن ماجه قال: عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو نحو ذالك. سير أعلام النبلاء، ج١٣ ص٢٧٨.

ابن ماجه، وضعيف سنن ابن ماجه، فذكر أن الصحيح أو على حسب ترقيمه في صحيح سنن ابن ماجه، بلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة وثلاثة، أما عدد الأحاديث الضعيفة حسب ترقيمه في ضعيف سنن ابن ماجه فبلغت تسعمائة وثمانية وأربعين حديثاً يعني نحو الألف، وهو بهذا يقترب من إحصائية الذهبي.

نخلص من ذلك أن ما تحويه سنن ابن ماجه من مادة **للسيرة النبوية** لا يجب الثقة في صحتها بشكل مطلق، حيث أنها بحاجة إلى أن تختبر سنداً ومتناً وفق منهج أصول الحديث. أما عن طبيعة مادة السيرة ذاتها فقد وظفت لتخدم المقصد الفقهي الذي أراده ابن ماجه في هذا الكتاب، بمعنى أنه عني منها في الغالب بما تحويه أحداثها من أحكام. ومن الأمثلة المؤكدة لذلك الأبواب المتعلقة بغزوة أحد كباب فيما أنكرت الجهمية[١٩٥]، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم[١٩٦]، باب ما جاء في البكاء على الميت[١٩٧]، باب من لا يجب عليه الحد[١٩٨]، باب فرائض الصلب[١٩٩]، باب النية في القتال[٢٠٠]، باب فضل الشهادة في سبيل الله[٢٠١]، باب السلاح[٢٠٢]، باب دواء الجراحة[٢٠٣]، باب

(١٩٥) سنن ابن ماجه، حديث رقم ١٩٠ ج١ ص٦٨.
(١٩٦) سنن ابن ماجه، حديث رقم ١٥١٣ ج١ ص٤٨٥.
(١٩٧) المصدر نفسه، حديث رقم ١٥٩١ ج١ ص ٥٠٧.
(١٩٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٥٤٣ ج٢ ص٨٥٠.
(١٩٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٧٢٠ ج٢ ص٩٠٨.
(٢٠٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٧٨٤ ج٢ ص٩٣١.
(٢٠١) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨٠٠ ج٢ ص٩٣٦.
(٢٠٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨٠٦ ج٢ ص٩٣٨.
(٢٠٣) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٤٦٤ ج٢ ص١١٤٧.

تعبير الرؤيا[٢٠٤]، باب الصبر على البلاء[٢٠٥].

النسائي (٢١٥- ٣٠٣هـ): كتاب السنن الكبرى:

من المعلوم أن أشهر ما صنف النسائي في الحديث كتابا "السنن الكبرى"، و"السنن الصغرى" المشهور بـ"المجتبى"، إلا أن بداية حديثنا سيكون عن السنن الكبرى.

كتاب "السنن الكبرى" للنسائي ينطبق عليه سمات كتب الجوامع على خلاف الآخر الذي يندرج تحت كتب السنن المعنية ببيان الأحكام، ذلك أن كتاب "السنن الكبرى" يمتاز على الثاني بكثرة أحاديثه وسعة أبوابه، فإذا كان عدد الكتب في "السنن الصغرى" واحداً وخمسين كتاباً حسب المطبوع، أو أربعة وثلاثين كتابا كما في تحفة الأشراف، فسنجد أن عدد الكتب في "السنن الكبرى" يزيد على الصغرى اثنين وعشرين كتاباً، حيث بلغ عدد الكتب في الكبرى ثلاثة وسبعين كتاباً، وفي ترقيم تحفة الأشراف تزيد الكبرى على الصغرى تسعة وعشرين كتاباً حيث إن عدد الكبرى في تحفة الأشراف ثلاثة وستين كتاباً. إذن هناك فارق كبير بين السنن الصغرى والكبرى في عدد الكتب. أما عن عدد الأحاديث، ففي الصغرى فيبلغ في المطبوعة ٥٧٦١ حديثاً، بينما بلغ تقريبا في الكبرى ١١٧٧٠ حديثاً[٢٠٦].

(٢٠٤) المصدر نفسه حديث رقم ٣٩٢١ ج٢ ص١٢٩٢.

(٢٠٥) المصدر نفسه، حديث رقم ٤٠٢٧ ج٢ ص١٣٣٦.

(٢٠٦) هذا العدد تقريبي؛ لأن الطابعين للسنن الكبرى أدخلوا فيها كتباً وأحاديث من الصغرى، وعلى هذا لا يتسنى إحصاء عدد أحاديث السنن الكبرى، على وجه الدقة والجزم، لكن يتسنى القول بأن عدد كتب وأحاديث السنن الكبرى أكثر بكثير من السنن الصغرى، ويدل على =

أما من حيث نوعية الكتب، فالنسائي لم يقتصر -كما أشرنا- في كتاب السنن الكبرى على أحاديث الأحكام، بل توسع فيها ليستوعب كتباً عديدة ككتاب التفسير والسير[٢٠٧]، وكتاب فضائل القرآن[٢٠٨]، وكتاب المناقب[٢٠٩]، فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم[٢١٠]، فضائل علي رضي الله عنه[٢١١]، فضائل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه[٢١٢]، فضائل الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب[٢١٣]، كتاب التفسير[٢١٤].

فالسنن الكبرى كما قلنا تنضوي تحت ما يسمى بمصنفات الجوامع، وهذا بلا شك سيكون له أثره الواضح في ما تحويه من مادة تاريخية خاصة بالسيرة النبوية، حيث تتسم بكونها أكثر ثراءً وتنوعاً إذا قيست بنظيرتها في السنن الصغرى.

=

ذلك أن بعض الكتب التي وجدت في الكبرى، أو هي موجودة في الكبرى وساقطة من الصغرى، يضم مئات الأحاديث بل بعضها يزيد على ألف حديث، فمثلاً كتاب التفسير للنسائي، وهو موجود في الكبرى، وغير موجود في الصغرى، عدد أحاديثه ٧٦٦ حديثاً، وكتاب عمل اليوم والليلة، الموجود أيضاً في الكبرى، وغير موجود في الصغرى يضم ١١٤١حديثاً.

(٢٠٧) أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، ج٥ ص ١٧٠.

(٢٠٨) المصدر نفسه، ج٥ ص ٣.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ج٥ ص٣٥.

(٢١٠) المصدر نفسه، ج٥ ص٤٢.

(٢١١) المصدر نفسه، ج٥ ص ٤٣.

(٢١٢) المصدر نفسه، ج٥ ص ٤٧.

(٢١٣) المصدر نفسه، ج٥ ص٤٨.

(٢١٤) المصدر نفسه، ج٦ ص٢٨٢.

أما عن منزلة السنن الكبرى من حيث الصحة والاعتماد، فهي ليست في مستوى السنن الصغرى من حيث الصحة والضعف، فالأخيرة أصح وأقوى، وقد نوه النسائي[٢١٥] نفسه إلى ذلك عندما قال: "كتاب السنن -يعني الكبرى- كله صحيح وبعضه معلول.. والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله". إذن فالسنن الصغري أرقى منزلة من الكبرى من جهة ما جرى عليها من نقد وتمحيص، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على مادة السيرة النبوية في كلا المصنفين، فشأنها في السنن الكبرى من حيث النقد أدنى منزلة عن مثيلاتها في السنن الصغرى. ولكن أداء النسائي في السنن الكبرى يمتاز على أدائه في الصغرى ببيان العلل، بل يتميز النسائي بذلك على البخاري ومسلم في صحيحيهما[٢١٦].

أما عن طبيعة مادة **السيرة النبوية** ذاتها في الكتاب فهي مبثوثة منثورة بين العديد من كتب الفقه التي ترجم لها، فعلى الرغم من كونه من صنف كتب الجوامع، والتي تمتاز باحتوائها على مادة ضافية للسيرة النبوية قياساً بكتب السنن، فإن وجه الإفادة الأكبر تمثل في الناحية الفقهية وليس الناحية التاريخية، حتى "كتاب السير" الذي يبدو في ظاهره أنه يتعرض لجوانب تاريخية لأحداث من سيرة الرسول ﷺ، اقتصر فيه على معالجة الجوانب الفقهية لأحوال الرسول ﷺ مع المشركين وغير المسلمين في جانب الحرب والقتال[٢١٧]، وتأمل ذلك مثلاً

(٢١٥) ابن حجر: النكت، ج١ ص١٢٣.

(٢١٦) يراجع باب الموازنة.

(٢١٧) السنن الكبرى، ج٥ ص١٧٠.

في تعامله مع أحداث غزوة بني النضير في كتاب الخمس بـــاب[٢١٨]، وكتـــاب الفرائض "ذكر مواريث الأنبياء"[٢١٩]، وكتاب السير[٢٢٠]، "كتـــاب عـــشرة النساء"[٢٢١]، "أحكام في الخطبة وشروط النكاح والعرس والبناء"[٢٢٢]، "كتاب القضاء"[٢٢٣]، "كتاب الوليمة"[٢٢٤]، "قطع السارق"[٢٢٥]، كتاب المناقب[٢٢٦].

كما لوحظ أن النسائي يشترك في بعض الأحيان مع البخاري في جانـــب خفاء العلة الفقهية، إذ يأتي ببعض الروايات التي تبدو لا صـــلة بينـــها وبـــين موضوع الباب من الناحية الفقهية، ولنأخذ مثالاً بواحدة أحداث السيرة النبوية، وليكن غزوة بني قريظة التي نحن بصدد الحديث عنها، ففي الكتاب الذي ترجم له بعنوان "باب مواجهة الرجل المرأة بالطلاق"[٢٢٧]، نجده يدرج فيه حديثين عن غزوة بني قريظة لا صلة لهما بموضوع الكتاب وذلك في باب "من كان محتلمـــاً أو نبتت عانته قتل ومن لم يكن احتلم أو لم تنبت عانته ترك"[٢٢٨].

---

(٢١٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٤٤٢، ج٣ ص ٤٦.
(٢١٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٦٣١٠ ج٤ ص ٦٤.
(٢٢٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٨٦٠٨، ٨٦٠٩ ج ٥ ص١٨١، ١٨٢.
(٢٢١) المصدر نفسه، حديث رقم ٩١٨٧ ج٥ ص ٣٧٧.
(٢٢٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٥٥٧٦، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣ ج٣ ص٣٣٥، ٣٥٩.
(٢٢٣) المصدر نفسه، حديث رقم ٥٩٣٨، ٥٩٣٩ ج٣ ص٤٦٥.
(٢٢٤) المصدر نفسه، حديث رقم ٦٥٩٩ ج ٤ ص ١٣٨.
(٢٢٥) النسائي: السنن الكبرى، حديث رقم ٧٤٧٤ ج ٤ ص٣٤٩.
(٢٢٦) المصدر نفسه، حديث رقم ٨٢١٣، ٨٢١٤، ٨٢٢٢، ٨٢٢٣ ج٥ ص ٦٠، ٦١، ٦٢، ٨٠.
(٢٢٧) المصدر نفسه، ج٣ ص٣٥٥.
(٢٢٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٥٦٢٢، ٥٦٢٣ ج٣ ص ٣٥٩.

ومن ناحية أخرى قد يوظف النسائي الحديث الواحد الخاص بحدث من أحداث السيرة في أكثر من باب فقهي بحسب ما ينطوي على أحكام، فالحديث السابق مثلاً وظفه في باب آخر وهو باب "القطع في السفر"[٢٢٩] من كتاب "قطع السارق"، وكذا أيضاً في باب "النهي عن قتل النساء"[٢٣٠] من "كتاب السير".

أما فيما يتعلق بكتاب السنن الصغرى "المجتبى" فهذا الكتاب في الحقيقة أجل كتب النسائي شأناً، وقد وردت له في المصادر عدة تسميات، فسماه الذهبي[٢٣١] "المجتنى" بالنون. وسماه جماعة من العلماء بـ"السنن الصغرى". وجاء في نسخة مخطوطة قديمة جداً منسوخة في حدود سنة خمسمائة وثلاثين من الهجرة، جاء على غلافها العنوان التالي وهو: "السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ". إلا أن الاسم الصحيح أو الأرجح لكتاب "السنن الصغرى" فيما يظهر "المجتبى من السنن المسندة"؛ لأن النسائي نفسه هو الذي سماه بهذا الاسم في كلامه الذي نقلناه آنفًا في سياق العلاقة بين السنن الصغرى والكبرى.

وقد وقع خلاف بين العلماء بشأن حقيقة تصنيف النسائي لكتاب السنن الصغرى، فهل هي من تصنيف النسائي أم من عمل شخص آخر وهو ابن السني؟. ولكن الراجح أن السنن الصغرى من تصنيف النسائي وليست من اختصار ابن السني[٢٣٢].

(٢٢٩) السنن الكبرى، حديث رقم ٧٤٧٤ ج٤ ص٣٤٩.

(٢٣٠) المصدر نفسه، حديث رقم ٨٦١٩، ٦٨٢٠، ٦٨٢١ ج٥ ص١٨٥.

(٢٣١) سير أعلام النبلاء، ج١٤ ص ١٣٣.

(٢٣٢) ذهب جماعة من أهل العلم ومنهم الإمام الذهبي وابن ناصر الدين الدمشقي إلى أن النسائي إنما
=

صحته وما حواه من استنباطات فقهية دقيقة، حتى أن ابن حجـــر[٢٣٤] وصـــفه بأنه: "أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي..".

وإذا كان الإمام النسائي أحد أئمة نقاد الحديث المعدودين الذين يُقرنـــون بالإمام البخاري، وأبي زرعة، وابن المديني وأمثالهم، فقد اجتمع فيه أيضاً أنه إمام من الأئمة المجتهدين في الفقه، وهذا ما جعل كتاب "المجـــتبى" شـــاملاً لكـــلا العلمين، علم الحديث والصناعة الحديثية والدقة في ذلك كما هو شأن الإمـــام مسلم، وأيضاً الدقة في الاستنباطات الفقهية، كما هو حال البخـــاري، ولهـــذا يقول الحاكم: "كلام النسائي على فقه الحديث كثير ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه"[٢٣٥].

أما عن أهمية "المجتبى" كمصدر للسيرة النبوية، فأشرنا من قبل أنه من ناحية الصحة والاعتماد أعلى منزلة من السنن الكبرى، أما من حيـــث ثـــراء المـــادة التاريخية المتعلقة بالسيرة فهو أقل منزلة من السنن الكبرى، وهذا راجع بـــالطبع لمقصد التصنيف، بمعنى أن السنن الكبرى صُنّفت على طريقة الجوامع، أما السنن الكبرى فصُنّفت على طريقة كتب السنن التي لا تعنى إلا بالأحكام، ونلحظ هذا الفارق بجلاء عندما نجد كتباً مثل السير، وفضائل القرآن، والمناقب تمثل أصلاً في السنن الكبرى ولا وجود لها في السنن الصغرى.

ولنأخذ مثالاً آخر يتعلق أيضاً بمادة السيرة النبوية، نقارن فيه إحصائياً بـــين

---

(٢٣٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٢٤.

(٢٣٥) سير أعلام النبلاء، ج٤ ص١٣٠.

عدد الروايات التي تحدثت عن يهود بني النضير وغزو الرسول ﷺ لهم، حيث يتبين أن عددها في السنن الكبرى ١٠روايات[٢٣٦]، في مقابل ٣ روايات في السنن الصغرى[٢٣٧]. إذن فالسنن الصغرى أقل مِن الكبرى من حيث كم وثراء المادة التاريخية الخاصة بالسيرة النبوية.

وبعد دراسة الكتب الستة نعرض التساؤل الآن: ماذا أراد المحدِّثون من وراء البحث والتحقيق في مادة السيرة النبوية –بحسب ما تبين من نموذج الكتب الستة– حيث جاءت موضوعات السيرة موزعة ومرتبة على حسب أبواب الفقه؟.

في الحقيقة أن نزعة الفقه كانت أسبق النزعات المعرفية ظهوراً في الواقع الثقافي الإسلامي منذ عهد الصحابة، بل منذ عهد النبي ﷺ، وهذه النزعة هي التي ألفت وصاغت مادة السيرة والمغازي وفق مطالبها. ومن ثم لم يكن توجه المحدِّث للبحث في مادة السيرة، لكي يستقصي ويستوعب كافة جزئياتها، بل ليصطفى منها – في الغالب الأعم – المواضع التي تنطوي على أحكام في التشريع سواء على صعيد تشريع العبادات أو المعاملات[٢٣٨].

(٢٣٦) السنن الكبرى، حديث رقم ٤٤٤٤ ج٣ ص٤٦، حديث رقم ٦٣١٠ ج٤ ص ٦٤، حديث رقم ٦٩٣٤ ج٤ ص٢١٦، حديث رقم ٦٩٣٥ ج٤ ص٢١٧، حديث رقم ٨٦٠٨ ج٥ ص١٨١، حديث رقم ٨٦٠٩ ج٥ ص١٨٢، حديث رقم ٩١٨٧ ج٥ ص٣٧٧، حديث رقم ١١٠٤٩ ج٦ ص٣٠٤، حديث رقم ١١٥٧٣ ج٦ ص٤٨٣، حديث رقم ١١٥٧٦ ج٦ ص٤٨٤.

(٢٣٧) سنن النسائي (المجتبى)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، حديث رقم ٤١٤٠ ج٧ ص١٣٢، حديث رقم ٤٧٣٢ ج٨ ص١٨، حديث رقم ٤٧٣٣ ج٨ ص١٩.

(٢٣٨) وللحق: فإن هذا المنظور الفقهي الذي اعتمده أهل الحديث في معالجة مرويات السيرة النبوية، =

ومن خلال استقراء موضوعات السيرة النبوية في الأبواب الفقهية التي تضمنتها الكتب الستة، تبين أن أصحابها اتبعوا منهجين في التعامل مع مادة السيرة النبوية:

الأول: منهج "الانتقاء".

الثاني: منهج "التوظيف الفقهي".

أما عن منهج "الانتقاء"؛ فيقصد به أن جُل اهتمام المحدِّث موجه إلى انتقاء المواطن من السيرة النبوية التي تنطوي على أحكام فقهية وتشريعية. ومن ثم فهو لا يعنى كالمؤرخ بالحفاظ على البناء التاريخي لأحداث السيرة من حيث تسلسلها الموضوعي والزمني.

أما منهج "التوظيف الفقهي"؛ ونعني به أن المحدِّث بعد إجراء عملية "الانتقاء" على مادة السيرة النبوية ينظر فيما تحمله المادة من أحكام سواء في جانب المعاملات أو العبادات، فإذا حملت مثلاً أحكاماً فقهية في موضوع الصلاة، وضعت ضمن كتاب عام أسماه كتاب الصلاة، ثم ينظر فيما تحويه من أحكام جزئية في ما يخص كافة أمور الصلاة، فيبوب لكل حكم على حِدة، فإذا انطوت مادة السيرة المقتطعة مثلاً على حكم يخص مسألة السهو أدرجها المصنف تحت باب السهو في الصلاة، بل يمكن أن تنطوي الجزئية الواحدة على مجموعة أحكام يمكن الإفادة منها في كتب رئيسة مختلفة في موضوعاتها كالصلاة والزكاة

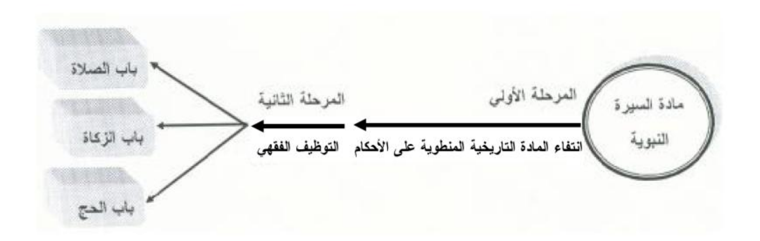
=

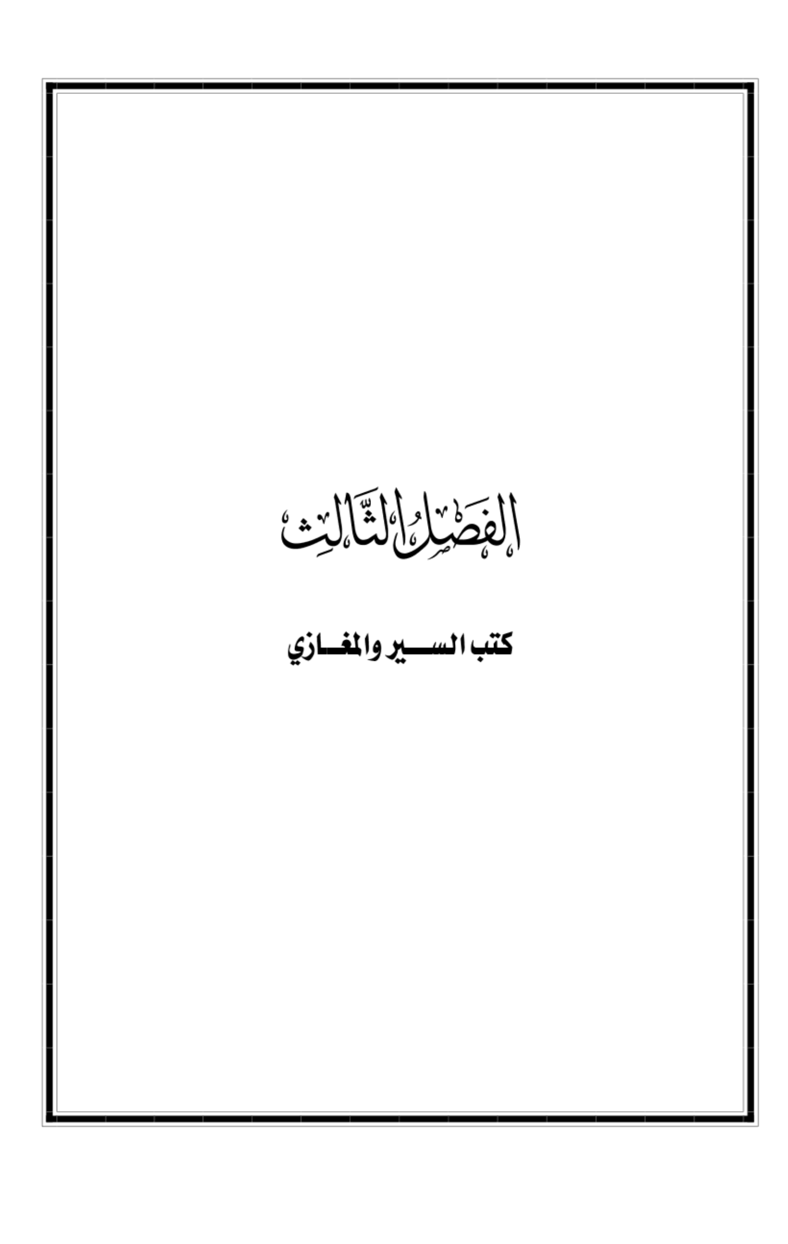
هو في واقع الأمر ممارسة عملية لما يسمى المنظور الحضاري للتاريخ، حيث لم يعن بدراسة الجانب السياسي في السيرة فقط، بل أيضاً بدراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية. ينظر: حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون العرب، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م،ص١٥٣،١٦٠.

والجزية.. وهكذا. وهذا لا يمنع من وجود كتب تتعلق بأحداث تاريخية قحة مدرجة ضمن كتب الحديث، وهذا الأمر يكون في المصنفات التي يطلق عليها كتب "الجوامع"، إلا أنها من حيث الكم قليلة جداً إذا ما قورنت بكتب الأحكام.

وفي النهاية يتسنى القول، إن محصول معالجة المحدِّث لأحداث السيرة من خلال هذا المنظور الفقهي في كتب الحديث والسنَّة، قد انعكس على بِنْية رواية السيرة في هذا الإطار المعرفي، حيث جاءت مفتقرة لخاصية البناء التاريخي الذي نوهنا به من قبل. ولكن في الوقت ذاته يجب أن نقر بفائدة جليلة، وهي أن مادة السيرة النبوية - المتضمنة مادة الحديث - نقيت ومحصت على أعلى ما يكون من طرق ومناهج النقد العلمية سواء على صعيد السند أو المتن.

رسمٌ توضيحي لبيان منهجية المحدِّث في التعامل مع مادة السيرة





الفصل الثالث

كتب السير والمغازي

يعد نمط السير المغازي أول صور الكتابة التاريخية ظهوراً وأسبقها تـشكلاً ونضجاً، بل وأولاها اهتماماً عند المؤرخين المسلمين، وسنعنى في هذا الفـصل بدراسة كتب السير والمغازي التي أرخت لحياة النبي ﷺ بكافـة مراحلـها في الحقبة المكية والمدنية، وفي هذا الإطار ستتوجه المعالجة إلى دراسـة موضـوعين رئيسين:

المبحث الأول: دراسة مصادر السيرة التي قصد مؤلفوها استقصاء مادتها.

المبحث الثاني: دراسة مصادر السيرة التي نزع مؤلفوها إلى اختصار مادتها.

وقد بدا قبل أن تتحول الدراسة إلى مناقشة هذين الموضوعين، أن نمهد لهما بمدخل يناقش ظهور مصطلح "السيرة" ودلالاته التاريخية، لكونه بمثابـة الرمـز الدال على التصنيف في هذا المجال التاريخي.

"السيرة" تعني لغة الطريقة(٢٣٩)، وفي الاصطلاح تعني الحقبة التاريخية الـتي تدرس حياة الرسول ﷺ وأحواله. ولكن علينا أن نتساءل.. هل كان مـصطلح "السيرة" هو المصطلح الذي يُعبر به عن هذا المضمون في المراحل الأولى من نشأة هذا النمط التاريخي؟ أم أن ثمة مصطلحاً آخر ناب أو تبادل معه في تأدية هـذا الدور؟.

يرى عبد العزيز الدوري(٢٤٠) أن مصطلح "المغازي" في الكتابـات الأولى عند المؤرخين المسلمين كانت تشمل دور الرسالة بجميع مراحلها (المبعـث -

---

(٢٣٩) ينظر ابن منظور: مختار الصحاح، مادة (سير)، تحقيق: محمود خاطر، بيروت: مكتبة بـيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ص ١٣٦.

(٢٤٠) بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م، ص٦١.

المغازي). في حين يذهب البعض[٢٤١] إلى أن السيرة والمغازي كانا مصطلحين يستعملان بمعنى واحد لدى كثير من الأخباريين المتقدمين، وأن بعض مؤرخي القرن الثاني الهجري ميزوا بين اللفظين، فأطلق بعضهم مصطلح "المغازي" دلالة على غزوات الرسول ﷺ ويظهر ذلك في كتاب المغازي للواقدي، وأطلق بعضهم مصطلح "السيرة" للدلالة على جميع أطوار الرسالة كما يظهر في كتاب السيرة النبوية لابن إسحاق. واستناداً إلى بعض النصوص زعم البعض أن ابن شهاب الزهري أول من استخدم من المؤرخين لفظ "السيرة" مطلقا[٢٤٢].

ولكن بعد إمعان النظر في النصوص، تبيّن أن مصطلح "المغازي" كان المصطلح الشائع في أقوال المتقدمين من مؤرخي السيرة، لاسيما بالمدينة باعتبارها الموطن الذي شهد نشأة هذا العلم. كما ثبت من هذا الاستقراء أن مقصد هؤلاء العلماء من هذا المصطلح، لم ينحصر في المعنى الظاهر المحدود الدال على حروب النبي ﷺ وغزواته، بل شملت دلالته على كل الأطوار التي مرت بها الدعوة الإسلامية بمكة والمدينة.

وإذا أردنا البرهان على ذلك من عصر الصحابة والتابعين، فسنجد مثلاً أن مصطلح "المغازي" كان هو المتداول في أقوال ابن عباس أو في أقوال من نقلوا مروياته في هذا الشأن من التابعين، ومما يدلنا على ذلك قوله ﷺ: "كنتُ ألزم

(٢٤١) حسين عطوان: الرواية التاريخية ببلاد الشام في العصر الأموي، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣م، ص١١٥، ١١٦.

(٢٤٢) "مارسدن": مقدمة مغازي الواقدي، جامعة أكسفورد، ١٩٦٦م، ج١ ص١٩، محمد عبد الكريم الوافي: منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، بنغازي، جامعة قاريونس، ط١، ١٩٩٠م، ص٢١٧.

الأكابر من أصحاب النبي ﷺ فأسألهم عن مغازي رسول الله ﷺ"(٢٤٣)، ويقول عنه عبيد الله بن عتبة بن مسعود المدني (ت ٩٤ أو٩٨ أو٩٩هـ): "كان -أي ابن عباس- يجلس.. يوماً للمغازي"(٢٤٤). وبعد فحص مروياته في السيرة تبين أنها لم تقتصر على الغزوات فقط بل تطرقت إلى فترة البعثة وما سبقها من مقدمات وسيتضح ذلك فيما يلي.

كما لوحظ أن استخدام الإمام مالك للفظة "المغازي" في حديثه عن مصنّف موسى بن عقبة في هذا الشأن، فكان "إذا قيل له: مغازي من نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة"(٢٤٥)، وبالنظر فيما اقتبسته المصادر من مادة هذا الكتاب، تبين أن تناوله لم يقتصر على الغزوات بل تطرق إلى فترة البعثة ومرحلة الدعوة المكية، ويمكن الوقوف على ذلك في قول الذهبي(٢٤٦): "قال موسى بن عقبة في المغازي: كان ﷺ فيما بلغنا أول ما رأى أن الله أراه رؤيا في المنام، فشق ذلك عليه فذكرها لخديجة". كما تأكد لدينا في ضوء بعض الأدلة والقرائن، أن مصنّف كل من ابن إسحاق والواقدي كان يطلق عليهما اسم "المغازي" على الرغم من توزع مادة مصنّف ابن إسحاق بين ثلاثة أقسام رئيسة: المبتدأ، المبعث، المغازي. وتوزيع مادة مغازي الواقدي على قسمي: المبعث والمغازي.

---

(٢٤٣) ابن سعد: الطبقات، ج٢ ص٣٧١.

(٢٤٤) المصدر نفسه، ج٢ ص٣٦٨.

(٢٤٥) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٥٢م، ج٨ ص١٥٤.

(٢٤٦) الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، القاهرة: دار الغد العربي، ط٣، ب. ت، ج١ ص٥٩.

إِذَنْ فخلاصة القول؛ أن مصطلح "المغازي" في مرحلة نشأة النمط التاريخي للسيرة النبوية كان يُعبر به كلفظ جامع للدلالة على كل الأطوار التي مرت بها الرسالة المحمدية سواء بمكة أو بالمدينة، وهذا يعني أنهم عولوا على معنى آخر للكلمة وهو **"القصْد"**(٢٤٧)، فجاء فهمهم لمعنى المغازي على أنه كل قصد للنبي ﷺ حيال المشركين يسمى غزوة، سواء أخذ هذا القصد شكل ممارسات سلمية أو إجراءات عسكرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ظهر أحياناً لفظ "السيرة" مرادفاً للمعنى العام للمغازي، ومن النصوص التي دلتنا على ذلك، قول عبد الرحمن بن يزيد بن جارية المدني(٢٤٨) عن مطلب سليمان بن عبد الملك من أبان بن عثمان "أن يكتب له سيرة النبي ﷺ ومغازيه"(٢٤٩). وكذا قول عبد الله بن محمد بن عمارة المدني عن عاصم بن عمر بن قتادة: "وكان عاصم من العلماء بالسيرة وغيرها"(٢٥٠).

---

(٢٤٧) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ب. ت، ج٢ ص١٦٤، ابن منظور: لسان العرب بيروت: دار صادر، ط١، ب. ت، ج١٥ ص١٢٣.

(٢٤٨) هو عبد الله بن يزيد بن جارية بن عامر، ولد في عهد النبي ﷺ، وروى عن عمر وولي قضاء المدينة، وكان ثقة قليل الحديث، توفي بالمدينة عام ٩٣هـ. ابن سعد: الطبقات، ج٥ ص٨٤.

(٢٤٩) الزبير بن بكار: الأخبار الموفقيات، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢م، ص٣٣٢.

(٢٥٠) ابن سعد: المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٢.

المبحث الأول

دراسة مصادر السيرة التي قصد مؤلفوها استقصاء مادتها

في هذا المبحث سنعنى بدراسة مصادر السير والمغازي التي قصد بها مؤلفوها استيعاب واستقصاء تفاصيل أحداث السيرة النبوية، ومن داخل إطار هذه الدراسة سنعرض أولاً لإرهاصات التدوين التاريخي في هذا المجال، إلى أن ظهرت المصنفات المرتبة على حسب أبواب وموضوعات السيرة.

وإذا ما أردنا رصد مرحلة إرهاصات التدوين في السيرة النبوية، فلنتوجه للبحث عنها في عصر الصحابة، حيث تعاملوا مع السيرة النبوية ككيان معرفي مستقل وقائم بذاته، فعن علي بن الحسين قال: "كنا نُعَلَّمُ مغازي رسول الله ﷺ كما نعلم السورة من القرآن"[٢٥١]، ليس هذا فحسب بل وظفوا هذا الكيان المعرفي وجدانياً في تربية النشء، فعن سعد بن أبي وقاص قال: "كان أبي يعلمنا مغازي رسول الله ﷺ ويقول لنا: هذا شرف آبائكم فلا تنسوا ذكرها"[٢٥٢]، وبهذا تصدق مقولة أحد الدارسين "أن صحابة الرسول ﷺ كانوا أصحاب وعي تاريخي"[٢٥٣].

(٢٥١) ابن كثير: البداية والنهاية، بيروت: مكتبة المعارف ،ب. ت، ج٣ ص٢٤٢.

(٢٥٢) علي بن برهان الدين الحلبي: إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، "السيرة الحلبية "، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٠هـ، جـ١ ص٣، ابن كثير المصدر السابق، ج٣ ص٢٤٢.

(٢٥٣) "سزكين": تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي حجازي، فهمي أبو الفضل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ج١ ص٤٠٩.

قد يبدو من النصوص أن اهتمام الصحابة بالمغازي لم يــرق عــن مجــرد مذكرات حربية مورست في إطار شفهي، ولكن ما تم الوقوف عليه من نصوص يظهر خلاف ذلك، فمثلاً صحيفة "الصادقة" التي دونها عبد الله بن عمرو بيده، احتوت الكثير من مرويات المغازي[٢٥٤]، وإن غلب عليها الطابع الفقهي.

و لم يقف الحال بمرويات المغازي في مدونات الصحابة عند حد اختلاطهــا بمادة الأحاديث الفقهية، فتؤكد النصوص على وجود مدونات لبعضهم، اقتصر التدوين فيها على مادة المغازي دون سواها. ويمثل الــصحابي **ســهل بــن أبي حثمة**[٢٥٥] نموذجاً في ذلك، فإذا ما أجرينا منهج "سزكين"[٢٥٦] على ما نقل عنه من مرويات، سندرك اهتمامه الخاص بتدوين مادة المغازي، وربمــا كــان لــه مصنّف في ذلك، ومن الموضوعات التي تطرقت إليها مرويات "سهل" في هــذا الجانب؛ حديثه عن أول مولود ولد في الأنصار بعد الهجرة، غــزوة الخنــدق، سرية خضرة بقيادة قتادة، غزوة خيبر[٢٥٧]. ويبدو أنه كان على إحاطة كاملــة

(٢٥٤) أحمد بن حنبل: المسند، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ب. ت، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج١ ص١٥٨.

(٢٥٥) هو الصحابي سهل بن أبي حثمة بن ساعدة الأنصاري، معدود في أهل المدينة، كان لــه عنــد موت الرسول ﷺ سبع سنين أو ثمان سنين، وقد حدّث عنه بأحاديث وحدّث أيضا عن زيد بن ثابت ومحمد بن سلمة، توفي في أول خلافة معاوية. ابن عبــد الــبر: الاســتيعاب في معرفــة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيــل، ط١، ١٤١٢هـ، ترجمــة رقــم ١٠٨٢ ج٢ ص٩٧، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ، ترجمة رقم ٣٥٢٥ ج٣ ص١٩٥.

(٢٥٦) راجع مقومات منهج سزكين ملحق، رقم (٢).

(٢٥٧) الواقدي: المغازي، جامعة أكسفورد، ١٩٦٦م، ج٢ ص٤٤٦، ٧٧٧.

بأعداد الغزوات وترتيبها الزمني، كما يشي بذلك قوله: "غزا رسول الله ﷺ ستاً وعشرين غزوة"[٢٥٨].

وإذا ما انتقلنا من مرحلة المدونات إلى مرحلة التصنيف المنظم حسب الأبواب والموضوعات التاريخية للسيرة النبوية. فهناك إشارات ترشدنا إلى محاولات للتصنيف في عهد الصحابة[٢٥٩] في مجال السيرة، ولعل النموذج البارز في هذا الشأن **عبد الله بن عباس** (ت٦٨هـ)، حيث يمثل ذروة ما وصلت إليه دراسات المغازي في جيل الصحابة، إذ كان أكثرهم إحاطة بمادتها واستيعابا لمروياتها. ولعل من الأهمية بمكان إبراز مفردة تمايز بها ابن عباس تدلنا على نضج الوعي التاريخي لديه؛ وتتمثل في أن ما أورده من مادة تاريخية في مجال المغازي لم تكن نتاج مشاركة فعلية أو مشاهدات عينية لأحداثها، بل نتيجة دأب وجهد في استقصاء وجمع مادة المغازي. ومرجع ذلك لحداثة سنه، فقد توفي الرسول ﷺ وهو ابن خمسة عشر عاماً وقيل ابن ثلاثة عشر[٢٦٠]، معنى ذلك أنه لم ير أو يسمع من النبي ﷺ إلا القليل، ويمكن أن نلمس ذلك في قولته: "كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار فأسألهم عن مغازي

---

(٢٥٨) الطبري: التاريخ، ج٢ ص٢٠٧.

(٢٥٩) كانت هناك محاولات للتصنيف من قبل بعض الصحابة في مجالات تخص بعض موضوعات الفقه والحديث. ويبرز في ذلك مصنّف زيد بن ثابت في "الفرائض" وكذا جابر بن عبد الله الذى صنّف "منسكاً صغيراً في الحج أخرجه مسلم". محمد بن خير الإشبيلي: الفهرسة، القاهرة: مؤسسة الخانجي، ط٢، ١٩٨٣م، ص٢٦٣. الذهبي: تذكرة الحفاظ، بيروت، دار إحيار التراث العربي، ب. ت، ج١ ص٤٣.

(٢٦٠) ابن عبد البر: الاستيعاب، ترجمة رقم ١٥٨٨ ج٣ ص٣٤٩.

رسول الله ﷺ"[٢٦١].

ولاشك أن التكوين المعرفي لابن عباس كمفسر كان باعثاً له على البحث في موضوعات السيرة النبوية، لاسيما فيما يخص باب "أسباب النزول"، ولعلنا نلمس هذا الأمر في لزومه لكبار الصحابة، لا ليسألهم فقط عن المغازي بل "وما نزل في ذلك من القرآن"[٢٦٢].

كما يبرز الوعي التاريخي لدى ابن عباس من زاوية أخرى، وهو اعتناؤه باستقصاء كافة جزيئات وتفاصيل الحدث، ولنأخذ مثالاً بمروياته عن غزوة بدر، إذ يظهر الإسناد "الجمعي"[٢٦٣] الذي نقل به الزهري بعض مرويات ابن عباس، أنه كان على دراية بكافة تفاصيل المعركة، فبدأ بذكر المقدمات التي أدت إلى نشوب القتال، ولم يكتف فقط بعرضها من خلال واقع الحال بالمدينة، بل تعرض لواقع الأحداث بمكة، فذكر رؤيا عاتكة بنت عبد المطلب بشأن المعركة وانعكاس أثر هذه الرؤيا في نفوس القرشيين، ثم تعرض لذكر أعداد المسلمين الذين خاضوا المعركة حيال فلول المشركين. ويبدو من النصوص أن ابن عباس كان يبدي اهتماماً باستخدام الإحصاء. كما تعرض لذكر اجتهاد النبي ﷺ في الدعاء طلبا للنصر، وجعل هذا سبباً لنزول قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾. كما تطرق لذكر نزول الملائكة بقيادة جبريل لنصرة المؤمنين. ثم وقف بنا مصوراً المشاهد التي قتل فيها المشركون، ومن استشهد

(٢٦١) ابن سعد: الطبقات، ج٢ ص٣٧١.

(٢٦٢) المصدر نفسه، ج٢ ص٣٧١.

(٢٦٣) راجع تفصيل الحديث عن الإسناد الجمعي في باب الموازنة.

فيها من الصحابة، وربط ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴾. كما تعرض لقصة أسر العباس، ووسائل النبي ﷺ لفداء الأسرى من المشركين وتوزيع الغنائم بعد المعركة(٢٦٤).

واعتنى ابن عباس بجمع الوثائق، وأحسب أنه أول من وظف الوثائق في دراسة المغازي، وفي ذلك دلالة أيضاً على رقي وعيه التاريخي، ومن الأمثلة تؤكد ذلك، سرده لنص كتاب الرسول ﷺ إلى المنذر بن ساوى(٢٦٥)، وكذا كتاب الرسول ﷺ إلى أهل خيبر(٢٦٦).

كما عُني ابن عباس في كثير من الأحيان بإسناد مروياته في المغازي، كإسناده لخبرِ بشارةِ جده عبد المطلب بن هاشم بالنبوة في ذريته عندما خرج في رحلة الشتاء إلى اليمن: "..عن عبد الله بن عباس عن عبد المطلب عن عبد المطلب بن هاشم قال.."(٢٦٧)، وكذا إسناده لخبر الحوار الذي دار بين أبي سفيان وهرقل، عندما سأله الأخير عن صفات النبي ﷺ وشمائله "..سمعت ابن عباس يقول: حدثني أبو سفيان بن حرب.."(٢٦٨).

---

(٢٦٤) وعن هذه الروايات ينظر: أحمد: المسند، ج١ ص٣٠، ٣٢، ٢٢٨،٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٧١، ٣٢٩، ابن هشام: المصدر السابق، ج٣ ص١٨٢، ٢٣٠، الطبري: التاريخ، ج٢ ص٢٣، ٣٦، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ابن حجر: فتح الباري ج٧ ص٣٠١.

(٢٦٥) ابن سيد الناس: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٣٥٦هـ، جـ٢ ص٣٣٩.

(٢٦٦) ابن هشام: السيرة، ج٣ ص٨٠.

(٢٦٧) علي بن الحسن بن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، (قسم السيرة النبوية) تحقيق: نشاط غزاوي، دمشق: دار الفكر العربي، ب. ت، ق١ ص٣٣٩.

(٢٦٨) الطبري: المصدر السابق، ج٢ ص١٢٩.

كما تفرد ابن عباس بنهج آخر مارسه في إطار دراساته عن المغازي، وهو بناء تراجم أو سير موجزة لبعض الصحابة داخل الإطار العام لسيرة ومغازي النبي ﷺ. فسبق البيان أن من أهم سمات مغازي الرسول ﷺ أن شخصية الرسول لم تستأثر بمادتها كشأن سير ملوك الفرس، فقد اعتبر عطاء وإسهام أصحابه أساساً في مضمون هذا النمط التاريخي، ولما كان مطلب السيرة يعنى بالوقوف على التجارب الفردية الفذة[٢٦٩]، فقد بدا هذا الوعي لدى ابن عباس متمثلاً في إلقائه الضوء على النماذج المتفردة من الصحابة في سبيل البحث عن حقيقة هذا الدين، ويتجلى ذلك في إخباره عن قصة إسلام سلمان الفارسي[٢٧٠]، وأبي ذر الغفاري[٢٧١].

وإذا ما انتقلنا إلى جيل التابعين ومن خلفهم لنرصد حركة التصنيف في مجال السيرة النبوية، ومن تلاهم على مر العصور وفي مختلف الأمصار الإسلامية، فلا شك أنهم انطلقوا من مرحلة التأسيس التي أرساها الصحابة، حتى أخذت دراسات المغازي على أيديهم بعدا أكثر نضجاً، فتوسعوا فيها بحثاً وتصنيفاً.

وليبدأ حديثنا بـ**أبان بن عثمان بن عفان**[٢٧٢] (ت٩٥أو١٠٥هـ)، وحقيقة عطائه التاريخي في هذا المجال. في واقع الأمر أن الجانب المعرفي الظاهر

(٢٦٩) حسين فوزى النجار: التاريخ والسير، ص٦١.

(٢٧٠) ابن هشام: السيرة، ج٢ ص٤١.

(٢٧١) ابن حجر: فتح الباري، ج٦ ص٥٤٩.

(٢٧٢) هو ابن الخليفة الراشد عثمان بن عفان، كان واليا على المدينة من قبل عبد الملك بن مروان، وظل فيها سبع سنين إلى أن عزله وولاها هشام بن إسماعيل، قال عنه الواقدي: كان ثقة قليل الحديث. ابن سعد: الطبقات، ج٥، ص ١٥١-١٥٢.

في شخصية أبان حسبما هو واضح في المادة المصدرية، يتمثل في عنايته بدراسة الفقه والحديث، فقد عُدَّ ضمن فقهاء المدينة العشرة البارزين، فقال عنه عمـــرو ابن شعيب: "ما رأيت أحداً أعلم بحديث ولا أفقه من أبان"[٢٧٣]. أما عن عطائه التاريخي وخاصة في مجال المغازي، فلم نقف عليه إلا من خلال نص أورده ابن سعد[٢٧٤] في سياق ترجمته للمغيرة بن عبد الرحمن بن حارث، فيقول عنه: "كان ثقة قليل الحديث إلا مغازي رسول الله ﷺ أخذها من أبان بن عثمان، وكـــان كثيراً ما تقرأ عليه ويأمر بتعليمها". واستناداً لهذا النص زعـــم العديـــد مـــن الدارسين أن هذا الكتاب من تصنيفه، وعدوه لأجل ذلك من رواد التصنيف في مجال المغازي[٢٧٥]. ولكن بالرغم من ذلك يظل التساؤل معروضاً: هل ألف أبان ابن عثمان بالفعل مصنفاً في المغازي؟.

في حقيقة الأمر نحن أمام كشف تاريخي على جانب كبير مـــن الأهميـــة، سيجعلنا نعيد النظر فيما استقر عليه الدارسون في هذا الشأن، ويتمثـــل هـــذا الكشف في النص الآتي: حيث قد قدم سليمان بن عبد الملك إلى المدينة ســـنة ٨٢هـ فـــ"أمر أبان بن عثمان أن يكتب له سير النبي ﷺ ومغازيه. فقال: أبـــان هي عندي قد أخذتها مصححة ممن أثق به، فأمر بنسخها"[٢٧٦].

(٢٧٣) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٣ ص١٩.

(٢٧٤) ابن سعد: الطبقات، ج٥ ص٢١٠.

(٢٧٥) منهم على سبيل المثال: "سزكين"، المرجع السابق ج٢ ص٤٤٦، مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث الشريف الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ج١ ص١٤٣، قاسم عبده قاسم: الرؤية الحضارية للتاريخ، القاهرة: دار المعـــارف، ط٢، ب. ت، ص٩٠، حسين عطوان: مرجع سابق ص٩٩

(٢٧٦) الزبير بن بكار: الأخبار الموفقيات، ص ٣٣٢.

والدلالة الواضحة في هذا النص، أن نسخة المغازي التي كانت بحوزة أبان ابن عثمان لم تكن من تصنيفه حسب اعترافه، بل هي نسخة مقابلة ومصححة على نسخة مؤلفها الحقيقي، والذي هو شخص آخر غير أبان بن عثمان. ومن المؤكد أن هذه النسخة هي التي رواها المغيرة بن عبد الرحمن بطريق "العرض" عن أبان حسبما ذكر. إذن فدور أبان في مجال المغازي، لا يرقى عن كونه راوية نقل مصنفاً في المغازي عن مؤلف مجهول لم تكشف عنه المادة المصدرية حتى الآن، كما هو حال زياد البكائي مع سيرة ابن إسحاق، وعلى هذا يستبعد أبان ابن عثمان من عداد مصنفي المغازي.

أما عن طبيعة هذا المصنف، فيرى الدُّوْرِي[٢٧٧] وتبعه على ذلك العديد من الدارسين[٢٧٨] أن هذا الكتاب "يمثل مرحلة انتقال بين دراسة الحديث ودراسة المغازي". ولكن هذا الرأي فيه نظر؛ لأننا إذا استعرضنا باقي نص (الزبير بن بكار)، سنجده يذكر أن سليمان بن عبد الملك نظر في هذه المغازي "فإذا فيها ذكر الأنصار في العقبتين، وذكر الأنصار في بدر".

وبإمعان النظر في النص يتسنى القول أن المادة التي تأملها سليمان بن عبد الملك من هذا الكتاب، هي مادة تاريخية سردت في نسق تاريخي متسلسل حسب أبواب المغازي، لا حسب أبواب الفقه وموضوعات الحديث. الأمر

(٢٧٧) بحث في نشأة علم التاريخ، ص٢٠.

(٢٧٨) عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٨م، ص٥٥، محمد ترحيني: المؤرخون والتاريخ عند العرب، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص٤٣، أيمن فؤاد سيد: مناهج النقد التاريخي عند المؤرخين المسلمين، المركز الفرنسي، مجلة حوليات إسلامية، العدد٣٢، ١٩٩٨، ص٧.

الذي يعني أن تناول أحداث المغازي في هذا المصنّف، كان من خلال معالجة تاريخية قحة، وعلى هذا فالزعم بأن هذا الكتاب مرحلة انتقال بين دراسة الحديث ودراسة المغازي هو ظن لا دليل عليه.

كما يستبعد أيضا ما زعمه بعض الدارسين من أن هذه المغازي ليست كتاباً بالمعنى الدقيق، وإنما هي مجموعة من المواد المتعلقة بحياة النبي ﷺ(٢٧٩)، حيث لا دليل على ذلك، بل إن الظاهر من بعض العبارات الواردة في النص أن هذا العمل أخذ شكل المصنّف، كما تشي بذلك عبارة أبان "هي عندي مصححة.."، وقوله أيضاً: "فأمر بنسخها، ألقى إليّ فيها عشرة من الكتّاب فكتبوها في رق.."(٢٨٠)، الأمر الذي يعني أنها مصنف وليست مجرد مجموعة من المدونات المتعلقة بحياة النبي ﷺ.

عروة بن الزبير (٢٣-٩٤هـ):

ومن أبرز كتّاب المغازي من التابعين **عروة بن الزبير** (٢٣-٩٤هـ) أحد الفقهاء السبعة الذين مثلوا المرجعية في دراسات الفقه والحديث بالمدينة، ومن المعروف عن عروة حرصه على تدوين العلم ومعارضة كتبه(٢٨١)، وذلك تلافياً للوقوع في أخطاء التصحيف والتحريف. هذا وتدلنا مروياته وأجوبته المدونة على تساؤلات بعض خلفاء بني أمية، على كونه متضلعاً في دراسات المغازي

---

(٢٧٩) "هورفتس": المغازي الأول ومؤلفوها، ترجمة: حسين نصار، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٤٩م، ص٦، حسين نصار: نشأة الكتابة الفنية في الأدب العربي، ص١٩٣، ١٩٤.

(٢٨٠) الزبير بن بكار: الأخبار الموفقيات، ٣٣٢.

(٢٨١) الخطيب: الكفاية في علم الرواية، بيروت: دار إحياء السنة، ط٢، ١٩٧٤م، ص٢٣٧.

والسيرة. بل إن ثمة نصوص تجزم بتأليفه مصنّفاً في هذا الشأن، فيقول الذهبي[٢٨٢] عن ذلك: "كان عالما بالسيرة وهو أول من صنّف المغازي". ويقول السخاوي[٢٨٣] (ت٩٠٢هـ): "روى ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير المغازي، وكذا الزهري عن عروة بن الزبير".

هذا وتؤكد الدراسة التي أجراها عبد العزيز الدوري[٢٨٤]، وسلوى الطاهر[٢٨٥] على ما جمعاه من مرويات عروة التاريخية، أنه كان يمتلك منهجاً في ترتيب مادة المغازي، حتى أصبح قدوة لمن جاء بعده من كتّاب المغازي بالمدينة كالزهري، ابن إسحاق، وعلى هذا لا يؤبه لزعم أحد الدارسين من أن عروة لم تكن عنده خطة واضحة في دراساته عن المغازي[٢٨٦].

وانطلاقاً من فحص ما جمع من نصوص مقتبسة عن مغازي عروة بن الزبير، نستطيع القول إن خطته شملت فترة المبعث بمكة وفترة المغازي بالمدينة على السواء، بل يبدو من بعض الرويات أنه استهل مؤلفه بمقدمة عن أحوال العرب في الجاهلية[٢٨٧]. أما في جانب المغازي فبدا حرصه على ربط الآيات

(٢٨٢) تاريخ الإسلام، ج٣ ص١٦٤.

(٢٨٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، القاهرة: مكتبة ابن سينا، ب.ت، ص ١٠٦.

(٢٨٤) بحث في نشأة علم التاريخ. . ص٦٤:٧٤.

(٢٨٥) عروة بن الزبير، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٥م، ص٥٧-٤٨.

(٢٨٦) شاكر مصطفى: التاريخ والمؤرخون، ج١ ص١٥٣.

(٢٨٧) ينظر ابن إسحاق: السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ص٩٥، ٩٧، ابن سعد: الطبقات، ج١ ص ١٢٨.

القرآنية الخاصة بالسيرة بواقعها التاريخي الذي نزلت بسببه[٢٨٨]. هذا بالإضافة إلى اعتنائه بإبراز الجانب الفقهي في مادة المغازي[٢٨٩]، كما تناولت رواياته طرفاً من شمائله في اللباس وغيره[٢٩٠]. كما تظهر النصوص عناية عروة بإسناد مروياته وبيان مصادره، وبالرغم من أنه كان يصرح بتحمله بطريق السماع[٢٩١]، فإنه كان يكثر من "العنعنة" في حديثه، ولكنها محمولة على الاتصال حيث لم يكن عروة من الموصوفين بالتدليس.

كما كان عروة صاحب السبق في استحداث ما سمي بـ"منهج الإسناد الجمعي"[٢٩٢] والذي يعد بحق نقلة مهمة على صعيد الدراسات التاريخية في طورها المبكر. ولعل هذا كله ينفي ما زعمه "كيتاني"، و"اشبرنجر"[٢٩٣] من أن عروة لم يعن بإسناد مروياته مطلقاً.

كما اتضح من مرويات عروة أيضاً اهتمامه بجمع الوثائق وتوظيفها في دراساته عن المغازي، كروايته لنص كتاب "الصدقات" الذي أرسله النبي ﷺ مع معاذ إلى أهل اليمن[٢٩٤]، وكذا نص كتاب الرسول ﷺ لأهل "هجر"

---

(٢٨٨) سيرة ابن إسحاق، ص٢٦٩، ابن هشام: السيرة، ج٥ ص٥٤.

(٢٨٩) سيرة ابن إسحاق، ص٣٦، ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢٤٦.

(٢٩٠) ابن سعد: المصدر السابق، ج١ ص٤٥٨.

(٢٩١) ومن الأسانيد الدالة على ذلك ". . سمعت عروة يحدث عن أبي ذر الغفاري. . ". الطبري: التاريخ، ج١ ص٥٣٤.

(٢٩٢) أحمد: المسند، ج٤ ص ٣٢٨.

(٢٩٣) J,Robson, The Isnad In Muslim Tradition، Glasgow University Oriental Society. Transactions, VOL. XV, 1955، P18, 19.

(٢٩٤) أحمد بن يحيى البلاذري: فتوح البلدان، رضوان محمد رضوان، بيروت: دار الكتب العلمية، =

بالبحرين[٢٩٥].

ولما كان عروة واحداً من رواة الشعر، ففي بعض الأحيان يورد الشعر ضمن الخبر التاريخي، ومثال ذلك ما نقله الطبري عن عروة قال: "قال قائل من المسلمين حين رأى من لَخمٍ وجُذام ما رأى.."، ثم ذكر الشعر ضمن الخبر الذي رواه[٢٩٦].

شرحبيل بن سعد[٢٩٧] (ت ١١٣هـ):

شرحبيل بن سعد المدني مولى الأنصار، لقي جماعة كبيرة من الصحابة بالمدينة، وأخذ عنهم الحديث خاصة، منهم: زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وغيرهم. وهو أحد رواد التصنيف في مجال المغازي. قال ابن عيينة (ت ١٩٨هـ): "لم يكن أحد أعلم بالمغازي منه"[٢٩٨]، وقال عنه البستي[٢٩٩]: "كان من المتقنين". وقد روى عنه ابن سعد خبراً في السيرة يتعلق بملابسات دخول الرسول ﷺ إلى المدينة حتى بركت ناقته القصواء، وقد

= ١٤٠٣هـ، ص٨١.

(٢٩٥) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٢٩٦) الطبري: التاريخ، ج٢ ص ٤٢٨.

(٢٩٧) شرحبيل بن سعد مولى الأنصار ويكنى أبا سعد وكان شيخاً قديماً، روى عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعامة أصحاب رسول الله ﷺ وبقي إلى آخر الزمان حتى اختلط. ابن سعد: المصدر السابق، ج٥ ص٣١٠.

(٢٩٨) الذهبي: المصدر السابق، ج٣ ص٥٠٠.

(٢٩٩) مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: "م. فلايشهمر"، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٥٩م، ترجمة رقم ٥٥٥، ج١ ص٧٧.

استحسنه ابن سعد(٣٠٠) هذا الخبر حتى أنه رجحه على غيره من الروايات، ولهذا علق عليها بقوله: "وهذا الثبت".

وقد سمع منه كبار كتّاب المغازي كابن إسحاق وموسى بن عقبة(٣٠١)، غير أنه يندر العثور له على مرويات في مصنّفات المغازي التي وصلتنا، لاسيما مصنّفات كبار مؤرخي السيرة أمثال ابن إسحاق والواقدي، ليس هذا فحسب بل وجدنا واحداً كابن إسحاق، على الرغم من سماعه منه، لكنه صرح بأنه "لا يروي عنه شيئاً"(٣٠٢).

ويرجع السبب في ذلك لعاملين يبرزان في مقولة ابن سعد(٣٠٣): "..وبقي إلى آخر الزمان حتى اختلط، واحتاج حاجة شديدة". وكان من نتيجة اختلاطه "أنه يدخل منهم من لم يشهد بدراً، وفيمن قتل يوم أحد من لم يكن منهم"(٣٠٤).

أما فاقته وحاجته فقد أسقطت مكانته لدى الناس "وكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلب منه شيئاً فلم يعطه، أن يقول: لم يشهد أبوك بدراً"(٣٠٥). الأمر الذي أدى إلى انزعاج موسى بن عقبه، ودفعه دفعا لأن يطرق المجال التاريخي من باب المغازي" فدب على كبر السن، وقيّد من شهد بدراً وأحداً ومن هاجر إلى

(٣٠٠) طبقات بن سعد، ج١ ص ٢٣٧.

(٣٠١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٤ ص٣٣٨، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٥٠٠.

(٣٠٢) ابن أبي حاتم: المصدر السابق، ج٤ ص٣٣٨.

(٣٠٣) الطبقات، ج٥ ص٣١٠.

(٣٠٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج١٠ ص٣٢٢.

(٣٠٥) ابن أبي حاتم: المصدر السابق، ج٤ ص٣٣٨، ٣٣٩، الذهبي: المصدر السابق، ج٣ ص٥٠٠.

الحبشة والمدينة وكتب ذلك"[٣٠٦].

على أي حال يبدو من حديث المصادر عن شرحبيل بن سعد، أنه كان لديه قوائم بأسماء الصحابة الذين اشتركوا في الغزوات. ومن الواضح أن منظوره للمغازي كان شمولياً وليس قاصراً على الجانب العسكري، حيث تتطرق إلى تناول الأحداث التي سبقت المغازي، ويدلنا على ذلك النص الذي رواه ابن سعد عن هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة[٣٠٧]، هذا وقد وقفنا على نص آخر خاص بيوم الحديبية[٣٠٨]، يدلنا على أن شرحبيل بن سعد كان يُعنى بإبراز المادة الفقهية في مرويات المغازي.

عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري[٣٠٩] (ت ١١٩ أو ١٢٠هـ):

ومن رواد الكتابة أيضا في السيرة النبوية عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري، قال عنه ابن سعد[٣١٠] "كان من علماء السيرة وغيرها". ونعته ابن قتيبة[٣١١] بأنه "صاحب السيرة والمغازي". وقد وفد عاصم بن عمر على الخليفة

---

(٣٠٦) ابن حجر: التهذيب، ج١٠ ص٣٢٢.

(٣٠٧) ابن سعد: المصدر السابق، ج١ ص٢٣٧.

(٣٠٨) أحمد: المسند، ج٣ ص٣٨٠.

(٣٠٩) هو عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري من سادات الأنصار وعبادهم. كان ثقة كثير الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة تسع وعشرين ومائة. خليفة بن خياط الطبقات، تحقيق أكرم ضياء العمري، الرياض: دار طيبة، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص ٢٥٨، البستي: مشاهير علماء الأمصار، ترجمة رقم ٤٧٩ ج١ ص٧٠.

(٣١٠) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص٤٥٢.

(٣١١) ابن قتيبة: المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٦، ١٩٩٢م، ص٤٦٦.

عمر بن عبد العزيز بدمشق، وكان قد احتاج إلى المال، فطلب منه أن يجلس في مسجد دمشق فيحدث الناس بالمغازي ومناقب الصحابة، ففعل[٣١٢].

ومن المؤكد أن البيئة التي أحاطت به كان لها بالغ الأثر في أن ينهض كأحد رواد التصنيف في هذا المجال، فهو ينتمي إلى أحد بيوتات الأنصار الشهيرة، فقد كان قومه من أهم موارده التي استقى عنهم مادته، كما اتضح ذلك من أسانيده: "عن رجال من قومه"[٣١٣]، "عن أشياخ من قومه"[٣١٤]، وغالباً ما يحدد منهم محمود بن لبيد الأنصاري[٣١٥] والذي يعد أهم مصادره على الإطلاق في رواية المغازي.

كما اتضح اتساع مفهوم المغازي لديه ليشمل كل أحداث السيرة النبوية، ففضلاً عن عناية مروياته بالجانب العسكري، إلا أنها تطرقت لمعالجة أحوال النبي ﷺ قبل البعثة، ثم أفاض في تناول سيرته بعد البعثة بمكة[٣١٦]. ويبدو من النصوص حرص ابن قتادة على أن يضمن رواياته في السيرة الأشعار المرتبطة بأحداثها[٣١٧].

وقد عول ابن قتادة على الإسناد وبيان مصادره بدرجة كبيرة، ولوحظ أنه

---

(٣١٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج٥ ص ٤٧.

(٣١٣) ابن هشام: السيرة، ج٢ ص٣٧.

(٣١٤) المصدر نفسه، ج٢ ص٣٧٣، ٢٧٦.

(٣١٥) هو محمود بن لبيد بن عقبة الأنصاري، من أولاد الصحابة، ولد في عهد النبي ﷺ، قال عنه ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، توفي عام ٩٦هـ. ابن سعد: المصدر السابق، ج٥ ص٧٧.

(٣١٦) ينظر على سبيل المثال ابن هشام: المصدر السابق، ج٢ ص٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٥، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٩٥.

(٣١٧) ينظر على سبيل المثال: ابن هشام: السيرة، ج٤ ص ١٣٧.

غالبا ما يستخدم لفظ "العنعنة" في أدائه عن النقل من مصادره، ولكنها محمولة على الاتصال لعدم اشتهاره بالتدليس. وأحياناً يصرح بالسماع كما يدل أداؤه بـ"حدثنا"[318]. كما اعتمد عاصم بن عمر على "اليهود" كمورد استقى عنه مادة المغازي، طلباً للإلمام بكافة تفاصيل الحدث، مما ينم عن رقي الوعي التاريخي لديه، ويؤكد ذلك قوله: "عن شيخ من بني قريظة"[319]. وكنهج من سلف عُني عاصم بن عمر بتوظيف الآيات القرآنية الخاصة بالمغازي في إطار واقعها التاريخي، كحديثه مثلا عن سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾[320].

محمد بن شهاب الزهري[321] (٥١-١٢٤هـ):

ننتقل بعد ذلك إلى **ابن شهاب الزهري،** فقد كان "مقدماً في العلم بمغازي رسول الله ﷺ وأخبار قريش والأنصار، راوية لأخبار رسول الله ﷺ وأصحابه"[322]، كما عُد ابن شهاب من رواد المصنّفين في مجال المغازي[323]،

---

(٣١٨) ابن سعد: المصدر السابق، ج١ ص١١٦.

(٣١٩) ينظر: ابن هشام: السيرة، ج٢ ص٣٨.

(٣٢٠) ابن هشام: المصدر السابق، ج٢ ص٣٧، ينظر كذلك: الواقدي: المغازي، ج١ ص٧٥.

(٣٢١) ابن شهاب الزهري أحد الذين استفاضت شهرتهم بالعدالة والضبط. ينظر ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ج٨ ص ٧١: ٧٤، الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، بيروت: دار المعارف، ط١، ١٣٨٢ه، ج٤ ص٤٠.

(٣٢٢) الطبري: المنتخب من الذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ب. ت، ص٦٤٥.

(٣٢٣) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ه-١٩٩٢م، ج٢ ص١٧٤٦.

بل ذكر بعض القدامى أنه أول من صنّف في هذا المجال مطلقاً[٣٢٤]، وهو زعم فيه نظر، حيث يشهد على خلاف ذلك ما تقدم من نماذج صنّفت في هذا الشأن.

ويبدو أن الزهري كان منطلقاً في دراساته عن المغازي من منظور تربوي، يؤمن فيه بالأثر العظيم للمعرفة التاريخية في تقويم أخلاق الفرد، طلباً للخير في حياته وآخرته، فمأثور عنه في هذا الشأن قوله: "في علم المغازي خير الدنيا والآخرة"[٣٢٥]، معنى هذا أن دراسات المغازي كان لها خصوصيتها وكيانها المستقل، وليست مجرد مادة مختلطة متنازعة بين العلوم الدينية.

وبإعمال النظر في مرويات الزهري، يتبين أن مفهومه عن المغازي اتسم بالشمول لكافة مراحل الدعوة بمكة والمدينة على السواء، كما تميز بحرصه على استقصاء تفاصيل وجزئيات الأحداث، بل وولوجه لموضوعات لم تكن معهودة فيما يبدو لدى السابقين، كصفات الرسول ﷺ الخلقية، وأسمائه، ولباسه، وخاتمه،..[٣٢٦].

وزعم الدوري[٣٢٧] أن الزهري "اشتهر بقوة إسناده"، غير أن هذا القول لا ينسحب بشكل مطلق على جميع مروياته، فكثيراً ما يشوب أسانيده الانقطاع والإرسال[٣٢٨]. وعلى الرغم من كون عروة بن الزبير أول من استحدث منهج

---

(٣٢٤) السيرة الحلبية، ج١، ص٣.

(٣٢٥) المصدر نفسه، ج١، ص٣.

(٣٢٦) ينظر: ابن سعد: الطبقات، ج١ ص١٠٥، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٤٠٧، ٤٣٥، ٤٥٧، ٤٧٢.

(٣٢٧) بحث في نشأة علم التاريخ، ص ٢٤.

(٣٢٨) ابن هشام: السيرة، ج١ ص٥٠، ٩٨، ٩٩.

"الإسناد الجمعي"، فقد وصل به الزهري إلى مرحلة مهمة من النضج، ويشهد بذلك إسناده لحادث "الإفك"[٣٢٩]. كما كان الزهري حريصاً من خلال مروياته على ربط الآيات القرآنية وأسباب نزولها بالواقع التاريخي للسيرة النبوية[٣٣٠]. كما عني أيضاً ببيان المادة الفقهية المتضمنة مرويات المغازي كما هو الحال في حديثه عن تقسيم فيء خيبر[٣٣١]. كما اهتم الزهري أيضاً بالإحصاء؛ ليوقف القارئ على ما به من دلالات،كما بدا من حديثه عن صلح الحديبية[٣٣٢]. كما عُني الزهري كذلك بجمع الوثائق وتوظيف مادتها في دراساته عن المغازي[٣٣٣].

على أية حال فمرويات الزهري تتسم في المجمل بكونها "تعطي معلومات واقعية متزنة عن الحوادث، بأسلوب يتصف بالصرامة والبساطة والتركيز، وتقل فيها محاولات التفخيم أو المبالغة"[٣٣٤].

عبد الله بن أبي بكر بن حزم[٣٣٥] (٦٥-١٣٥هـ):

ومن أبرز الذين عنوا بدراسة السيرة أيضاً عبد الله بن أبي بكر بن حزم،

(٣٢٩) المصدر نفسه، ج٤ ص٢٦٠.

(٣٣٠) المصدر نفسه، ج٤ ص٢٨٩، ج٥ ص٢٤٠.

(٣٣١) ابن هشام: السيرة، ج٤ ص٣٢٩.

(٣٣٢) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٧٦.

(٣٣٣) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢.

(٣٣٤) الدوري: المرجع السابق، ص١٤٦.

(٣٣٥) هو عبد الله بن أبي بكر موثق عند أهل الحديث، فقال عنه مالك: كان رجل صدق. وقال عنه الإمام أحمد حديثه شفاء، وكذا وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٥ ص٤٠٩.

وبعد إعمال منهج "سزكين" على المتاح من نصوص اقتبستها عنه بعض المصادر، تبيّن أنه صنّف مؤلفاً في السيرة النبوية، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن ابن أخيه عبد الملك بن محمد بن أبي بكر كان يحدّث عن هذا المصنّف ببغداد(٣٣٦)، بل تميز بأنه كان على دراية بأدق تفاصيلها التي خفيت على البعض من أهل العلم، يؤكد ذلك نقاشه مع أحدهم بشأن غزوة "الفلس" عام تسعة هجرية(٣٣٧). هذا ويتضح من النصوص أن عبد الله بن أبي بكر اتسم بكونه شمولي النظرة لموضوعات السيرة، حيث عرض لأحداثها في فترتي المبعث بمكة والمغازي بالمدينة(٣٣٨).

كما أولى عبد الله بن أبي بكر عنايته بإسناد مروياته وبيان مصادرها(٣٣٩)، ولكنه أحياناً يروي أخباره مرسلة غير مسندة(٣٤٠)، وربما كان ذلك بفعل من اقتبس من كتابه. كما أكثر من استخدام "العنعنة" في أدائه، ومن المرجح أنها محمولة على الاتصال لبعده عن ممارسة التدليس. ويبدو من خلال أسانيد ابن أبي بكر مفردة مهمة، وهي ظهور المرأة روايةً لأحداث المغازي، إذ نجده يعتمد بشكل أساسي على عمرة بنت عبد الرحمن(٣٤١) كمورد لمادته في هذا المجال.

(٣٣٦) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية، ب. ت، ترجمة رقم ٥٥٧٥ ج١٠ ص٤٠٨.

(٣٣٧) الواقدي: المغازي، ج٣ ص٩٨٤.

(٣٣٨) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص١١٦، ١٣٧، ج٣ ص٥٦، ١١٧، ج٣ ص١٥١.

(٣٣٩) ابن هشام: السيرة، ج١ص٢٠١، ٢٠٨، ج٢ ص٢٧، ٢٨٣، ج٣ ص٣٩.

(٣٤٠) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٠٥، ج٣ ص٥٢.

(٣٤١) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، روت عن عائشة وأم سلمة، روى عنها =

ويترجح من النصوص أن ابن أبي بكر اتبع منهج الترتيب الحولي في صياغة مروياته في المغازي، يدُلُّ على ذلك العديد من الشواهد، منها: حصره لأعـــداد الغزوات والسرايا وترتيبها زمنياً[٣٤٢]، ففي أحـــداث عـــام ٨ هــــ يقـــول الطبري[٣٤٣]: "ففيها توفيت – فيما زعم الواقدي– زينب ابنة رسول الله ﷺ عن أبي قتادة عن عبد الله ابن أبي بكر..". ومن ذلك أيضاً قول ابن إسحاق: "عـــن عبد الله بن أبي بكر قال: بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد في شـــهر ربيـــع الآخر –أو في أول جمادى الأولى، من سنة عشر إلى بلحـــارث بـــن كعـــب بنجران"[٣٤٤]. غير أنه لا يمكن موافقة "هورفتس"[٣٤٥] في زعمه أن عبد الله بن أبي بكر هو الذي ابتكر منهج الترتيب الحولي للحوادث، فهذا الأمر لا يمكـــن القطع به في ظل غيبة النص الأصلي، ومن ناحية أخرى، ما قدمناه من شـــواهد ترجح بأن العديد من المؤرخين سبقوه في هذا الشأن.

ويتجلى الوعي التاريخي أيضاً لدى عبد الله بن أبي بكر، في عنايته البالغـــة بحفظ الوثائق التي أرسلها النبي ﷺ إلى جده عمرو بن حزم، واستثماره للكـــثير منها في دراساته عن المغازي.

= الزهري، عبد الله بن أبي بكر وطائفة، وكانت عالمة. ابن سعد: الطبقات، ج٨ ص٤٨٠.

(٣٤٢) الطبري: التاريخ، ج٢ ص ١٤٤.

(٣٤٣) المصدر نفسه، ج٣ ص٢٧.

(٣٤٤) المصدر نفسه، ج٢ص١٩٤.

(٣٤٥) المغازي الأول، ص٤٣.

يزيد بن رومان (ت١٢٠أو١٢٩أو١٣٠هـ):

ومن علماء السيرة والمغازي البارزين أيضا **يزيد بن رومان**(٣٤٦)، "كان عالما بمغازي رسول الله ﷺ وكان ثقة"(٣٤٧). واسترشاداً بهذا النص، واستناداً لما تم فحصه من أسانيد مروياته حسب منهج "سزكين"، تبين أن ابن رومان كان لديه مصنّفاً عُني فيه بالتأريخ لسيرة ومغازي النبي ﷺ. وفي ضوء هذه المرويات يتضح أن منظوره للسيرة اتسم بالشمول أيضاً، حيث لم تقتصر مروياته على الجانب العسكري فقط، بل أحاطت أيضاً بفترة البعثة النبوية بمكة، يدلل على ذلك ما نقل عنه من مرويات تتعلق مثلاً ببيعة العقبة الثانية(٣٤٨)، ودعوة الرسول ﷺ للقبائل في مواسم الحج بمكة(٣٤٩).

وكشأن من سبقوه في هذا المجال، اهتم ابن رومان بصياغة تراجم الصحابة داخل الإطار العام للمغازي(٣٥٠)، لذا عول عليه الواقدي كواحد من موارده الأساسية التي استقى منها مادته الخاصة بتراجم وطبقات الصحابة(٣٥١). كما يبدو أيضاً عناية ابن رومان بالإحصاء في دراساته عن المغازي، كاهتمامه مثلاً

(٣٤٦) هو أبو ورح يزيد بن رومان المدني مولى آل الزبير، روى عن أبي هريرة، وابن الزبير، وعروة وغيرهم، روى عنه جرير بن حازم وابن إسحاق وطائفة، قال عنه ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وكذا وثقه ابن معين. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٩ ص٢٦٠، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٤٣١.

(٣٤٧) الطبري: المنتخب، ص٦٤٨.

(٣٤٨) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢١٦.

(٣٤٩) المصدر نفسه، ج١ ص٢١٧.

(٣٥٠) المصدر نفسه، ج٣ ص٥١، ٥٥.

(٣٥١) المصدر نفسه، ج٣ ص٥.

بحصر عدد من قتل من المشركين في غزوة بدر[٣٥٢]، وتحديد عدد من ضرب لهم الرسول ﷺ بسهم في غنائم هذه المعركة[٣٥٣]. كما اهتم أيضاً بتوظيف الشعر في المادة التاريخية على غرار تراث الأيام، ويتضح ذلك مثلاً في روايته للمساجلات الشعرية التي نشبت بين كعب بن الأشرف وحسان بن ثابت[٣٥٤]. كما تظهر من النصوص كذلك اهتمام يزيد بن رومان بربط آيات المغازي بواقعها التاريخي[٣٥٥]، ومن المؤكد أن عنايته بالتفسير كان لها أثر في ذلك.

كما يتضح من النصوص حرص ابن رومان على إسناد مروياته والإفصاح عن مصادره، ولكنه كان يؤدي بالعنعنة[٣٥٦]، والمرجح أنها محمولة على الاتصال، إذْ لم يكن معروفاً أو متهماً لدى أهل الحديث بالتدليس في مروياته.

وقد لوحظ أن ثمة تفرداً ليزيد بن رومان على السابقين له في هذا الشأن، يتمثل ذلك في رصده لتطور بعض الظواهر من حيث نشأتها وتتبع ما ألم بها من تطور، حتى وإن خرج هذا الرصد عن النطاق التاريخي لموضوع المغازي، يشهد بذلك حديثه عن "طُعم النبي" ﷺ، حيث تتبع ما جرى على هذه الصدقات من تصريف الخلفاء حتى عصره[٣٥٧].

---

(٣٥٢) الواقدي: المغازي، ج١ ص١٥١.

(٣٥٣) المصدر نفسه، ج١ ص١٥٢، ١٥٣.

(٣٥٤) الواقدي: المغازي، ج١ ص١٨٥، ١٨٦.

(٣٥٥) المصدر نفسه، ج١ ص١٨٤، ٣٨٢:٣٨٣.

(٣٥٦) ابن هشام: السيرة، ج٢ ص١٤٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ج٣ ص١٥١، ١٥٢، ١٥٨.

(٣٥٧) الواقدي: المغازي، ج٢ ص٦٩٧.

موسى بن عقبة المدني[٣٥٨] (ت١٤١هـ):

تجزم النصوص على أن موسى بن عقبة اضطلع بتصنيف مؤلف في السيرة النبوية، يقول السخاوي[٣٥٩]: "فأما السيرة والمغازي فقد انتدب لجمعها مع سائر أيامه..موسى بن عقبة.."، غير أن ذلك لا يعني أنه أول مؤلف صُنّف في هذا الشأن كما زعم أحد الدارسين[٣٦٠]، فقد سبقه العديد كما بينا. وجدير الذكر أن مغازي موسى بن عقبة لاقت قبولاً بين العلماء لعدالته وإتقانه في الرواية، ولهذا حازت استحسان كبار رجالات الحديث والفقه لاسيما الإمام مالك والذي أثنى عليها بقوله: "عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة"، وفي رواية أخرى عنه "عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة فإنها أصح المغازي"[٣٦١].

على أية حال فقد نوهنا من قبل أن تصنيفه لهذا الكتاب جاء كرد فعل لمجابهة عبث شرحبيل بن سعد بمادة المغازي نتيجة فاقته وضعف ذاكرته. وفي ضوء المتاح من النصوص فقد اتسم مفهوم ابن عقبة عن المغازي بالاتساع والشمول، فجاءت معالجته لفترة المبعث والمغازي على السواء، ولكن من

(٣٥٨) موسى بن عقبة مجمع على توثيقه من قبل أهل الحديث. فقد وثقه مالك، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم والذهبي. ينظر ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٨ ص١٤٥، الذهبي: ميزان الاعتدال، ج٤ ص ٢١٤، ابن حجر: التهذيب، ترجمة رقم ٦٣٨ ج١٠ ص٣٢١.

(٣٥٩) الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٥.

(٣٦٠) "كارل بروكلمان": تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ب. ت، ج٣ ص١٠، قاسم عبده قاسم: الرؤية الحضارية للتاريخ، ص٩٤.

(٣٦١) ابن حجر: التهذيب، ج١٠ ص٣٢٢.

الواضح أنه نزع في سيرته إلى الإيجاز في التفاصيل، ولعل هذا ما يفسر صغر مصنّفه من حيث الحجم فجاء على هيئة "مجلد صغير" على حد وصف الذهبي[٣٦٢].

وقد عول ابن عقبة على الإسناد في نقل مروياته، واعتمد على طريقي السماع والعرض في تحملها، ويظهر ذلك في أدائه بمصطلح "أخبرني"، "حدثني"[٣٦٣]، إلا أن الغالب إكثاره من "العنعنة"[٣٦٤] ولكنها محمولة على الاتصال لعدم اشتهاره بالتدليس. ويعد ابن شهاب الزهري المورد الرئيس لمادته في المغازي، ولكنه ليس المصدر الأوحد في هذا الشأن كما زعم "شاخت"[٣٦٥]، حيث استقى مادته عن مصادر أخرى عديدة[٣٦٦].

كما عُني موسى بن عقبة عناية خاصة بإعداد قوائم بأسماء من شارك من الصحابة في الغزوات والوقائع المهمة، ومن داخل هذا الإطار مارس الإحصاء، كإحصائه لمن قتل في بدر من المسلمين فيقول: "أن عدد من قتل من المسلمين ستة من قريش، وثمانية من الأنصار. وقتل من المشركين تسعة وأربعون رجلا"[٣٦٧]. ولعل اعتناءه بهذا الجانب جاء في إطار محاولته لتقويم ما بدر من عبثٍ من قبلِ شرحبيل بن سعد حيال هذه القوائم. وتظهر بعض النصوص

(٣٦٢) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٤ ص٢٨١.

(٣٦٣) صحيح البخاري، حديث رقم ١٩٩، ١٣١٠ ج١ ص١٨٤، ٤٦٣.

(٣٦٤) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص٣٢، ابن حجر: الفتح، ج٧ ص١٨.

(٣٦٥) -J, Schacht, On Musa Bin Uqba,s ,, Kitab Al Maghazi ,, Acta Orientalia (Vol. XXi. 1953) p. p. 288:300

(٣٦٦) صحيح البخاري، حديث رقم ٩٠١، ١٣١٠ج١ ص٣٢٠، ٤٦٣، ج٢ ص٥٨٧. ينظر: الواقدي: المغازي، ج٢ ص٨٤٩، ٨٥٠.

(٣٦٧) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج١ ص٢٩٠، ينظر كذلك ص٣٢٩.

تواجد نزعة نقدية لدى موسى بن عقبة حيال بعض مروياته، فيقول ابن عبد البر[٣٦٨] في معرض ترجمته لثابت بن ربيعة: "ذكره موسى بن عقبة فيمن شهد بدرا، وقال: يُشك فيه".

هذا ويتجلى الوعي التاريخي لدى ابن عقبة في جمعه للوثائق، ومحاولة توظيف مادتها في دراساته عن المغازي، يدلل على ذلك روايته لنص كتاب الرسول ﷺ للمنذر بن ساوى[٣٦٩]، ولاشك أنه أفاد في هذا الجانب من وثائق ابن عباس التي بحوزته، والتي أودعه إياها كريب مولى ابن عباس[٣٧٠]. كما يبدو أيضاً هذا الوعي في إبداء محاولات للتفسير حيال بعض الظواهر التاريخية، فعن سبب تسمية يوم بدر "بالفرقان" يقول: "وكان يوم الفرقان، فرق الله بين الشرك والإيمان"[٣٧١].

سليمان التيمي[٣٧٢] (ت ١٤٣هـ):

ألف سليمان التيمي مصنفاً في السيرة النبوية، وذكر السخاوي[٣٧٣] أنه

(٣٦٨) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج١ ص٢٠٤.

(٣٦٩) البلاذري: الفتوح، ص٩١.

(٣٧٠) ابن سعد: الطبقات، ج٥ ص٢٩٣.

(٣٧١) الذهبي: تاريخ الإسلام،ج١ ص٢٨٩.

(٣٧٢) هو شيخ الإسلام الحافظ سليمان بن طرخان التيمي البصري، نزل في بني تيم فقيل التيمي. قال عنه شعبة: ما رأيت أحدا أصدق من سليمان التيمي، وقال ابن سعد: من العباد المجتهدين كثير الحديث ثقة، وكذا وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين والنسائي وغيرهم، توفي عام ١٤٣هـ. ابن سعد: المصدر السابق، ج٧ ص ٢٥٢. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج٦ ص١٩٥: ٢٠٢، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج٤ ص١٧٦.

(٣٧٣) الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٦.

كان سمي بــ"السير" وكان يرويه عنه ابنه معتمر، بينما أسماه ابن حجـــر[٣٧٤] بـــ"السيرة"، وهذا الكتاب أيضا في عداد كتب السيرة المفقودة.

وفي ضوء المادة التاريخية المجموعة لهذا الكتاب من المصادر، تبين أن التيمي عرض فيها لكافة معالم السيرة النبوية بمرحلتيها المكية والمدنية، ويبدو أنه استبقها بمقدمة عرض فيها لأحوال العرب في الجاهلية، فتعرض لذكر قصة ذبح عبد الله والد الرسول ﷺ[٣٧٥]، وحل النبي ﷺ للنزاع بين بطون قريش في قصة وضـــع الحجر الأسود[٣٧٦]، ونزول جبريل بالوحي على الرسول ﷺ في غار حراء[٣٧٧]، وذكر قصة الإسراء والمعراج[٣٧٨]. هذا إضافة إلى الموضوعات الأخرى المتعلقـــة بالفترة المدنية، كحديثه عن غزوة بدر، وأحد، وخيبر، وحجة الوداع، ودعـــاء النبي ﷺ على رعل وذكوان، ووصيته في مرض وفاته، ومقدمات وفاته..[٣٧٩].

ويبدو أن التيمي كان حريصاً على إبراز جانب المعجزات[٣٨٠]، كما عـــني أيضاً بأن يضمّن كتابه الأشعار المتصلة بأحداث السيرة[٣٨١]. كما يبدو أيضاً أنه

(٣٧٤) فتح الباري، ج١ ص٢٣، الإصابة، ج٤ ص٤٦٧.

(٣٧٥) الطبقات، ج١ ص٨٤.

(٣٧٦) الأصبهاني: دلائل النبوة تحقيق: محمد الحداد، الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤٠٩ﻫ، ﺟ١ص٢٠٤.

(٣٧٧) ابن حجر: فتح الباري، ج١ ص٢٣.

(٣٧٨) محمد بن حبان البستي: صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط: بيروت: مؤســـسة الرسالة، ١٤١٤ﻫ-١٩٩٣م، حديث رقم ٤٩ ج١ ص٢٤١.

(٣٧٩) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص١٣، ابن حجر: الإصابة ج٦ ص٤٧٨، ابـــن كـــثير: البدايـــة والنهاية، ج٣ ص٢٨٢، ج٥ ص١٢٧، ٢٣٨.

(٣٨٠) البداية والنهاية، ج٦ ص١١٣.

(٣٨١) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢٤٠.

استخدم المنهج الحولي في صياغة وتنظيم مادته التاريخية[٣٨٢]. كما يظهر من الروايات حرص التيمي على الإسناد كما يظهر ذلك في أدائه بـ"حدثنا"[٣٨٣]، وإن استخدم "العنعنة" في بعض الأحيان ولكنها محمولة على الاتصال؛ لأن تدليسه لم يكن من النوع الرديء[٣٨٤]، بدليل أن بعض أحاديثه وردت في الصحيحين معنعنة[٣٨٥]. وقد استقى التيمي مادته من موارد عديدة كان أبرزها الصحابي أنس بن مالك، وهو ما يعطي مادته عن السيرة درجة كبيرة من الأهمية.

محمد بن إسحاق[٣٨٦] (ت١٥١ أو١٥٢هـ):

نتحول بعد ذلك إلى ذروة ما وصلت إليه الكتابة التاريخية في مجال المغازي، وقد تمثلت في كتاب **محمد بن إسحاق** الذي أضحى الأسوة والمثال لكل من خلفه من كُتّاب السيرة والمغازي، حتى قال الشافعي (ت٢٠٤هـ): "من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على ابن إسحاق"[٣٨٧].

---

(٣٨٢) ابن حجر: الإصابة، ج١ ص١٩٢.

(٣٨٣) صحيح مسلم، ج٣ ص١٤٢٤.

(٣٨٤) ينظر ابن حجر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، محمد أحمد عبد العزيز، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ه - ١٩٨٤م، ص٦٦.

(٣٨٥) صحيح مسلم، حديث رقم ١٦٧١ ج٣ ص١٢٩٨، الإصابة، ج٨ ص١٧١.

(٣٨٦) منزلة ابن إسحاق كمحدث مجال أخذ ورد بين أهل الحديث، والذي خلص إليه الذهبي بعد مناقشة هذه الآراء، أن ابن إسحاق موثوق في عدالته، لكنه لم يكن بذلك المتقن في حفظه فانحطت مرتبة حديثه من درجة الصحيح إلى درجة الحديث الحسن. الذهبي تذكرة الحفاظ، ج١ ص١٧٢، ١٧٣، الميزان، ج١ ص٤٧٥: ٤٨٦.

(٣٨٧) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٤ ص٢٧٦.

وليكن بداية حديثنا عنه من مناقشة إشكالية تتعلق بتحديد البنيّة الحقيقية التي انتظمت من خلالها المادة التاريخية لهذا الكتاب، فضلاً عن تحديد اسمه الأصيل، يقول ابن النديم[٣٨٨] عن كتبه: أن له "كتاب السيرة والمبتدأ والمغازي، رواه عنه إبراهيم بن سعد والنفيلي". وإذا ما توجهنا للسخاوي[٣٨٩] نجده يقول في هذا الشأن: "يروى المبتدأ والمغازي عنه سلمة بن الفضل الرازي، والمغازي كل من جرير بن حازم ويحيى بن محمد وعباد بن هاني..".

إذن، فالذي يبدو من هذين النصين أن السيرة، والمبتدأ، والمغازي هي أسماء لمؤلفات تاريخية لابن إسحاق كل منها مستقل بتصنيف قائم بذاته. وإذا تأملنا مقولة ابن النديم سيلحظ أنه قد استبق أسماء كتبه بكلمة "كتاب"، وأتبعها بعبارة "رواه عنه" مما يعني أنه مصنّف واحد، وأن هذه الأسماء هي عناوين لثلاثة أقسام رئيسة قامت عليها بِنْية هذا المصنّف. أما عبارة السخاوي، فتُحمل على أن هناك من تحمل عن ابن إسحاق بعضاً من هذه الأقسام الرئيسة لهذا الكتاب وليس جميعه، وإن لم يرد في تقسيمه اسم "المبعث"، فربما أدخله تحت اسم "المبتدأ" كنهج شيخه ابن حجر الذي كان يعزو إلى فترة المبتدأ أحداثاً تخص فترة المبعث، كحادث ركوب النبي ﷺ للبراق في رحلة الإسراء والمعراج[٣٩٠]، مما يعني أنه أطلق أحياناً اسم "المبتدأ" للدلالة على فترة "البعثة" و"المبتدأ" معا.

ويضاف إلى ما سبق قرينة مهمة، وهي أنه إذا تأملنا بِنْية سيرة ابن إسحاق

---

(٣٨٨) الفهرست، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، ص١٣٦.

(٣٨٩) الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٦،١٠٥.

(٣٩٠) ابن حجر: فتح الباري، ج٧ ص٢٠٧.

برواية البكائي التي نالها تهذيب ابن هشام، سيلحظ أن مادة هذا النص انتظمت من خلال هذه الأقسام الثلاثة: المبتدأ، المبعث، المغازي. إذن فالبناء الأصيل الحقيقي لسيرة ابن إسحاق هو ثلاثة أقسام رئيسة انتظمت في كتاب واحد، وعلى هذا فما ذكره أحد الدارسين من كون كتاب "المبتدأ"، "المغازي" مصنّفين منفصلين(٣٩١)، زعم فيه نظر.

وقد بدا بعد فحص روايات الطرق التي نقلت عن ابن إسحاق، أن ابن إسحاق نفسه كان يعيد النظر أحياناً في بعض مروياته، من خلال إجراء بعض التعديلات، سواء بطريق الحذف أو الإضافة، لاسيما بعد أن اطلع على مادة جديدة نتيجة رحلاته إلى مصر والعراق، ولعل ما يؤكد ذلك قول ابن عبد البر(٣٩٢) في معرض حديثه عن مالك بن ثابت المزني: "لم يذكره ابن إسحاق في رواية ابن هشام، وذكره إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق".

أما فيما يتعلق بمنهج ابن إسحاق في النقل، فعول على الإسناد في نقل مروياته، إلا أنه كان يكثر من "العنعنات"؛ وقد عد ذلك بعض أهل الحديث من أمارات الضعف في رواية ابن إسحاق، لكونها محموله على الانقطاع لشهرته بالتدليس(٣٩٣).

أما عن موارد ابن إسحاق، فجاءت أشبه بـ"فسيفساء" انتظمت من خلالها كافة الأشكال الثقافية بالمدينة من محدّثين، وإخباريين، ونسّابين،

---

(٣٩١) طه عبد الرؤوف سعد: مقدمة كتاب الروض الأنف للسهيلي، بيروت: دار الفكر، ب. ت، ج١ ص١٣.

(٣٩٢) الاستيعاب، ج٣ ص١٣٧١.

(٣٩٣) ابن حجر: تعريف أهل التقديس، ص١٣٢، ١٣٣.

وقصاص، ورواة للشعر، وكأنه يريد أن يخرج نصا فريدا للمغازي يجتذب إليه ذوي الأفق الثقافي المحدود، مع حرصه في الوقت ذاته على أن ينال استحسان الصفوة من أهل العلم، ومن هنا لم تكن فلسفة ابن إسحاق تعبأ بالوصول إلى نص محرر من الضعف حسب منظور أهل الحديث، وإن كان في مقدوره فعل ذلك بحكم تكوينه كمحدّث، ولكن غايته تكمن في الوصول إلى نص شيق في أسلوبه جذاب في مادته يجتمع حوله العام والخاص على السواء.

وعلى الرغم من أن ثمار هذا المنظور قد آتت أكلها، بدليل أنه لم يحظ مصنّف في المغازي بالقبول وسعة الانتشار مثلما حظي مصنّف ابن إسحاق، حيث شهد له القاصي والداني بعلو المكانة، غير أن البعض لم يفقه عمق هذه الرؤية، فانشغلوا بنقد الجزئيات بعيداً عن الإطار العام الذي وظفت فيه، فكان مما أُخذ عليه أنه "أفسد الشعر وهجنه وحمل كل غثاء منه.. فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر عنها ويقول: لا علم لي بالشعر أوتينا به فأحمله"[٣٩٤].

في واقع الأمر لا يمكن فهم موقف ابن إسحاق من الشعر مبتسراً عن الإطار العام لرؤيته الباعثة على هذا التصنيف والتي سبق التنويه إليها، فإذا تناولنا جانب الشعر في هذا الإطار، سنجد أن الشعر لم يكن مقصوداً لذاته، إذ كانت غايته منه التوسل به كحلية يزين بها الخبر أو القصة، أو دليلاً عليها، لوعيه بالأثر الفاعل للشعر في نفوس السامعين والقارئين، ولعل هذا ما يفسر لماذا لم يسر فيه بمنهج النقد والتحقيق مع قدرته على نقده حيث من المعروف عنه أنه "من أهل

(٣٩٤) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ط١، ب.ت، ج١، ص٧، ٨.

العلم.. بأيام العرب وأخبارهم وأنسابهم راوية لأشعارهم.. مقدما في كل ذلك ثقة"(٣٩٥).

أما عن قضية اتهامه بنقله لأحداث السيرة عن اليهود؛ فـــلإدراك أبعادهـــا الحقيقية نرى من المستحسن مناقـــشتها في إطارهـــا التـــاريخي، أي في إطـــار ملابسات النزاع الذي نشب بين ابن إسحاق ومالك؛ فكما هو مشهور وقعت بينهما منافرة، مبعثها أن ابن إسحاق كان يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسها، ويبدو أن الأخير أسر زعم ابن إســـحاق في نفسه، ولمّا صنّف مالك الموطأ قال عنه ابن إسحاق: ائتوني به فأنا بيطاره، فنقل ذلك للإمام مالك، فقال: "هذا دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود".

إذن فهذا الرأي صدر عن مالك نتيجة لنيل ابن إسحاق من نسبه وموطئه، وعلى هذا فمجمل ما بينهما من خلاف لا يعدو ما سمي لدى أهـــل الحـــديث "كلام الأقران في بعضهم"، التي لا يعول عليهـــا حكـــم في التجـــريح، إلا إذا استندت إلى قرائن موضوعية، والدليل على ذلك أن ابن إسحاق كـــان ينقـــل عنهم التفاصيل التي تخص اليهود في أحداث المغازي دون أن يحتج بهم في ذلك؛ بغية أن يوقف القارىء على أبعاد أخرى للحدث.

أضف إلى ذلك أن هذا النهج لم يكن بدعاً من قبل ابن إســـحاق، فقـــد استبقه إليه كما بينا بعض شيوخه من كتاب المغازي أمثال عاصم بن عمر بـــن قتادة. إذن فرؤية ابن إسحاق في اختيار مادته، ونهجه حيال أسانيده ومـــوارده -رغم ما أخذ عليه من مآخذ- تنم عن توافر لديه وعي تاريخي علـــى درجـــة

(٣٩٥) الطبرى: المنتخب، ص٦٥٤.

عالية من النضج.

ويظهر اهتمام ابن إسحاق البالغ بربط آيات السيرة التي وردت في القرآن، بواقعها التاريخي باعتباره سببا في نزولها؛ ذلك طلبا لإضفاء المصداقية على مروياته. إلا أن ابن إسحاق تفرد عن سابقيه في هذا الجانب بكونه اتسع بمساحة هذا التوجه في مادة المغازي، لدرجة أنه نهض بأسباب نزول السور كأبواب قائمة بذاتها في بِنْية مصنّفة، ومن أمثلة ذلك قوله: "نزول سورة الأنفال"[٣٩٦]، "ما نزل في المعذرين"[٣٩٧]. كما حرص ابن إسحاق أيضا على إظهار الجوانب الفقهية والتشريعية وربطها بمادة السيرة والمغازي[٣٩٨].

وتظهر النصوص حرص ابن إسحاق على جمع ما أتيح من وثائق العهد النبوى سواء مكاتبات أو معاهدات، وتوظيفها في دراساته عن المغازي، ولعل خير دليل على ذلك تفرده برواية النص الكامل لكتاب الموادعة بين المسلمين واليهود بالمدينة[٣٩٩].

ويقتضي المقام أن نبين جهدا آخر متصلاً ومتمماً لسيرة ابن إسحاق وهو شرح **أبي القاسم السهيلي** (ت ٥٨١هـ) لهذه السيرة من خلال كتابه الموسوم بـ"الروض الأنف"[٤٠٠]، وكان توجه الشرح إلى بيان ما أبهم من كلمات ومعانٍ وكشف مستغلقها، أو إيضاح نسب غامض، وقد يتعرض في بعض

(٣٩٦) ابن هشام: السيرة، ج٣، ص٢١٨.

(٣٩٧) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٢١.

(٣٩٨) ينظر: المصدر السابق، ج٤ ص٦٠، ٧٠.

(٣٩٩) المصدر السابق، ج١، ص٥٠١.

(٤٠٠) وقد اختصر عز الدين ابن جماعة هذا الكتاب من خلال عمل أسماه نور الروض.

الأحيان لبعض الكلمات بالإعراب. وقد قال الصفدي[٤٠١] عن هذا الكتاب: "وهو كتاب جليل جود فيه ما شاء، وذكر في أوله أنه استخرجه من نيف وعشرين ومائة كتاب"، والحقيقة أنه بهذا العمل أضاف كتاباً آخر في السيرة النبوية[٤٠٢]. وعلى شاكلة مجهود السهيلي هناك شرح آخر اضطلع به **أبو ذر الخشني** (ت ٦٠٤ هـ) في شرح غريب سيرة ابن إسحاق ولكنه مفقود[٤٠٣].

أبو معشر السندى المدني[٤٠٤] (ت١٧٠هـ):

سنعرض في هذا المقام لمنجز تاريخي آخر في السيرة النبوية كان من صنيع أبي معشر السندي المدني، وإذا كان ثمة خلاف حول منزلته كمحدّث فهناك من وثقه وهناك من ضعفه[٤٠٥]، إلا أنه شُهد له بسعة معرفته بالمغازي، فقال عنه أحمد بن حنبل: "كان بصيراً بالمغازي"[٤٠٦]، وشهد له الذهبي[٤٠٧] بكونه "أحد أوعية العلم والأيام والمغازي". والواضح من النصوص أن مفهوم المغازي يعني لديه جميع المراحل التي مرت بها الدعوة الإسلامية سواء بمكة أو في المدينة. ويبدو من خلال مروياته أنه أراد أن يجعل مغازيه على نسق التاريخ العام إذ

---

(٤٠١) نَكْتُ الهميان في نُكَتِ العميان، مصر، المطبعة الجمالية، ١٣٢٩-١٩١١م، ص١٨٧.

(٤٠٢) مقدمة التحقيق في سيرة ابن هشام، ج١، ص ١٢.

(٤٠٣) المرجع نفسه، ج١، ص٢٢.

(٤٠٤) نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني، مولى بني هاشم، أصله من اليمن وسبي في وقعة يزيد بن المهلب باليمامة والبحرين، كان بصيراً بالمغازي، وفد على المهدي فاستصحبه، وتوفي بالعراق سنة ١٧٠هـ. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ترجمة رقم ٧٥٩٤، ج١٠، ص٣٧٤.

(٤٠٥) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج١٠ ص ٣٧٥.

(٤٠٦) الذهبي: التذكرة، ج١ ص٢٣٤، تاريخ الإسلام، ج٥ ص٦٦.

(٤٠٧) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٦٥.

تطرقت مرويات للحديث عن مبدأ الخلق، وسيرة الرسول ﷺ قبل البعثة(٤٠٨).

ويبدو من النصوص أن أبا معشر كان لديه توجهاً للاهتمام بموضوعات دلائل النبوة والمعجزات(٤٠٩). كما يلحظ أيضاً اهتمامه بالتفاصيل الدقيقة لأحداث السيرة كوصفه لشدة فاقة النبي ﷺ وحال مضجعه وفراشه ومأكله(٤١٠). كما حرص أبو معشر أيضاً على بيان آيات المغازي من خلال إطارها التاريخي(٤١١)، هذا إلى جانب اهتمامه بالإحصاء(٤١٢)، وتوظيف الوثائق في دراساته عن المغازي(٤١٣).

كما تظهر النصوص حرصه على الإسناد وبيان مصادره، هذا فضلاً عن ممارسته لمنهج الإسناد "الجمعي"، كما يبدو من هذا الإسناد: "عن أبي معشر عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن عمارة بن غزية وغيرهما قالوا"(٤١٤).

أبو إسحاق الفزاري (ت ١٨٥، أو ١٨٦هـ):

يعد أبو إسحاق الفزاري(٤١٥) من رواد الرواد المؤلفين الثقات في مجال السيرة

(٤٠٨) ابن إسحاق: السيرة ، ص٩٧، الطبري: التاريخ، ج١ ص٥٢٥.

(٤٠٩) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٨٨.

(٤١٠) المصدر نفسه، ج١ ص٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠١.

(٤١١) ابن إسحاق: السيرة ، ص٢٣٠، ٢٣١، ٢٧٥.

(٤١٢) الواقدي: المغازي ، ج١ ص١٥٢،١٤٩.

(٤١٣) ابن سعد: المصدر السابق، ج١ ص٢٨٠.

(٤١٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٦٤.

(٤١٥) أبو إسحاق الفزاري الإمام الحجة شيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وثقه الأوزاعي والنسائي والعجلي، قال عنه يحيى بن معين: ثقة ثقة، قال عنه ابن سعد: وكان ثقة فاضلا صاحب سنّة وغزو كثير الخطأ في حديثه. توفي =

النبوية، وقد نال هذا الكتاب استحسان العديد من العلماء، حيث "نظر فيه الشافعي وأملى كتاباً على ترتيبه، ورضيه، وقال الحميدي: قال لي الشافعي: لم يصنف أحد في السير مثله"[(٤١٦)]، ويذكر فاروق حمادة[(٤١٧)] أن هنالك جزءين من مخطوط لهذا الكتاب مودعة بمكتبة القرويين بالمغرب، وقد طُبع الكتاب بتحقيق د. فاروق حمادة.

والمادة المجموعة من المصادر التي اقتبست عنه وإن كانت ضئيلة، ولكن يمكن أن تمدنا بتصور لا بأس به عن بِنْية الكتاب ومنهج المؤلف فيه. والواقع أن جل ما جمعناه من مرويات تخص هذا الكتاب تتعلق في الغالب بموضوع المغازي والحروب التي خاضها النبي ﷺ كغزوة بدر وبئر معونة وخيبر وحنين وفتح مكة..[(٤١٨)]، وهذا لا يعني أن المؤلف تجاهل أحداث الفترة المكية، ذلك أن هذه الاقتباسات تخضع لرغبة المقتبس ولا تعني بالضرورة أن ذلك كان مقصد المؤلف ومطلبه، ومما يؤكد ذلك أن الكتاب سمي بـ"السيرة" أو "السير" والذي يبدو منه اعتناؤه بأحداث الفترة المكية.

وموارد الفزاري كما يبدو من النصوص عديدة، إلا أنه اعتمد في نقوله

=

أبو إسحاق سنة ١٨٥ أو ١٨٦هـ. ابن سعد: الطبقات، ج٧ ص٤٨٨، البستي: تذكرة الحفاظ، ج١ ص٢٧٤، ابن حجر: التهذيب، ج١ ص١٣١، ١٣٢.

(٤١٦) ابن حجر: المصدر السابق، ج١ ص١٣٢.

(٤١٧) مصادر السيرة، ص ٦٢.

(٤١٨) ابن كثير: البداية والنهاية، ج٣ ص٢٨٩، ج٤ ص٢٨٦، ج٥ ص٨٥، ابن حجر: الفتح، ج٧ ص٤٦٨، النسائي: السنن الكبرى، حديث رقم ٤٤٤٠ ج٣ ص٤٥، سنن أبي داود، حديث رقم ٢٧٢٦ ج٣ ص٧٤.

بدرجة كبيرة على الأوزاعي. كما يبرز أيضاً أثر تكوينه المعرفي كمحـدِّث في اهتمامه بالأسانيد، وحرصه على التحمل بطرق النقل المعتمدة، وقد بدا منـها طريق السماع كما دل على ذلك أداؤه بلفظ "حدثنا"[٤١٩]، إلا أن "العنعنـة" هي الغالبة على أدائه، ولكنها محمولة على الاتصال حيث لم يكـن موصـوفاً بالتدليس، بدليل رواية أصحاب الصحاح والسنن عنه على هذه الكيفية. كمـا تظهر بعض النصوص عناية الفزاري كذلك بإيراد الشعر المتعلق بأحدث السيرة، ففي ترجمة ابن حجر[٤٢٠] للصحابي فروة بن مسيك يقول: "وذكره أبو إسحاق الفزاري في كتاب السير وأنشد له شعرا حسنا".

الوليد بن مسلم (ت١٩٥هـ):

الوليد بن مسلم[٤٢١] من كبار علماء وحفاظ الشام الذين كانت لهم عناية بالتصنيف في السيرة النبوية. قال عنه أبو زرعة: "كان أعلم بأمر المغازي مـن الأوزاعي"[٤٢٢]، وقيل لأبي زرعة الرازي: "الوليد أفقه أم وكيع؟، فقال: الوليد بأمر المغازي ووكيع بحديث العراقيين"[٤٢٣]، وللأسف فإن هذا المصنف ما زال

---

(٤١٩) النسائي: السنن الكبرى، ج٣ ص٤٧.

(٤٢٠) الإصابة، ترجمة رقم ٦٩٨٦ ج٥ ص٣٦٨.

(٤٢١) هو الإمام الحافظ أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي عالم أهل الشام مولى بني أمية، قال ابن سعد كان الوليد ثقة كثير الحديث والعلم. صنف التصانيف، وتصدى للإمامة، وكـان مـن أوعية العلم ثقة حافظاً، لكنه رديء التدليس فإذا قال: حدثنا فهو حجة في نفسه. وقد احتج به البخاري ومسلم، ولكنهما ينتقيان حديثه، توفي سنة ١٩٥هـ. الذهبي: سير أعـلام النـبلاء، ج٩ ص٢١٤: ٢٢٠، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ١٣٣: ١٣٥.

(٤٢٢) المصدر نفسه، ج٩ ص٢١٤، المصدر نفسه، ج١١ ص١٣٥.

(٤٢٣) المصدر نفسه، ج ٩ ص٢١٤، المصدر نفسه، ج١١ ص١٣٥.

في عداد الكتب المفقودة.

وقد تبين بعد فحص ما تم جمعه من روايات من المظان والمصادر المختلفة أن مفهوم المغازي لديه تعني السيرة النبوية بكافة مراحلها، ولا تقتصر على جانب الحروب والمغازي التي قادها النبي ﷺ ضد المشركين وغيرهم، حيث تطرق بعضها للحديث عن نسب النبي ﷺ[٤٢٤]، وإرهاصات نزول الوحي عليه ﷺ[٤٢٥]، وحلف قريش ضد بني هاشم[٤٢٦]، وتعذيب قريش للنبي ﷺ وهو يصلي بالكعبة[٤٢٧]، هذا إضافة للروايات الخاصة بأحداث الغزوات والحروب، كغزوة بدر، وأحد، ومؤتة، وحنين[٤٢٨].

وتظهر النصوص أن الأوزاعي كان هو المصدر الرئيس لمادته في المغازي، وإن لم يكن الوحيد فقد عول على آخرين غيره. كما يتجلى أثر تكوين الوليد بن مسلم كمحدّث على أدائه في نقل مرويات السيرة، فظهر من الروايات استخدامه لطريق السماع والعرض في تحملها، ويدل على ذلك أدائه بصيغة "حدثنا"، "حدثني"[٤٢٩] و"أخبرني"[٤٣٠]. أما عن استخدامه للفظ

---

(٤٢٤) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١ ص٣٤.

(٤٢٥) صحيح مسلم، حديث رقم ١٦١ ج١ ص١٤٤.

(٤٢٦) صحيح مسلم، حديث رقم ١٣١٤ج٢ ص٩٥٢.

(٤٢٧) ابن كثير: البداية والنهاية، ج٣ ص ٤٦.

(٤٢٨) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١ ص٣٤٥، ٤١٨، صحيح مسلم، حديث رقم ١٧٥٣ج٣ ص١٣٧٤، البداية والنهاية، ج٤ ص٣٣٢.

(٤٢٩) صحيح مسلم، حديث رقم ١٦١، ١٧٥٣، ج١ ص١٤٤،ج٣ ص١٣٧٤، ابن كثير: البداية والنهاية، ج٤ ص٢٤١.

(٤٣٠) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١ ص٣٤٥.

"العنعنة"[٤٣١] في الأداء، فهي لا تحمل على السماع بالنسبة له، حيث كان رديء التدليس كما قال الذهبي[٤٣٢]، كما يتضح من الروايات عنايته ببيان أسباب نزول السور والآيات المتعلقة بأحداث السيرة، كما هو الحال مثلاً مع سورة طه[٤٣٣].

محمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ):

أما عن آخر مراحل التطور في دراسات المغازي في القرنين (١-٢هـ) فيمثلها الواقدي. أما عن مكانة الواقدي فمجال أخذٍ وردٍّ بين أهل الحديث؛ فإذا كان الذهبي قد اعتذر عن إدراج ترجمته ضمن طبقات حفاظه "لاتفاقهم على ترك حديثه"[٤٣٤]، إلا أن ابن سيد الناس نافح عنه في بحث قيم فَنَّدَ من خلاله معظم ما أُلصق به من جرح[٤٣٥].

وإذا كان ثمة خلاف بين العلماء حول مكانة الواقدي محدّثاً، إلا أن الجميع أقر بإمامته وسعة باعه في العديد من صنوف المعرفة التاريخية لاسيما المغازي. فيقول عنه تلميذه ابن سعد[٤٣٦]: "كان عالما بالمغازي والسير والفتوح"، ويقول عنه الذهبي[٤٣٧]: "هو رأس في المغازي والسير". وكفاه توثيقاً في هذا الشأن أن

(٤٣١) المصدر نفسه، ج١ ص٣٩٢.
(٤٣٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ٩ ص٢١٤.
(٤٣٣) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١ ص ١٦٢.
(٤٣٤) الذهبي: التذكرة، ج١ ص٣٤٨.
(٤٣٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٣-٢٧.
(٤٣٦) ابن سعد: الطبقات، ج٥ ص ٥٠٨.
(٤٣٧) الذهبي: التذكرة، ج١ ص٣٤٨.

الإمام مالكاً كان يرجع إليه إذا استشكل عليه أمر من أمور المغازي[٤٣٨].

أما عن مصنّفه في المغازي وهذا الذى يعنينا في هذا المقام، فإذا ما لجأنا إلى ابن النديم في ذلك، نجده يطلعنا على ثلاثة مسميات لكتب تؤرخ لفترة السيرة النبوية وهى: كتاب المبعث، كتاب المغازي، كتاب السيرة[٤٣٩]، الأمر الذي يدعونا لأن نتساءل.. هل تعبر هذه المسميات عن تصنيف الواقدي لثلاثة مصنّفات في هذا الشأن، كل منها مستقل عن الآخر؟ أم أنها جميعاً تمثل عناوين لثلاثة أقسام داخل مصنّف واحد؟.

في الحقيقة أن المرجح لدينا في هذا الصدد أن الكتاب المسمى "بالسيرة" هو عنوان لمصنّف جامع، تضمن قسمين رئيسين، هما: "المبعث"، "المغازي". ويبدو أن هذا الكتاب وصل ابن النديم في شكل أقسام مفرقة –مثلما لم يصلنا منه إلا قسم المغازي– بحسب ما أورده لها من مسميات، فظن واهماً أنها ثلاثة مؤلفات مستقلة للواقدي، وهي في واقع الأمر جَمْعٌ لمصنّف واحد. كما نرجح، من ناحية أخرى، أن الاسم الأصيل الذي اختاره الواقدي للكتاب هو: "المغازي"؛ ذلك أن مصطلح "المغازي" كان هو المصطلح الشائع والمعبر به عن حقبة السيرة النبوية في تلك الفترة، كما سبق أن بينا.

وادّعى "جب"[٤٤٠] أن مغازي الواقدي لم تقتصر على تاريخ السيرة النبوية بشقيها "المبعث"، "المغازي"، بل تناولت كثيراً من وقائع العهود الإسلامية التالية. إلا أن هذا زعم لا دليل عليه، بل جاء مخالفاً لمفهوم المغازي الذي كان

(٤٣٨) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١ ص٢٥.

(٤٣٩) ابن النديم: الفهرست، ص١٤٤.

(٤٤٠) دائرة المعارف (الإسلامية)، مادة (تاريخ) ج٩ ص١٢٨.

عليه العمل عند مؤرخي السيرة الأوائل حسبما بينا.

وفيما يتعلق بمضمون الكتاب، فإذا بدأنا بقسم المغازي الذي وصلنا كاملا، فقد ابتدأ هذا القسم ببيان موجز لجميع مغازي وسرايا النبى ﷺ مع ترتيبها زمنياً، وأهم ما يلاحظ على الواقدي في هذا الجانب، الدقة البالغة في التأريخ لأحداث المغازي، وفي هذا الصدد يزعم "جونس"[٤٤١] أن الواقدي وقع في التخبط والاضطراب حيال تواريخ بعض الأحداث. والواقع أن من يتأمل منهجية الواقدي في استقصاء وانتقاء مادته، لابد أن يعيد النظر في هذا الزعم، ويربأ به من أن يقع في مثل هذا التخبط البيّن، ولذا نرجح أن سبب هذا القصور أت من قِبل النسّاخ، أو لخلل في ضبط أو عدالة أحد الرواة الذين نقلوا عنه كمحمد بن شجاع الثلجي (ت ٢٦٦هـ) حيث كان متهما بالوضع والكذب[٤٤٢].

أما عن منهجه في النقل، فاستعان بالإسناد التقليدي المعتمد لدى أهل الحديث، هذا إلى جانب الإسناد "الجمعي". كما لم يقف الواقدي موقفاً سلبياً من رواياته في السيرة، بل مارس حيالها النقد في كثير من الأحيان من خلال العديد من الأدوات كما سنبين في مقام لاحق.

وتظهر النصوص أن الواقدي كان يبدي اهتماماً بالغاً بجمع وثائق السيرة النبوية وتوظيفها في دراساته عن المغازي وفي حال تعذر اقتنائه لأصول هذه الوثائق كان ينسخ منها صورة بيده، ومما يدل على ذلك ما نقله عنه ابن سعد[٤٤٣] "..أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي قال: حدثني شيخ من أهل دومة الجندل أن

(٤٤١) الواقدي: المغازي، ج١ ص٣٢.

(٤٤٢) ابن حجر: التهذيب، ترجمة رقم ٣٤٥ ج٩ ص ١٩٥.

(٤٤٣) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢٨٨.

رسول الله ﷺ كتب لأكيدر هذا الكتاب.. وجاءني بالكتاب فقرأته، أخذت منه نسخة". كذا روايته لنص كتاب النبي ﷺ لأهل أذرح، فيقول: "نسخت كتاب أذرح وإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد ﷺ لأهل أذرح.."(٤٤٤). وكذا أيضاً روايته لنص الكتاب الذي بعثه النبي ﷺ إلى النجاشي فيقول: "إن الكتاب الذي كتبه النبي ﷺ إلى النجاشي مع عمرو صورته"(٤٤٥).

كما تظهر النصوص أيضا اهتمام الواقدي بالتفاصيل الجغرافية في مغازيه، من ذلك مثلا قوله عن الموقع الذي كان به غزوة "بواط": "وبواط حيال ضبة من ناحية ذي خشب، وبين بواط والمدينة ثلاثة برد"(٤٤٦).

ويبرز الحس النقدي لدى الواقدي بدرجة غير مسبوقة سواء بين أقرانه أو السابقين عليه، ويتجلى ذلك بوضوح في عباراته ومصطلحاته النقدية حيال أسانيد ومتون مروياته، وسنولي هذا الجانب بالتفصيل في موضعه خشية التكرار(٤٤٧).

هذا ويمثل الشعر بالنسبة للواقدي أساساً في مادته التاريخية، حتى يكاد يضارع اهتمامه في هذا الشأن اهتمام ابن إسحاق، وإن تفوق عليه الأخير دون منازعة في الشعر المتعلق بالتراث الجاهلي وأيام العرب. على أي حال تظهر موضوعية الواقدي في سرده لمادة الشعر، من حيث كونه لم يقتصر على مقولات شعراء المسلمين في غزواتهم التي انتصروا فيها وهجائهم للمشركين، بل

---

(٤٤٤) الواقدي: المغازي، ج٣ ص١٠٣٢.

(٤٤٥) ابن طولون: إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين، دمشق: مكتبة القدسي، ١٣٤٨هـ، ص٤.

(٤٤٦) الواقدي: المصدر السابق، ج١ ص١٢، ينظر كذلك ص١٣.

(٤٤٧) لمزيد من التفاصيل عن أدائه النقدي ينظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

اعتنى بذكر أشعار المشركين التي نظموها في هجاء المسلمين[٤٤٨].

وكشأن من سبقوه، عُنِيَ الواقدي بربط الآيات القرآنية الخاصة بالمغازي بواقعها التاريخي، كأصل في كتابه، وثمة مباحث قائمة بذاتها معنونة بأسماء السور المرتبطة بهذا الموضوع، مثل: "ذكر سورة الأنفال" ما نزل من القرآن في أحد"[٤٤٩]، "ما نزل من القرآن في بني النضير"[٤٥٠]. ولا شك في أن اهتمام الواقدي بهذا راجع في جانب منه إلى عنايته وتصنيفه في مجال التفسير[٤٥١].

كما تظهر النصوص حرص الواقدي على إبراز المادة الفقهية من خلال مرويات المغازي، كبيانه لنزول آية التيمم في حادث "الإفك"[٤٥٢]، وبيانه لصلاة "الخوف" وكيفية أدائها في غزوة ذات الرقاع[٤٥٣]، لكن ذلك لا يعني أن مصنّف الواقدي في هذه الناحية ينضم إلى مجموعات الحديث، حسب زعم "هورفتس"[٤٥٤]، فبنْية مصنّفات المغازي وموضوعات أبوابها تختلف بطبيعة الحال عن بِنْية ومضمون كتب الحديث، حتى في حال اعتبار المغازي ضمن موضوعات الحديث في مرحلة دراستها فقهياً، حيث لا يعنى منها إلا بالمادة التي سيترتب عليها أحكامٌ في الفقه والتشريع.

(٤٤٨) ينظر على سبيل المثال: الواقدي: المغازي، ج١ ص١٧٢، ١٧٥.

(٤٤٩) المصدر نفسه، ج١ ص١٣١.

(٤٥٠) الواقدي: المغازي، ج١ ص٣١٩.

(٤٥١) فهرست ابن النديم، ص١٤٤.

(٤٥٢) الواقدي: المصدر السابق، ج١ ص٣٩٦، ٣٩٨.

(٤٥٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٤٣٥.

(٤٥٤) المغازي الأول، ص١٢١-١٢٢.

عبد الرزاق بن همام الصنعاني[٤٥٥] (ت٢١١هـ):

صنّف الحافظ عبد الرزاق بن همام مصنفا في المغازي، وقـد نـوه إلى ذلك السخاوي[٤٥٦]. وهذا الكتاب وإن كان لا يزال مفقوداً ولكن يبـدو لي أن قسماً كبيراً منه أودعه في كتابه الموسوم بـ"مصنف عبـد الـرزاق" وذلك من خلال "كتاب المغازي"[٤٥٧]، فهذا الكتاب أصدق نص يمكـن أن نتعرف من خلاله على مضمون هذا الكتاب ومنهجه الذي اعتمـده في معالجة مروياته.

وإذا ما تفحصنا بِنْية هذا النص، سنجد أن الكتاب الأصلي لم يقتصر على مغازي الرسول ﷺ وحروبه، بل هو شامل لكل مراحل السيرة النبوية في الحقبة المكية والمدنية، ومن الواضح أنه أفرد قسماً في الكتاب تحدث فيه عن أحـوال قريش في الجاهلية، حيث نجده يبدأ الكتاب برواية طويلة متـصلة الـسياق على طريقة المؤرخين، وليست مقطّعة بالأسانيد علـى طريقـة المحـدِّثين، تناول فيها حياة الرسول ﷺ قبل البعثة ومنذ ولادته إلى أن تهيـأ للتحنـث

(٤٥٥) هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني الحافظ الكـبير صـاحب التصانيف، روى عن عبيد الله بن عمر وابن جريج وثور بن يزيد ومعمر والأوزاعي والثـوري وأكثر عن معمر. . وحديثه مخرج في الصحاح، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيـه، بـل كان يحب عليا ﷺ، ويبغض من قاتله، قال أحمد العجلي: عبد الرزاق ثقة، كان يتشيع. تـوفي عام ٢١١هـ. تذكرة الحفاظ، ترجمة رقـم ٣٥٧ ج١ ص٣٦٤، سـير أعـلام النـبلاء، ج٩ ص٥٦٦-٥٧٠.

(٤٥٦) الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٥.

(٤٥٧) مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بـيروت: المكتـب الإسـلامي، ط٢؛ ١٤٠٣هـ، جـ٥ ص٣١٣-٤٩٤.

بغار حراء[٤٥٨]، ثم تناول إرهاصات نزول الوحي وما تبعه من أحـــداث، إلى أن انتهى الأمر به إلى الدعوة إلى الإسلام سراً وجهراً[٤٥٩]، ثم تنـــاول أول الصحابة دخولاً إلى الإسلام وما لاقوه من اضـــطهاد[٤٦٠]، ثم تنـــاول رحلة الإسراء والمعراج وما جرى فيها من أحداث[٤٦١].

ومن بعد ذلك لا يتصل حديثه تاريخياً، بل ينقطع حيث ينفـــذ مباشـــرة للحديث عن المغازي، وفي هذا القسم نجد اضطراباً ملحوظا في ترتيب الأحداث من الناحية التاريخية، حيث يبدأ حديثه عن الفتـــرة المكيـــة بـــصلح الحديبيـــة فيستفيض في ذكر تفاصيلها ودقائقها[٤٦٢]، ثم يتحدث بعد ذلك عـــن غـــزوة بدر[٤٦٣]، وبعدها يتحدث عن غزوة الرجيع[٤٦٤]، ثم وقعة بني النـــضير[٤٦٥]، ثم يتحدث بعد ذلك عن غزوة أحد[٤٦٦]، ثم وقعة الأحزاب وبني قريظـــة[٤٦٧]، ثم يتحدث بعد ذلك عن غزوة خيبر[٤٦٨]، ثم فـــتح مكـــة[٤٦٩]. ثم أتبـــع هـــذا

(٤٥٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧١٨ ج٥ ص٣١٣-٢٢١.

(٤٥٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧١٩ ج٥ ص٢٢١.

(٤٦٠) مصنف عبد الرزاق، ج٥ ص ٣٢٥.

(٤٦١) المصدر نفسه، ج٥ ص ٣٢٨.

(٤٦٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٢٠ ج ٥ ص٣٣٠.

(٤٦٣) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٢٥ ج٥ ص ٣٤٧.

(٤٦٤) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٣٠ ج٥ ص٣٥٣.

(٤٦٥) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٣٢ ج٥ ص٣٥٧.

(٤٦٦) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٣٥ ج٥ ص٣٦٣.

(٤٦٧) المصدر نفسه، حديث رقم٩٧٣٧ ج٥ ص ٣٦٧.

(٤٦٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٣٨ ج٥ ص ٣٧٢.

(٤٦٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٩٧٣٩ ج٥ ص ٣٧٤.

الاضطراب باضطراب آخر، حيث شرع في الحديث عن هجرة المسلمين إلى الحبشة وما تبع ذلك من أحداث حتى تسنى للنبي ﷺ الهجرة إلى المدينة[٤٧٠].

وتظهر الروايات بجلاء أن معمر بن راشد هو المصدر الرئيس لعبد الرزاق في مادته عن المغازي، حتى بدا وكأنه راوية لمغازي معمر. كما تظهر أيضاً حرص عبد الرزاق على إسناد مروياته في السيرة. أما عن ألفاظ أدائه عن معمر، فتتمثل في "العنعنة"، وهي محمولة على السماع منه، فما كان أعلم ولا أحفظ بمعمر من عبد الرزاق كما ذكر يحيى بن معين[٤٧١]، وأحياناً يؤدي عنه بلفظ "قال معمر" ويحتمل هنا تحمله عنه بطريق الوجادة.

محمد بن عائذ القرشي[٤٧٢] (ت ٢٣٣هـ):

اشتهر عند أهل العلم بتصنيفه في مجال المغازي، ولهذا أطلق عليه "صاحب المغازي"[٤٧٣]. ومصنفه في المغازي وإن كان فُقد، ولكن وصلتنا نقولٌ كثيرة عنه في العديد مؤلفات السيرة النبوية اللاحقة له، فقد اعتمد عليه كثيراً ابن

(٤٧٠) المصدر نفسه، حديث رقم٩٧٤٣ ج٥ ص٣٨٤.

(٤٧١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ج٩ ص٥٦٦.

(٤٧٢) هو محمد بن عائذ بن عبد الرحمن القرشي الدمشقي، ولد بمدينة دمشق سنة ١٥٠هـ، كان يلقب بالكاتب، ربما لتوليه ديوان الخراج بالشام زمن المأمون، وثقه يحيى بن معين وصالح بن محمد، وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج له من أهل السنن أبو داود والنسائي. ومن مصنفاته، الفتوح، والمغازي، والصوائف. توفي عام ٢٣٣هـ. ابن حبان: الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين، بيروت: دار الفكر، ط١؛ ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ترجمة رقم ١٥٢٦٠ ج٩ ص ٧٥، الذهبي: السير، ج١١ص١٠٤-١٠٧، ابن حجر: التهذيب، ترجمة رقم٣٩٠ ج٩، ص ٢١٤. سليمان السويكت: محمد بن عائذ القرشي ومؤلفاته التاريخية، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة ٢٥، ١٤٢٠هـ، ص٧.

(٤٧٣) ابن حجر: التهذيب، ج٩ ص ٢١٤.

عساكر في "تاريخ دمشق"، وابن سيد الناس في "عيون الأثر"، وابن كثير في "البداية والنهاية"، والذهبي في "تاريخ الإسلام"، وابن حجر في كتابيه "الإصابة" و"فتح الباري".

كما يتضح بجلاء من موضوعات المادة التاريخية التي جمعها أحد الدارسين والخاصة بكتابه عن المغازي أن رؤية ابن عائذ للمغازي لم تقتصر على المعنى الحرفي للكلمة، بل كان يقصد بها المعنى الشامل الذي قصد به استيعاب الأحداث المكية والمدنية للسيرة النبوية، وليس أحداث المغازي بالمدينة فقط، ولهذا تطرقت مروياته لذكر ولادة الرسولﷺ، وصفته وصفة أمته في الكتب السابقة، وقصة نزول الوحي، وقصص إسلام بعض الصحابة، وأحداث الهجرة إلى الحبشة، والإسراء والمعراج، وبيعة العقبة الثانية، والهجرة إلى المدينة وما تلاها من أحداث ومغازٍ وعلاقات مع اليهود، ثم تتوقف عند حادث وفاته ﷺ[٤٧٤].

وكان من أهم موارده في السيرة النبوية، مغازي شيخه الوليد بن مسلم والتي مثلت المورد الرئيس في مادته التاريخية، وكذا مغازي الزهري، وعروة بن الزبير. ويبدو كذلك أنه استخدم المنهج الحولي في صياغة وترتيب مادته التاريخية[٤٧٥]. كما يتضح كذلك أن ابن عائذ كان يُعنى بإيراد الشعر في كتابه، كما يدل ذكره للأبيات التي كان يرتجز بها النبي ﷺ وهو يبني المسجد[٤٧٦].

ويتضح من بعض النصوص أن التكوين المعرفي لابن عائذ محدِّثاً كان له أثره

(٤٧٤) لمزيد من التفصيل في هذه الموضوعات يراجع: سليمان السويكت، محمد بن عائذ القرشي، ص١٦-١٨.
(٤٧٥) ابن حجر: الإصابة، ج٦ ص ٢٨٧.
(٤٧٦) ابن حجر: فتح الباري، ج٧ ص ٢٤٧.

في تحمله لمرويات السيرة، حيث بدا اعتناؤه بإسناد مروياته[٤٧٧]، وعول على طريقي السماع والعرض في تحمل مروياته كما يظهر ذلك في أدائه بلفظ: "حدثني"[٤٧٨]، و"سمعت"[٤٧٩] و"أخبرنا"[٤٨٠]، كما يبدو أنه اعتمد على "الوجادة" كذلك في النقل، ويظهر ذلك قوله: "قال عمرو بن معاوية"[٤٨١]. ومن الواضح أنه لم يشترط الصحة في كل ما يرويه من أخبار السيرة، حيث روى بعضها بأسانيد منقطعة وضعيفة[٤٨٢].

ابن سيد الناس[٤٨٣] (ت ٧٣٤ هـ):

ألّف ابن سيد الناس كتابه في السيرة النبوية، الموسوم بـ"عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير"، ويتضمن هذا الكتاب بحثاً دقيقاً وشاملاً لسيرة الرسول ﷺ، مبينا شمائله ونسبه ومولده ورضاعته ومعجزاته منذ الصغر، مروراً بدقائق حياته في طفولته وشبابه وزواجه ودعوته حتى وفاته،كما ضمنه الكثير

(٤٧٧) المصدر نفسه، ج٧ ص٢٠٧، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٨٠، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٥٩.

(٤٧٨) ابن حجر: الإصابة، ج٢ ص٢٤٣، ج٤ ص ٤٠.

(٤٧٩) المصدر نفسه، ج٤ ص ٦٨٨.

(٤٨٠) ابن حجر: فتح الباري، ج٧ ص ٣٧٣.

(٤٨١) ابن حجر: الإصابة، ج٤ ص ٦٨٦.

(٤٨٢) ابن حجر: فتح الباري، ج٧ ص ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٦٦، ٣٨٧، ٥١٤.

(٤٨٣) هو الإمام الحافظ العلامة عالم المغرب فتح الدين أبو الفتح محمد بن سيد الناس الشافعي الإمام الحافظ اليعمري، ولد في ذي القعدة -وقيل في ذي الحجة- سنة إحدى وسبعين وستمائة بالقاهرة، وقال ابن كثير: اشتغل بالعلم فبرع وساد أقرانه في علوم شتى من الحديث والفقه والنحو وعلم السير والتاريخ وغير ذلك. مات سنة ٧٣٤هـ. الذهبي: التذكرة، ج٤ ص ١٤٥٠- ١٤٥١، السيوطي: ذيل تذكرة الحفاظ، بيروت: دار إحياء التراث، ب.ت، ص١٧.

من أخباره ومغازيه وبعوثه، هذا إلى جانب تطرقه بالحديث إلى ذكر أعمامه وأزواجه وأولاده وحليته، وغيرها كثير، مما ذكره العلماء.

مصادر ابن سيد الناس في هذا المؤلف، مزج بين كتب السيرة المشهورة كسيرة ابن إسحاق، ومغازي موسى بن عقبة، ومغازي الواقدي، وأبي معشر..، وكتب الحديث المعتمدة كصحيحي البخاري ومسلم، وسنن الترمذي، وكأنها محاولة للجمع بين المتفرقات لاستخلاص سيرة متكاملة الجوانب من الناحية التاريخية. والمدهش أنه على الرغم من توافر تصانيف السيرة النبوية الشهيرة، فضلاً عن كتب الحديث والسنن، فلم ينقل عنها بطريق الوجادة، بل حرص على نقلها بأعلى طرق النقل المعتبرة في توثيق الأخبار، كـ"السماع" و"العرض"، وهنا يبرز تكوينه كمحدِّث، حيث أراد بذلك تجنب الوقوع في أخطاء التصحيف والتحريف.

هذا وقد نوه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه إلى أنه اعتمد بشكل أساسي على سيرة ابن إسحاق، وفي هذا يقول: "وعمدتنا فيما نورده في ذلك على محمد بن إسحاق، إذ هو العمدة في هذا الباب لنا ولغيرنا"(٤٨٤). ولم يسلِّم ابن سيد الناس لكل ما ذكره ابن إسحاق بشكل مطلق، ولكنه أعمل حياله منهجاً نقدياً متوازناً، جمع فيه بين دراية المحدِّث ووعي المؤرخ، بمعنى أنه إذا وجد الخبر عند ابن إسحاق مرسلاً، وقد ورد عند غيره مسنداً، قدم المسند على مرسل ابن إسحاق، وفي ذات الوقت لم يهمل مراسيل ابن إسحاق بشكل كامل، ولكنه أفاد منها لاسيما في حال احتوائها على تفاصيل تثري الرواية المسندة، وفي هذا

(٤٨٤) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١ ص ٧.

يقول: "غير أني قد أجد الخبر عنده -أي ابن إسحاق- مرسلاً، وهو عند غيره مسنداً، فأذكره من حيث هو مسند ترجيحاً لمحل الإسناد، وإن كان في مرسل ابن إسحاق زيادة أتبعته بها، و لم أتتبع إسناد مراسيله"(٤٨٥).

وفي هذا النص إشارة من ناحية أخرى بأن المقدَّم عند ابن سيد الناس الرواية الصحيحة لاسيما عندما ترد في كتب الحديث المعتمدة، أما إذا لم يجد فيقدم رواية الثقات من أهل السيرة وعلى رأسهم ابن إسحاق.

وتظهر استقلالية ابن سيد في آرائه، في العديد من الشواهد فهو لا يسلم لآراء غيره إلا بعد فحصها والنظر فيها، ويظهر ذلك بجلاء مثلاً في منافحته ودفاعه عن محمد بن عمر الواقدي، فعلى الرغم من تضعيف جمهور المحدِّثين للواقدي، فلم يسلِّم ابن سيد الناس لآرائهم، بل أخذ يفند أقوال التجريح فيه معولاً في ذلك على بصيرة المحدِّث ووعي المؤرخ، حتى خلص في النهاية إلى توثيقه في الرواية.

وتظهر موضوعية ابن سيد الناس في النقد عندما لم يجعل من لازمِ صحة السند صحة المتن، فربما كان في المتن شذوذ أو علة خفية قادحة، ويظهر ذلك في تعليقه على رواية الترمذي بشأن قصة خروج الرسول ﷺ في تجارته إلى الشام مع عمه أبي طالب "قلت: ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خرِّج له في الصحيح... ومع ذلك ففي متنه نكارة وهي إرسال أبي بكر مع النبي ﷺ بلالاً وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين فإن النبي ﷺ أسن من أبي بكر بأزيد من عامين وكانت للنبي ﷺ تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير

(٤٨٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٧.

الطبري وغيره، أو اثنا عشر على ما قاله آخرون، وأيضاً فإن بلالاً لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً، فإنه كان لبني خلف الجمحيين، وعندما عذب في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر ﷺ رحمة له واستنقاذا له من أيديهم، وخبره بذلك مشهور"[٤٨٦].

الصالحي (ت ٩٤٢ هـ)[٤٨٧]:

يعد كتاب "سبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد" لمحمد بن يوسف الصالحي أوسع كتب السيرة النبوية وأشملها على الإطلاق، حيث استخرج مادة مؤلفه التاريخية من بين ثلاثمائة كتاب[٤٨٨]. أما عن بِنْية الكتاب فقد ذكر الصالحي أنه سيتناول سيرته ﷺ "من مبدأ خلقه قبل خلق سيدنا آدم ﷺ وأعلام نبوته وشمائله وسيرته وأفعاله وأحواله وتقلباته، إلى أن نقله الله تعالى إلى أعلى جناته"[٤٨٩]. ومن عنوان الكتاب الموسوم بـ"سبل الهدى والرشاد، في سيرة

(٤٨٦) عيون الأثر، ج١ ص٦٤، ٦٥.

(٤٨٧) وهو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الصالحي الشامي كان عالما صالحا مفنناً في العلوم، وألف السيرة النبوية التي جمعها من ألف. وكان عزبا لم يتزوج قط، وكان حلو المنطق مهيب النظر كثير الصيام والقيام. له مصنفات عديدة منها: رفع القدر ومجمع الفتوة في شرح الصدر، وخاتم النبوة، سبل الهدى والرشاد وهو الذي نحن بصدد دراسته، عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان، عين الإصابة في معرفة الصحابة. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. توفي سنة ٩٤٢هـ. ذيل طبقات الشعراني، (نقلاً عن مقدمة الكتاب).

(٤٨٨) محمد بن يوسف الصالحي الشامي: سبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١؛ ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ج١ ص٣.

(٤٨٩) الصالحي: سبيل الهدى والرشاد، ج١ ص٣.

خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعـــاد"[٤٩٠]، يتبين أنه كتاب جامع شامل لكل ما يخص سيرته ﷺ،حيث لم يترك فيه المؤلف شاردة ولا واردة إلا استوعبها ضمن أبواب هذا الكتاب، والتي وصل عـــددها إلى ألف باب حسب إحصاء المؤلف[٤٩١].

أما عن منهجه الذي عالج من خلاله مادة هذا الكتاب، فعلى صعيد النقل كان يذكر أحياناً أسانيد المصادر التي كان ينقل عنها[٤٩٢]، فقـــد نـــوه إلى أن منهجه يتمثل في تحرى الصواب في الروايات والأخبار[٤٩٣]. وقد فصّل طريقتـــه في هذا التحري، فذكر أنه سيتجنب ذكر الأحاديث الموضـــوعات، وفي هـــذا إشارة من ناحية أخرى إلى أنه قد يروي الأحاديث الضعيفة والأخبار المنقطعـــة والمرسلة[٤٩٤]، وما حكم هو نفسه -أو غيره- عليه بالضعف[٤٩٥].

كما ذكر أنه سيُعمل منهج "الجمع بين الأحاديث التي قد يظن أنها مـــن المتناقضات"[٤٩٦]، هذا إضافة إلى بيان غريب الألفاظ التي تنطوي عليها بعـــض الروايات[٤٩٧]. وقد أشار أيضاً إلى أنه في ختام كل باب سيضطلع "بإيضاح ما

---

(٤٩٠) المصدر نفسه، ج١ ص٥.

(٤٩١) المصدر نفسه، ج١ ص٥.

(٤٩٢) المصدر نفسه، ج١ ص٨٦، ١١٢،٩٧، ٢٦١.

(٤٩٣) المصدر نفسه، ج١ ص٣.

(٤٩٤) المصدر نفسه، ينظر على سبيل المثال: ج١ ص١١٢.

(٤٩٥) المصدر نفسه، ج١ ص ١٠، ١١١، ٢٥٣.

(٤٩٦) المصدر نفسه، ج١ ص٣.

(٤٩٧) المصدر نفسه، ج١ ص٣، ومن الأمثلة على هذا المنهج ينظر: ج١ ص٣٠١، ج٢ ص١٣، ١٨.

أشكل فيه وبعض ما اشتمل عليه من النفائس المستجدات"[٤٩٨].

ومن ناحية أخرى نوه الصالحي إلى استخدامه لمنهج "الإسناد الجمعي"، فقد ترد الرواية عند البخاري من طرق مختلفة، فيجمع الألفاظ المختلفة من هذه الطرق ويعرضها في سياق واحد طالما أنه لا يوجد خلاف بين هذه الطرق. وسلك النهج نفسه إذا وردت الرواية لدى أكثر من مخرج، فإنه أيضاً يجمع بين ألفاظهم إذا اتفقوا في مضمون الرواية، وفي هذا يقول: "وإذا ذكرت حديثا من عند أحد من الأئمة فإني أجمع بين ألفاظ رواته إذا اتفقوا، وإذا عزوته لمخرجين فأكثر فإني أجمع بين ألفاظهم إذا اتفقوا". وتفسير هذا النهج أن الصالحي أراد ألا يقطع سياق الأحداث بكثرة الأسانيد، كما قصد من وراء ذلك أيضاً الإفادة من الزيادات التي تتفرد بها بعض الطرق دون البعض الآخر[٤٩٩].

ولابد من التنبيه هنا إلى أن كتاب الصالحي هذا قد اشتمل على رواياتٍ ضعيفةٍ وواهيةٍ.

---

(٤٩٨) المصدر نفسه، ج١ ص٣.

(٤٩٩) الصالحي: سبيل الهدى والرشاد، ج١ ص٣.

المبحث الثاني

دراسة مصادر السيرة التي نزع مؤلفوها إلى اختصار مادتها

في هذا المبحث سنعرض لمصنفات السيرة النبوية التي نزع أصحابها إلى الاختصار أو الإيجاز في مادتها، وعندما نقول الاختصار فلا نعني به أن تحذف المعالم الرئيسة للسيرة النبوية في مرحلتيها المكية والمدنية، بل يقصد به تحرير مادتها من التفاصيل والزيادات حسب منظور كل مؤرخ. وقد أخذ هذا التوجه في التزايد من بعد القرن الخامس الهجري، ويبدو لي أن الباعث عليه ظهور أزمة معرفية تتمثل في انتشار الجهل بين العلماء المتأخرين بمعرفة السيرة، نتيجة عدم الوعي بأهميتها، ومن ثم ضعفت الهمم لدراستها، لكونهم اعتبروها من ألوان التاريخ التي لا طائل من دراستها، ولهذا نزع بعض المؤرخين إلى أن يقدموا -من وجهة نظرهم- نصاً مختصراً لهذه السيرة لينجذب لها أمثال هؤلاء العلماء ويستروا بها جهلهم.

وقد أكد المقريزي[٥٠٠] على ذلك في مقدمة كتابه حيث يقول: ".. فغير جميل بمن تصدر للتدريس والإفتاء، وجلس للحكم بين الناس وفصل القضاء، أن يجهل من أحوال رسول الله ونسبه الجميل وسيرته، ورفيع منصبه، وما كان له من الأمور الذاتية والعرضية ما لا غنى عنه لمن صدقه وآمن به وعاصرنا

(٥٠٠) المقريزي: إمتاع الأسماع، تحقيق: محمد عبد الحميد التميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ج١ ص ٤.

وصحبنا، ورأينا كثيراً منهم وهم عن هذا النبأ العظيم معرضون، ولهذا النوع الشريف من العلم تاركون وبه جاهلون، فجمعت هذا المختصر من أحوال رسول الله ﷺ جملة، أرجو أن تكون إن شاء الله كافية، ولمن دفعه الله من داء شافية، ألتقط كتاباً جامعاً وباباً من أمهات العلم مجموعاً كان له غنمه، وعلى مؤلفه غرمه، وكان له نفعه..". ويبدو أن هذه الطائفة من العلماء هم الذين دفعوا بالسخاوي لأن يصنف كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" ليبرهن لهم من خلاله على أهمية وفوائد التاريخ الدنيوية والأخروية.

وننوه إلى أن مؤرخي السيرة أرادوا بالاختصار تهذيب نص السيرة النبوية، أو تجريدها مما علق بها من حشو وتخليط وأخبار ضعيفة، وذلك حتى لا تحجب القارىء عن الموضوعات الأساسية لهذه السيرة، وهذا ما سنلحظه فيما قام به ابن هشام (ت ٢١٣ أو ٢١٨هـ) حيال سيرة ابن إسحاق، وابن عبد البر في سيرته، وكذا حال الحلبي حيال سيرة ابن سيد الناس والشمس الشامي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الاختصار من حيث الكم، هي مسألة نسبية تختلف من مؤرخ إلى آخر، فهناك من اختصرها في مصنف صغير لا يجاوز الثلاثين ورقة، وهناك من اختصرها في مجلد أو مجلدين، وهناك من قصد الاختصار من خلال مجلدات عديدة، كما فعل المقريزي. وفيما يلي بعضٌ من نماذج المختصرات في السيرة النبوية:

ابن هشام (ت ٢١٨هـ):

سمع ابن هشام[٥٠١] سيرة ابن إسحاق من طريق زياد البكائي، ثم اضطلع

(٥٠١) هو أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري العلامة النحوي الإخباري نزيل مصر =

حيالها بعملية تهذيب يمكن أن نلمس منهجه فيه من خلال النص الآتي: "وأنا إن شاء الله مبتدىء هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومن ولد رسول الله ﷺ من ولده وأولادهم لأصلابهم، الأول فالأول، من إسماعيل إلى رسول الله ﷺ، وما يعرض من حديثهم، وتارك ذكر غيرهم من ولد إسماعيل على هذه الجهة، للاختصار إلى حديث سيرة رسول الله ﷺ، وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب، مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شيء، وليس سبباً لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيراً له، ولا شاهداً عليه، لما ذكرت من الاختصار، وأشعاراً ذكرها لم أر أحدا من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم يقر لنا البكائي بروايته، ومستقص إن شاء الله تعالى ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له والعلم به"(٥٠٢).

وبإمعان النظر في هذا النص وقراءته في ضوء مادة الكتاب، نستطيع تحديد منهج ابن هشام في الاختصار في الآتي: تجريد سيرة ابن إسحاق من حقبة تاريخ الأنبياء من لدن آدم إلى إبراهيم عليهما السلام، وغير هذا من ولد إسماعيل ممن ليسوا في سلسلة النسب النبوي بشكل مباشر. كما حذف من الأخبار والشعر ما لم يثبت لديه، أو لسوءٍ فيه، كما يظهر ذلك في قوله: "لم يصح عندنا عن

=

هذب السيرة النبوية، وسمعها من زياد البكائي صاحب ابن إسحاق، وخفف من أشعارها، وروى فيها مواضع عن عبد الوارث بن سعيد وأبي عبيدة. وله مصنف في أنساب حمير وملوكها. قال عنه الدارقطني: كان علاّمة أهل مصر بالعربية والشعر، توفي سنة ٢١٣هـ، وقيل سنة ٢١٨هـ، وهو الصواب. سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٤٢٩.

(٥٠٢) ابن هشام: السيرة، ج١ ص١٠٩.

أحد من أهل العلم بالشعر"(٥٠٣)، وكذا قوله: "بقي بيت واحد تركناه لأنه أقذع فيه"(٥٠٤). كما اضطلع بتفسير الغريب من الألفاظ، ومن ذلك قوله: "المعكوف: المحبوس. قال أعشى بني قيس بن ثعلبة: وكأن السموط عكفه السلك"(٥٠٥).

ومن المهام التي اضطلع بها ابن هشام في هذا الاختصار، إضافة الآراء أو الروايات التي تفيد في توضيح روايات ابن إسحاق، ومن ذلك: تعليقه على رواية الزهري عن صلح الحديبية"، والدليل على قول الزهري أن رسول الله ﷺ خرج إلى الحديبية في ألف وأربعمائة في قول جابر بن عبد الله، ثم خرج عام فتح مكة بعد ذلك بسنتين في عشرة آلاف"(٥٠٦).

ابن عبد البر (٣٦٨- ٤٦٣هـ):

يعد كتاب "الدرر في اختصار المغازي والسير" عرضاً عاماً مختصراً لسيرة الرسول ﷺ، تناول فيه المؤلف: شمائله، ونسبه، ومولده، ورضاعته، ومعجزاته منذ الصغر، مرورا بدقائق حياته في طفولته وشبابه وزواجه ودعوته حتى وفاته، كما تضمن الكثير من أخباره ومغازيه وبعوثه، كما يتطرق الحديث إلى ذكر أعمامه وأزواجه وأولاده وحليته، وغيرها كثير، مما ذكره العلماء.

أما عن منهجه في هذا الكتاب، فواضح من عنوانه، ومقدمته أن ابن عبد البر أراد بناء نص مختصر للسيرة النبوية، محرَّرٍ من الحشو والتخليط، وقد

(٥٠٣) ابن هشام: السيرة، ج١ ص٢٩١٠

(٥٠٤) المصدر نفسه، ج٥ ص٢٥٩.

(٥٠٥) المصدر نفسه، ج٤ ص٢٩٠.

(٥٠٦) المصدر نفسه، ج٤ ص٢٩١.

قرر ذلك بقوله: "هذا كتاب اختصرت فيه ذكر مبعث النبي ﷺ، وابتداء نبوته، وأول أمره في رسالته، ومغازيه، وسيرته فيها.." (٥٠٧).

كما نوه كذلك في المقدمة إلى بعض أهم مصادره، وهو: "مغازي موسى ابن عقبة"، و"سيرة ابن إسحاق بطرقها المختلفة"، إلا أنه أكد أن البنية العامة للكتاب جاءت على نفس نسق ابن إسحاق في سيرته: "والنسق كله على ما رسمه ابن إسحاق"(٥٠٨)، لكن هذا لم يمنعه من اعتماد مصادر أخرى، كمغازي عروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، والواقدي، وتاريخ ابن أبي خيثمة.

ويَظْهر البعد الفقهي لدى ابن عبد البر في مواطن عديد من سيرته، ومن ذلك مثلاً تعليقه على اصطفاء النبي ﷺ لصفية بنت حيي بن أخطب، زوجةً له في غزوة خيبر، بقوله: "اختلف الفقهاء فيها فمنهم من جعل ذلك خصوصاً له كما خص بالموهوبة، ومنهم من جعل ذلك لمن شاء من أمته"(٥٠٩).

وعلى الرغم من أن ابن عبد البر أغفل الإسناد في بعض الأحيان، واعتمد النقل المباشر من الكتب "الوجادة"، فإنه في أحوال كثيرة يعول عليه في نقل مروياته، واعتمد فيه على السماع والعرض، كما يظهر ذلك في أدائه بـ"أخبرنا" و"حدثنا"(٥١٠).

أما على صعيد النقد، فعلى الرغم من أنه لم يشترط الصحة في كتابه، ولهذا

---

(٥٠٧) ابن عبد البر: الدرر في اختصار المغازي والسير، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ب. ت، ص٢٧.

(٥٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٥٠٩) المصدر نفسه، ص١٩٧.

(٥١٠) راجع تفصيل ذلك المصدر نفسه، ص٢٨، ٢٩.

جمعت سيرته بين الصحيح والضعيف، فقد كان له موقفٌ نقديٌّ حيال الكثير من الروايات، ومن الشواهد التي تؤكد ذلك: ما يتعلق بما نقل عن ابن مسعود بشأن إسلام الجن، فيقول "..هذا الخبر عن ابن مسعود متواتر من طرق شتى، كلها حسان، إلا حديث أبي زيد عن ابن مسعود.. فإن أبا زيد لا يُعْرف من أصحاب بن مسعود"[511]. وفي خبر المتخلفين عن غزو تبوك يقول: "رويناه من طرق صحيحة لا أحصيها كثرة عن ابن شهاب"[512].

محب الدين الطبري[513] (615- 674هـ):

ألَّف المحب الطبري مختصرا في السيرة النبوية أسماه: "خلاصة سير سيد البشر"، اختصره من اثني عشر كتاباً. عرض من خلاله لنسب رسول الله ﷺ وميلاده، ونبذ من غزواته وأحواله وحجه وعمره وأسمائه وصفاته وبعض مكارم أخلاقه ومعجزاته وذكر أزواجه وبنيه وبناته وأعمامه وعماته وذكر خدمه وخيله ونَعَمِه وسلاحه وأثاثه وثيابه ووفاته ﷺ.

وهو كما هو واضح من اسم الكتاب ومقدمته، فهو من نوع المختصرات في كتابة السيرة النبوية، فقد استخلصه من اثني عشر كتاباً "ما بين كبير انتخبته وصغير اختصرته، وسميته بخلاصة سير سيد البشر ﷺ"[514]، وقد أفصح عن

(511) المصدر نفسه، ص83.

(512) ابن عبد البر: الدرر، ص243.

(513) هو الإمام المحدث المفتي فقيه الحرم محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المكي الشافعي، مصنف كتاب الأحكام الكبرى، وكان شيخ الشافعية ومحدث الحجاز. توفي في جمادى الآخرة سنة 174هـ. الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4 ص 1474، 1475.

(514) محب الدين الطبري: خلاصة سير سيد البشر، تحقيق: زهير الخالد، قطر، وزارة الشؤون =

أسماء هذه الكتب في ثنايا الكتاب، كمغازي عروة بن الزبير، وموسى بن عقبة، وأبي معشر، وسيرة ابن إسحاق. وقد قسم موضوعات الكتاب إلى أربعة وعشرين فصلاً.

وبما أن الكتاب مختصر فقد جرده من الأسانيد، اللهم إلا موضعاً واحداً، نقله بإسناد متصل منه إلى السيدة عائشة رضي الله عنها(٥١٥)، ولهذا يجب عرض مروياته على الروايات الصحيحة لاختبارها، حيث أن بها الكثير من الروايات الضعيفة، كروايته بأن النبي ﷺ سأل ربه عز وجل فأحيا له أمه فآمنت به ثم ردها(٥١٦).

لكن هذا لا يعني أن المحب الطبري لم يكن له موقفٌ نقديٌّ من الروايات بشكل مطلق، فأحياناً يتدخل لإزالة تناقض، أو للترجيح في حال التعارض، ومن أمثلة ذلك قوله: "وُلِد رسول الله ﷺ بمكة عام الفيل، وقيل بعده بثلاثين يوماً، وقيل بأربعين يوماً، والأول أصح.."(٥١٧).

=

الإسلامية، ط. ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج١، ص١٨٦.

(٥١٥) وسنده هو: "أخبرنا بذلك الشيخ الإمام الصالح أبو الحسن علي بن أبي عبد الله بن أبي المقير، قراءة عليه بالمسجد الحرام، وأنا أسمع، سنة ست وثلاثين وستمائة، قال: أخبرنا الشيخ الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي أجازه، قال: أخبرنا أبو منصور محمد بن أحمد بن علي بن عبد الرزاق الحافظ الزاهد، قال: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عمرو بن محمد بن الأخضر، حدثنا أبو غزية محمد بن يحيى الزهري، قال: حدثنا عبد الوهاب بن موسى الزهري، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها". المصدر نفسه ج١، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٥١٦) محب الدين الطبري: خلاصة سير سيد البشر، ج١، ص٢٠٢- ٢٠٣.

(٥١٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٢- ٢٠٣، ينظر كذلك ج١، ص٣٢، ٤٣.

الدمياطي[٥١٨] **(٦١٣- ٧٠٥هـ):**

كتاب "**المختصر في سيرة سيد البشر**" أراده مؤلفه أن يكون من صنف المختصرات في السيرة النبوية " وقد استخرت الله في جمع مختصر في سيرة النبي ﷺ وأخباره"[٥١٩]. ويعرض الدمياطي في هذا المصنف للعديد من موضوعات السيرة النبوية، فيبدأ بذكر نسبه وحياته ﷺ قبل البعثة، ثم تعرض للحديث عن معالم المرحلة المكية، هذا إلى جانب إفراده لأبواب يعرض فيها لأعمام النبي ﷺ وعماته، وأزواجه، وسراريه، وخدمه، وكتابه. كما تناولت سيرته أحداث المرحلة المدنية كبناء المسجد، وأداء الأذان، وكذا مغازيه وسراياه. هذا إلى جانب المقام الذي أفرده للحديث عن بعض شمائله كصفاته الخِلقية والخُلقية، وأدواته، وخيله، وسيوفه...

أما عن موارده التي استقى منها مادته التاريخية، فهي مزيج من كتب التاريخ والحديث، ككتب ابن سعد، والواقدي، وابن الكلبي، وسن الترمذي، وأبي داود..ولهذا فمختصره ينطوي على الروايات الضعيفة والأخبار الواهية، منها على سبيل المثال: ما يتعلق بصفة وهيئة ولادة النبي ﷺ[٥٢٠]، وكذا ما رواه

(٥١٨) هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه النسابة شيخ المحدثين، شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، صاحب التصانيف، تفقه بدمياط، ثم ارتحل في طلب الحديث من خلق، كتب العالي والنازل من الحديث، وله معجم شيوخه الذين بلغوا ١٣٠٠ إنسان، قال عنه أبو الحجاج الحافظ: ما رأيت أحفظ من الدمياطي. توفي فجأة وهو يُقرأ عليه الحديث في ذي القعدة عام ٧٠٥ هـ. تذكرة الحفاظ، ج٤ ص ١٤٧٨-١٤٧٩.

(٥١٩) الدمياطي: المختصر في سيرة سيد البشر، تحقيق: محمد الأمين الجكني (المدينة المنورة، دار البخاري للنشر والتوزيع ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م) ج١، ص٨.

(٥٢٠) الدمياطي: المختصر ج١، ص٢١-٢٢.

بشأن خروج أبي بكر وبلال معه في رحلته إلى الشام مع عمه وهو صبي[٥٢١].

ولا يعني ذلك أن الدمياطي أعرض عن إعمال النقد حيال كل الروايات، حيث بدت منه تعليقات بالنقد في العديد من مواضع الكتاب، ظهر من فيها أثر تكوينه كمحدّث، منها على سبيل المثال: "..وهذه أصح الطرق وأحسنها"[٥٢٢]. وفيما يتعلق بالسيدة حليمة السعدية يقول: ".. ولا يعرف لها صحبة وإسلام، وقد هل فيها غير واحد فذكروها في الصحابة، وليس بشيء"[٥٢٣]. وبشأن اختلاف الروايات فيما يخص عمر النبي ﷺ يوم وفاة أبيه يقول: "..ورسول الله ﷺ حمل على الصحيح"[٥٢٤].

كما تبين أن الدمياطي لم يعن بإسناد مروياته، باستثناء الأخبار التي رواها بطريق "العرض"[٥٢٥] بإسناد متصل إلى ابن سعد كاتب الواقدي، كالأخبار المتعلقة برعي النبي ﷺ للغنم[٥٢٦]، والمسجد الذي أسس على التقوى[٥٢٧]، ومسجد قباء[٥٢٨].

---

(٥٢١) المصدر نفسه، ج١، ص٤٣.

(٥٢٢) المصدر نفسه، ج١، ص١١.

(٥٢٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٤.

(٥٢٤) المصدر نفسه، ج١، ص١١٧.

(٥٢٥) "قرأت بحلب على الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي ...، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٨.

(٥٢٦) المصدر نفسه، ج١، ص٤٨-٥٥.

(٥٢٧) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٥١.

(٥٢٨) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٦.

ابن كثير (ت٧٧٤هـ):

يعد كتاب "**الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ**" لابن كثير، من صِنف كتب المختصرات في السيرة النبوية، ويتناول فيه نسب النبي ﷺ، وولادته ورضاعه ونشأته، ثم أحوال مبعثه، كما تعرض كذلك للحديث عن أخبار المرحلة المدنية، وما جرى فيها من أحداث. كل هذا عرض له ابن كثير وصاغه من خلال سياق تاريخي متسلسل، من غير تقصير مخل أو تطويل ممل.

بعد أن أنهى ابن كثير حديثه عن السيرة، أفرد فصولاً تناول فيها خصائص الرسول ﷺ، وأخلاقه، ومعجزاته، وشمائله، ودلائل نبوته، ويلزم التنبيه على أن ابن كثير تفرد عن غيره من كتّاب السيرة، بإفراده فصولاً تحدث فيها عن أمور العبادات كالحج والصيام والصلاة والزكاة والنكاح.. مع ربطها تاريخياً بأحداث السيرة النبوية، مع أن هذه الجوانب مآلها كتب الفقه والحديث، لا كتب السيرة، كما هو معلوم[٥٢٩].

كما حرص ابن كثير في هذا المختصر على أن يسوق بعض الأشعار الخاصة بسيرته أو مدحه ﷺ[٥٣٠]. كذلك تطرق إلى ذكر العديد من بشارات النبي ﷺ في التوراة والكتب المتقدمة، ومقارنتها بما ورد في الكتاب والسنة[٥٣١].

كما جرد ابن كثير كتابه كلية من الأسانيد، وربما كان ذلك لداعي الاختصار. أما عن موارده فهي خليط من كتب التاريخ، وكتب الحديث،

(٥٢٩) الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ، تحقيق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ط. ١، ١٣٩٩هـ، ص ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٦.

(٥٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٧، ٨٣، ٩٠.

(٥٣١) المصدر نفسه، ص ٧٨، ٢١٣.

أبرزها: كتاب الإنباه بمعرفة قبائل الرواة، لابن عبد البر، وسيرة ابن إسحاق، ومغازي الواقدي، والروض الأنف للسهيلي، وصحيحي البخاري ومسلم، وسنن الترمذي، والنسائي...

كما لوحظ في هذا المختصر قوة الحضور النقدي لابن كثير حيال الكثير من الروايات، والتي بَدَتْ من خلالها براعته محدِّثاً ومؤرخاً ومن النصوص الدالة على ذلك قوله: "... رواه ابن ماجه في سننه بإسناد حسن"[٥٣٢]. "... عدنان من ولد إسماعيل نبي الله وهو الذبيح على الصحيح من قول الصحابة والأئمة"[٥٣٣]. وعن العام الذي ولد فيه النبي ﷺ يقول: "... والصحيح بأنه ولد عام الفيل، وقد حكاه إبراهيم بن المنذر الحزامي شيخ البخاري، وخليفة ابن خياط وغيرهما إجماعاً"[٥٣٤]. "... وخرج رسول الله ﷺ فتحصن بالخندق وهو في ثلاثة آلاف، على الصحيح، من أهل المدينة، وزعم ابن إسحاق أنه إنما كان في سبعمائة وهذا غلط"[٥٣٥].

عز الدين ابن جماعة[٥٣٦] (٧٦٧هـ):

ومن نماذج المختصرات في كتب السيرة كتاب "**المختصر في سير الرسول ﷺ**"

---

(٥٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٩، ٨٠.

(٥٣٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٥٣٦) هو الإمام الحافظ قاضي القضاة عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن بدر الدين أبي عبد الله محمد ابن إبراهيم الشافعي المصري، ولد سنة ٦٩٤هـ، ولي قضاء الديار المصرية ٧٣٩هـ، ودرس وأفتى وصنف التصانيف المفيدة، منها المنسك الكبير على المذاهب الأربعة، توفي عام ٧٦٧هـ. أبو المحاسن الحسيني: ذيل التذكرة، ص ٤١، ٤٢.

وقد عرض فيه ابن جماعة لنسب النبي ﷺ ومولده، ونشأته، وجهاده من أجل تبليغ رسالة الإسلام في مكة، ومغازيه، وصفاته، وشمائله، وأخلاقه، ومعجزاته، وأولاده، وأزواجه. وهو -كما هو واضح من العنوان- من نوع المختصرات في السيرة؛ ولهذا جاءت رواياته مجردة عن الأسانيد.

وقد استخدم ابن جماعة "المنهج الحولي" في عرض أحداث الفترة المدنية، ولم يقتصر عرضه على أحداث المغازي فقط، بل تطرق لجوانب أخرى من السيرة النبوية، كمناسبات نزول الآيات القرآنية، ومواليد الصحابة، فمثلاً في أحداث العام الثالث من الهجرة، بدأ يعدد ما جرى فيها من غزوات، ثم ذكر من أحداثها نزول آيات تحريم الخمر، وولادة الحسن بن علي(٥٣٧).

وقد أشار ابن جماعة في مواطن عديدة من هذا الكتاب إلى المصادر التي استقى منها مادته، منها على سبيل المثال: سيرة بن إسحاق، ومغازي موسى بن عقبة، ومغازي الواقدي، وتاريخ دمشق لابن عساكر. غير أنه أشار في مستهل الكتاب إلى أنه اعتمد في تصحيح الروايات وتأريخ أحداث السيرة على تحقيقات الحافظ المؤرخ شرف الدين الدمياطي، وكذا على آرائه التي رجحها أو استخلصها من مواطن الخلاف، وفي هذا يقول: "واعتمدتُ فيما فيه من التصحيح وتأريخ المغازي على الحافظ الناقد الحجّة محدِّث الإسلام شرف الدين أبي محمد عبد المؤمن الدمياطيّ، واقتصرتُ في كثير ممّا فيه خلافٌ على ما حَرَّره؛ لاعتنائه بالسِيَر وطول ممارستِه لها..."(٥٣٨)، وأحياناً يعضد رأي

---

(٥٣٧) المختصر الكبير في سير الرسولﷺ، تحقيق : سامي مكي العاني (عمّان، دار البشير، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م). ص٦٠-٦١.

(٥٣٨) ابن جماعة : المختصر ص١٥.

الدمياطي بآراء غيره من كبار كتّاب السيرة(٥٣٩).

ولكن لا يفهم من هذا النص أن ابن جماعة اشترط الصحة في جميع مروياته؛ لأن اعتماده على الدمياطي في التصحيح أو الترجيح جاء في مواضع محددة، وليس في مادة الكتاب، بدليل روايته للكثير من الروايات الضعيفة والمعلولة، والتي منها ما رواه من أن الرسول ﷺ ولد مختوناً مَسْرُوراً مقبوضةً، أصابعُ يديه مشيراً بالسبَّابة كالمسبِّح بها، أو أن عبد المطلب خَتَنَه يومَ سابِعه وجعل له مأدُبة وسمّاه، أو أن جبريل هو الذي ختنه(٥٤٠).

وعلى الرغم من أن ابن جماعة عول على أقوال الدمياطي بشكل أساسي في تصحيح الروايات، ففي كثير من الأحيان مارس بنفسه النقد حيال العديد من أخبار ومرويات السيرة، فصحح، يضعف، يرجح. كما يظهر ذلك في قوله: "على الصحيح"(٥٤١)، "والصحيح الأول"(٥٤٢)، "ولم يصح ذلك"(٥٤٣)، "هذان القولان باطلان"(٥٤٤). على أية حال فالكثير من مرويات هذا الكتاب بحاجة إلى مزيد من النقد والتمحيص.

---

(٥٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥٤٠) ابن جماعة: المختصر، ص٢٢-٢٣، ينظر تفصيل ما قيل عن ضعف هذه الروايات في السيرة النبوية الصحيحة لأكرم ضياء العمري، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ج١ ص٩٩-١٠٠.

(٥٤١) المصدر نفسه ص١٦، ٢١.

(٥٤٢) المصدر نفسه ص٩٢.

(٥٤٣) المصدر نفسه ص ٩٣.

(٥٤٤) المصدر نفسه ص١٠٣.

المقريزي (ت٨٤٥هـ):

كتاب "إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والحفدة والمتاع" للمقريزي، عَرَض مؤلفه من خلاله لسيرة الرسول ﷺ من كافة جوانبها؛ فتناول نسبه ومولده ونشأته، وكذا أحداث فترة المبعث بمكة، وأحداث الفترة المدنية، هذا مع بيان ما يتعلق بشخصه ﷺ من خصائص ومعجزات دلائل للنبوة وغير ذلك، ثم انتهاء بوفاته ﷺ.

والكتاب على ضخامة حجمه، إلا أن المقريزي اعتبره -من وجهة نظره- مختصراً في السيرة النبوية، وكما سبق أن أوضحنا أن المقريزي صنّف هذا الكتاب لأهل العلم، الذين أعرضوا عنها وجهلوا أخبارها؛ ليكونوا على دراية بمعالمها(٥٤٥).

اعتمد المقريزي في جمع مادة كتاب الإمتاع من المصادر الصحيحة والموثقة كالكتب الستة، ومستدرك الحاكم، ومسند أحمد، وموطأ مالك..كما اعتمد في أبواب الدلائل والمعجزات على دلائل البيهقي، ودلائل أبي نعيم وغير ذلك، هذا إضافة إلى كتب السير والمغازي، ويأتي على رأسها مغازي موسى بن عقبة، وسيرة ابن إسحاق، ومغازي الواقدي.

وتُظهر النصوص حرص المقريزي على التدرج في تدوين صحة الخبر، حيث نجده يبدأ أولاً بذكر الأخبار ذات الأسانيد العالية، ثم ينتقل إلى ما دونها في الصحة، حيث يقول في بعض عناوين الفصول "إن صح الخبر"، "وإن ثبتت الرواية"(٥٤٦).

---

(٥٤٥) ينظر المقريزي: إمتاع الأسماع، ج١ ص ٤.

(٥٤٦) المقريزي: إمتاع الأسماع، ج١ ص٣٨.

كما تُظهر النصوص أيضاً حرص المقريزي على إبـــراز الأحكـــام والجوانـــب الفقهية، التي تنطوي عليها بعض أحداث السيرة، ولعلنا نلمس هـــذا الأمـــر في حديثه مثلا عن حجة الوداع[٥٤٧].

وعلى الرغم من أن المقريزي لم يشترط الصحة في كل ما ضمّنه الكتـــاب من روايات، فإن حضوره النقدي حيال الكثير منها بدا قوياً، ومن مظاهر ذلك استعانته بمنهج الترجيح في حال التعارض بين الروايات، ويظهر ذلك في قولـــه "والأول أثبت"[٥٤٨]، وكذا في تقديمـــه لروايـــات الـــسنّة علـــى الروايـــات التاريخية،كما هو واضح في سياق حديثه عن تعيين عدد من شهد غزوة الرجيع من المسلمين، فيقول: "فبعث معهم ستة، وقيل عشرة، وهذا هو الأصح، كمـــا وقع في كتاب الجامع الصحيح للبخاري.."[٥٤٩]. كما تتجلى براعته مؤرخـــاً ناقداً في العديد من المواطن، منها على سبيل المثال تحقيقـــه الرائـــع في حـــسم الخلاف بين المؤرخين في تحديد تاريخ غزوة بني المصطلق[٥٥٠].

هذا وقد أفرد المقريزي مساحة كبيرة من كتابه للحـــديث عـــن شمائلـــه وخصائصه ومعجزاته، ﷺ، ومن الأبواب التي ربما تفرد بها عن غيره من الكتّاب في هذا الباب: تخصيصه باباً للحديث عن جانب الطب والتداوي في ممارســـات النبي ﷺ[٥٥١]، يضاف إلى ذلك أيضاً: حديثه عن النظم الإدارية والعـــسكرية

(٥٤٧) المصدر نفسه، ج٢ ص ١١١، ١٢٠.
(٥٤٨) المصدر نفسه، ج١ ص ٩، ١٣.
(٥٤٩) المصدر نفسه، ج١ ص١٨٥.
(٥٥٠) المصدر نفسه، ج١ ص٢٢٠، ٢٢١.
(٥٥١) المصدر نفسه، ج٨ ص ٣٣٠-٣٩١.

التي اعتمدها الرسول ﷺ في دولة المدينة، كأساليبه في الحرب، وكُتّابه، وصاحب سره، وخاتمه وصاحب الخاتم، والعطاء، والكتابة للجيش، وقسم العطاء، وعمّاله على الجزية والزكاة والصدقات والأسواق، والجيش..[٥٥٢].

ويؤخذ على المقريزي التكرار المخل في بعض الأحيان، فعلى الرغم من حديثه عن الغزوات في الجزء الأول من الكتاب، إلا أنه يعود ليتحدث عنها في الجزء الثامن دون أن يكون لذلك مبرر فيما يبدو لي.

علي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤هـ):

كتاب "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون" المشهورة بـ"السيرة الحلبية"، لم ينزع فيه برهان الدين الحلبي إلى الاستيعاب، بل هو من جنس المختصرات في السيرة، وقد نوه إلى ذلك في مقدمة كتابه، إذ ذكر أن هذا المختصر استخلصه من كتاب عيون الأثر لابن سيد الناس، وقد اختار هذه السيرة لكونه اعتبرها "أحسن ما ألف.. لما جمعت من تلك الدراري والدرر"[٥٥٣]، ولكنه لاحظ أن ثمة إعراضاً عنها لما أكثر فيها صاحبها من عنايته بالأسانيد. أما الكتاب الثاني الذي يأتي عنده في المنزلة بعد "عيون الأثر" وهو سيرة "الشمس الشامي"، وعلى الرغم من عظيم فضلها، كما ذكر، إلا أنها انطوت على الكثير من الروايات الضعيفة[٥٥٤].

لأجل هذا ارتأى الحلبي أن يضطلع باستخراج ملخص من السيرتين

(٥٥٢) المقريزي: إمتاع الأسماع، ج٩ ص ٢٤٠-٣٩٧.
(٥٥٣) الحلبي: السيرة الحلبية، ج١ ص ٣.
(٥٥٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٣.

كليهما، يتحاشى فيه الأسانيد والروايات الضعيفة، من خلال أسلوب أدبي جذاب، وفي هذا يقول: "فلما رأيت السيرتين المذكورتين على الوجه الذي لا يكاد ينظر إليه؛ لما اشتملتا عليه، عَنَّ لي أن ألخص من تَيْنِكَ السيرتين أنموذجاً لطيفاً يروق الأحداق، ويحلو للأذواق"(٥٥٥). كما أشار إلى أنه سيطعِّم كتابه بأبياتِ همزيةِ البوصيري بحسب أحداث السيرة، وكذا بأبيات تائية السبكي، وأبيات ابن سيد الناس في ديوان "بشرى اللبيب بذكرى الحبيب"(٥٥٦).

أما عن بِنْية الكتاب فقد قسمه الحلبي إلى أبواب ترجم فيها على حسب موضوعات السيرة من خلال التسلسل التاريخي، وذلك من نشأة النبي ﷺ حتى وفاته، هذا إضافة إلى مباحث خاصة عرض فيها لكتَّاب النبي ﷺ ومؤذنيه، وأزاوجه، وأبنائه، وصفاته، وسلاحه.

وكثيراً ما ينسب الحلبي النقول إلى مصادرها، كحاله مع مغازي عروة بن الزبير، وسيرة ابن إسحاق، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، وطبقات ابن سعد، والروض الأنف للسهيلي. كما كان يعنى بنسبة الأحاديث إلى مخرجيها، كما هو شأنه مع صحيح البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود..

وأحياناً يحكم عليها سواء بأحكام أهل الاختصاص من نقَّاد الحديث، كما يتضح مثلاً في مناقشته لحديث سؤال النبي ﷺ عن حال أبويه أفي الجنة أم في النار(٥٥٧)، أو باجتهاده وآرائه التي تبيّن علو مكانته كمحدِّث ناقد، في كونه لا يسلّم لأراء الآخرين، كما يظهر في موقفه من اختلاف الروايات بشأن تحديد

---

(٥٥٥) المصدر نفسه، ج١ ص ٤.

(٥٥٦) المصدر نفسه، ج١، ص٥.

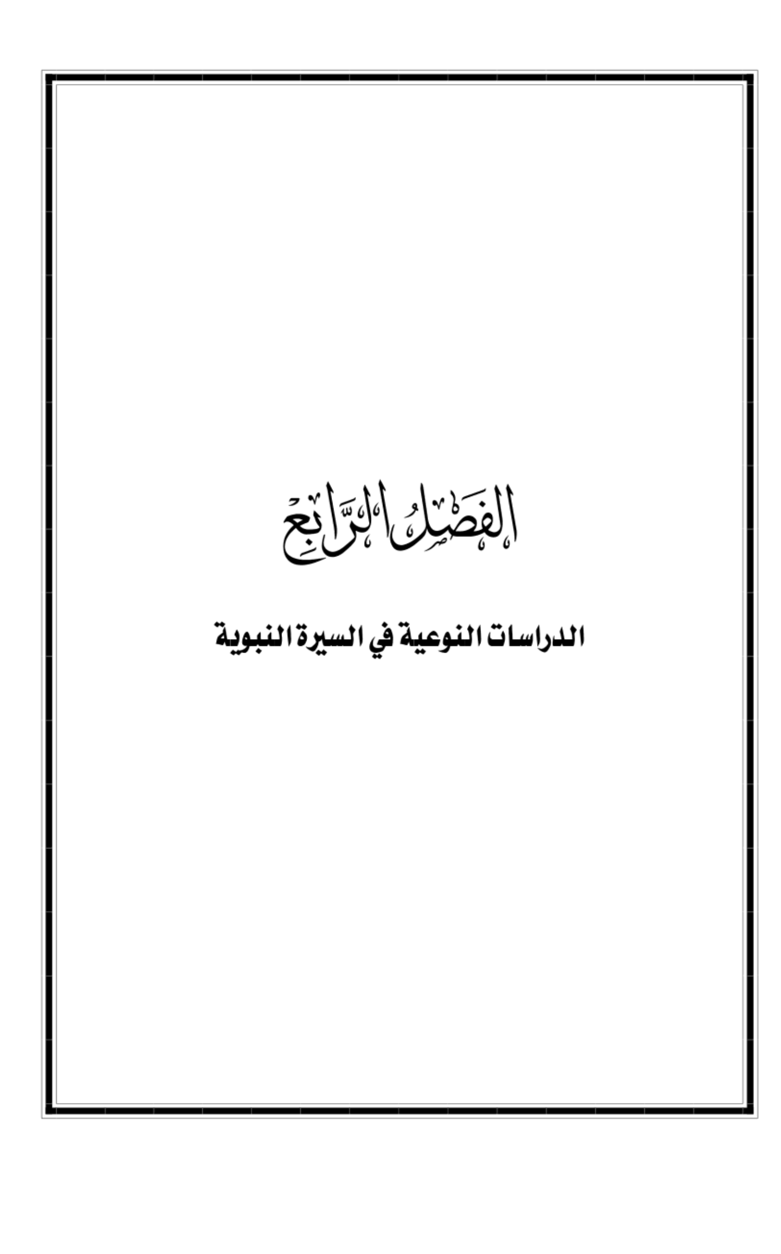
(٥٥٧) المصدر نفسه، ج١، ص٨٢، ٨٣.

قائد السرية المرسلة إلى وادي القرى أهو أبو بكر أم زيد بن حارثة؟، حيث انتقد الشمس الشامي في اضطلاعه بالجمع بين هذه الروايات، فيقول: "أقول: في هذا الجمع نظر.."[٥٥٨]. كما تظهر كذا براعته محدِّثاً محققاً في توسعه في استخدام منهج الجمع بين الروايات المتعارضة، ومن أمثلة ذلك موقفه من تعارض الروايات المتعلقة بلقاء النبي ﷺ بالأنبياء في رحلة الإسراء والمعراج[٥٥٩]. ولكن هذا لا يعني أن الحلبي اشترط الصحة في كل ما رواه، فقد كان يفيد من الروايات الضعيفة التي لا تمس جانب الأحكام، لإعطاء تفصيلات لأحداث السيرة.

---

(٥٥٨) السيرة الحلبية، ج٣، ص١٨٢.

(٥٥٩) المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٤.



الفصل الرابع

الدراسات النوعية في السيرة النبوية

نحاول في هذا الفصل التعرف على نمط آخر من مصادر السيرة النبوية، يتمثل في ما يمكن أن نسميه: "الدراسات النوعية"، وهذا النمط من الدراسات ليس مقصده استقصاء معالم السيرة النبوية ومراحلها كافة، كما نهج أصحاب مؤلفات السيرة التي عرضنا لها في الفصل السابق، ولكن أصحاب هذه الدراسات من المؤرخين يُعْنَونَ بإبراز جزئيةٍ ما تتعلق بموضوع أو حدث أحداث السيرة، لإلقاء مزيد من الضوء عليها. وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخين لم يستأثروا وحدهم بالبحث في هذه الموضوعات، بل شاركهم فيها أيضا أهل الحديث، أو مَن يمكن أن يُطلق عليهم "المؤرخون المحدِّثون".

وللحق فإن أعمال المؤرخين في هذا الجانب من دراسات السيرة أضخم من أن تُحْصَى في هذا المقام[٥٦٠]، بل نستطيع القول: إن هذه الأعمال استوعبت جُل موضوعات السيرة النبوية، بدءاً من ولادته ﷺ حتى وفاته ولهذا سيكون عملنا في هذا الفصل موجها للبحث في ملابسات نشأة هذا النمط التاريخي، مع تحديد إطارٍ مَعْلَميٍّ نَعْرض من خلاله لنماذج من أعمال المؤرخين في هذا الشأن.

وقد بدا من الاستقراء أن هذا النوع من الدراسات التاريخية بدأ في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وقد أخذتْ في البداية شكل "المراسلات"، بمعنى أن بعضاً من مؤرخي السيرة وُجِّهت إليهم مراسلات، بقصد سؤالهم عن بعض الجوانب الفقهية أو التاريخية الغامضة في بعض جوانبها.

والملاحظ أن ثمة مشتركاً في هذا النوع من الرسائل، وهو أن وجهتها لم تُولِّ قِبَلَ مؤرخي الشام أو العراق أو مصر، بل إلى مؤرخي المدينة تحديداً، وهو

(٥٦٠) يراجع: معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ، لصلاح الدين المنجد، للوقوف على هذا الأمر.

ما يعني اعترافاً ضمنياً بنهوض مؤرخي المدينة بالمرجعية التاريخية في مجال السيرة، وذلك لعمق درايتهم بحالها ودقائقها.

كما لوحظ أيضا أن "الاتجاه الرسمي" -ممثلا في الخلفاء- مَثَّل واحداً من أهم البواعث على ظهور هذا الشكل من الكتابة في السيرة، فجل المراسلات التي نقلتْها لنا المصادر جاءت من قِبَلِ الخلفاء الأمويين، مما يعني توافر الإدراك لقيمة المعرفة التاريخية على الصعيد الرسمي. وهناك الاتجاه "غير الرسمي". ويبدو من كم النصوص أن هذا الشكل كان يُمارس في إطارٍ ضيق، لتوافر الوعي بضرورة لقاء التلميذ بالشيخ لسماعه، أو العرض عليه، أو أخذ إجازة منه. ومن المؤكد أن الاتجاه الرسمي لم يكن يعبأ بأمر "اللُّقْيا" لَحْظاً لمقتضيات المكانة السياسية، الأمر الذي يفسر ارتباط ظهور نمط الرسائل بالخلفاء.

فإذا ما بدأنا بالمراسلات "الرسمية"، فمن أشهرها: المراسلات التي كانت بين عبد الملك بن مروان، **وعروة بن الزبير**، ولعل أبرزها الرسالة التي بعث بها عروة لعبد الملك[٥٦١]، ونص الرسالة وإن لم يفصح عن مضمون التساؤل الذي أرسل به الأخير للأول، ولكن من سياق جواب عروة في رسالته يتضح منه أن تساؤل عبد الملك بن مروان يتعلق بملابسات هجرة المسلمين إلى الحبشة.

وفي رسالة عروة تبرز براعته في أسلوب سرده للمادة التاريخية، لأنها جاءت ملائمة لطبيعة كتابة المراسلات، فعلى الرغم من كون الحدث مليئاً بالتفاصيل، إلا أن عروة جنح إلى التكثيف والإيجاز والتجريد مِن الأسانيد، مع عدم الإخلال بالمضمون في الوقت نفسه.

(٥٦١) الطبري: التاريخ، ج١ ص٥٤٦.

وفى إطار هذه الرسالة أيضا يبرز الوعي التاريخي لدى عروة من خلال تفسيره لحركة الأحداث، فنجده يبدأ حديثه عن موقف قريش من الدعوة في مبدأ الأمر، فبيَّن أنهم كادوا أن ينجذبوا إليه، لولا أنه "ذكر طواغيتهم، وقدم ناس من قريش لهم أموال أنكروا ذلك.. وأغروا به من أطاعهم فانصفق عنه عامة الناس"(٥٦٢). ثم أخذ يَعْرِض لما اتخذته قريش من وسائل وتدابير لمناهضة للمسلمين، فبيَّن أنهم سلكوا سبيل الحرب الدعائية، ثم تحولوا إلى مرحلة الاضطهاد والتعذيب، مما كان دافعاً لأن "أمرهم رسول الله ﷺ أن يخرجوا إلى الحبشة"(٥٦٣). ثم فسر علَّة اتخاذ الرسول ﷺ للحبشة مهجراً للمسلمين، وهو أن ملكها "لا يُظْلم أحدٌ بأرضه"(٥٦٤).

غير أن عروة أوقفنا على عامل آخر، ينم عن رقيّ وعيه التاريخي، ويبرز ذلك في عبارته" وكانت أرض حبشة متجراً لقريش يتجرون فيها ويجدون فيها رفاغاً من الرزق، وأمناً ومتجراً حسناً فأمرهم بها رسول الله ﷺ"(٥٦٥)، وهو بهذا القول يوقفنا على أثر العامل الاقتصادي في اختيار الرسول للحبشة داراً لهجرة أصحابه. فربما يقصد من ذلك، أن رسول الله ﷺ أراد أن يستثمر العلاقة التجارية بين مكة والحبشة لصالح المهاجرين الضعفاء؛ لتقوى شوكتهم، ومن ثم تقوى بهم الدعوة، ومن ناحية أخرى يقطع على تجار قريش مورداً مهمّاً من موارد تجارتهم وثرائهم.

---

(٥٦٢) المصدر نفسه، ج١ ص٥٤٦.

(٥٦٣) المصدر نفسه، ج١ ص٥٤٦.

(٥٦٤) المصدر نفسه، ج١ ص٥٤٦.

(٥٦٥) الطبري: التاريخ، ج١ ص٥٤٦.

ومن أبرز الرسائل في هذا الشأن أيضاً: رسالة عبد الملك بن مروان أيضاً إلى عروة، والتي تساءل فيها: "كيف كان شأن أبي سفيان في غزوة بدر؟"[٥٦٦]. وكطريقته في البحث السابق، راعى عروة في إجابته طبيعة المقام، فجاء أسلوبه في سرد المادة التاريخية موجزا مكثفا مجردا من الأسانيد من غير إخلال بالمضمون. وتظهر براعة عروة وحسه التاريخي في هذه الرسالة من حيث كونه لم يعرض لدور أبي سفيان من خلال أحداث غزوة بدر، بل جعل من دور أبي سفيان محوراً للأحداث، إذ لم يتطرق لأحداث غزوة بدر إلا ما تعلق منها بهذا الدور؛ وعياً منه بطبيعة الموضوع المعنّ بالحديث عنه.

ولذا رأيناه يبدأ حديثه بخروج أبي سفيان إلى التجارة في الشام، وما ترتب على ذلك من إرسال الرسول ﷺ سريةً تعترض هذه القافلة لتتخذها مغنماً، ثم تعرض لذكر الرسالة التي بعث بها أبو سفيان إلى قريش يستنفرهم لنجدته، ثم بيانه لأثر هذه الرسالة في تغيير مجرى الأحداث، سواء في جانب المشركين أو المسلمين؛ لكونها أفضت في النهاية إلى نشوب معركة بدر، على الرغم من محاولة أبي سفيان نفسه تفادي وقوع القتال.

ولعل الملمح الواضح في هذا العرض ربط أسباب الأحداث بمسبباتها، من خلال مواقف أبي سفيان -محور الأحداث-. كما يبدو من النص أيضاً نزاهة عروة بن الزبير مؤرخاً، إذ لم يبد أي محاولة لليِّ عنق الحقيقة، طلباً لتملق عبد الملك بن مروان، ولعل ما يؤكد ذلك عبارته التي ختم بها هذا البحث فيقول: "ففتح الله على رسوله فأخزى أئمة الكفر"[٥٦٧] بما فيهم بطبيعة الحال

(٥٦٦) المصدر نفسه، ج٢ ص٢٢٠-٢٢٢.

(٥٦٧) الطبري: التاريخ، ج٢ ص٢٢٢.

أبو سفيان بن حرب.

ومن المراسلات التاريخية البارزة التي تتعلق بعروة أيضاً: ما كتب به إليه كذلك عبد الملك بن مروان بشأن تساؤله عن خالد بن الوليد "هل أغار يوم الفتح؟ وبأمر من أغار؟"(٥٦٨). والحقيقة أن معالجة عروة لهذا الموضوع تمثل إضافة أخرى في إطار هذا الشكل من الكتابة التاريخية، حيث بدأ بعملية تمهيد أصّل من خلالها تاريخياً لموضوع البحث، فبدأ بعرضه للملابسات التي أفضت بالرسول ﷺ إلى فتح مكة، منطلقاً من ذلك لبيان حقيقة دور خالد في عملية الفتح، ليبرهن في النهاية على أن هذا الدور كان بتوجيه من قبل النبي ﷺ، ولم يكن نتاج تصرف ذاتي من قبل خالد بن الوليد. وقد راعي عروة أيضاً مقام البحث في هذا الموضوع، كشأن البحثين السابقين، فأعرض عن الإسهاب في التفاصيل وبيان الأسانيد، وعول على السرد التاريخي المكثف والمتصل.

ومن أبرز نماذج هذا النمط من الكتابة التاريخية بالمدينة كذلك: ما بعث به عمر بن عبد العزيز إلى **أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري**(٥٦٩) (ت١٢٠هـ) "أن افحصْ لي عن أسماء خدم رسول الله ﷺ من الرجال والنساء ومواليه"(٥٧٠). ويبدو أن هذا البحث جاء في إطار التوجه الرسمي لجمع وتدوين

---

(٥٦٨) المصدر نفسه، ج٢ ص١٥٨.

(٥٦٩) هو أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وَلِي قضاء المدينة وإمارتها، ولم يكن عليها أمير أنصاري غيره، كان أَعْلَمَ أهل زمانه بقضاء من سبقوه، كان آية في الزهد، وثقة في الحديث، روى عن خالته عمرة بنت عبد الرحمن والسائب بن يزيد وطائفة. الفسوي: المعرفة والتاريخ، ج١ ص٦٤٣، تاريخ الإسلام للذهبي، ج٣ ص٤٣٥.

(٥٧٠) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٤٩٧.

السنة، وعلى اعتبار أن أبا بكر كان أحد المنوطين بأداء هذا الدور بتكليف من عمر بن عبد العزيز عام ١٠١هـ، الأمر الذي يَعْني أن جهود هذا التوجه الرسمي لم تقتصر على موضوعات الفقه والحديث بل تطرقت إلى موضوعات تاريخية قحة.

على أي حال نبادر برصد أول ملاحظة حول هذا العمل التاريخي، وهي غموض موضوعه، ولعلنا نلمس ذلك في قول عمر عبد العزيز "افحصْ لي..".

الأمر الثاني: ويتصل بأسلوب معالجته لهذا الموضوع، فقد لوحظ إخراجه عملاً تاريخياً قائماً على البحث والاستقصاء. كما لم يقنع به مجرد قوائم بأسماء هؤلاء الخدم والموالي، فقد حاول جهده أن يقدم هذه الأسماء في إطار من التراجم التي تعرّف بهذه الشخصيات. وخذ مثالاً لهذا، وهو: حديثه عن أم أيمن فيقول: "أم أيمن، واسمها بركة، كانت لأبِ رسول الله ﷺ فورثها رسول الله ﷺ، فأعتقها، وكان عبيد الخزرجي قد تزوجها بمكة فولدت.."[٥٧١].

أما عن الاتجاه **غير الرسمي** الخاص بهذا الشكل من الكتابة التاريخية: فقد بدا على قلّة في عصر الصحابة والتابعين، ولعل من النماذج التي تمثل هذا الاتجاه: رسالة نجدة بن عامر الحروري إلى **ابن عباس** إذ كتب إليه "يسأله عن سهم ذي القربى لمن هو؟، وعن المرأة والعبد يشهدان الغنيمة؟، وعن قتل أطفال المشركين؟"، فقال ابن عباس: "لولا أن أرده عن شيء يقع فيه ما أجبته"، وفي رواية "لولا أني أخاف أن أكتم علمي لم أكتب إليه". وكتب إليه بردِّه: "إنك كتبت إليّ تسأل عن سهم ذي القربى لمن هو قائم؟ وإن كنا نراها قرابة

(٥٧١) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٤٩٧.

لرسول الله ﷺ؛ فأبى ذلك علينا قومنا.. وعن قتل أطفال المشركين، فإن رسول الله ﷺ لم يقتلهم، وأنت فلا تقتلهم، إلا أن تعلم منهم ما علم الخضر من الغلام حين قتله"[٥٧٢]. وفي مادة هذا النص العديد من الدلالات المهمّة أهمها:

- الأمانة العلمية في المجال التاريخي، والتي تنبع، بلا شك، من قيم الشرع، فعلى الرغم من كون نجدة بن عامر يمثل رأس طائفة النجدات من الخوارج المتسمة بالتطرف والشطط في آرائها وأفعالها، فإن ذلك لم يَحُلْ بين ابن عباس وبين أمانة نشره للعلم، وتقويم المعوج من الأفكار، كما يظهر ذلك في قوله: "لولا أن أرده عن شيء يقع فيه ما أجبته"، وقوله "لولا أني أخاف أن أكتم علما لم أكتب له".

- كما يتضح من تساؤلات نجدة بن عامر، أنه غلب عليها الطابع الفقهي، ولذا جاء أسلوب السرد التاريخي لابن عباس متسقاً مع طبيعة هذه التساؤلات ومقام الرد عليها، حيث غلّب المقصد الفقهي على الغاية التاريخية.

على أية حال لم يَلْبث أن جرى التطور على الدراسات النوعية في السيرة النبوية، فلم تَعُدْ تقف عند حد المراسلات والأسئلة والأجوبة المقتضبة، والموجزة في مادتها التاريخية، إذ بدأ الباعث عليها ينبع من المؤرخ نفسه، بمعنى أن الباعث التاريخي دفع بمؤرخ السيرة لأن يتلمس بحسه التاريخي الموضوعات التاريخية المبهمة، والتي هي كانت بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والبيان، وقد انعكس ذلك على شكل المادة التاريخية، وأسلوب سردها، حيث اتسم الأداء فيها بالحرص على استقصاء الجزئيات والتفاصيل. وفيما يلي مجموعة من الأعمال

(٥٧٢) أحمد: المسند، حديث رقم ٢٦٨٥، ج١ ص٢٩٤، ٣٠٨.

التاريخية في هذه الصدد، نعرض لها من حيث الموضوعات التالية:

مولد النبي ﷺ:

يُعَدُّ **الواقدي** من الرواد الذين خاضوا في موضوع المولد النبوي، حيث إن له في هذا الباب كتابين مغمورين، لم يرد ذكرهما في كتب الفهارس، وإنما ذكرهما السهيلي عرضاً في سياق كتاب "الروض الأنف"، وهما: "كتاب المولد"(٥٧٣)، و"كتاب انتقال النور"(٥٧٤). ويبدو من اسم الكتاب الأول أنه عُنِي فيه ببيان الظواهر والخوارق التي لازمت مولده ﷺ، إضافة إلى تاريخ مولده. وإذا كان الأمر كذلك فإن نصوصاً من هذا الكتاب قد احتفظ بها ابن سعد(٥٧٥) في قسم السيرة. أما الكتاب الثاني، فمن اسمه نستطيع القول بأن موضوعه يتعلق بفكرة تَنَقُّلِ نور النبوة في أصلاب الأنبياء إلى أن استقر بعبد الله والد النبي ﷺ. والكتابان يندرجان تحت ما يعرف لدى المتأخرين من كتّاب السيرة "بدلائل النبوة".

أزواج النبي ﷺ:

موضوع أزواج النبي ﷺ أفرد له أيضاً المؤرخون العديدُ من الأعمال، يأتي في مقدمتهم **الواقدي** والذي صنّف كتاب "أزواج النبي ﷺ"(٥٧٦)، وجل مرويات هذا الكتاب احتفظ لنا بها أيضاً ابن سعد في طبقاته، ويبدو من قَدْر المرويات أنه كان عملاً تاريخياً غزيراً في مادته ثرياً في أبوابه، حيث لم يقتصر على مجرد

(٥٧٣) السهيلي: الروض الأنف، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الفكر، ب.ت ج١، ص١٠.

(٥٧٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٧.

(٥٧٥) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص١٠١-١٠٣.

(٥٧٦) فهرست ابن النديم، ص١٤٤.

حصر لأزواج وسرار الرسول ﷺ، مع تعريف موجز لكل منهن، بل نـزع إلى الإسهاب في التفاصيل، فلم يتوقف بتراجمهن عند حدود فترة النبوة، فقد استمر حديثه عنهن بعد ذلك، لاسيما اللائى تأخرت وفاتهن إلى ما بعد وفاته ﷺ، وتعد السيدة عائشة رضي الله عنها من النماذج الدالة على ذلك[٥٧٧]، كما يتضح في هذا العمل اعتناء الواقدي بإسناد مروياته، وتحمله لها بالطرق التي نقل بها مرويات كتابه في المغازي.

كما عُني الواقدي بإسناد معظم مروياته إلى مصادرها. كما برز في هذه الدراسة التاريخية أيضاً حسه النقدي، لاسيما حيال المضمون، ويظهر ذلك في العديد من العبارات كقوله: "وإن الثبت عندنا"[٥٧٨]، "هذا الحديث وَهَلٌ في سودة إنما هو: زينب بنت جحش"[٥٧٩].

كما صنّف **أبو عبيدة معمر بن المثنى**[٥٨٠] **(ت ٢٠٩هـ)**: في هذا الموضوع أيضاً كتابا بعنوان "أزواج النبي ﷺ وأولاده" تناول فيه، أسماء من تزوجه النبي ﷺ في الجاهلية والإسلام، والأبكار منهن والثيّبات، ونسبهن، وعددهن، وبيان من تزوجن قبله، ومن ولد له منهن، وأسماء من طلقهن قبل أن

---

(٥٧٧) ابن سعد: المصدر السابق، ج٨ ص٥٨، ٧٩.

(٥٧٨) المصدر نفسه، ج٨ ص١٥٦، ١٩٨.

(٥٧٩) المصدر نفسه، ج٨ ص ٥٥، ١٣١.

(٥٨٠) هو العلامة أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي النحوي صاحب التصانيف، كان بحراً في اللغة وأيام العرب، قال عنه ابن معين: ليس به بأس، من مصنفاته: مجاز القرآن، وغريب الحديث، ومقتل عثمان، وأخبار الحجاج، توفي سنة ٢٠٩، وقيل ٢١٣هـ. الذهبي: سير أعلام النبلاء ج٩، ص٤٤٥-٤٤٧، فهرست ابن النديم ص١٦٠.

يدخل بهن، ومن طلقت بعد أن دخل بها، ومن طلق منهن ثم راجعها، ومن مات منهن عنده، ومن قبض ﷺ وهي عنده، ومن تزوج منهن بمكة، ومن تزوج منهن بالمدينة وبغيرها من البلدان، ومن تزوج منهن من بطون قريش، ومن تزوج من سائر العرب، ومن تزوج من بني إسرائيل، ومن خطب ولم يتزوجها، ومن هم بتزويجها ولم يخطبها، وأوقات تزويجه إياهن، ومن اتخذ من السراري والإماء[٥٨١]. والكتاب جاء خالياً تماماً من الأسانيد، وربما لكونه رسالة مختصرة، وربما لكون مؤلفه ليس من أهل الحديث، وربما الاثنين معاً.

ويعد **الزبير بن بكار**[٥٨٢] **(١٧٢- ٢٣٥هـ)** من الذين صنّفوا في هذا الباب طي الفقدان، ولكن ظهر له مختصر تحت عنوان "المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ"[٥٨٣]، ومن خلال هذا المنتخب يمكن أخذ تصورٍ لا بأس به عن بنْيَة الكتاب، ومنهج المؤلف في صياغة المادة التاريخية في الكتاب الأصلي.

ومن عنوان الكتاب وأبوابه يتبين أن الزبير بن بكار كان مقصده التأريخ لأزواج النبي ﷺ وسرياه. كما أنه تطرق تقريباً للموضوعات التي تناولها أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه السالف نفسها. كما راعى ابن بكار في توالي

(٥٨١) أبو عبيدة معمر بن المثنى: أزواج النبي ﷺ وأولاده، القاهرة: دار الحرمين الشريفين، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، ص١٣.

(٥٨٢) هو أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب القرشي، ولد بالمدينة عام ١٧٢هـ، ثم نزح إلى بغداد بعد صدامه مع العلويين، تولى منصب القضاء بمكة سنة ٢٤٢هـ، وتوفي بها عام ٢٣٥هـ. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً عالماً بالنسب عارفاً بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين. له العديد من المؤلفات من أهمها: كتاب "نسب قريش"، "أخبار المدينة"، و"الموفقيات". ابن حجر: تهذيب التهذيب، ترجمة رقم ٥٨٠، ج٣، ص٦٩.

(٥٨٣) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ص ٥١٠.

أخبارهن الترتيب الزمني من جهة، وأهميتهن في تاريخ الدعوة وحياته ﷺ من جهة ثانية، وهذا ما يفسر إطالته لترجمة السيدة خديجة رضي الله عنها حتى تستغرق ثلث المنتخب.

كما يتضح أيضاً أنه اعتمد على الإسناد في روايته لأخبار ومرويات هذا الكتاب. ومن يتفحص أول إسناد في هذا المنتخب، سيلحظ أنه اعتمد بشكل أساسي في نقوله على المؤرخ محمد بن الحسن بن زبالة[٥٨٤]، والذي أورد مصادره كلها من خلال إسناد جمعي، وتمثلت تحديدا في عروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، والليث بن سعد، ولكنه في ثنايا الأخبار والروايات كان ينسب كل خبر إلى الطريق الذي ورد منه، وقد نوه إلى ذلك بقوله: "... وإلى كل قد أسندت حديثهم"[٥٨٥]. ويبدو أن الزبير بن بكار لم يعن باتصال السند، فمعظم أسانيده مرسلة، لا تصل إلى الراوي الأصلي، مثل: "قال هشام في حديثه عن أبيه"[٥٨٦]، "قال ابن شهاب في حديثه"[٥٨٧].

كما يلاحظ كذلك من بعض الروايات ضعف الحضور النقدي للزبير بن بكار حيال بعض الروايات الضعيفة والمنكرة، كروايته أن النبي ﷺ كان يظلانه ملكان أثناء رحلته إلى الشام[٥٨٨]، وروايته أيضاً أن خويلد بن أسد زوَّج النبي

(٥٨٤) المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ، تحقيق سكينة الشهابي بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ، ص ٢٣.

(٥٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

ﷺ للسيدة خديجة وهو سكران[٥٨٩].

ذكر الآذان:

أما عن موضوع "الأذان"، فقد أفرد له **الواقدي** دراسة تاريخية ممثلة في "كتاب ذكر الأذان"[٥٩٠]، وقد تبين أن هذا العمل بعنوانه ومحتواه مُتَضَمّن في طبقات ابن سعد حيث نقله عن شيخه الواقدي. ويبدو من مادة هذا العمل أنه عبارة عن رسالة تاريخية صغيرة الحجم، وقد استقى مادمًا من خلال إسناد "جمعي" استهل به هذا العمل، ثم عرض من خلال هذا الإسناد بشكل مجمل للملابسات التي أفضت إلى ظهور الأذان[٥٩١]، ثم أخذ يعرض من خلال أسانيد فرعية لتفاصيل أخرى أثرى بها هذا العرض المجمل[٥٩٢].

كتَّاب الرسول ﷺ وكتبه:

كتَّاب ومكاتبات النبي ﷺ من الموضوعات التي لاقت اهتماماً كبيراً منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وليس أدل على ذلك من أن الصحابي **عمرو ابن حزم (ت٥٢ هـ)** احتفظ بما يزيد على عشرين كتاباً بعث بها النبي ﷺ إليه عندما كان والياً من قبله على نجران باليمن، وتتعلق ببعض المسائل التشريعية الخاصة بالمواريث والزكاة والديات، ويبدو أن هذه الوثائق جمعت في شكل كتاب، بوساطة حفيده محمد بن عمرو، والذي كان يرويها عنه، وقد أدرجها

---

(٥٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٩٠) فهرست ابن النديم، ص١٤٤.

(٥٩١) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢٤٦.

(٥٩٢) المصدر نفسه، ج١ ص٢٤٦-٢٤٧.

ابن طولون[٥٩٣] في نهاية كتابه الموسوم بـ"إعلام السائلين". ثم توالى الاهتمام بهذا الموضوع على صعيد التصنيف والتأليف،ونذكر من أبرزهم الآتي من المؤرخين.

ويظهر "منهج سزكين" أن **الواقدي** ألف كتاباً عن كتّاب الوحي، وهو بهذا يعتبر أول من أفرد مصنفاً عُني فيه بالتأريخ لهذا الموضوع، وقد احتفظ لنا البلاذري[٥٩٤] في "فتوح البلدان" بالكثير من مادته. ويبدو من النصوص أن الواقدي استهل هذا العمل بمقدمة عن ندرة انتشار الكتابة بين العرب عندما جاء الإسلام، ثم أخذ يعرض لكتّاب الوحي من الصحابة، وطرفاً من أخبارهم في هذا الشأن، وكأنه يريد أن يوقف القارئ على مدى الفارق الثقافي بين ما كان عليه العرب في حقبة الجاهلية، وبعدما أضحوا عليه من حال بعد الإسلام.

كما صنّف في هذا الشأن أيضا المؤرخ **جمال الدين ابن حديدة الأنصاري (ت٧٨٣هـ)**[٥٩٥] كتابا بعنوان: "المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي" جمع فيه رسائل النبي ﷺ إلى الملوك من العرب والعجم، وذكر فيه أيضاً أسماء الكتّاب الذين كتبوا هذه الرسائل.

أما عن سبب تصنيفه، ومنهجه في هذا الكتاب، فبيَّن ذلك في صدر كتابه، حيث ذكر أنه لاحظ أن الكتب التي بعثها النبي ﷺ مع بعض أصحابه إلى الملوك والأمراء وردت متفرقة بتفاصيل وزيادات في كتب الحديث، فارتأى أن يجمعها

(٥٩٣) إعلام السائلين، ص ٤٥-٥٢.

(٥٩٤) البلاذري: فتوح البلدان ص ٤٥٨-٤٦٠.

(٥٩٥) هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن محمد بن حديدة الأنصاري أحد الصوفية بالخانقاه الصلاحية. وكان يروي الشفاء وثلاثيات البخاري وغير ذلك. وصنَّف كتاب: المصباح المضيء في كتّاب النبي عليه السلام ومكاتباته، توفي عام ٧٨٣ هـ. ج١١ ص ٢١٧.

في سياق واحد؛ لتحصل الفائدة. وضرب مثالاً بكتاب النبي ﷺ مع دحية بن خليفة الكلبي إلى هرقل، حيث ذكر أن الحافظ أبا بكر البزار "رواه في مسنده من إرساله فاستحسنتها لكونها مروية عن المرسَل، بخلاف ما وقع في الصحيحين للإمامين الحافظين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج القشيري، فإنهما رويا قصة الكتاب عن ابن عباس عن أبي سفيان بن حرب، فألقي في روعي أن أثبته وأضيف إليه ما وقع في مصنفات العلماء رضي الله عنهم من مكاتباته ﷺ ومَنْ كَتبَ له من الصحابة رضوان الله عليهم"(٥٩٦). و لم يقف به الأمر عند هذا الحد، بل عُنِي ببيان أخبار تعرِّف بهؤلاء الرسل، كابتداء إسلامهم وسنة وفاتهم..، هذا إضافة إلى بيان ما يَرِد في ثنايا الروايات من غريب الألفاظ والكلمات(٥٩٧).

ثم نوه إلى أنه استخرجه من دواوين كثيرة بطرق متعددة، كان أبرزها سيرة ابن شهاب الزهري، وسيرة ابن إسحاق، وشرح السهيلي في الروض الأنف، ومغازي الواقدي، ومصنفات هشام بن السائب الكلبي، والاستيعاب لابن عبد البر.

والواضح من المصادر التي استقى منها الأنصاري مادته، والتي هي مزج بين الثقات والضعفاء، وأنه لم يشترط الصحة فيما يرويه؛ لأن المقصد التاريخي كان هو الموجه لأدائه، حيث كان يرمي إلى جمع كافة التفاصيل التاريخية الخاصة بموضوعه من كافة المصادر على اختلاف منازلها من الصحة والضعف، ويدلل

(٥٩٦) جمال الدين بن حديدة الأنصاري: المصباح المضيء في كتّاب النبي الأمي إلى ملوك الأرض، تحقيق: محمد عظيم الدين، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ، جـ١ ص١.

(٥٩٧) المصدر نفسه، ج١ ص١.

على ذلك قوله: "واستخرجته من دواوين كثيرة بطرق متعددة، إذ في كل طريق منها فائدة لم تتضمنها الأخرى، فجمعت الطرق وأوردها لفائدها"[٥٩٨].

ثم أشار إلى أنه سيعزو كل ما أورده إلى أصحاب المصنفات المشهورة بين علماء هذا الشأن، وحذفت أسانيدها خشية الإطالة، إلا ما تدعو الحاجة إليه من ذكر الصحابي وبعض التابعين ممن روي عنه[٥٩٩].

أما البنية العامة للكتاب فقسمها إلى قسمين: القسم الأول: عَـرَض فيه للتعريف بكتَّاب النبي ﷺ الذين كتبوا هذه الكتب. والقسم الثاني: عَرَض فيه لرسله ومكاتباته ﷺ إلى الملوك[٦٠٠]. وقد رتبت أسماء الصحابة فيه على حروف المعجم بعد ذكر الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم. وابتدأ في صدر القسم الأول بالتعريف بنسبه الشريف ﷺ والكلام عليه، وذلك من باب التبرك[٦٠١]، وهذا القسم مليء بالإسرائيليات والروايات الضعيفة؛ لاعتماده -بدرجة كبيرة- على ما ورد من أنساب في التوراة وكتب أهل الكتاب[٦٠٢].

ومن الأعمال البارزة في هذا الشأن أيضا كتاب **ابن طولون**[٦٠٣] (٨٨٠-٩٥٣ هـ) الموسوم بـ"إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين" وهذا العمل

(٥٩٨) ابن حديدة الأنصاري: المصباح المضيء، ج١ ص٢.

(٥٩٩) المصدر نفسه، ج١ ص٢.

(٦٠٠) المصدر نفسه، ج١ ص٢.

(٦٠١) المصدر نفسه، ج١ ص٢.

(٦٠٢) المصدر نفسه، ج١ ص٢-١٠.

(٦٠٣) هو الإمام العلامة المسند المؤرخ شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي، كان ماهرا في النحو، علامة في الفقه مشهورا في الحديث. . العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ب. ت، ج٨ ص ٢٩٨.

عبارة عن رسالة حاول فيها المؤلف استقصاء الكتب والرسائل التي أرسلها النبي ﷺ، سواء إلى الملوك والأمراء لدعوتهم إلى الإسلام، أو إلى عماله، أو لآحاد الصحابة، أو لأقوام من اليهود بقصد دعوتهم للإسلام، والكتاب لا يُعْنى بسرد الكتب التي أرسلها النبي ﷺ إلى غيره فقط، بل أيضا الكتب التي تصل إليه ممن بعث إليهم(٦٠٤).

والبناء العام لهذه الكتب مقسم إلى ستة وعشرين باباً، عَرَض من خلالها لهذه الكتب، وعلى الرغم من أن ابن طولون من أعيان القرن العاشر الهجري، وكان بإمكانه أن يعتمد في نقوله على الكتب والمصنفات، فإنه آثر في غالب أحواله أن يعول على الإسناد في نقل هذه الكتب(٦٠٥).

وهذا لا يَعْني أن ابن طولون لم ينقل عن المصنفات، فقد أفاد منها في كتابه، كسيرة ابن إسحاق، وكتاب ابن سيد الناس في السيرة، وتخريج أحاديث الهداية للزيلعي وغيرها. كما يلاحظ في أسانيد ابن طولون حضور المرأة كراوية لهذه الأخبار، حتى أن بعضهن كن شيوخا لابن طولون، كأم عبد الرزاق خديجة بنت عبد الكريم الأرموية(٦٠٦).

لم يشترط ابن طولون في هذا الكتاب الصحة على غرار أصحاب الصحاح، لأنه جمع في نقوله بين كتب الصحاح كصحيح البخاري ومسلم، وبين كتب الضعفاء من كتَّاب المغازي أمثال الواقدي(٦٠٧). والحضور النقدي لابن طولون

(٦٠٤) انظر: ابن طولون: إعلام السائلين، ص٤، ٥، ٢٠.

(٦٠٥) ينظر: الطرق التي اعتمدها في نقل مروياته، في الفصل الأول من الباب الثاني.

(٦٠٦) المصدر نفسه، ص ٨، ١٠.

(٦٠٧) المصدر نفسه، ص٤، ٧، ٩.

في هذه الرسالة ضعيف، فمثلاً فيما يتعلق برسالة الرسول ﷺ إلى النجاشي نجده يرويه من طريق بصيغة[٦٠٨]، ويرويه من طريق آخر بصيغة مختلفة دون أن يُجْري محاولة لترجيح أصح الصيغتين. وأحياناً يبدي آراءً نقدية حيال بعض التفاصيل الجزئية كقوله في اختلاف العلماء بشأن إسلام المقوقس: "وهذا الاختلاف كاختلاف العلماء في إسلام قيصر، والصحيح أنه مات كافراً و لم يسلم"[٦٠٩].

تركة النبي ﷺ:

صنّف **حماد بن إسحاق بن إسماعيل البغدادي**[٦١٠] (ت٢٦٧هـ) كتاباً موسوماً بـ" تركة النبي ﷺ" وهو عبارة عن رسالة صغيرة يعرض فيه المؤلف لأموال النبي ﷺ بكافة أنوعها كخيله، ودوابه، وسلاحه، وكسوته، وسريره، ومنائحه، ولقاحه، وصدقته.. ليس هذا فحسب بل عُنِي أيضاً ببيان كيف كان النبي ﷺ يتصرف فيها. ويظهر البعد الفقهي لدى حماد في اهتمامه بعرض أقوال وآراء الفقهاء بشأن بعض القضايا المتعلقة بهذه التركات لاسيما فيما يخص مسألة توارثها[٦١١].

---

(٦٠٨) المصدر نفسه ، ص٢، ٣.

(٦٠٩) المصدر نفسه، ص٣١.

(٦١٠) هو أبو إسماعيل حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، بصري، ولي القضاء ببغداد، وحدث بها عن مسلم بن إبراهيم وعبد الله بن مسلمة القعنبي وطبقتهما، روى عنه ابنه إبراهيم بن حماد ومحمد بن جعفر الخرائطي والحسين بن إسماعيل المحاملي، وكان ثقة قرأت، وكان فصيحاً حسن القيام بمذهب مالك والاعتلال له، كثير التصنيف لفنون من علم الإسلام. توفي حماد بالسوس سنة سبع وستين ومائتين تاريخ بغداد، ترجمة رقم٤٢٦٢، ج٨ ص١٥٩.

(٦١١) ينظر تفصيل ذلك في حماد بن إسماعيل: تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت: دار بساط، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص٨٠.

وقد اعتمد المؤلف على طريق السماع في تحمل مرويات هذا الكتاب، كما يتضح من أدائه بصيغة "ثنا "[٦١٢]. وإلى جانب اعتماد حماد على المحدّثين بشكل أساسي كموارد لكتابه، فقد لوحظ اعتماده على الواقدي أيضاً كمصدر رئيس لمادته، خاصة فيما يتعلق بتركته ﷺ في جانب الملابس والإبل والغنم والخيل والسلاح[٦١٣]، مما قد يعني أن الواقدي ألف مصنفاً في هذا الشأن.

وفاة النبيﷺ:

تناولَ وفاةَ النبي ﷺ أعمالٌ عديدة من كتابات مؤرخي السيرة، ويُعَدُّ **الواقدي** رائد التصنيف في هذا الموضوع، حيث أفراد كتاباً أرخ لحادث موت النبي ﷺ أسماه "كتاب وفاة النبي ﷺ"[٦١٤]، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب فُقد، فبعد الاعتماد على منهج "سزكين" تبين أن ابن سعد قد احتفظ في طبقاته بالكثير من مادته.

وتُظهر النصوص أن الواقدي لم يعن فيه بإبراز اللحظات الأخيرة من حياة الرسول ﷺ فقط، كما قد يبدو من مسماه، بل بدأ فيه بعرض مقدمات مرضه وأسباب ظهوره، فتحدث عن الشاة المسمومة التي أكل منها بخيبر، وأثرها في مرض موته، ثم تعرَّض لأمارات دنو أجله، كخروجه للبقيع يستغفر لأهله وشهدائه، ثم حديثه عن شكوى الرسول ﷺ من مرضه، واحتجابه عن الصلاة، وأمره لأبي بكر بإمامة المسلمين للصلاة، ووقع ذلك في نفوس الصحابة، ثم

(٦١٢) المصدر نفسه ص٤٧-٤٨.

(٦١٣) ينظر حماد بن إسماعيل: تركة النبي ﷺ ص٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

(٦١٤) ابن النديم: الفهرست، ص١٤٤.

خروج الرسول ﷺ ذات مرة، وصلاته وراء أبي بكر[٦١٥] والتي قرر ثبوتها بقوله: "ورأيت هذا الثبت عند أصحابنا"[٦١٦].

على أية حال، فإن هذا العمل التاريخي يتسم بثراء تفاصيله وغناء مادته، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه ليس عملاً تاريخياً عادياً يُعْنى برصد الوقائع والأحداث فقط، بل هو عمل تاريخي ذو طابع معرفي وجداني، إن جاز لنا هذا التعبير، فالواقدي ينتقي ببراعة من التفاصيل ما يجعلك كأنك تعيش داخل الأحداث لحظة بلحظة، ويتحول بك من حال إلى حال إلى أن يوقفك على اللحظة الحاسمة، لحظة مفارقة الرسول ﷺ الحياة، وهنا لا تجد نفسك إلا وقد تملكتك العَبْرة وشدة الوَجْد على وفاة الحبيب ﷺ.

"كتاب الوفاة" للإمام **النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ)** من المصنفات التي تعرض أيضا لحدث وفاة النبي ﷺ. وهو عبارة عن رسالة صغيرة صاغ النسائي مادتها من خلال ٤٦ رواية وأثر، وقد عرض لها من خلال موضوعات تناول فيها العلامات الدالة على دنو أجله، كنزول قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾، وإسراره للسيدة فاطمة بدنو أجله، ومعارضة جبريل له القرآن في عام وفاته مرتين. ثم أخذ يعرض بعد ذلك لبدء اعتلال النبي ﷺ بالحمى، وما كان يعالج به في مرضه، وما كان يعانيه من شدة المرض، وما كان يدعو به أثناء مرضه، وما كان يوصي به، وما كان يعانيه من الإغماء من شدة الحمى، وآخر نظرة نظرها إلى أصحابه ﷺ، ثم وفاته ﷺ. كما تناول الموضع الذي قَبَّلَهُ منه

(٦١٥) ابن سعد: الطبقات، ج٢ ص٢٠٤-٢١٩.

(٦١٦) المصدر نفسه، ج٢ ص ٢٢٣.

أبو بكر ﷺ، وذكر الثوب الذي سجي فيه الرسول ﷺ، وعرض كذلك لآراء العلماء بشأن تحديد السن التي توفي فيها النبي ﷺ، وذكر كفنه والصلاة عليه، وصفة لحده، وما جعل تحته بعد دفنه.

وقد تناول النسائي مادة هذا الكتاب على طريقة المحدِّثين في جانب التوثيق، حيث عزى كل رواية إلى مصدرها، ومعظم روايات هذا الكتاب مسندة متصلة، وقد استخدم مصطلح "أخبرني" و"أخبرنا"(٦١٧) في أدائه، وقد تبين أن لفظ الإخبار يستخدمه النسائي للدلالة على تحمله بطريق "السماع" أو "العرض"؛ لأنه كان يسوي بينهما(٦١٨). وأحياناً يبدي النسائي رأياً نقدياً حيال بعض الروايات، كتعليقه على رواية سليمان التيمي التي أسندها معنعنةً إلى أنس بن مالك، بشأن ما كان يوصي به النبي ﷺ في مرض وفاته، فيقول: "سليمان التيمي لم يسمع هذا الحديث من أنس"(٦١٩).

كما صنف **ابن ناصر الدمشقي (ت٨٤٢هـ)** (٦٢٠) في هذا الشأن رسالة بعنوان: "سلوة الكئيب بوفاة الحبيب" عرض فيها لجوانب من حادث وفاته ﷺ، فبدأ كتابه بقصيدة رثاء في موته ﷺ، ثم تحدث عن الإشارة إلى دنو أجله ﷺ، ثم

(٦١٧) النسائي: كتاب الوفاة، تحقيق: محمد السيد زغلول، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ب.ت، ١٩، ٢٤.

(٦١٨) يراجع: باب الموازنة، فصل التوثيق.

(٦١٩) النسائي: المصدر السابق، ص٤٤.

(٦٢٠) هو الحافظ الحجة مؤرخ الديار الشامية محمد بن أبي بكر الدمشقي الشافعي، ولد سنة ٧٧٧هـ، ولي مشيخة دار الأشرفية بدمشق سنة ٨٣٧هـ، ألف العديد من المصنفات منها: "المولد النبوي"، و"افتتاح القاري لصحيح البخاري"، و"النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية"، توفي عام ٨٤٢هـ. أبو المحاسن الحسيني: ذيل تذكر الحفاظ، ص٣١٧-٣٢٥.

تطرق بعد ذلك إلى كثرة استغفاره في مرض موته، ثم لزيارته لمقبرة البقيـــع، ثم لطلبه أن يُمَرَّضَ في بيت عائشة، ثم تطرق لكثير من الأحداث التي حصلت أثناء مرضه، ثم ذكر طرفاً من بيعة أبي بكر الصديق، وختم كتابه -كمـــا فعـــل في المقدمة- بذكر بعض الرثاء فيه ﷺ.

وقد تطرق ابن ناصر الدمشقي إلى أخرى، قد تبدو بعيدة عـــن موضـــوع الكتاب كحروب الردة، وتركة النبي ﷺ، وآثاره ﷺ التي كانت في بيت عمـــر ابن عبد العزيز(٦٢١). كما يلاحظ على أداء المؤلف الاضطراب وعدم الدقـــة في ترتيب موضوعاته، فمثلاً يتحدث عن ردة العرب(٦٢٢)، قبل أن يتحدث عـــن أحوال الصحابة بعد علمهم بوفاة النبي ﷺ(٦٢٣)، ومبايعة الصديق ﷺ(٦٢٤).

وقد اعتمد في مادته على مصادر جمعت بين كتب الحديث، كصحيح البخـــاري ومسلم، ومسند الإمام أحمد، ومعجم الطبراني..، وكتب التفسير كتفـــسير مقاتـــل، وكتب السيرة، كسيرة ابن إسحاق، وسيرة سليمان بـــن طرخـــان التميمـــي، ومغازي موسى بن عقبة، والفتوح لسيف بن عمر التميمي. والكتاب لا يعبأ فيه ابن ناصر الدمشقي ببيان أسانيد مصادره، أو أسانيده إلى هذه المصادر.

أما جانب النقد، فعلى الرغم من نقله عن كتب الصحاح، وإشاراته الـــتي تدل على تحريه الروايات الصحيحة، كما يبدو ذلك من عباراته مثلاً: "صح عن

---

(٦٢١) سلوة الكئيب بوفاة الحبيب، تحقيق: صالح معتوق، وهاشم مناع. الإمـــارات، دار البحـــوث للدراسات وإحياء التراث، ب.ت. ص ١٣٢، ١٧٤، ١٧٩.

(٦٢٢) المصدر نفسه ص ١٣٢.

(٦٢٣) المصدر نفسه ص١٣٢.

(٦٢٤) المصدر نفسه ص ١٣٨.

عائشة"[٦٢٥]، فإنه لم يتحر الصحة في جميع مروياته، بدليل صيغ التضعيف كـ"قيل"، و"رُوي"[٦٢٦] التي استخدمها في العديد من الروايات، وكذا نقله عن مصادر ضعيفة عند أهل الحديث، كسيف بن عمر التميمي والواقدي، وعلى هذا لا يخلو هذا الكتاب من روايات ضعيفة أو أخبار منكرة، كخبر تعزية الخضر في النبي ﷺ[٦٢٧]، وحديث "من زار قبري، وجبت له شفاعتي"[٦٢٨].

العناية بالجانب الفقهي في دراسة السيرة:

كتاب "زاد المعاد في هدي خير العباد" صنّفه **ابن القيم (ت ٧٥١هـ)** في حال سفره، أي أنه كان بعيداً عن أصوله التي أودعها مادة كتابه، فوقع في الكتاب نتيجة لذلك بعض الأوهام والهنات، وقد نوه إلى ذلك بقوله: "وهذه كلمات يسيره، لا يستغني عن معرفتها من له أدنى همة في معرفة نبيه ﷺ وسيرته وهديه، اقتضاها الخاطر المكدود على عُجَرِه وبُجَرِه، مع البضاعة المزجاة، التي لا تنفتح لها أبواب السدد، ولا يتنافس فيها المتنافسون، مع تعليقها في حال السفر لا الإقامة، والقلب بكل واد منه شعبة، والهمة قد تفرقت شَذَر مَذَر، والكتاب مفقود، ومن يفتح باب العلم لمذاكرته معدود غير موجود.."[٦٢٩]. والحقيقة – كما ذكر أحد الدارسين– أن هذا لدليلٌ على عبقريته وسعة علمه وحفظه[٦٣٠].

---

(٦٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٤، ١٢١.

(٦٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٠، ١٦٦.

(٦٢٧) ابن ناصر الدمشقي: سلوة الكئيب، ص ١٢٩.

(٦٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٦٢٩) ابن القيم: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، ج١ ص ٧٠.

(٦٣٠) فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية، ص ١٠٨.

وهذا الكتاب عني فيه ابن القيم ببيان هدي النبي ﷺ في أغلب أحواله، بما في ذلك سيرته ومغازيهﷺ. وننوه إلى أن الكتاب ليس كتاب سيرة بالمعنى الاصطلاحي، بل هو كتابٌ جمع فيه بين الأحكام الفقهية[٦٣١]، وأحداث السيرة، هذا فضلاً عن مواضيع الرقائق والفضائل.

أما فيما يخص منهجه في معالجة أحداث السيرة، فهو أول كتاب في السيرة عرض أحداثها من منظور فقهي، وهو بهذا يعد أول كتاب في فقه السيرة، حيث يظهر فيه براعته فقيهاً من حيث دقة فهمه وعمق استنباطاته للنصوص، كما كان يعرض لآراء الأئمة بشأن الحكم الخاص من الأحداث، ثم يرجح أو يختار ما يراه منها صائباً.

ومن يتأمل الحديث الصريح لابن القيم عن السيرة النبوية كأحداث تاريخية، سيلحظ أنه عرض لها في سياق تنظيره الفقهي عن الجهاد وأنواعه، فجاء بهذه الأحداث ليبرهن على مقولته في تفسير المقاصد المختلفة للجهاد، فابن القيم ارتأى أن للجهاد ألواناً عديدة لا تنحصر في جهاد الأعداء بالسلاح فقط، فجاء حديثه عن السيرة ليؤكد أن النبي ﷺ مارس كل أنواع الجهاد، التي حددها في أربع مراتب: جهاد النفس، جهاد الشيطان، وجهاد الكفار، وجهاد المنافقين[٦٣٢].

فبدأ بعرض جهاده في مكة من خلال ما لاقاه هو وأتباعه من اضطهاد

---

(٦٣١) انظر على سبيل المثال في فصله المعنون بـ"هديه في العبادات" ويعرض من خلاله لفصول، فرعية كهديه ﷺ في الوضوء، والمسح على الخفين والتيمم، كما يفرد فصولاً واسعة يعرض من خلالها فقهياً للتفاصيل الدقيقة لصلاة النبي ﷺ. زاد المعاد، ج١ ص ١٩١-٢٩٥.

(٦٣٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في المصدر نفسه ج ٣ ص ٥-٢٩.

وعَنَت لأجل تبليغ رسالة الإسلام، وكأنه يريد القول إن المرحلة المكية مثّلت جهاداً النفس والشيطان؛ لأن من المعلوم أن هذه المرحلة تحددت مقاصدها في بناء العقيدة في نفوس الفئة المستضعفة، ثم أخذ يعرض لغزوات الرسول ﷺ في الفترة المدنية ضد المشركين واليهود والمنافقين، ليثبت من خلالها جهاد الكفار والمنافقين، وليسهب فيها بتفصيل الأحكام الفقهية المرتبطة بالجهاد من خلال أحداث المغازي[٦٣٣].

فمعالجة ابن القيم لأحداث السيرة إذن ليس المقصود منها عرض أحداثها من الوجهة التاريخية، ولكن الغاية كانت التوسل بها كبرهان على مقولته في الجهاد، بدليل أنه لم يستوعب كل أحداثها، فقد فاته الشيء الكثير منها، لاسيما فيما يخص جانب المغازي.

ومن ناحية أخرى أظهر ابن القيم براعته محدِّثاً فقيهاً أثناء عرضه لهذه الأحداث، فيستخلص منها أحياناً ما تنطوي عليه من أحكام فقهية، وأحيان يبدي محاولات للتوفيق بين الروايات في حال تعارضها، أو الترجيح بينها على أساس الصحة والضعف، سواء بالنسبة للسند أو المتن. وقف على ذلك في معالجته لتعارض الروايات التي تتناول حال ابن مسعود بعد عودته من رحلة الحبشة الأولى[٦٣٤]، ومناقشته لأمر رؤية الرسول لذات الله في رحلة الإسراء[٦٣٥]، وقضية إسرائه ﷺ هل كان بالروح أم بالجسد[٦٣٦]، وكذا تعليقه

---

(٦٣٣) ينظر تفصيل ذلك في المصدر نفسه، ج٣ ص٧١-١٢٦.

(٦٣٤) ابن القيم: زاد المعاد، ج٣ ص٢٤-٢٨.

(٦٣٥) المصدر نفسه، ج٣ ص٣٦-٣٩.

على القول بنزول الرسول ﷺ ببيت لحم وصلاته فيه[٦٣٧].

أما عن مصادره، فاعتمد كتب السيرة الشهيرة كسيرة ابن إسحاق ومغازي موسى بن عقبة والواقدي، وطبقات ابن سعد، هذا إلى جانب كتب الحديث المعتمدة وعلى رأسها صحيحا البخاري ومسلم.

أما عن التزامه ببيان أسانيده فقد نوهنا أن تناوله لأحداث السيرة جاء بشكلٍ مجمل لم يقصد فيه الاستيعاب، وهذا يعني أن بيان أسانيد مروياته لم يكن في الغالب محل اهتمام، اللهم إلا إذا اقتضى المقام نقد إسناد على مستوى رواته أو اتصاله. كما لم يتبع ابن القيم المنهج الحولي - كغالب المؤرخين - في سرد أخبار السيرة، ولكنه سرد أحداثها متسلسلة من خلال فصول.

العناية بالجانب الحضاري في دراسة السيرة النبوية ﷺ:

يعد كتاب "تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية" **لعلي بن محمد الخزاعي**[٦٣٨] **(ت ٧٨٩ هـ)**، علامة بارزة في مجال التصنيف في السيرة النبوية، حيث ولج

=

(٦٣٦) المصدر نفسه، ج٣ ص٤٠-٤٢.

(٦٣٧) المصدر نفسه، ج٣ ص ٣٤.

(٦٣٨) عليّ بن محمد بن سعود الخزاعي ولد في تلمسان، فتولى في فاس خطة الأشغال السلطانية، أيام السلطان المريني أبي عنان فارس، الملقب بالمتوكل على الله (٧٤٩ - ٧٥٩هـ). كان حسن التحصيل في الأدب والنحو واللغة، هذا إلى إلمامٍ بفروع الفقه والحديث، وقدرةٍ على نظم الشعر. وقد عاش علي حتى ناهز الثمانين، وكانت وفاته بمدينة فاس سنة ٧٨٩هـ. أحمد بن محمد "ابن القاضي": درة الحجال في من حل من الأعلام مدينة فاس، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور القاهرة: دار التراث، ط١، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م، ج٣ ص ٢٤٧ — ٢٤٨.

المؤلف من خلاله باباً لم يُسبق إليه، إذ عُني ببيان جوانب النظم الإدارية والعمالات والحرف والصنائع التي مورست في العهد النبوي.

إذن، فالكتاب بمعالجته لهذه الجوانب المبهمة يعد في حقيقة الأمر تأريخا للسيرة النبوية من منظور حضاري. والمؤلف لم يكتف فيه بإبراز هذه الجوانب فقط، بل تعداها إلى فترة تاريخ الراشدين، ويبدو أنه بهذا النهج يؤكد فكرة اعتبار تاريخ الراشدين امتداداً لمرحلة السيرة النبوية في التشريع(٦٣٩)، ولهذا جمع بينهما في نسق واحد.

ويبيّن المؤلف في مقدمة كتابه السبب الذي من أجله صنّف هذا الكتاب، حيث "رأى كثيراً ممن لم ترسخ في المعارف قدمه، وليس له من أدوات الطالب إلا مداده وقلمه، يظنون أن تولي الأعمال السلطانية بدعة، وأنها بدعة تجر على صاحبها الإثم، وأنه كان من الأجدر به الترفع عنها، وتبديداً لهذا الجهل جمع مادة كتابه ليثبت أن "العمالات الشرعية" ليست شيئاً مستحدثاً، وإنما هي خطط وجدت أيام الرسول ﷺ، وتولاها كثير من الصحابة، فمن تولاها من بعد لم يخرج عن النهج المرضي، بل إنه ليحرز الشرف الكبير؛ لأنه يجد نفسه واقفاً في ركب صحابي جليل، وكذلك يقال أيضاً في أصحاب الحرف والصنائع، فإن أي قارئ لهذا الكتاب سيجد الحقيقة الصادقة التي تزيل عن أصحاب الخطط وأصحاب الحرف وصمة البدعة"(٦٤٠).

---

(٦٣٩) راجع تفصيل هذه المسألة في فصل نمط تاريخ الخلفاء.

(٦٤٠) الخزاعي: تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق: إحسان عباس بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٢م، ج١ ص٥.

وعلى الرغم من أن الخزاعي لم يعول على الإسناد في نقل مروياته، فإن دقته وأمانته تجلت في حرصه على الإحالة إلى مصادره، بل عني بذكر أهمها من خلال قائمة في آخر فصل من فصول كتابه، على طريقة ما هو متبع الآن في الدراسات الحديثة.

أما عن بِنْية الكتاب، فقد قسّم الخزاعي مؤلّفه إلى عشرة أجزاء: ثمانية منها في العمالات، وواحد في الحرف والصناعات، وباب ختامي، وتوزعت هذه الأجزاء العشرة بين ١٧٨ باباً. أما عن خطته في كل باب فتقوم على عدة فصول قائمة بذاتها، يتراوح عددها ما بين فصلين إلى ستة فصول، بحسب طبيعة موضوع كل باب، وفي الغالب الأعم فإن منهجه في كل باب أنه يتحدث عن الخطة أو عن جانب منها في فصل من الفصول، معتمداً بالأساس على ما جاء في كتب الحديث والسنّة، ثم يعقد فصلاً تالياً للترجمة لمن تولوا تلك الخطة من الصحابة، معتمداً بشكل رئيس في ذلك على كتاب "الاستيعاب لابن عبد البر".

ثم إنه يبين ما يحتاجه القارئ من فوائد لغوية، استقاها من مظان ومصادر عديدة في مقدمتها: الصحاح للجوهري، والمحكم، والمخصص، لابن سيده، وديوان الأدب، للفارابي، وكتب الأفعال... الخ. وإذا تعلق الأمر بشرح ألفاظ الأحاديث أحال على المشارق، للقاضي عياض، وعلى غيره مما يتصل بهذا الباب.

وربما أُخذ على الخزاعي إسرافه في تتبع المعاني والمترادفات من المعاجم اللغوية، فهو يعتمد عدداً من المعاجم في تفسير مادة واحدة، مع أن واحداً منها كان يغني عن سائرها، ولشغفه بالإكثار من المراجع تراه يقطع النقل عن هذا المصدر، ويبدأ النقل عن مصدر آخر، ولو استمر في نقله عن الأول لجاء بشرح

واف بالمراد. وأنت تعجب أحياناً لماذا يعتمد "ديوان الأدب" في شرح "كَفَّـــرَ" بمعنى غطى، ولا يعتمد "المحكم" أو "الصحاح"، ويجعل اعتماده على واحدٍ منها مطرداً إلى أن يستكشف زيادة مهمة في معجم آخر[٦٤١].

وقد أفاد المؤلف كثيراً من خبرته في توليه ديوان العساكر مدة طويلـــة، ولـــذلك جاء الجزء الخامس المتعلق بالعمالات الجهادية من أكبر الأجـــزاء؛ إذ احتـــوى مـــن الأبواب على خمسة وأربعين، جمعت جميع الجوانب المتصلة بـــأمور ومهمـــات الحرب. وتعد الأجزاء: الرابع في العمالات الجبائية من أهم الأبواب، مع الخامس في تبيان "تركيب" الدولة في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين[٦٤٢].

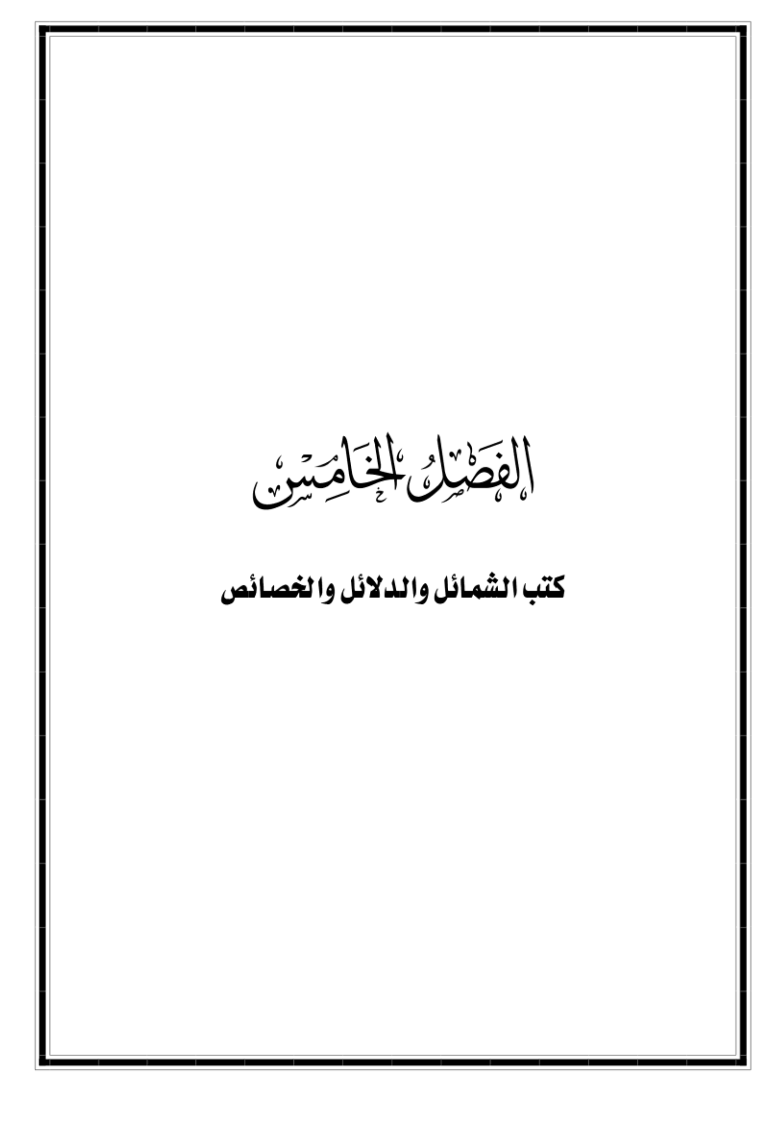
أما الباب الخاص بالحرف والصناعات -وهو الجزء التاسع- فإنه مكمـــل لتصور المجتمع الإسلامي في عهد النبوة، وقد كشف به المؤلف عن وجود حراك اجتماعي واقتصادي من خلال نوعيات الحرف والصناعات التي مورســـت في عهد النبوة، ممثلة في العديد مِن المهن، كالحداد، والصباغ، والنساج، والحجام، والخياط، والخواص، والبنّاء والصراف..[٦٤٣].

---

(٦٤١) إحسان عباس، مقدمة تخريج الدلالات السمعية، ج١ ص٥.

(٦٤٢) الخزاعي: تخريخ الدلالات السمعية، ج١ ص٥.

(٦٤٣) المصدر نفسه، ٦٨٣-٧٨٧.



الفصل الخامس

كتب الشمائل والدلائل والخصائص

مدخـــل:

كتب الشمائل والدلائل والخصائص يجمعها مشتَرَكٌ واحد، وهو أنها تعالج الجزء الذاتي أو الشخصي من حياة الرســـول ﷺ، سواء على صعيد الجانب البشري، المتعلـــق بـــصفاته الخَلْقيـــة والخُلُقية ولباسه ومأكله ومشربه..إلخ. أو على صعيد الجانـــب المتعلق بنبوته، كمعجزاتـــه ﷺ، والـــشواهد الدالـــة عليهـــا، والخصائص التي اختصه الله بها دون سواه من البشر.. وعلى هذا جمعنا بين موضوعات الدلائل والشمائل والخصائص في فـــصلٍ واحد، بناء على هذا المشترك. وسيلاحَظ أن أهل الحديث هـــم الذين أمسكوا بناصية التأليف في هذه المجالات من السيرة النبوية.

وقد قسم موضوع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتناول كتب شمائل النبوة.

المبحث الثاني: يتناول كتب دلائل النبوة.

المبحث الثالث: يتناول كتب خصائص النبوة.

المبحث الأول
كتب شمائل النبوة

تعني كتب الشمائل ببيان أوصاف النبي ﷺ وأخلاقه وعاداته وآدابه وفضائله وسلوكه الخاص والعام، سواء مع أزواجه وأهل بيته، أو مع أصحابه رضوان الله عليهم، لنرى كيف كان يعيش نبينا وكيف كان يعيش زوجاً وأباً، كيف كان يعيش بشراً يأكل ويشرب وينام، وكيف يضحك ويمزح، وكيف يمشي في الأسواق ويتعامل مع الناس جميعاً ضعيفهم وقويهم.

ويبدو لنا أن الباعث النفسي الوجداني هو الدافع إلى التصنيف في هذا الجانب من السيرة النبوية، هذا إضافة إلى الجانب المعرفي بطبيعة الحال، فالتعرف على الشمائل المحمدية وسيلة إلى امتلاء القلب بتعظيمه ومحبته ﷺ. ومن ناحية أخرى فإن الشمائل وسيلة إلى تعظيم شريعته، وتعظيم الشريعة واحترامها أهم السبل إلى العمل بها.

وهذا البعد الإنساني في شخص الرسول ﷺ، والذي تلح هذه المصنفات على إبرازه، قد دعا أحد الدارسين إلى القول بأن كتب الشمائل والأخلاق النبوية، تشكل مادة خصبة ومهمة أمام أصحاب الدراسات الاجتماعية والدراسات النفسية ليكشفوا من خلالها عن جوانب جديدة في شخصية النبي ﷺ(٦٤٤).

والمتتبع تاريخياً لبداية الاعتناء بجانب الشمائل النبوية، سيلحظ أنه بعض

(٦٤٤) فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية، ص ٤٥.

موضوعاتها عرضت مبثوثة منثورة في بعض كتب الحديث والسيرة النبوية[٦٤٥]، ولعل سبب عدم الاعتناء الكامل بها في مبدأ الأمر كموضوع مستقل بذاته، هو أن أصحاب مصنفات الحديث السيرة لم يقصدوا من وراء عرض بعض جوانبها الاستقصاء والاستيعاب لمادتها، ذلك أن اهتمامهم كان منصباً في الغالب إما على استخراج أحاديث الأحكام، أو لإبراز الجوانب التاريخية المتعلقة بفترة الدعوة المكية، وكذا مرحلة الدعوة المدنية، التي اقتصر الاهتمام فيها على غزوات وحروب الرسول ﷺ. ومن هنا جاءت كتب الشمائل لتعالج هذه الثغرة في سيرة النبي ﷺ. وكما أشرنا، كان للمحدِّثين السبق واليد الطولى في التصنيف في هذا الباب من السيرة النبوية.

ويعتبر أبو البختري وهب بن منبه (ت٢٠٠هـ) أقدم من أفرد كتاباً مستقلاً في شمائل النبي ﷺ حيث سماه "صفة النبي ﷺ"، ثم الحافظ أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت٢٧٠ هـ) في كتابه "صفة أخلاق النبي ﷺ". ومن بعد ذلك توالى التصنيف في هذا الباب. وسنعرض فيما يلي لأهم الكتب التي أُلفت في هذا الشأن، مع بيان قيمتها مصدراً للسيرة النبوية.

الترمذي (ت **٢٧٩ هـ**):

يعد كتاب الترمذي الموسوم بـ"الشمائل النبوية والخصائص المصطفوية"

---

(٦٤٥) فمثلاً: عرض البخاري لجوانب من الشمائل في صحيحه في كتاب: الأدب، والاستئذان، واللباس. كما نجد لهذه الشمائل حضورا في صحيح مسلم، في كتاب: البر والصلة والآداب، وكتاب فضائل النبي ﷺ، وكتاب اللباس والزينة، وكتاب الزهد والرقائق. وكذا في سنن الترمذي في أبواب: البر والصلة، وأبواب الاستئذان، وأيضا في السنن لابن ماجه في كتاب الأدب، وكتاب الزهد... إلخ.

من أهم وأقدم الكتب المطبوعة في هذا الباب، ولهذا عني به العلماء في كل العصور شرحاً وتعليقاً واختصاراً. فمن أبرز شروحه، شرح العلامة عصام الدين الإسفراييني الشافعي، وشرح الشمائل لابن حجر الهيثمي، وشرح الشمائل للمناوي: وهو شرح مختصر. وجمع الوسائل في شرح الشمائل، للشيخ علي بن سلطان القاري. وشرح الشمائل، للبيجوري. وفي العصر الحديث هناك بعض محاولات اضطلعت باختصار وتحقيق هذا الكتاب، مثل الأستاذ عزت عبيد الدعاس. وفي سنة ١٩٥٠ طبع في مصر كتاب "المختصر في الشمائل"، للأستاذ محمود سامي. وحديثاً اختصره وحققه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وقد عرض الترمذي لمادة هذا الكتاب من خلال ٥٦ بابا، حاول من خلالها أن يستوعب كافة موضوعات الشمائل النبوية، من صفاته الْخَلْقية والأخلاقية، وهيئته، وملبسه، ومأكله ومشربه، وخاتمه، وسلاحه، وطريقة مشيته وجلوسه، ووضوئه، وعطره، وطريقة كلامه وضحكه، ومزاحه، وصفة نومه، وصلاته، وصومه، وبكائه، وقراءته للقرآن، وأسمائه، وسنه، ووفاته، وميراثه ﷺ.

وقد صاغ الترمذي مادة هذا الكتاب من خلال ٤١٧ حديث وأثر، والترمذي لا يسرد رواياته على طريقة أهل التاريخ، بل على طريقة المحدِّثين، حيث يَعْزو كل رواية إلى مصدرها مسندة، وعلى هذا فالأسانيد أساس في بِنْية هذا الكتاب. أما على صعيد النقد فأحياناً يبين أحوال بعض الروايات، كما يظهر ذلك في قوله "هذا حديث غريب"[٦٤٦]، كما استخدم الترجيح في حال التعارض

---

(٦٤٦) الترمذي: الشمائل النبوية، تحقيق: سيد عباس الجميلي بيروت: مؤسسة الكتب القافية، ط١، =

بين الروايات، كما يظهر من قوله: "وهو أصح"[٦٤٧]. ولكن الترمذي لم يقصد الصحة في جميع أحاديثه، ففيها الكثير مما يُنتقد من الأحاديث الضعيفة، وهذا ما نبه عليه الشيخ الألباني في مختصره الموسوم بـ"مختصر الشمائل المحمدية"[٦٤٨].

القاضي عياض اليحصبي (٥٤٤هـ):

يُعَدُّ كتاب "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"، للقاضي عياض من أهم ما صنف في باب الشمائل، وقد حظي هذا المؤلَّف بعناية علماء المسلمين على مر القرون، بعد تأليفه: شرحاً، واختصاراً، فضلاً عن تخريج أحاديثه. والكتاب ليس كتاباً في السيرة على النسق التاريخي التقليدي المعهود، الذي ينزع إلى التتبع التاريخي المتسلسل لحياة النبي ﷺ، منذ نشأته حتى وفاته، بل هو من صنف كتب الشمائل،حيث جمع فيه شمائل النبي ﷺ وأوصافه كلها، وما يجب في حقه، ولعله لم يغفل شيئا يتعلق بحضرته ﷺ من قريب أو بعيد، لذا سماه "الشفا"[٦٤٩]. ولهذا قرر أن مقصده التعريف بـ"قدره الجسيم، وخلقه العظيم، وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبل في مخلوق، وما يُدَان الله تعالى به من حقه الذي هو أرفع الحقوق..."[٦٥٠].

١٤١٢) حديث رقم ١٠٤، ٣٩٦، ص ٩٦، ٣٣٦.

(٦٤٧) المصدر نفسه، حديث رقم ٥٧، ص ٦٨.

(٦٤٨) انظر: ناصر الدين الألباني: مختصر الشمائل المحمدية، (عمان، المكتبة الإسلامية، ب. ت، الأحاديث رقم ٥، ٦، ١٣، ٢٦ ص، ١٦، ١٨، ٢٩، ٣٦.

(٦٤٩) نسجت حول هذا الكتاب الكثير من الأساطير، خاصة في بلاد المغرب، حتى اعتقد أنه لا يقرأ في كربة أو ملمة إلا فرجها الله تعالى. فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية، ص ١٠٤.

(٦٥٠) القاضي عياض: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق: عبد السلام أمين، بيروت، دار الكتب =

والكتاب يتجلى فيه أيضا الإلحاح على البعد الوجداني، حيث كتبه مؤلفه بمداد العاطفة المتأججة والمحبة الصادقة للنبي ﷺ، وذلك من خلال أسلوب أدبي رائق، وعبارة فخمة جزلة، ولاشك أن تكوينه كأديب كان له كبير الأثر في هذا الأمر[٦٥١].

أما عن بِنْيَةِ هذا الكتاب، فقد قسمه إلى أربعة أقسام رئيسة:

القسم الأول: في تعظيم الله تعالى لقدر النبي ﷺ قولاً وفعلاً، وتوجه الكلام فيه من خلال أربعة أبواب لثناء الله تعالى عليه، وإظهاره عظيم قدره لديه. وكذا لبيان تكميل الله تعالى لشخصه من المحاسن والفضائل خَلقاً وخُلقاً. كما بيّن فيه أيضاً عظيم قدره ﷺ ومنزلته عند ربه، وما خصه به من كرامات في الدارين. يضاف إلى ذلك توضيح ما أظهره الله تعالى على يديه من الآيات والمعجزات، وشَرَّفه به من الخصائص والكرامات[٦٥٢].

وأما القسم الثاني: فيختص بما يجب على الأنام من حقوق تجاه شخصه الكريم ﷺ، وعالج هذا الموضوع من خلال أربعة أبواب، تناول فيها فرض الإيمان به ﷺ، ووجوب طاعته، واتباع سنته، ولزوم محبته، وتعظيم أمره ولزوم توقيره، كما تعرض لبيان حكم الصلاة عليه وفرض ذلك وفضيلته[٦٥٣].

=

العلمية، ط. ٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ج١، ص١٢.

(٦٥١) كان القاضي عياض حريصًا على دراسة كتب اللغة والأدب حرصه على تلقي الحديث والفقه، فدرس "الكامل"، للمبرد، و"أدب الكاتب"، لابن قتيبة، و"إصلاح المنطق"، لابن السكيت، و"ديوان الحماسة"، و"الأمالي"، لأبي علي القالي.

(٦٥٢) القاضي عياض: الشفا، ج١، ص ١٣.

(٦٥٣) المصدر نفسه، ج١، ص ١٣.

أما القسم الثالث: فقد قرر القاضي عياض بأنه المقصد الأسمى من وراء تصنيفه لهذا الكتاب، حتى اعتبر القسمين السابقين بمثابة تمهيد له، بل هو موجه للقسم الذي يليه، وفي ذلك يقول: "هذا القسم.. هو سر الكتاب، ولباب ثمرة هذه الأبواب، وما قبله له كالقواعد والتمهيدات والدلائل على ما وَرَدَ فيه من النكت البيِّنات، وهو الحاكم على ما بعده، والمنجز من غرض هذا التأليف"[٦٥٤]. وهذا القسم يناقش فيه بما يستحيل في حقه ﷺ، وما يجوز عليه ﷺ شرعاً، وما يمتنع ويصح من الأمور البشرية أن يضاف إليه ﷺ[٦٥٥].

وأما القسم الرابع: فهو كما أشار جاء فيه كنتيجة أو امتداد للقسم الثالث، إذ يعرض فيه لبعض الأحكام الفقهية المتعلقة بشخصه ﷺ، كحكم من سبه أو انتقص من شأنه، وليس هذا فحسب، بل حُكْم من سب الله تعالى ورسله وملائكته وكتبه، وآل النبي ﷺ وصحبه[٦٥٦]، هذا إضافة إلى مناقشة وتفنيد ما أثاره الزنادقة والملحدين من شبهات حول سيرته ﷺ[٦٥٧].

وكما هو واضح من الروايات لم يُعِرِ القاضي عياض الإسناد الاهتمام الكافي في كتابه، وإن كان في بعض الأحيان يعنى ببيان أسانيد بعض الأخبار في السيرة، مثال ذلك: إسناده لحديث سحر النبي ﷺ [٦٥٨].

---

(٦٥٤) المصدر نفسه، ج١، ص ١٣.

(٦٥٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١٣.

(٦٥٦) القاضي عياض: الشفا، ج١، ص ١٤.

(٦٥٧) المصدر نفسه، ج٢ ص ١٢.

(٦٥٨) "فقد جاءت الأخبار الصحيحة أنه ﷺ سحر، كما حدثنا الشيخ أبو محمد العتابي بقراءتي عليه.."، المصدر نفسه ج٢، ص١١٢.

كما يَبْرز بوضوح براعته محدِّثاً في معالجته للعديد من القضايا، ويدلل على ذلك، مثلاً: قوله في الباب الذي تعرض فيه لبيان ما أظهره الله تعالى على يد النبي ﷺ من المعجزات والكرامات: "وبنيتنا أن نثبت في هذا الباب أمهات معجزاته.. وأتينا منها بالمحقَّق والصحيح الإسناد.." [٦٥٩]، كما اتخذ من الحديث الصحيح أداة في تفنيد آراء الملاحدة والزنادقة[٦٦٠]. كما عول على منهج الترجيح؛ لفض التعارض بين الآراء والروايات المتعارضة[٦٦١]. كما عول كذلك على آرائه العقلية في تفنيد الشبهات، ومما يدلل على ذلك: مناقشته لقضية إسراء الرسول ﷺ: هل كان بجسده أم بروحه؟[٦٦٢].

وعلى الرغم من الأهمية المعرفية والوجدانية لهذا الكتاب، فإن المؤلف تحت تأثير عاطفته الجياشة، أورد بعض الأحاديث الضعيفة، ونقل بعض الأقوال الواهية في التفسير ليُستدل بها، فينبغي ألا تؤخذ على أنها صحيحة[٦٦٣]، هذا إضافة إلى آرائه الجانحة، التي خاض فيها في مسألة النبوة، والتسوِية بين العقل والوحي.

---

(٦٥٩) المصدر نفسه ج١، ص١٥٥.

(٦٦٠) المصدر نفسه ج١، ص١٦٠-١٦١، ج٢، ص١١٢.

(٦٦١) المصدر نفسه ج١، ص ١١٦، ج٢، ص١٣٦-١٥٤.

(٦٦٢) يقول القاضي عياض: "وليس في الإسراء بجسده وحال يقظته استحالة، إذ لو كان مناماً لقال: بروح عبده، ولم يقل: بعبده. وقوله تعالى: ﴿ مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾، ولو كان مناماً لما كانت فيه آية ولا معجزة، ولما استبعده الكفار، ولا كذبوه فيه، ولا ارتد به ضعفاء من أسلم، وافتتنوا به، إذ مثل هذا من المنامات لا ينكر، بل لم يكن منهم ذلك إلا وقد علموا أن خبره إنما كان عن جسمه وحال يقظته. المصدر نفسه، ج١، ص٩٧.

(٦٦٣) فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية، ص ١٠٤.

ابن الجوزي[٦٦٤] (ت٥٩٧ هـ):

كتاب "الوفا بتعريف فضائل المصطفى" تناول فيه ابن الجوزي الشمائل النبوية من ناحية المعجزات والصفات الْخَلْقية والأخلاقية من: زهد، وأدب، وعبادة، وغير ذلك. أما عن موارده فهي جماع بين كتب الحديث، كصحيح البخاري، ومسلم، وسنن الترمذي، وسنن البيهقي، وكتب السيرة كسيرة ابن إسحاق، ومغازي موسى بن عقبة، وأبي معشر، والواقدي.

والكتاب يعد بحقٍّ موسوعةً في بابه، وليس أدل على ذلك من كون عدد أبوابه زادت على الخمسمائة باب. والبناء العام للكتاب مكون من أبواب رئيسة، تختص بموضوعات أساسية في الشمائل، ومن داخل هذه الأبواب الرئيسة أبواب فرعية، يعرض من خلالها للتفاصيل. والمؤلف لم يَقْصر اهتمامه على الشمائل الحياتية، أي المتعلقة بفترة وجوده في الحياة، بل تجاوزها إلى بيان شمائله في الدار الآخرة، كحاله يوم الحشر، وأحواله في الجنة...[٦٦٥].

ونادراً ما يسند ابن الجوزي مروياته، حيث كان الغالب عليه النقل المباشر من المصنفات التاريخية، أما فيما يتعلق بأدائه النقدي في هذا المصنف، فأحيانا يبدي ابن الجوزي محاولات للتصحيح، أو للترجيح بين الروايات المتعارضة.

---

(٦٦٤) هو الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، المفسر الواعظ صاحب لتصانيف، ولد تقريبا سنة ٥١٠ هـ، كان في التفسير من الأعيان، وفي الحديث من الحفاظ، وفي التاريخ من المتوسعين. من أشهر كتبه: المنتظم في التاريخ، وصفة الصفوة، والوفا بفضائل المصطفى، توفي سنة ٥٩٧هـ. الذهبي: التذكرة، ج٤، ص١٣٤٢-١٣٤٨.

(٦٦٥) ابن الجوزي: الوفا بتعريف فضائل المصطفى، تحقيق: محمد النجار، الرياض، المؤسسة السعيدية، ب. د، ج٢، ص٥٧٣-٥٩١.

كتعليقه على بعض الآراء التي تذكر أن والد السيدة خديجة بنت خويلد هو الذي زوجها للنبي ﷺ فقال: "وقد روي أن أباها زوَّجها، وليس بصحيح؛ لأن أباها مات قبل الفجار"[٦٦٦]، وكذا تعليقه بالنقد على أن النبي ﷺ كان له أبناء أسماؤهم: الطَّيب والمطيَّب، والطاهر والمَطَهَّر، فيقول: "والصحيح أن هذه الألقاب لعبد الله، لأنه ولد في الإسلام"[٦٦٧].

ولكن الذي يظهر بجلاء في هذا الكتاب، أن النزعة العاطفية تمكنت من المؤلف، حتى حادت به عن الموضوعية، فغاب لديه الحضور النقدي في كثير من الأحيان، الأمر الذي أفضى به إلى الإسراف في رواية الإسرائيليات، والأخبار الموضوعة والمنكرة، فمن ذلك، مثلاً: ما رواه من أن آدم لما ارتكب الخطيئة، توسل إلى الله باسم النبي ﷺ، لأنه وجد العرش مكتوباً عليه: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، فغفر الله له وقال له: "وَهو آخِر الأنبياءِ من ذريتك، ولولاه ما خلقتكَ"[٦٦٨]، وكذا ما رواه بشأن الطينة التي خلق منها النبي ﷺ[٦٦٩]. إذَنْ، فالكتاب بحاجة إلى مزيد من الجهد النقدي؛ لتحميص مروياته؛ لأن حاله ليس كما ذكر المؤلف أنه لم يخلط فيه الصحيح بالكذب.

السيوطي (ت ٩١١هـ):

كتاب "الشمائل الشريفة" للسيوطي يعد أيضا من الكتب الهامة في موضوع الشمائل. وقد عرض السيوطي لمادة هذا الكتاب من خلال ٧٢٢ حديثاً وأثراً،

(٦٦٦) ابن الجوزي، الوفا، ج١، ص٢٣٨.
(٦٦٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٦٢.
(٦٦٨) المصدر نفسه، ج١، ص٦٨-٦٩.
(٦٦٩) المصدر نفسه، ج١، ص ٧٠.

شملت العديد من جوانب الشمائل النبوية المتعلقة بالأمور الخلقية للنبي ﷺ كوصفه لوجهه وشعره ولحيته وطوله..وكذا خصاله في المأكل والمشرب والملبس..كما عني ببيان أخلاقه ومناقبه ومعجزاته.

ويظهر بجلاء انعكاس التكوين الفقهي للسيوطي في مادة هذا الكتاب فيما يتعلق بأحاديث الأحكام(٦٧٠). والسيوطي لم يُعْن ببيان الأسانيد في هذا الكتاب إلا في حالة بيان حالها من حيث الصحة والضعف، وإن كان يحيل نقوله إلى المصادر أو المؤلفات التي نقل منها.

كما يتضح بجلاء أيضاً في هذا المصنَّف الأداء النقدي للسيوطي، حيث وظف إمكاناته محدِّثاً ناقداً في تقويم غالب مروياته سنداً ومتناً. فنجده مثلاً يعنى ببيان آراء نقّاد الحديث، أمثال الترمذي، وابن حجر، والحافظ العراقي، والإمام الذهبي، وابن حجر اليهثمي في معرفة حال ما يرويه على صعيد السند والمتن(٦٧١).

ومن ناحية أخرى تظهر آراؤه النقدية الدالة على براعته محدِّثاً، ويتجلى ذلك في استخدامه لمنهج الجمع بين الروايات المتعارضة(٦٧٢)، وكذا منهج

---

(٦٧٠) ينظر على سبيل المثال: حديثه الفقهي على حديث "كان ربما اغتسل يوم الجمعة، وربما تركه أحيانا "الشمائل حديث رقم ٣٦٤ ص ١٤٣، وكذا (كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين في بيته وبعد العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته) حديث رقم ٥٩٥ ص٢١٧.

(٦٧١) جلال الدين السيوطي: الشمائل الشريفة، تحقيق: حسن بن عبيد باحبيشي، بيروت: دار طائر العلم للنشر والتوزيع، ص١٣٠، ١٣٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨.

(٦٧٢) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٩٣، ص ١٥٦، حديث رقم ٥٩٥ ص ٢١٧، حديث رقم ٦٧٦ ص ٢٤٣.

الترجيح في حال تعذر الجمع[٦٧٣]، هذا إضافة إلى بيان حال الروايات سنداً ومتناً[٦٧٤].

القسطلاني[٦٧٥] (ت٩٢٣هـ):

يعد كتاب "المواهب اللَّدُنِّية بالمنح المحمدية" من الكتب المهمة في مجال موضوعات الشمائل النبوية، وقد بلغ من أهمية هذا الكتاب أن اهتم بشرحه والتعليق عليه وتلخيصه عدد من المؤلفين، فقد شرحه الزرقاني شرحاً مفصلاً، ولخصه يوسف النبهاني في كتاب دعاه بـ: "الأنوار المحمدية في المواهب اللدنية".

وقد وزع المؤلف مادة هذا الكتاب بين عشرة مقاصد، وكل مقصد مكون من فصول، تناول فيها جل موضوعات السيرة والشمائل النبوية.

ففي المقصد الأول عرض فيه لسيرته ﷺ بشكل موجز من خلال المنهج الحولي، وتناول فيه أحواله في مرحلة البعثة، ثم مغازيه وسراياه.

المقصد الثاني: تناول فيه أسماءه ﷺ وأولاده وأزواجه وأعمامه وعماته

(٦٧٣) المصدر نفسه، حديث رقم ١٠١ ص٤٦، حديث رقم ١٢٥ ص٥٧، حديث رقم ٣٤٨ ص١٣٧.

(٦٧٤) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٨٩ ص ١٥٥، حديث رقم ٤٠٦ ص ١٦٠.

(٦٧٥) الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي الإمام العلامة الحجة الرحلة الفقيه المقرىء المسند قال السخاوي مولده ثاني عشر ذي القعدة سنة ٨٥١هـ بمصر ونشأ بها وحفظ القرآن وتلا السبع وحفظ الشاطبية والجزرية والوردية وغير ذلك وذكر له عدة مشايخ منهم الشيخ خالد الأزهري النحوي والفخر المقسمي والجلال البطري وغيرهم وأنه قرأ صحيح البخاري في خمسة مجالس، توفي سنة ٩٢٣هـ. العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: دار الكتب العلمية، ب. ت، ج٤ ص١٢١.

وأخوته من الرضاعة وجداته وخدمه ومواليه.

المقصد الثالث: يتعلق بما فضله الله به من صفات خَلْقية وخُلُقية.

المقصد الرابع: في معجزاته. المقصد الخامس: فيما اختصه الله به.

المقصد السادس: في الآيات المعظِّمة لقدره المثبتة لرسالته.

المقصد السابع: في وجوب محبته واتباع هديه.

المقصد الثامن: في طبه، وتعبيره للرؤيا وإنبائه بالمغيبات.

المقصد التاسع: في حقائق عبادته.

الفصل العاشر: في وفاته، وزيارة قبره ومسجده ﷺ.

وإذا ما أمعنا النظر في القسم التاريخي، المتضمن المقصد الأول، الذي تناول فيه جوانب من السيرة النبوية في مكة والمدينة، سنلحظ أنه لم يكن مقصودا لذاته، بمعنى أنه لم تكن غايته التأريخ لأحداث السيرة، حيث أراد أن يجعل منها جزءاً من شمائله، ولهذا جمعها مختصرة موجزة من خلال مقصد واحد. وقد حشد القسطلاني لهذا المؤلَّف كمّا هائلا من المصادر، بعضها لا يزال مفقوداً، وقد اتسمت بتنوع موضوعاها، فمنها كتب الصحاح والسن، وعلى رأسها صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي، وكتب السير والمغازي، كسيرة ابن إسحاق، ومغازي موسى بن عقبة، والواقدي، وطبقات ابن سعد.. هذا إلى جانب كتب الشمائل الشهيرة.

هذا ولا يعول القسطلاني على الأسانيد في كتابه، وإنما يعتمد على النقل المباشر عن المصنفات والمظان المشار إليها. ولكن تكوين القسطلاني محدّثاً ناقداً يظهر بجلاء في أدائه النقدي، ومما يدل على ذلك عباراته: "عن ابن عمر بإسناد

لا يصح"[٦٧٦]، "خرجه أبو نعيم في الدلائل بسند فيه ضعف"[٦٧٧]، "وعند أحمد بإسناد صحيح"[٦٧٨]، "فما قاله الواقدي ليس يقوى لمخالفته لما هو أصح منه"[٦٧٩].

ويتميز القسطلاني ببراعة فائقة في تتبع الآراء والتحقيق في صحتها، كما هو الحال في مناقشته لقصة نجاة أبوي الرسول ﷺ من النار[٦٨٠]. كما تظهر براعته أيضا في إجراء منهج الجمع بين الروايات والأخبار المختلفة[٦٨١].

كما يظهر من ناحية أخرى أثر التكوين الفقهي للقسطلاني في جوانب من فصول هذا الكتاب، ويتجلى ذلك في عرضه للآراء المختلفة للعلماء في المسألة الواحدة، ثم مناقشتها مع محاولة تحديد أصحها أو أرجحها، أو بما هو عليه رأي الجمهور أو الإجماع فيها[٦٨٢].

بحرق الحضرمي (ت٩٣٠هـ):

كتاب "حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي ﷺ المختار" لمحمد بن عمر الشهير بـ" بحرق الحضرمي"[٦٨٣] من المؤلفات التي عنيت بموضوع

(٦٧٦) أحمد بن محمد القسطلاني: المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، تحقيق: صالح أحمد الشامي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، ج١ ص١٤٠.

(٦٧٧) المصدر نفسه، ج١ ص١٤٤.

(٦٧٨) المصدر نفسه، ج١ ص٥٦٥.

(٦٧٩) المصدر نفسه، ج١ ص٥٦٥.

(٦٨٠) المصدر نفسه، ج١ ص ١٧١-١٨٣.

(٦٨١) المصدر نفسه، ج١ ص١٦٥.

(٦٨٢) المصدر نفسه، ج٤ ص٢٥٨-٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨٤، ٣٥٤-٣٥٦.

(٦٨٣) هو الإمام البارع النحوي اللغوي الأديب المتفنن القاضي جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك ابن عبد الله بن علي الحميري الحضرمي الشافعي الشهير بحرق، وكانت له اليد الطولى في جميع =

الشمائل. وهذا الكتاب ليس كما يبدو من مسماه كتاباً في السيرة على النسق التاريخي التقليدي، ولكن من موضوعات أبوابه يمكن أن يندرج في مصنّفات كتب الشمائل.

أما عن بِنْية الكتاب، فقد قسمه الحضرمي على ثمانية أبواب، عرض في الباب الأول بشكل موجز مختصر لأحداث سيرته ﷺ من ولادته حتى وفاته، أما الباب الثاني فتناول فيه فضائل مكة والمدينة، والباب الثالث في ذكر من بشر به قبل ظهوره. والرابع في ذكر مولده الشريف ورضاعته ونشأته إلى حين أوان بعثته ﷺ. والباب الخامس في إثبات أن دينه ﷺ ناسخ لكل دين وأنه خاتم النبيين وعموم رسالته إلى الناس أجمعين وتفضيله على جميع النبيين والمرسلين. والباب السادس في ذكر بعض ما اشتهر من معجزاته وظهر من علامات نبوته في حياته ﷺ. والباب السابع في بعض سيرته ﷺ مما لاقاه من حين بعثه الله إلى أن هاجر إلى الله تعالى. الباب الثامن في ذكر ما اشتمل عليه حديث الإسراء من العجائب وما احتوى عليه من الأسرار والغرائب

كما أن لهذا الكتاب قسماً ثانياً أسماه قسم "المقاصد واللواحق"، استهله بخطبة بليغة في الحث على الجهاد في سبيل الله بالأنفس والأموال وإيراد الآيات والأحاديث الدالة على كونه أفضل الأعمال، ثم شرح أحوال المجاهدين في سبيل

= العلوم وصنف في كثير من الفنون كالحديث والتصوف والنحو والصرف والحساب والطب والأدب والفلك وغير ذلك. يقول عنه العيدروس: "ما رأيت أحداً من علماء حضرموت أحسن ولا أوجز عبارة منه. توفي سنة٩٣٠هـ". العيدروس: النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تحقيق: أحمد حالو وآخرين، بيروت، دار صادر، ط.١، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٢-٢١١.

الله ممثلة في سيرة النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين، مع بيان فضل الصحابة وترتيبهم في الفضل، والرد على من قدح في أحد منهم بالقول الفصل[٦٨٤]. كما أفرد في هذا القسم بابا واسعا أسماه "باب في ما اشتهر من سيرته ﷺ إلى وفاته[٦٨٥]، كما ضمّنه فصولا أخرى تناولت أحكام السياسة الشرعية وفضائل الخلفاء الأربعة، وفضائل الصحابة عموما، كما أفرد فيه فصولا تناول فيها فضائل وأخلاق النبي ﷺ، ثم أفرد فصولا أخرى لفضائل الذكر والعبادات.

والملحظ العام الذي يقف عليه كل من يطالع الكتاب، هو اضطراب بنيته وعدم وضوح رؤية المؤلف حيال ترتيب أبوابه، فمثلا في الباب الأول يعرض إجمالاً لأحداث سيرته ﷺ من ولادته حتى وفاته، وفي القسم الثاني يفرد بابا بعنوان "في ما اشتهر من سيرته ﷺ إلى وفاته" يكرر فيه نفس المضمون وإن توسع فيه بعض الشيء، وكان يمكنه أن يجمع بين البابين في سياق واحد. الباب الثاني من القسم الثاني أفرده للحديث عن فضائل مكة والمدينة، ولكنه توسع فيه للحديث عن نسبه ﷺ وشرف قومه ومآثر آبائه وحسبه[٦٨٦] وهي موضوعات بعيدة عن موضوع الباب. أضف إلى ذلك إفراده فصولاً في حسن خلقه ﷺ[٦٨٧]،

(٦٨٤) محمد بن عمر بحرق الحضرمي الشافعي: حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار، تحقيق: محمد غسان نصوح عزقول، بيروت: دار الحاوي، ط١، ١٩٩٨م، ص٩٠.

(٦٨٥) بحرق الحضرمي: حدائق الأنوار، ص٩٧.

(٦٨٦) المصدر نفسه، ص١٧.

(٦٨٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

وموفور عقله[٦٨٨]، وحسن عشرته[٦٨٩]، وشجاعته[٦٩٠]، بعد حديث عن فضائل الخلفاء الأربعة وفضائل الصحابة عموما، وهذه الفصول كان يجب أن يفرد لها بابا مستقلا في القسم الأول.

ولا يعير المؤلف اهتماما ببيان الأسانيد، وإن كان أحيانا يحيل ما ينقله إلى مصادره، مع ذكره لتعليقات أهل الحديث على أحوال الروايات[٦٩١]. ولكن يجب أن نقرر أن الكتاب فيه كثير مما ينتقد، خاصة وأن المؤلف تملكته نزعة صوفية طرقية، كما يتجلى ذلك في قصة الأعرابي، الذي جاء إلى قبر النبي ﷺ متوسلا به في طلب الشفاعة لأجل غفران ذنوبه[٦٩٢].

ويظهر بجلاء أيضا اعتناء المؤلف بالمحسنات البديعية، والإكثار من أسلوب السجع في العبارات. كما يمثل الشعر أساسا في مادة هذا الكتاب، حيث نجده في غالب كتب هذا المصنف يختمها بذكر قصيدة تخص موضوع الباب[٦٩٣].

---

(٦٨٨) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٦٨٩) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٦٩٠) المصدر نفسه، ص١٨٦.

(٦٩١) المصدر نفسه، ص ٢١١، ٢١٤، ٢١٥.

(٦٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩، انظر كذلك ما ذكر من أساطير بشأن أمر ولادته ﷺ، ص ٢٣.

(٦٩٣) بحرق الحضرمي: حدائق الأنوار، ص ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١.

المبحث الثاني
كتب الدلائل والمعجزات

"الدلائل" جمع دليلة، وهي العلامة على الشيء، وتسمى أيضاً بـ"علامات النبوة"، والمقصود منها إظهار العلامات التي تثبت صدق نبوة الرسول ﷺ، كتبشير الرسل والأنبياء به ﷺ، وبشارات الكتب السابقة به ﷺ من التوراة والإنجيل والزبور، وقبل ذلك: صحف إبراهيم- عليه السلام-، وكذا ما أخبر به الكهان والرهبان بقرب مبعث نبي وأنه يكون من أمره كذا وكذا. ومن مقاصد باب دلائل النبوة أيضاً: طهارة النبي ﷺ في آبائه وأجداده ونسبه وكونه مصطفى، وما ورد في شأن ولادته، وإخباره ﷺ بالأمور الغيبية: التي حدثت أو ستحدث.

وتعتبر الدلائل أيضاً من الموضوعات التي نشأت منثورة بين موضوعات كتب الحديث، وتاريخ السيرة النبوية، ثم أفضى ما جرى لها من تراكم في مادتها إلى التصنيف فيها بشكل مستقل.

الفريابي[٦٩٤] (٢٠٧- ٣٠١):

يعد كتاب "دلائل النبوة" للفريابي من الأعمال الرائدة في موضوع الدلائل.

(٦٩٤) الفريابي العلامة الحافظ شيخ الوقت أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، قاضي الدينور وصاحب التصانيف، كان ثقة مأمونا، قال الخطيب كان من أوعية العلم من أهل المعرفة والفهم. توفي عام ٣٠١هـ، ابن القيسراني: تذكرة الحفاظ، ترجمة رقم ٧١٤ ج٢ ص٦٩٢، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٩٦.

والبناء العام للكتاب عبارة عن رسالة صغيرة مكونة من بابين رئيسين: الباب الأول: يخص ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو في الشيء القليل من الطعام فتجعل فيه البركة حتى يَشْبع منه الخلق الكثير(٦٩٥). أما الباب الثاني: فيتعلق بما روي أن النبي ﷺ كان يدعو ويضع يده في الشيء اليسير من الماء فيسقي منه الخلق الكثير(٦٩٦). وقد صاغ مادة هذين الكتابين من خلال ٥٣ رواية وأثراً.

يعوِّل الفريابي على الإسناد بشكل أساسي في نقل مروياته، والروايات في غالبها مسندة، كما اعتمد على طريقَيْ: "السماع"، و"العرض"، في نقل مادة هذا الكتاب، وهذا واضح في أدائه بمصطلح "قرأت على أبي مصعب.."(٦٩٧)، "حدثنا عمرو بن محمد.."(٦٩٨)، إلا أنه يلاحظ أن الفريابي لم يضطلع بأي إجراء نقدي حيال هذه المرويات، وإنما اكتفى بإجراء الجمع على ما في بعضها من ضعف.

أبو الحسن الماوردي(٦٩٩) (٤٥٠هـ):

يعد كتاب "أعلام النبوة" للماوردي، علامة بارزة في مجال دلائل النبوة،

(٦٩٥) الفريابي: دلائل النبوة، تحقيق: عامر حسن صبري، مكة المكرمة: دار حراء، ط١، ١٤٠٦هـ، ص٢٩.

(٦٩٦) المصدر نفسه ص ٥٥.

(٦٩٧) الفريابي: دلائل النبوة ص ٣١.

(٦٩٨) المصدر نفسه ص ٣٢.

(٦٩٩) هو أبو الحسن علي بن محمد المشهور بالماوردي، ولد بالبصرة عام ٣٦٤هـ، برع في العديد من العلوم كالحديث والتفسير وعلوم العربية، تقلد رئاسة الشافعية الخليفة العباسي القادر بالله، من أهم كتبه الإقناع، والأحكام السلطانية، قال عنه الخطيب: كان ثقة من وجوه فقهاء الشافعية. توفي ببغداد عام ٤٥٠هـ، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد الحليم، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ، ترجمة رقم١٩٢ ج٢ ص٢٣٠-٢٣٢.

حيث لم يقتصر فيه على الأدلة النقلية في استخلاص مادة الدلائل -شأن السابقين واللاحقين له- بل عول، أيضاً، على العقل كوسيلة دالة على دلائل نبوته. ولهذا استهل الماوردي كتابه بمقدمة أشار فيها إلى امتياز الإنسان على الحيوان بالنطق والعقل، وعلل ذلك بقوله: "ليعان بهما على ما كُلِّف من أوان التعبد؛ فيصل بالعقل إلى علمه واستعلامه، وبالنطق إلى فهمه واستفهامه"(٧٠٠)، وذلك حتى يكون في النهاية مهيأ للتكليف الذي لا يتسنى حصوله "برسل مبلِّغين عن الله ثوابه فيما أمر، وعقابه فيما حظر"(٧٠١)، وعلى هذا ارتأى الماوردي قبل أن يسهب في بيان أعلام نبوة نبينا محمد ﷺ أن يناقش باستفاضة "ما يوضح إثبات النبوات ما ينتفي عنه ارتياب مغرور وشبهة معاند"(٧٠٢). إذن فالكتاب حسب مقصد المؤلف يقوم على محورين رئيسين:

المحور الأول: يُعْنى فيه بإثبات قضية النبوات بوجه عام.

أما المحور الثاني: فتعرض فيه لبيان أعلام ودلائل نبوة الرسول ﷺ.

أما فيما يتعلق بالمحور الأول، فيستهله الماوردي بباب يناقش فيه أهمية العقل في استنباط الأدلة، والاجتهاد وقوة النظر، ثم يؤسس على هذه الفكرة؛ ليبرهن من خلالها في الباب الثاني على فاعلية دور العقل في التعرف على الإله المعبود، ثم ينفذ إلى الباب الثالث ليؤكد أن الألوهية تتطلب التكليف من قبل الإله المعبود من خلال أوامر الشرع. وهو ما يثبت به موضوع الباب الرابع، وهو النبوات

(٧٠٠) أبو الحسن الماوردي: أعلام النبوة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، ص٣.

(٧٠١) المصدر نفسه ص٣.

(٧٠٢) المصدر نفسه ص٣.

حيث فند فيه آراء الدهريين والملاحدة الذين ذهبوا إلى إبطال النبوات؛ ليخلص في النهاية إلى إثبات نبوة النبي محمد ﷺ(٧٠٣).

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني، فمن خلال ١٣ باباً أورد الماوردي العديد من دلائل النبوة، كالإعجاز في القرآن الكريم، ومعجزات عصمته ﷺ، وفيما سمع من معجزات أقواله، وإجابة دعوته، وإنذاره بما سيحدث من بعده، وإخباره بما ظهر من البهائم، وفي ظهور المعجز من الشجر والجماد، وبشائر الأنبياء عن نبوته، وفي آيات مولده وظهور بركته، وشرف أخلاقه وكمال فضائله، ومبتدىء بعثته واستقرار نبوته ﷺ.

ويمتاز الماوردي عن غيره ممن صنَّف في الدلائل أنه فيما يخص بشارة أهل الرسالات السابقة بمجيئه ﷺ لم يقتصر على عرض الأدلة النقلية المشهورة عند المسلمين في هذا الصدد، ولكنه طالع كتبهم؛ لينقب بنفسه عن مواطن هذه البشارات في مقولات أنبياء بني إسرائيل وعبّادهم، وقد أوقفنا من بحثه هذا على نصوص ثرية ومهمة للغاية(٧٠٤).

ومعالجة الماوردي لمادة هذا الكتاب لم تأت على طريقة المحدِّثين، بل جاءت على طريقة الفقهاء والمتكلمين، إذ لا يقيم في الغالب اهتماماً بالأسانيد، ولا بنقد المنقول على طريقتهم، سواء على صعيد السند أو المتن، بل يهتم ببيان ومناقشة الأدلة والآراء الكلامية والعقلية المتعلقة بهذا الشأن(٧٠٥). وعلى هذا فالكتاب لا يخلو من الروايات الضعيفة والمنكرة، كرواياته للطريقة التي

---

(٧٠٣) الماوردي: أعلام النبوة، ص٥-٥٧.

(٧٠٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧-١٤١.

(٧٠٥) المصدر نفسه، ينظر على سبيل، ص ٣-٥٧، ٢٢١-٢٢٣.

اصطنعتها السيدة خديجة لتستبين من أمر جبريل[٧٠٦].

الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ):

كتاب "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة" للإمام البيهقي من أهم كتب الدلائل وأوفاها، فهو بحق موسوعة في اختصاص دلائل النبوة. وقد نال استحسان الكثير من العلماء، فيقول عنه تاج الدين السبكي[٧٠٧]: "أما كتاب دلائل النبوة، وكتاب شعب الإيمان، وكتاب مناقب الشافعي -وهي كلها للإمام البيهقي- فأقسم ما لواحدٍ منها نظير". وقال ابن كثير[٧٠٨] أيضا: "وجمع أشياء كثيرة نافعة لم يُسبق إلى مثلها، ولا يُدْرَك فيها، منها: كتاب السنن الكبير...، ودلائل النبوة، والبعث والنشور، وغير ذلك من المصنفات الكبار والصغار المفيدة التي لا تُسامى ولا تُدانى". وقال عنه الكتاني[٧٠٩]: "وفيه يقول الذهبي: عليك به فإنه كله هدى ونور".

استفتح البيهقي كتابه بمقدمة مهَّد فيها لموضوع الكتاب، حيث بيَّن فيها أن الخلق مفطورون بوجود خالق مدبر لهذا الكون، لكنهم لا يدرون أن عبادته حق عليهم، ولا كيفيها أدائها، ولا يعلمون ما مصيرهم إن لم يعبدوه، ومن هنا جاءت الحكمة من إرسال الرسل، حيث إن الله تعالى: (بعث فيهم رسلاً يأمرونهم بعبادته، ويبينون لهم كيفيتها ويبشرون بالجنة من أطاعه، وينذرون

(٧٠٦) المصدر نفسه، ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٧٠٧) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢م، ج٤ ص٩.

(٧٠٨) البداية والنهاية، ج١٢ ص٩٤.

(٧٠٩) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٠٥.

بالنار من عصاه، وهذا كقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَـٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾(٧١٠)"(٧١١). ثم أخذ يعرض إجمالا للمعجزات التي أيد الله بها أنبياءه في أزمانهم، ثم أخذ يعدد إجمالا أيضا معجزات النبي ﷺ(٧١٢).

وقبل أن يتحول البيهقي من الإجمال إلى التفصيل في شأن دلائل نبوة الرسول ﷺ، سرد فصولاً أوضح فيها شروط قبول الأخبار، وصفات من يقبل خبره، وبيان حكم المراسيل، واختلاف الأحاديث(٧١٣). ثم أبان منهجه في التعامل مع مرويات موضوع الدلائل، وهو أن كل حديث أخرجه ذكر ما يؤكد صحته، ونوه إلى أن الأحاديث التي رواها ولم يشر إليها بالصحة أو الضعف، فهي في منزلة الصحة والقبول كسابقتها. أما الأحاديث التي فيها علة أو ضعف فنبه عليها، وفي هذا يقول: "ويُعلَم أن كل حديث أوردته فيه قد أردفته بما يشير إلى صحته أو تركته مبهماً وهو مقبول في مثل ما أخرجته وما عسى أوردته بإسناد فيه ضعف أشرت إلى ضعفه وجعلت الاعتماد على غيره"(٧١٤).

وهذا النهج وضح بجلاء في أدائه بالعبارات النقدية الآتية "إسناد حديثه

---

(٧١٠) طه/ آية ١٣٤.

(٧١١) البيهقي: دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ج١ ص٧.

(٧١٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٧-٢٠.

(٧١٣) المصدر نفسه، ج١ ص٢٠.

(٧١٤) البيهقي: دلائل النبوة، ج١ ص٤٦.

ضعيف"(٧١٥)، "هذا إسناد منقطع"(٧١٦)، "إسناد مرسل"(٧١٧)، كما كان يُعمل "منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة(٧١٨)، وكذا منهج الترجيح في حال تعذر الجمع، كما يظهر مثلا في أدائه بعبارة "وهذه الرواية أصح"(٧١٩).

أما عن طبيعة موضوعات الكتاب، فهي موزعة بين أحداث السيرة النبوية والأعلام الدالة على نبوته، وذلك من خلال أبواب كثيرة تطرقت إلى الموضوعات الآتية: أبواب في ميلاد رسول الله ﷺ وما يخص ذلك من أحداث جليلة وقعت في صباه ونشأته، باب في رضاع النبي ﷺ ومرضعته وحاضنته وما ظهر عليه من الآيات عندها، باب في أسمائه ﷺ، باب في كنيته ﷺ، باب في شرف أصله ونسبه ﷺ، باب في وفاة أبيه وأمه ووفاة جده، باب في صفته من قَرْنه إلى قدمه، باب في صفة خاتم النبوة، باب جامعٌ في صفته ﷺ، باب في أخلاقه وشمائله ﷺ، باب في زهده ﷺ في الدنيا واختياره الفقر على الغنى وجلوسه مع الفقراء وكونه أجزأ الناس باليد واجتهاده في طاعة ربه، باب في مَثَله ومَثَلِ الأنبياء قبله وأنه خاتم النبيين، باب في مَثَله ومَثَلِ أمته ومَثَلِ الهدى الذي جاء به، باب في صفته في التوراة والإنجيل والزبور، باب ما وجد في صورته وصورة الأنبياء قبله بالشام، جماع أبواب ما ظهر على رسول الله من الآيات قبل ولادته وبعد مبعثه وما كان تجري عليه أحواله حتى بعث نبياً، باب

(٧١٥) المصدر نفسه، ج٥ ص ٤١٩-٤٢٢.
(٧١٦) المصدر نفسه، ج٦ ص ١٨٣، ج٧ ص ٢١٠.
(٧١٧) المصدر نفسه، ج١ ص ١٤٦، ج٧ ص ٢٢٩.
(٧١٨) المصدر نفسه، ج٤ ص ٣٩٣، ج٥ ص ٤٩٧.
(٧١٩) المصدر نفسه، ج٤ ص ٩٨، ج٥ ص ١٠٦.

في بناء الكعبة وما ظهر فيه عليه من الآيات، باب في ذكر ما كان يشتغل به قبل تزويجه خديجة، ثم في تزوجه بها، والآثار التي كانت تظهر عليه، وأبواب في أخبار الأحبار والرهبان بما كانوا يجدون في كتبهم من خروجه وصدقه في رسالته، وفيها قصة إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه، وحديث قس بن ساعدة الإيادي وغيره ممن أخبر به وحديث زيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل وإخبارهما به.

ثم ينتقل بعدُ إلى تفصيل أحوال النبي ﷺ في فترة المبعث، كبيان سنه ﷺ في هذه الفترة، ونزول الوحي عليه ﷺ، وإسلام بعض الصحابة...، وما لقي رسول الله ﷺ وأصحابه من أذى المشركين حتى أخرجهم إلى الهجرة، ثم يتحول بعد ذلك إلى بيان أحواله ﷺ في الفترة المدنية، كبناء المسجد وتحويل القبلة، والإذن بالقتال، ثم انتقل للحديث عن دلائل نبوته في مغازيه وحروبه وسراياه، في غزوة بدر، وغزوة أحد، وغزوة ذات السويق، وغزوة غطفان وما ظهر فيها من آثار النبوة، وغزوة ذي قرد، وغزوة بني قينقاع.. ثم يختم كتابه بالحديث عن مرض موته ثم وفاته ودفنه ﷺ.

ومن يمعن النظر في هذا السيل من الموضوعات والأبواب التي عرض لها البيهقي، سيدرك أن مفهوم البيهقي لدلائل النبوة لا ينحصر في حدود التعريف بالعديد من معجزاته ونبوءاته فقط، بل هو جماع لسيرته وأحواله ﷺ.

أما عن البناء العام للكتاب، فهو مقسم إلى أبواب رئيسة، ينـدرج تحتها أبواب فرعية مفصلة. ولكن ما يعاب على البيهقي في هذا الصدد هو عدم وجود رؤية واضحة لديه في ترتيب وتنظيم أبوابه، حيث نجده مثلا يتحدث عن

نزول الوحي بوساطة جبريل في أكثر من موضع في فترة المبعث، ثم نجده يفرد له بابا في مقام آخر يتحدث فيه عن كيفية نزول جبريل، والصحابة الذين كان يتمثل في صورهم(٧٢٠).

الأصبهاني (٤٥٧- ٥٣٥هـ):

عرض الأصفهاني من خلال كتابه الموسوم بـ"دلائل النبوة" لموضوعات الدلائل بشكل موسع، فتناول دلائل نبوته ﷺ قبل البعثة، فذكر ما تعلق منها بحال ولادته، وفي صباه، كما تعرض لذكر معجزاته كحادث انشقاق القمر وتسبيح الحجر بين يديه..، وإخبار بعض اليهود عن صفته في التوراة، وهلاك المستهزئين به من كفار مكة، وإسلام الجن، وإخباره بأمر الجساسة والدجال، ورؤيته من خلفه، والأشياء التي أخبر عنها الرسول ﷺ فكانت.

قسَّم الأصبهاني الكتاب إلى فصول ١٣٠ فصلا، عرض من خلالها مادة الكتاب من خلال ٣٤٣ حديثاً وأثراً، ومما يؤخذ عليه أنه ليست لديه رؤية واضحة في ترتيب الفصول والعنونة لها، فمثلاً في بشارة النبي ﷺ عند السابقين من أصحاب الديانات الأخرى يعرض لها في مواطن متفرقة ولا يجمعها في سياق واحد(٧٢١)، وكذا الحال مع دلائل نبوته ﷺ قبل البعثة(٧٢٢)، وإذا كان هناك فصولاً وضع لها عنواناً تعبر عن مضمون الفصل، فهناك فصولاً أخرى لم يذكر

(٧٢٠) ينظر البيهقي: دلائل النبوة، باب مبتدأ البعث والتنزيل ج٢ ص ١٣٥-١٤٠، باب ما جاء في نزول القرآن وهو نزول الملك بما حفظ من كلام الله عز وجل، ج٧ ص ١٣١-١٤٢، جماع أبواب كيفية نزول الوحي على رسول الله. ج٧ ص٥١-٧٨.

(٧٢١) الأصبهاني: دلائل النبوة، ص٣٨، ٤٠، ٥٠ ، ١٠٠.

(٧٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٥، ٤٩.

لها عنوان[٧٢٣]. كما حرص الأصبهاني على تفسير غريب الألفاظ التي تـرد في الروايات والأحاديث في نهاية كل فصل[٧٢٤].

يعتمد الأصبهاني على الأسانيد بشكل أساسي في نقوله، وفي بعض الأحيان يذكر للرواية الواحدة أكثر من طريق[٧٢٥]، ويتضح من أدائه أنه اعتمد في تحمل مروياته على طريق "السماع"، و"العرض"، و"الوجادة"، كما تـدل الألفـاظ والعبارات الآتية: "حدثنا"[٧٢٦] و"أخبرنا"[٧٢٧]. وفي أحيـان أخـرى يُغفـل الأصبهاني الإسناد، ويعتمد على النقل المباشر عن الكتب والمصنفات[٧٢٨]. كما يلحظ غياب الحضور النقدي عند الأصبهاني، حيث يكثر من الروايات المنقطعة الضعيفة والمنكرة[٧٢٩].

---

(٧٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٧، ٤٠، ٤٣.

(٧٢٤) المصدر نفسه، ص٣٦ ،٣٨، ٤٣.

(٧٢٥) المصدر نفسه، ص٤٠، ٤٥.

(٧٢٦) المصدر نفسه، ص ١١٣، ١١٧.

(٧٢٧) المصدر نفسه، ص٣١، ٦٣.

(٧٢٨) دلائل النبوة، ٧٠، ١٠٠، ١٦٦.

(٧٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٠، ١٤٠، ١٦٧، ١٦٨.

المبحث الثالث
كتب الخصائص

الخصائص جمع خصيصة: وهي ما كان مختصاً بشيء أو مختصاً بــه ذلــك الشيء. والخصائص في هذا المقام تعني ذكر ما تفرد به النبي ﷺ عن غيره: سواء على صعيد الأنبياء مثل كونه خاتم الأنبياء والمرسلين، ونــزول القــرآن عليــه المعجزة الخالدة وغيرها. أو على مستوى سائر أمته في الأحكام الخاصة به، ومثل جواز التعدد له بأكثر من أربع وغيرها. ويدخل في موضوع الخصائص أيــضاً الجوانب التي تفردت بها أمته عن غيرها من الأمم مثل: حِــل الغنيمــة، وأنها شاهدة على الأمم السابقة.

وإذا كان بعض من جوانب هذا الموضوع قد نُوقشت في ســياق كتــب الدلائل، شأن البيهقي في "دلائل النبوة"، إلا أن بعض العلماء المتأخرين آثروا أن يفردوا لها مصنفات مستقلة، من خلال اختصاص قائم بذاته عن كتب الدلائل. وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف في موضوع الخصائص يعد محدوداً، إذا ما قورن بحجم التأليف في مجال الدلائل والشمائل. وفيما يلي دراسة لنموذجين من كتب الخصائص:

ابن الملقن (ت٨٠٤هـ):

كتاب "غاية السول في خصائص الرسول ﷺ"، لابن الملقن[٧٣٠]، يعد مــن

(٧٣٠) هو الإمام الفقيه الحافظ ذو التصانيف الكثيرة سراج الدين أبو حفص عمر بن الإمام النحــوي =

الكتب المهمة أيضاً في موضوع الخصائص، ونزع فيه إلى الاختصار والإيجاز، وقد استهله المؤلف بمقدمة تناول فيها خلاف العلماء في الخوض في باب الخصائص، فعرض لأقوال المعارضين، لكونها ليست من مقاصد الاجتهاد، وأنه لا طائل من البحث فيها(٧٣١)، إلا أن ابن الملقن تبنى رأي الجمهور، الذي ارتأى جواز واستحباب ولوج هذا الباب من أبواب السيرة النبوية، بل وصل به ابن الملقن إلى حد القول بالوجوب، "لأنه ربما وَجد جاهل بعضَ الخصائص ثابتة في الحديث الصحيح؛ فعمل به آخذاً بأصل التأسي؛ فوجب بيانها لتُعرف ولا يعمل بها"(٧٣٢).

وقد أقام ابن الملقن بناء هذا الكتاب على أساس فقهي، حيث قسم خصائص النبي ﷺ إلى أربعة أقسام رئيسة هي: الواجبات، والمحرمات، والمباحات، والفضائل. ففي باب الواجبات: أوضح الحكمة من الواجبات التي اختص الله بها نبيه ﷺ، وأنواعها كمصابرة العدو وإن كثر عددهم، ووجوب تغيير المنكر عند الإمكان، ووجوب قضاء دينِ مَن مات من المسلمين معسرا عند اتساع المال عليه، وتخيير زوجاته بين اختيار زينة الدنيا ومفارقته وبين اختيار

=

نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الشافعي المشهور بابن الملقن، أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث، ولد سنة ٧٢٣هـ، برع في الفقه والحديث، وصنف فيهما الكثير، كشرح البخاري وشرح العمدة، وألف في المصطلح كتاب المقنع. وتوفي سنة ٨٠٤هـ، السيوطي: طبقات الحفاظ، ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ترجمة رقم ١١٧٣ج١ ص٥٤٢.

(٧٣١) أبو حفص عمر بن علي الأنصاري (ابن الملقن): غاية السول في خصائص الرسولﷺ، تحقيق: عبد الله بحر الدين عبد الله، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص١، ٢.

(٧٣٢) ابن الملقن: غاية السول، ص٢.

الآخرة والبقاء في عصمته، ولا يجب ذلك على غيره[٧٣٣].

أما الخصائص من المحرمات: فأبان أيضا حكمته تعالى فيها، وبين صورها، التي منها: تحريم الزكاة، وصدقة التطوع عليه، كما كان يحرم عليه إذا لبس لأمته أن ينزعها حتى يلقى العدو ويقاتل، وكان يحرم عليه مد العين إلى ما متع به الناس..[٧٣٤].

أما الخصائص المتعلقة بالمباحات: فأوضح حكمتها وأبان موقف النبي ﷺ، ومنها: الوصال في الصوم، واصطفاء ما يختاره من الغنيمة قبل قسمتها، وأخْذُ خُمُس الفيء والغنيمة[٧٣٥].

أما فيما يتعلق بجانب الفضائل والكرامات: فبين خصوصيته ﷺ فيها من حيث حكمتها وأنواعها، ومنها: أن أزواجه اللاتي توفي عنهن محرمات على غيره أبداً، وأن أزواجه ﷺ أمهات المؤمنين، وأنه ﷺ خاتم النبيين، وأن شريعته مؤبدة، وناسخة لجميع الشرائع، وأن أمته خير الأمم، معصومة لا تجتمع على ضلال أبداً.. [٧٣٦].

ويتضح في هذا الكتاب براعة ابن الملقن وعلو قامته محدِّثاً ناقداً، حيث لم يقف من النصوص موقف الناقل المستسلم، بل حرص على مناقشة الأدلة مستخلصاً منها الصحيح أو الأرجح. وتأملْ على سبيل المثال في مناقشته لحديث: "ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع: النحر، والوتر، وركعتا

(٧٣٣) المصدر نفسه، ص١٣-٢٤.

(٧٣٤) المصدر نفسه، ص٢٥-٢٧.

(٧٣٥) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٧-٤٩.

(٧٣٦) المصدر نفسه، ص٤٩-٧٩.

الضحى"، حيث يقول: "ومدار هذا الحديث على أبي جناب الكلبي... وأبـو جناب هذا ضعيف مدلس... وقال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير. قلت: فكيف أخرجت له في مسندك.؟!... قلت: ولهذا الحديث طريق ثان من حديث جابر الجعفي... وجابر ضعيف... وطريق ثالث من طريق وضاح بن يحيى... وهـو ضعيف، قال ابن حبان: لا يحتج به، فالوضاح كان يروي عن الثقات الأحاديث المقلوبة التي كأنها معمولة... فتلخص ضعف الحديث من جميع طرقه؛ وحينئـذ ففي ثبوت خصوصية هذه الثلاثة به نظر، فإن الذي ينبغي، ولا يعدل إلى غيره، أن لا تثبت خصوصية إلا بدليل صحيح، على أنه قد جاء ما يعارضه، وهو مـا أخرجه الدارقطني من حديث قتادة عن أنس مرفوعاً: "أُمرت بالوتر، والأضحى، ولم يُعْزَمْ عليَّ"[٧٣٧].

السيوطي (ت٩١١هـ):

يعد كتاب "كفاية الطالب اللبيب في خـصائص الحبيـب"، للـسيوطي، والمشهور باسم "الخصائص الكبرى" من أهم ما ألف في هذا الموضوع. أما عن بِنْية الكتاب، فهي مقسمة إلى أبواب رئيسة، تناولت بداخلـها الموضـوعات المتعلقة بخصائص نبوته، ككونه أول النبيين في الخلق، وكتابة اسمه الشريف مـع اسم الله تعالى على العرش وسائر ما في الملكوت، وتبشير الأنبياء والمرسلين بـه على مر الدهور والأزمان، وإخبار الأحبار والرهبان الكهان به قبل بعثته. هـذا إلى جانب خصائصه فيما يتعلق بجوانب ولادته، ونشأته، وهيئتـه، وصـفاته، وأخلاقه، ومعجزاته، وتفرده عن أقرانه من الأنبياء، فضلا عن أصحابه.

(٧٣٧) ابن الملقن: غاية السول، ص ٣، ٤.

وقد عرض السيوطي في مقدمة هذا الكتاب لمنهجه الذي سيعالج من خلاله ما سَيَعْرِضه من مادة حديثية أو تاريخية، فيقول إن الكتاب: "مستوعب لما تناقلته أئمة الحديث بأسانيدها المعتبرة، مشتمل على ما اختص به سيد المرسلين من المعجزات الباهرة، والخصائص التي أشرقت إشراق البدور السافرة، وأوردت فيه كل ما ورد، وَنَزَّهتُهُ عن الأخبار الموضوعة وما يُرَدُّ، وتتبعت الطرق والشواهد لما ضعف من حيث السند، ورتبته أقساما متناسقة، وأبوابا متلاحقة"(٧٣٨).

إذن، فمن هذا النص يتبين أن السيوطي لم ينزع إلى اشتراط الصحة في كل ما يرويه، فهو جماع بين الأحاديث التي تناقلتها أئمة الحديث بأسانيدها المعتبرة وبين الأخبار الضعيفة، هذا مع إقراره بأنه سيجرد الكتاب عن الأخبار الموضوعة.

ويبدو أن السيوطي لم يلتزم بشرطه فيما يخص تجريد كتابه من الأخبار الموضوعة، حيث تجلت أمارات الوضع على كثير من الأخبار والآثار التي رواها في هذا الكتاب، ومما يدل على ذلك ما رواه من أنه "لما فتحت عمورية وجدوا على كنيسة من كنائسها مكتوب بالذهب" شر الخلف خلف يشتم السلف، واحد من السلف خير من ألف من الخلف، يا صاحب الغار نلت كرامة الافتخار، إذ أثنى عليك الملك الجبار، إذ يقول في كتابه المنزل على نبيه المرسل ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾، يا عمر ما كنت والياً بل كنت والداً، يا عثمان قتلوك مقهوراً ولم يزوروك مقبوراً، وأنت يا علي إمام الأبرار والذاب

(٧٣٨) جلال الدين السيوطي: الخصائص الكبرى بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج١ ص٢.

عن وجه رسول الله ﷺ الكفار، فهذا صاحب الغار، وهذا أحد الأخيار، وهذا غياث الأمصار، وهذا إمام الأبرار، فعلى من ينتقصهم لعنة الجبار، قال: فقلت لصاحبٍ له، قد سقطت حاجباه على عينيه من الكبر: منذ كم هذا على باب كنيستكم مكتوباً؟ قال: من قبل أن يبعث نبيكم بألفي عام(٧٣٩).

ومن ناحية أخرى يظهر تكوين السيوطي محدِّثاً ناقداً حيال الكثير من أخبار السيرة في هذا الكتاب، ويدلنا على ذلك الكثير من العبارات والصيغ النقدية مثل: "وأخرج ابن منده بسند ضعيف.." (٧٤٠)، ".. وليث فيه ضعف"(٧٤١)، "..تفرد به الهيثم، وهو ضعيف"(٧٤٢). ومن ناحية أخرى لم يُعِر السيوطي اهتماماً بالأسانيد، وإن كان يصرح أحيانا بأسانيد المصادر والمؤلفات التي ينقل عنها(٧٤٣).

ومصادر السيوطي في هذا الكتاب مزج مِن كتب الحديث والسنن والتاريخ والسير، وكتب الدلائل والشمائل، فنقل عن البخاري ومسلم وأصحاب السنن كأبي داود والنسائي والترمذي، ونقل عن سيرة ومغازي ابن إسحاق، وموسى ابن عقبة والواقدي، ودلائل النبوة للأصبهاني، والبيهقي.

---

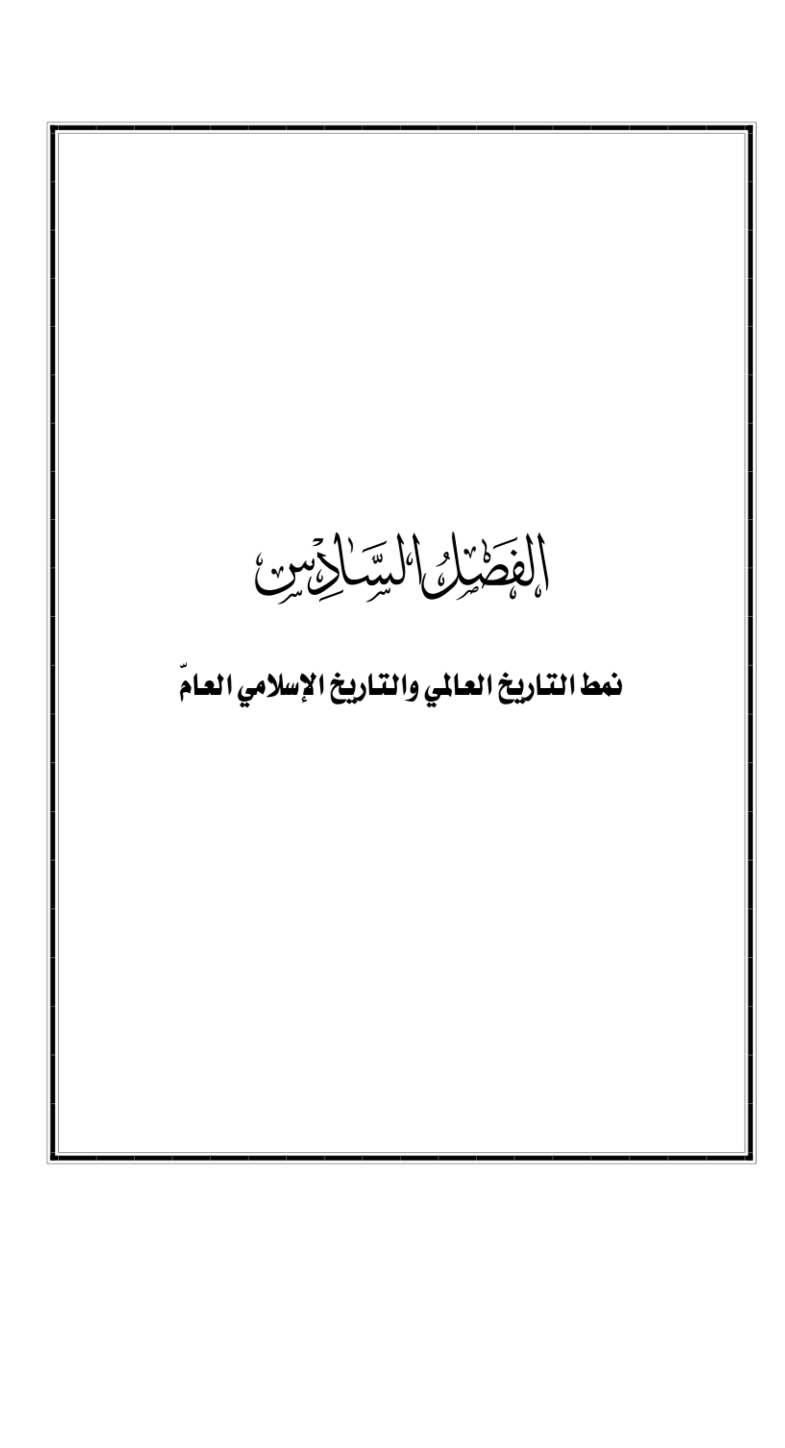
(٧٣٩) المصدر نفسه، ج١ ص٤٣.

(٧٤٠) المصدر نفسه، ج١ ص ١٠٢.

(٧٤١) المصدر نفسه، ج١، ص ١٠٣.

(٧٤٢) السيوطي: الخصائص الكبرى ج١، ص٤٩.

(٧٤٣) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٣، ٦١.



الفصل السادس

نمط التاريخ العالمي والتاريخ الإسلامي العامّ

مدخـــل:

في هذا الفصل سيتطرق حديثنا لموضوعين أو نمطين تاريخيين هما: نمط التاريخ العالمي، ونمط التاريخ الإسلامي العام، وقد جمعنا بينهما في هذا الفصل لما بينـــهما مـــن مشترك في الموضوعات التاريخيـــة، وإن كـــان بينـــهما خلاف سنكشف عنه لاحقا. وقد أفردنا لكل نمط منهما مبحثاً مستقلاً. ومن المعلوم أن نمط التاريخ العالمي كان أسبق من نمط التاريخ الإسلامي العام من حيث التدوين؛ ولهذا سنبدأ بالحديث عنه.

المبحث الأول
نمط التاريخ العالمي

"التاريخ العالمي" مصطلح يقصد به عند المؤرخين، التأريخ للأحداث من مبدأ الخليقة حتى عصر المؤلف، ويكون هذا النمط متضمناً في الغالب الأعم أحداث السيرة النبوية، باعتبارها حِقْبةً من حقب التاريخي العالمي[٧٤٤]. كما ننوه من ناحية أخرى بأن التصنيف في هذا المجال التاريخي لم يكن قاصراً على طائفة الإخباريين فقط، بل زاحمهم فيه أيضا المحدَّثون، أو ما يمكن أن يطلق عليهم "المؤرخون المحدِّثون"، ولاشك أن ولوج المحدِّثين التصنيف في هذا الباب سينعكس على الرواية التاريخية، ولاسيما الخاصة بحقبة السيرة النبوية، سواء على صعيد السند أو المتن، وهذا ما سنلمسه فيما يلي.

ويقتضي المقام قبل أن نشرع في دراسة عينة نماذج التاريخ العالمي، أن نبين ظروف نشأة هذا النمط التاريخي في واقع الثقافة الإسلامية، وأثر السيرة النبوية في دعم هذه النشأة. وقد بدا من الاستقراء أنه لكي ينشأ هذا النمط التاريخي العالمي لابد من توافر مقومين رئيسين هما:

الأول: تواجد منظور شامل يقرر فكرة وحدة التاريخ الإنساني، واعتبارها منظومة متصلة الحلقات.

---

(٧٤٤) يستثنى من هذا التعميم كتاب الأخبار الطوال للدينوري (ت ٢٨٢ أو ٢٩٠ هـ)، حيث يعتبر من كتب التاريخ العالمي القلائل، التي لم تؤرخ لأحداث السيرة النبوية.

الثاني: يتمثل في توافر المادة التاريخية التي ستنهض بتحقيق هذا المنظور فعلياً من خلال منجَز تاريخي.

أما فيما يتعلق بالمنظور الشامل وحده واتصال التاريخ الإنساني، فتحقق عن طريق القرآن الكريم، حينما عرض لفكرة وحدة الرسالات، وبرهن على عمقها التاريخي من خلال أخبار الرسل والأنبياء من لدن آدم وانتهاء بالنبي محمد ﷺ. فقد قرر في أكثر من موضع أن وحدة العقيدة بين الرسل والأنبياء مثلت الأساس في وحدة الرسالات، وعلى الرغم من إشارته إلى أن كل أمة بعث إليها برسول اختُصت بتشريع يتلاءم والظرف الزماني والمكاني الذي وُجِدتْ فيه ﴿جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[٧٤٥]، فإن وحدة العقيدة ممثلة في الإسلام، كانت هي المشترك في دعوة الرسل جميعا من لدن آدم عليه السلام وانتهاء بالنبي محمد ﷺ، يقول الله تعالى في ذلك: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[٧٤٦]، ويقول تعالى أيضاً: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾[٧٤٧].

ثم أخذ القرآن يعرض للجذور التاريخية لعقيدة الإسلام من خلال مقولات الرسل والأنبياء، فيقول الله تعالى عن سيدنا إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾[٧٤٨]، وأيضا قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ

(٧٤٥) المائدة / آية ٤٨.

(٧٤٦) آل عمران / آية ١٩.

(٧٤٧) البقرة / آية ٢٨٥.

(٧٤٨) البقرة / آية ١٣١،١٣٢.

عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[٧٤٩]، وعندما سأل يعقوب بنيه وهو على فراش الموت: ماذا سيعبدون من بعده؟ أجابوه – كما عرض القرآن– بقولهم: ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٣﴾[٧٥٠].

لقد كان لفكرة وحدة الرسالات أثرها البيّن في الوعي التاريخي عند المسلمين، حيث أمدهم بالنظرة العالمية للتاريخ، ومن ثم سرعان ما استوعب المؤرخون المسلمون هذا المنظور القرآني. وهنا يأتي دور المقوِّم الثاني مُجَسَّداً في البحث عن المادة التاريخية التي سيتشكل منها نواة نمط "التاريخ العام".

وقد جاءت مقدمات المحاولة في هذا الشأن من قِبل بعض الصحابة والتابعين من خلال استقصائهم وبحثهم عن المادة التاريخية الخاصة بالقصص القرآني، ويتضح ذلك بجلاء لدى ابن العباس، وعكرمة، ومحمد بن كعب القرظي.. غير أن هذه المادة لم تُصَغْ في منجز تاريخي، إلا من خلال تجربة ابن إسحاق الرائدة في إطار مصنفه الشهير في السيرة النبوية، وربما يعود تفسير ذلك بأن تراكم المادة التاريخية بالقدر الذي ينهض بقيام بِنْية منجز تاريخي في هذا المجال، لم يتحقق إلا على يد ابن إسحاق، نتيجة جهوده وبحثه الدءوب عنها.

وقد ذكر أحد الدارسين أن وهب بن منبه كان صاحب المبادرة في هذا الشأن، وليس ابن إسحاق، استناداً لكتابه "المبتدأ"، الذي اعتمده ابن إسحاق

(٧٤٩) آل عمران / آية ٨٤.

(٧٥٠) البقرة / آية ١٣٣.

نفسه ضمن موارده التي استقى منها مادته التاريخية في هذا الشأن[٧٥١]. ولكن إذا أمعنا النظر سيتبين أن ثمة فارقاً بين منظور ابن إسحاق، ومنظور وهب بن منبه في المعالجة، فالأخير صنّف كتابه "المبتدأ" كموضوع قائم بذاته ومستقل عن مادة السيرة، حتى فيما نُقِل عن وهب من مرويات في السيرة والمغازي، لا تنهض أن تقيم حكماً بكونه صنّف مؤلفاً في هذا الموضوع، الأمر الذي ينفي حضور فكرة "التاريخ العام" لديه، على عكس ابن إسحاق الذي نهضت مادة "المبتدأ" لديه كأساس في مغازيه، والتي انتظمت بنيتها من خلال ثلاثة أقسام رئيسية: المبتدأ، والمبعث، والمغازي.

وعلى هذا يتقرر أن ابن إسحاق أول من وَضَع من المؤرخين المسلمين نواةَ "التاريخ العالمي"، أو بعبارة أخرى: إن مادة السيرة النبوية هي التي تَشَكَّل منها نمط "التاريخ العالمي"، وتأسس عليها بنيته، وليس أكثر من ذلك دلالة على عمق ما بينهما من الصلة.

يبقى أن نتعرف على المنهج الذي اتبعه ابن إسحاق في معالجته لمادة قسم "المبتدأ"، فقد لوحظ أن ابن إسحاق عول على مادة "الإسرائيليات" بشكل جوهري في صياغة هذا الموضوع. وقد ذهب أحد الدارسين إلى القول بأن كلا من وهب بن منبه وكعب الأحبار مَثّلا المورد الأساسي لابن إسحاق في النقل عن "الإسرائيليات"[٧٥٢]، ولكن بعد فحص أسانيده وموارده الخاصة بهذه

---

(٧٥١) جواد علي: موارد تاريخ الطبري، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد الأول، السنة الأول (١٣٦٩هـ-١٩٥٠م)، ص١٥٢.

(٧٥٢) عثمان موافي: منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، الإسكندرية: دار المعرفة =

الحقبة، تبين أنه استمد مادته في هذا الشأن من خلال ثلاثة مصادر رئيسة وهي:

أولاً: النقل المباشر عن علماء أهل الكتاب، يقـول ابـن أبي فـديك المـدني (ت ٢٠٠هـ): "رأيت ابن إسحاق يكتب عن رجل من أهل التـوراة، قالوا"[٧٥٣]، وقد اتضح ذلك في العديد من صيغ أدائه، كقوله: "عن بعض أهل العلم من أهل الكتاب الأول"[٧٥٤]، "وأهل الكتاب يزعمون"[٧٥٥].

ثانياً: الاعتماد على مُسْلمة أهل الكتاب المشهورين بسعة اطّلاعهـم في هـذا الشأن، ويتمثل ذلك تحديداً في اثنين، أولهما من حيث الأهمية وهب بـن منبه، والثاني كعب الأحبار. ويتبين من صيغ أداء ابن إسحاق أنـه روى عن وهب بوساطة راوٍ مجهول، كما يتضح ذلك من قوله: "عمن لا يتهم، عن وهب"[٧٥٦]، "عن بعض أهل العلم، عن وهب"[٧٥٧]. أما فيما يخـص مرويات كعب الأحبار، فيبدو أنه نقلها بطريق "الوجادة"، كمـا يظهـر ذلك في صيغة أدائه: "بلغه عن كعب الأحبار"[٧٥٨].

وجدير بالذكر أن مادة "الإسرائيليات"، لم تكن النبع الأوحد الذي استقى منه ابن إسحاق مادة هذا القسم، فهناك المنهل الإسـلامي ممـثلاً في القـرآن

=

الجامعية، ط٣، ١٩٨٤ه، ص١٩٨.

(٧٥٣) الذهبي: الميزان، ج٣ ص٤٧٠.

(٧٥٤) الطبري: التاريخ، ج١ ص٨٩.

(٧٥٥) المصدر نفسه، ج١ ص٢١٩.

(٧٥٦) الطبري: التاريخ، ج١ ص١٩٤، ٣٢٠.

(٧٥٧) الطبري: التاريخ، ج١ ص ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧.

(٧٥٨) المصدر نفسه، ج١ ص٣٧٩.

والحديث. ومن الواضح أنه لم يتوقف بحدود هذا المنهل عند مجرد كونه مصدراً للمادة التاريخية، بل نهض به أحياناً كمعيار نقدي قوّم به مزاعم أهل الكتاب، كما يتضح من المثال الآتي حيث يقول: "يقول أهل التوارة: ابتدأ الله الخلق يوم الأحد. ويقول أهل الإنجيل: ابتدأ الله الخلق يوم الاثنين. ونقول نحن المسلمين فيما انتهى إلينا من رسول الله ﷺ: "ابتدأ الله الخلق يوم السبت"[٧٥٩].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن منظور ابن إسحاق عن "التاريخ العالمي" ومنهجه في ترتيب مادته، لاسيما المتعلقة بفترة "المبتدأ"، مثّل الأسوة والمثال لكل من صنّف في الشأن، وتكفي إطلاله عابرة على تاريخ الطبري وابن الأثير وابن كثير وغيرهم للوقوف على هذه الحقيقة، صحيح أنه بعض من تلاه من المؤرخين بالتصنيف في هذا الشأن أضافوا إلى مادته مادة جديدة اقتبست من مظان مختلفة، ولكن يظل ابن إسحاق صاحب السبق في ابتكار بِنْية هذا الشكل من الكتابة التاريخية.

أما عن رؤية ابن إسحاق في التعامل مع مادة السيرة، ومنهجيته، فسنرجئ الحديث عنه في مقام لاحق خشية الوقوع في التكرار المخل.

والآن ننتقل للتعرف على نماذج من نمط التاريخ العام في شكلها المكتمل، مع الاضطلاع بتقويمها مصدراً للسيرة النبوية.

اليعقوبي (ت٢٨٤ هـ أو ٢٩٢ هـ):

هو أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح الإخباري، ينتمي لطبقة الكتّاب. قامت شهرة اليعقوبي على أثرين من آثاره هما: "كتاب البلدان"،

(٧٥٩) المصدر نفسه، ج١ ص٣٥، ينظر كذلك ص٣٦ ،٣٧.

و"التاريخ" المشهور باسم "تاريخ اليعقوبي".

ويمثل الكتاب الأخير نموذجاً للتاريخ العالمي، حيث ابتدأ فيه التأريخ منذ بداية الخليقة، ثم أرخ للأنبياء، وأورد فيه قسطاً من تاريخ الفرس والجاهلية، والعديد من تواريخ الأمم القديمة من أشورية، وبابلية، وهندية، ويونانية، ورومانية، وفراعنة، وبربر، وحبش، وزنج، وترك، وصين. وقد اهتم في هذه التواريخ بالجانب الحضاري أكثر من الجانب السياسي[٧٦٠]، ثم يواصل التاريخ في هذا الكتاب حتى يصل إلى حقبة التاريخ الإسلامي، فيؤرخ لأحداثها حتى سنة ٢٥٩ هـ.

أما عن معالجته لفترة السيرة النبوية فقد استوعب معالم مرحلتيها: المكية، والمدنية. هذا إضافة إلى تميزه بكونه كان يفرد أبواباً مستقلة لموضوعات خاصة بالشمائل والخصائص النبوية، كإفراده باباً بعنوان كتَّاب النبي ﷺ[٧٦١]، وصفة رسول الله ﷺ[٧٦٢]، والمشبهون برسول الله ﷺ[٧٦٣].

كما يتفرد اليعقوبي بجزئية خاصة في السيرة النبوية دون غيره من مؤرخي السيرة -فيما أعلم- وهي توظيفه لعلم الفلك في دراسة أحداث السيرة[٧٦٤].

---

(٧٦٠) شاكر مصطفى: التاريخ والمؤرخون بيروت: دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٩٣م، ج١ ص٢٥٠.

(٧٦١) أحمد بن أبي يعقوب العباسي: تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، ب. ت، ج٢ ص٨٠.

(٧٦٢) المصدر نفسه ج٢ ص١١٦.

(٧٦٣) المصدر نفسه، ج٢ ص١١٧.

(٧٦٤) يقول اليعقوبي: ". . وبُعث رسول الله لما استكمل أربعين سنة، فكان مبعثه في شهر ربيع الأول، وقيل في رمضان، ومن شهور العجم في شباط، وكانت سنته التي بُعث فيها سنة قران =

والملحظ الواضح في منهجية اليعقوبي في تعامله مع مادة السيرة النبوية، هو تخليه عن الإسناد كلية في توثيق أخباره، اللهم إلا إشارات نادرة لبعض المصادر التي روت الخبر(٧٦٥).

ولعل من الأهمية بمكان التوقف لمناقشة ما ذكره أحد الدارسين من أن اليعقوبي كان يمحص مصادر الفترة الإسلامية، ويكتفي بالإشارة إليها في مقدمته؛ لأن أسانيدها معروفة(٧٦٦)، والواقع أن من يتأمل طريقة تعامل اليعقوبي مع مادة هذه الحقبة، لاسيما فترة السيرة النبوية، لا يستشعر أي إجراء لتمحيص أو نقد مصادر الفترة الإسلامية، بل إن المقدمة لا إشارة فيها لمصادر إسلامية، ومن ثم فأسانيده غير معروفة، وعلى هذا فالباحث الذي يتعامل مع مادة السيرة النبوية في تاريخ اليعقوبي، عليه أن يعرضها على روايات الثقات من علماء الحديث والسيرة؛ ليقف على حالها ومنزلتها.

= في الدلو، قال ما شاء الله الحاسب: كان طالع السنة التي بُعث فيها رسول الله -وهو القران الثالث من قران مولده- السنبلة أربع درجات، والقمر في الميزان سبع عشرة درجة، والمريخ من الطالع في السنبلة ثلاث عشرة درجة راجعا، والمشتري في الخامس في الجدي إحدى وعشرين درجة، وزحل في الدلو في السادس في تسع درجات حد الزهرة في الحوت، والشمس في الثامن في الحمل دقيقة، وعطارد في الحمل أربع عشرة درجة وحد مدخل السنة منذ أول يوم دخلت فيه الشمس. . ". المصدر نفسه، ج ٢ ص ٢٢. وهذا كلامٌ يحتاج إلى نظرٍ؛ إذ لا داعي للولوج في هذا الباب، وتعميق النظر إلى الأفلاك وعلاقتها بالحوادث في الكون؛ فالله سبحانه وحده هو الذي تُرجع إليه الأمور.

(٧٦٥) ينظر على سبيل المثال المصدر نفسه، ج٢ ص٨٧.

(٧٦٦) عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ. ص١٢٩-١٣٠.

ابن جرير الطبري ت٣١٠ هـ):

يحتل الطبري مكانة بارزة بين المؤرخين العرب المسلمين بكتابه الأشهر "تاريخ الرسل والملوك"، حيث مثّل به قمة ما وصل إليه التدوين التاريخي عند المسلمين في فترة التكوين[٧٦٧]، بل أصبح الأنموذج والمثال في مجال التاريخ العام لكل من أتى بعده. وقد قوَّم ابن خلكان[٧٦٨] الطبري وتاريخه بقوله: "كان ثقة في نقله. وتاريخه أصح التواريخ وأثبتها".

أما عن بِنْية الكتاب، فيمكن تقسيمه -من حيث الموضوعات- إلى قسمين رئيسين:

الأول: يشمل تاريخ ما قبل رسالة الإسلام، ويحوي فيه الحديث عن مبدأ الخلق، وتاريخ الأنبياء والأمم السابقة.

أما القسم الثاني: فيشمل فترة التاريخ الإسلامي، وفيه يعرض لتاريخ السيرة النبوية ثم تاريخ الراشدين، ثم تاريخ الدولة الأموية، ثم تاريخ الدولة العباسية حتى سنة ٣٠٢هـ.

أما فيما يخص منهجه في التعامل مع مادة السيرة النبوية، فقد اتبع المنهج الحولي في التأريخ لأحداثها، فأرخ لها على حسب السنين[٧٦٩]، يُعْنى برصد الأحداث التي حدثت في عام واحد كلها في مقام واحد، ولْنضربْ مثالاً بعام

(٧٦٧) شاكر مصطفى: التاريخ والمؤرخون، ج١ ص٥٥.

(٧٦٨) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٤ ص١٩١.

(٧٦٩) هذا ويتبع الطبري منهجين للتأريخ للأحداث: منهج التأريخ حسب الموضوعات، وقد اتبعه مع أحداث فترة ما قبل الإسلام، وهذا راجع إلى كونها حِقباً مغرقة في القدم يتعذر ضبط أحداثها من خلال تقويم دقيق. أما المنهج الثاني فهو التاريخ حسب السنين.

٧هـ، الذي يقول عنه: "ذكر الأحداث الكائنة في سنة سبع من الهجرة" فيورد أحداث غزوة خيبر، وغزو الرسول ﷺ لوادي القرى، وما كان من أمر الحجاج بن علاط السلمي، وردّ زينب بنت الرسول على أبي العاص بن وائل، وعمرة القضاء...(٧٧٠).

هذا و لم يقف الأداء المنهجي للطبري حيال مرويات السيرة النبوية عند حدود تكوينه مؤرخاً، بل إن تكوينه المعرفي محدّثاً انعكس على منهجه التاريخي في نقله الأخبار، حيث عول على الإسناد وطرق النقل المعتمدة عند أهل الحديث في توثيق أخباره(٧٧١)، حتى ذهب أحد الدارسين إلى أنه "أكبر المؤرخين ولوعاً بالأسانيد والتدقيق في رد الروايات التاريخية إلى أصحابها على نحو لم يجاره فيه أحد قبله، ولا بعده من المؤرخين"(٧٧٢).

أما عن أدائه في نقد وتمحيص أخبار السيرة في تاريخه، ففي أحيان قليلة يبدي بعض الآراء النقدية حيال بعض الروايات، وهذا واضح مثلاً في قوله "والصحيح عندنا..."(٧٧٣)، وقوله: ".. فإن كانت هذه الرواية صحيحة فالقول الأول باطل"(٧٧٤)، ولكن هذه الممارسات النقدية تعد نادرة، قياساً بباقي مجموع أخبار السيرة التي لم يمارس معها النقد.

وهنا نتوقف لمناقشة آراء بعض الدارسين الذين ذهبوا إلى أن الطبري طبق

---

(٧٧٠) الطبري: التاريخ، ج٣ ص٩-٢٦.

(٧٧١) لمزيد من التفاصيل يراجع فصل: الموازنة بين المحدثين والمؤرخين في مجال توثيق أخبار السيرة.

(٧٧٢) محمد عبد الكريم الوافي: منهج البحث في التاريخ، ص٢٥٦-٢٥٧.

(٧٧٣) الطبري: التاريخ، ج١ ص ٤٢.

(٧٧٤) المصدر نفسه، ج٢ ص ٥٢.

قواعد منهج الإسناد بدقة، وحرص على أن تكون أسانيده متصلة قوية من حيث العدالة والضبط(٧٧٥)، ولكن من يُعْمِل النظر في رواياته سيجد أن هذا الرأي مجاف للحقيقة، فهناك الكثير من الأسانيد المنقطعة والروايات الواهية والضعيفة، وعلى الرغم من كونه محدِّثاً ثقة(٧٧٦)، وكان بمقدوره أن يُعمل منهج النقد الحديثي في تمحيص أخبار السيرة، إلا أنه لم يشترط الصحة في كتابه، وقد صرح بهذا في مقدمة تاريخه: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قِبَلنا، وإنما أُتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا"(٧٧٧).

وبهذا يتبرأ الطبري من تبعة ما رواه استنادا لقاعدة "من أسند لك فقد حملك"، وهذا ما يفسر تنوع مصادره في السيرة النبوية، وتفاوتها من حيث الصحة والاعتماد، حيث نجده ينقل عن عروة بن الزبير، والزهري، وابن إسحاق، والواقدي، والسدي، وسيف بن عمر، وأبي مخنف: لوط بن يحيى، سواء بطرق ضعيفة أو قوية.

إذن فقيمة تاريخ الطبري في السيرة النبوية ليس بالرأي النقدي الذي أعطاه، ولكن فيما حفظه لنا من مادة تاريخية ضاعت أصول الكثير منها.

(٧٧٥) ينظر عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ ص ٥٥، عثمان موافي المنهج الأوربي ص٢٢٧، السيد عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب ص٥٦.

(٧٧٦) يقول عنه الخطيب: "كان عالما بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفا بأحوال الصحابة والتابعين، بصيراً بأيام الناس، وقال عنه الذهبي: "ثقة صادق". الذهبي: التذكرة ج٢ ص ٧١١، الميزان، ج٣ ص٤٩٩.

(٧٧٧) الطبري: التاريخ، ج١ ص ١٣.

المسعودي (ت ٣٤٦ هـ)..

ترك المسعودي مؤلفات عديدة في التاريخ، أشهرها في مجال التاريخ العـام كتابان: "مروج الذهب ومعادن الجوهر"، و"كتاب التنبيه والإشراف"[٧٧٨]. أما عن كتاب "مروج الذهب ومعادن الجوهر "فيعد خلاصة مختارة مـن كتـابين ألفهما قبل هذا الكتاب هما: كتاب "أخبار الزمان"، "والأوسط في التـاريخ"، ابتدأ الثاني من حيث انتهى الأول، فأودع في هذا الكتاب" لمع مـا في ذينـك الكتابين، مما ضمناهما، وغير ذلك من أنواع العلوم، وأخبار الأمـم الماضـية، والأعصار الخالية مما لم يتقدم ذكره فيها"[٧٧٩].

ويوضح في المقدمة: أهمية الكتاب، ونوعيات المواضيع التي اضطلع بالحديث عنها، وفي هذا يقول: "وقد وسمت كتابي هذا بكتاب: مروج الذهب، ومعادن الجوهر، لنفاسة ما حواه، وعظيم خطر ما استولى عليه من طوالع بـوارع مـا تضمنته كتبنا السالفة في معناه.."[٧٨٠].

(٧٧٨) وللمؤلف كتب أخرى في التاريخ، وهي: كتاب أخبار الزمان، ومن أباده الحدثان من الأمـم الماضية والأجيال الغابرة، والممالك الدائرة. وهو كبير طويل مثل اسمه يقع في ٣٠ مجلداً، وقـد أكثر المسعودي من الإشارة إليه في مروج الذهب، إذا اختصر الكلام في باب قال: وقد فصلنا ذلك في كتابنا: أخبار الزمان. لكن هذا الكتاب مفقود إلى الآن، وليس منه إلا الجزء الأول في مكتبة "فيينا". وكتاب الأوسط: هو وسط بين الكتابين المتقدمين، وقد ضاع أيضاً، ولكـن في مكتبة "أكسفورد" نسخة يظنون أنها هو، ويظن بعض الباحثين أنه وقف على شـيء منـه في بعض مكاتب دمشق.

(٧٧٩) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلميـة، ط. ٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م-، ج١، ص ٣-٤.

(٧٨٠) المصدر نفسه، ج١، ص ٦ ، ١٠.

ومن يتأمل فحوى مقدمة المسعودي، ويمعن النظر في مصادره التي نقل منها مادة تاريخه[٧٨١]، سيدرك أنه لم يكن من شرطه في هذا الكتاب التحقيق والنقد والتمحيص لأخباره، لكون الغاية منه أدبية في المقام الأول، حيث ابتغى جمع الطرائف والنوادر من كافة العصور والأزمنة "ولم نترك نوعاً من العلوم، ولا فناً من الأخبار، ولا طريقة من الآثار، إلا أوردناه في هذا الكتاب مفصلاً، أو ذكرناه مجملاً" ليلبي به حاجة الملوك وأهل المعرفة والأدب من الحكمة[٧٨٢].

ولعل هذا ما يفسر اقتضابه الشديد في عرض أحداث **السيرة النبوية**، حيث عرض معالمها في بضع ورقات من المبعث حتى الوفاة، مع توسعه النسبي في تفصيل ما أُثر عن النبي ﷺ من فصاحة الكلام وجوامع الكلم ومنطوق الحكمة وفي هذا يقول: "وجميع ما يذكر في هذا الباب مستفيض في السير والأخبار متعارف عند العلماء، متداول بين الحكماء، يتمثل به كثير من الناس، وتستعمل العوام كثيراً منه في ألفاظها.، وتُورده في أمثالها وخطاباتها.."[٧٨٣].

ولاشك أن هذا المقصد الأدبي انعكس بالسلب على أداء المسعودي في جانب نقل ونقد مرويات السيرة النبوية في هذا الكتاب، أما جانب النقل فلم يأبه بذكر أسانيد أخباره ليتسنى دراستها والحكم عليها، وإن كان أشار إلى العديد من المؤلفات التي نقل منها أحداث السيرة والمغازي. كما أنه لم يُعِر اهتماماً بنقد وتمحيص أخباره، ولهذا جاءت مادته في هذا الشأن جامعة بين

(٧٨١) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢.

(٧٨٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣١٩.

(٧٨٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٨٧.

الغث والثمين، والصحيح والضعيف والموضوع، فعلى من يتعامل معها أن يكون حذراً من هذه الناحية.

أما كتابه **التنبيه والإشراف**: فقد "أودعه لمعا من ذكر الأفلاك، وهيئاتها، والنجوم، وتأثيراتها، والعناصر، وتراكيبها، وأقسام الأزمنة، وفصول السنة، ومنازلها، والرياح، ومهامها، والأرض، وشكلها، وحدود الأقاليم السبعة، والعروض، والأطوال، ومصابّ الأنهار، وذكر الأمم السبع القديمة، ولغاتها، ومسكنها، ثم ملوك الفرس على طبقاتهم، والروم وأخبارهم، وجوامع تواريخ العالم، والأنبياء، ومعرفة السنين القمرية، والشمسية، وسيرة النبي ﷺ، وظهور الإسلام، وسير الخلفاء، وأعمالهم، ومناقبهم إلى سنة ٣٤٥هـ، وفيه أشياء كثيرة لا توجد في غيره"(٧٨٤).

أما عن المنهج الذي تعامل به مع مادة السيرة النبوية في هذا الكتاب، فقد أشار إلى أنه سيتناول "مبعثه وهجرته ومغازيه وسراياه وسواريه وكتّابه ووفاته ﷺ"، ولكن بشكل موجز مختصر كما اشترط(٧٨٥). كما يلحظ بوضوح تخليه عن منهج الإسناد في توثيق أخباره إلا فيما ندر(٧٨٦)، وربما كان ذلك داخلاً في نطاق الاختصار، لكنه أحياناً يفصح عن مصادره التي استقى منها أخباره، كعبد الرحمن ابن الأسود الملقب بـ"يتيم عروة"، والواقدي(٧٨٧)، وأحياناً بعض

(٧٨٤) المسعودي: التنبيه والإشراف، بيروت، دار صادر، ب. ت، ص ٤-٥.

(٧٨٥) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٧٨٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣-٢٣٢.

(٧٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

الكتب المفقودة، ككتاب "فنون المعارف وما جرى في الدهور السوالف"(٧٨٨).

ومما يمتاز به المسعودي عدم اقتصاره على التقويم الهجري في التأريخ لأحداث السيرة، فأحياناً يستخدم التقويم اليوناني، والبابلي، فمثلاً في تحديد السنة التي بعث فيها النبي ﷺ يقول: "فلما بلغ أربعين سنة بعثه الله عز وجل إلى الناس كافة يوم الاثنين لعشر خلون من شهر ربيع الأول، وهو اليوم الثالث والعشرون من آبان ماه سنة ١٣٥٧ من ملك بخت نصر، واليوم الثامن من شباط سنة ٩٢١ للإسكندر الملك"(٧٨٩).

ويولي المسعودي اهتماماً ببيان الخلافات المذهبية بشأن تفسير بعض أحداث السيرة النبوية، وقد بدا فيها آثار دالة على تشيعه، ومن ذلك قوله: "وتنوزع في أول من آمن به من الذكور.. فقال فريق منهم أول ذكر آمن به علي بن أبي طالب - هذا قول أهل البيت وشيعتهم.. وتنوزع في سنه يوم أسلم فقال فرقة: كانت سنه يومئذ خمس عشرة سنة، وقال آخرون: ثلاث عشرة سنة، وقيل: إحدى عشرة سنة، وقيل: تسع، وقيل: ثمان، وقيل: سبع، وقيل: ست، وقيل: خمس. وهذا قول من قصد إزالة فضائله، ودفع مناقبه ليجعل إسلامه إسلام طفل صغير، وصبي غرير، لا يفرق بين الفضل والنقصان، ولا يميز بين الشك واليقين، ولا يعرف حقاً فيطلبه، ولا باطلاً فيجتنبه، وسنذكر فيما يَرِد من هذا الكتاب"(٧٩٠)، وعلى هذا يلزم الباحث أن يكون حذراً، خاصة في مثل هذه

(٧٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٢-٢٤٢.

(٧٨٩) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ١٩٨.

(٧٩٠) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

المواضع. كما يولي المسعودي اهتماما بآراء الفقهاء حيال بعض الجوانب الفقهية، التي تنطوي عليها أحداث السيرة النبوية، كأحكام توزيع الغنائم والفيء وغير ذلك(٧٩١).

وتفرد المسعودي بتقسيم السيرة النبوية إلى معالم هي أشبه بما يسمى حديثاً بقوانين حركة التاريخ، حيث وزع جميع أحداث السيرة بين تسع سنن رئيسة وهي: سنة الأمر بالقتال، سنة التمحيص، وسنة الترفيه، وسنة الأحزاب، وسنة الاستئناس، وسنة الاستغلاب، وسنة الفتح، وسنة حجة الوداع، وسنة الوفاة.

ويلحظ غياب الحس النقدي لدى المسعودي في التعامل مع مادة السيرة النبوية، حتى في تعامله مع الآراء المتعارضة، حيث يكتفي من جانبه بعرضها فقط ولا تراه يبدي ترجيحاً إلا فيما ندر(٧٩٢).

المقدسي (ت٥٠٧ هـ):

يعد كتاب "**البدء والتاريخ**" للمقدسي من نماذج المصنفات الشهيرة في نمط التاريخ العالمي، وقد عرض المقدسي في مقدمة هذا الكتاب للموضوعات التي سيتناولها فيه، فيقول: ".. وجمعت ما وجدت في ذكر مبتدأ الخلق ومنتهاه، ثم ما

(٧٩١) يقول المسعودي: "وما ذكرنا من أن رسول الله ﷺ قسم للفَرَس سهمين، ولفارسه سهماً باتفاقٍ من سائر فقهاء الأمصار وغيرهم، إلا أبا حنيفة النعمان بن ثابت، فإنه قال بسهم للفرس وسهمٍ لفارسه، وخالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد بن الحسن في ذلك. واعتل أصحاب أبي حنيفة لصحة قوله بأحاديث رووها عن أصحاب رسول الله ﷺ، وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي موسى الأشعري، وغيرهم، وإنما ذكرنا ذلك الخلاف للخلاف الواقع بينهم في الخبر". المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٢٠٦.

(٧٩٢) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٢٠٥.

يتبعه من قصص الأنبياء عليهم السلام وأخبار الأمم والأجيال، وتواريخ الملـــوك ذوي الأخطار من العرب والعجم، وما روي من أمر الخلفاء من لـــدن قيـــام الساعة إلى زماننا هذا، وهو سنة ثلثمائة وخمس وخمسين من هجـــرة نبينـــا محمد، وما حكي أنه واقع بعدُ من الكوائن والفتن والعجائـــب بـــين يـــدي الساعة، على نحو ما بيّن وفصّل في الكتب المتقدمة، والأخبار المؤرخـــة مـــن الخلق والخلائق، وأديان أصناف الأمم، ومعاملتـــهم، ورســـومهم، وذكـــر العمران من الأرض.."[٧٩٣].

أما عن منهجه في التعامل مع موضوعات **السيرة النبوية**، فعرض لأخبارها بشيء من التفصيل، و لم يعن ببيان أسانيده للمصنفات التي نقل منها، وهو مـــا يعني نقله عنها بطريق "الوجادة"، وإن صرح في صدر كتابه بأنه سيتتبع صحاح الأسانيد[٧٩٤]. ولكن ليس معنى هذا تجاهله الكلي بيان أسانيد أصحاب هـــذه المصنفات، كعروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، وابن إسحاق، والواقدي... ففي كثير من الأحيان كان يعرض لها [٧٩٥] مع الإشارة إلى مصادره في الـــسيرة النبويـــة.

وأحياناً كان يُعمل النقد حيال روايات السيرة على طريقة المحدِّثين، كما في تعليقه على حادث إرضاع الرسول ﷺ في بادية بني سعد، حيث يقول: "هـــذا الصحيح من خبر حليمة"[٧٩٦]، وكذا إعمال منهج الترجيح، كما يظهر في قوله

(٧٩٣) مطهر بن طاهر المقدسي: البدء والتاريخ، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ب.ت، ج١،ص٦.
(٧٩٤) المصدر نفسه، ج١ ص٦.
(٧٩٥) المصدر نفسه، ينظر على سبيل المثال، ج٤ ص ١٩٢، ج٥ ص١٠، ١١، ٦٠، ٧١.
(٧٩٦) المقدسي: البدء والتاريخ، ج٤ ص ١٣٣.

عن (تبع): "وهو الذي قتل يهود يثرب في أصح الروايات"[٧٩٧]، إلا أن السواد الأعظم من روايات السيرة عنده لم يُجْرِ عليها قواعد النقد والتمحيص.

ابن الجوزي (٥٩٧ هـ):

صنف ابن الجوزي كتاب "المنتظم" على طريقة نمط التأريخ العالمي، فبدأ فيه بذكر الدليل على وجود الله تعالى، ثم أردف ذلك بذكر أول المخلوقات، ثم ما يلي ذلك من الموجودات، ثم أتبع ذلك بذكر آدم عليه السلام ومن خَلَفه من أولاده، وكذا الأنبياء والملوك والعلماء والزهاد والحكماء والفراعنة حتى عهد النبي ﷺ، فتعرض لذكر سيرته من مبدئها إلى منتهاها، واستمر حتى سنة ٥٧٤ هـ[٧٩٨].

وقد نوه ابن الجوزي إلى أنه سيُعرض في قسم المبتدأ عن ذكر "ما لا طائل في الإطالة به تحته، مما يضيع الزمان بكتابته، إما لعدم صحته أو لفقد فائدته، فإن خلفاً من المؤرخين ملأوا كتبهم بما يُرْغب عن ذكره تارة من المبتدآت البعيدة المستهجن ذكرها عند ذوي العقول.."[٧٩٩].

ويستعرض ابن الجوزي حوادث التاريخ الإسلامي بشكل موجز، متبعاً في ذلك منهج التأريخ الحولي، حيث نجده يعرض في أحداث كل سنة تراجم من توفي فيها من الفقهاء والمحدِّثين والأدباء والحكماء..

أما فيما يخص منهجه الذي عول عليه في معالجة موضوعات **السيرة**

(٧٩٧) المصدر نفسه، ج٣ ص ١٧٩.

(٧٩٨) أبو الفرج بن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ج١ ص١١٦.

(٧٩٩) المصدر نفسه، ج١ ص١١٦.

النبوية، فقد عرض لأحداثها بشيء من التفصيل، ابتداء من بيان نسبه وأحواله قبل البعثة، ثم تعرض لبيان أحداث البعثة، ثم انتقل للحديث عن مغازيه وحروبه بعد هجرته ﷺ إلى المدينة. ويعتمد ابن الجوزي في كتابه بشكل رئيس على مشاهير كتّاب السير والمغازي، كعروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، وابن إسحاق، والواقدي، وأبي معشر، وابن سعد. ولم تقتصر مادته في السيرة على كتب التاريخ، بل اعتمد كذلك على كتب السنّة والحديث كصحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي..

وقد اتبع ابن الجوزي المنهج الحولي في صياغة وتنظيم مادة السيرة النبوية، وكان نهجه في هذا الشأن يتمثل في أنه يعرض أولاً للحدث أو الأحداث التي وقعت في سنة ما، ثم بعد أن يفرغ من الحديث عنها، يعرض لمن توفي في هذه السنة من الأعلام تحت عنوان "ذكر من توفي في هذه السنة من الأكابر"، فيفصل التعريف بكل شخصية من خلال ترجمة خاصة به، ولا يقتصر الأمر على شخصيات الصحابة، بل يعرض كذلك لتراجم من توفي في هذه السنة من أكابر المشركين[٨٠٠].

أما عن موقفه من إسناد مروياته، فمن الواضح أنه اعتمد بشكل رئيس على الوجادة في النقل من مصادر السيرة المشار إليها آنفا، ويدل على ذلك أداؤه بعبارة: "ذكر"، و"قال". وإنْ كان في بعض الأحيان لا يبيّن أسانيدهم ويكتفي مثلا -كما فعل مع الواقدي- بعبارة: "عن أشياخ له"، إلا أنه في بعض الأحيان يبيّن أسانيد أصحاب هذه المؤلفات على التفصيل[٨٠١].

---

(٨٠٠) ينظر ابن الجوزي: المنتظم، ج١ ص٨١-٨٤.

(٨٠١) المصدر نفسه، ينظر على سبيل المثال في نقله عن الواقدي ج٢ ص ٣٤٨، ج٣ ص٣٤٨.

وعلى الرغم من أن ابن الجوزي عول في الغالب على النقل المباشر من مصنفات مؤرخي السيرة المشهورين، إلا أنه في كثير من الأحيان اعتمد الإسناد في النقل مِن هذه المصنفات وغيرها، لاسيما عن طريق شيخه أبي بكر محمد بن أبي الطاهر البزار، فمثلاً: لم يكتف بالنقل المباشر مِن كتاب الطبقات لابن سعد، ولكنه آثر أن يروي عنه بطريق الإسناد[٨٠٢]. ومن طريف ما يُذكر أن من شيوخ ابن الجوزي الذين نقل عنهم بأسانيده مرويات سيرته سيدات، كان من أبرزهن شهدة بنت أحمد الكاتبة[٨٠٣].

أما عن منهجه في نقد وتمحيص الروايات، فأبدى محاولات في هذا الشأن، كتحقيقه مثلاً في شهود أبي مسعود البدري، معركة بدر فيقول "قد ذكر جماعة من العلماء أنه شهد بدراً، والصحيح أنه لم يشهدها وإنما نزل ماء بدر"[٨٠٤]، ولكن علينا أن نقرر أن هذه الإجراءات النقدية قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وعلى هذا فالأداء النقدي لابن الجوزي ضعيف الحضور حيال مادة السيرة النبوية في كتابه، لا سيما وأن منها ما روي من طرق منقطعة أو بأسانيد واهية، أو نقلت عن مصادر ضعيفة، كأبي معشر وغيره، وهو بهذا لا يختلف كثيراً عما سبقوه من مؤرخي التاريخ العام.

(٨٠٢) ومِن هذا قوله: ومما جرى في هذه السنة ما أخبرنا به أبو طاهر، قال: أخبرنا أبو بكر بن طاهر قال: أخبرنا أبو محمد الجوهري، أخبرنا عمر بن حيوية، قال: أخبرنا أحمد بن معروف، قال: أخبرنا الحارث بن أبي أسامة، أخبرنا محمد بن سعد قال: أخبرنا علي بن محمد بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن علي بن حسين قال. ابن الجوزي: المنتظم، ج٣ ص٨١-٨٢.

(٨٠٣) المصدر نفسه، ج٤ ص٣٥٢، ج٦ ص٤٢، ١٠٥، ٢٠٠، ٢١٥.

(٨٠٤) المصدر نفسه، ج٥ ص١٦١، ينظر كذلك ج٨ ص ١٨٨٢، ج١٠ ص ٢٥٩.

ابن الأثير (ت ٦٢٠ هـ):

كتاب "**الكامل في التاريخ**" لابن الأثير يعد أيضاً من النماذج الهامة والبارزة في مجال التأريخ العالمي، وقد أوضح في صدر هذا الكتاب أنه سيؤرخ فيه "من أول الزمان..إلى وقتنا هذا"[٨٠٥]، أي حتى عصره، ثم نوه إلى أن مادة تاريخ الطبري هي الأساس الذي سيشيد عليه بِنْية كتابه، إذ هو كما وصف "الكتاب المعول عند الكافة عليه والمرجوع عند الاختلاف إليه"[٨٠٦].

ولتعظيم الإفادة من تاريخ الطبري كشف ابن الأثير عن منهج اضطلع به لتحقيق هذا الأمر، وهو أن الطبري يذكر للحدث أو الموضوع الواحد من خلال طرق عديدة وأسانيد مختلفة، وفي الغالب لا يختلف مضمون بعض هذه الروايات عن بعضها، أو يزيد بعضها على الآخر بتفاصيل أو زيادات، وهنا قام ابن الأثير بحذف هذه الأسانيد ودمج متون هذه الروايات في نسق واحد مكتمل بعد أن كانت مقطعة مشرذمة، تصيب من يطالعها بالسآمة والملل[٨٠٧].

ثم بيّن ابن الأثير أن تاريخ الطبري لم يكن مصدره الوحيد، بل أفاد من مصادر تاريخية أخرى، لاسيما إذا ما انطوت على زيادات لم يوردها الطبري في تاريخه" فلمافرغت منه أخذت غيره من التواريخ المشهورة، فطالعتها، وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعت كل شيء منها موضعه"[٨٠٨].

---

(٨٠٥) محمد بن عبد الواحد الشيباني: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ج١ ص ٦.

(٨٠٦) المصدر نفسه، ج١ ص٦.

(٨٠٧) ابن الأثير: الكامل، ج١ ص٦-٧.

(٨٠٨) المصدر نفسه، ج١ ص٧.

وابن الأثير، كما هو واضح من كتابه، اعتمد منهج التـأريخ الحـولي في صياغة مادته التاريخية، لكنه ابتكر فيه منهجاً امتاز به عن غيره ممن اتبـع فيـه المنهج الحولي في ترتيب المادة التاريخية، حيث من المتعارف عليـه أن الواقعـة التاريخية، التي امتدت أحداثها لسنوات، عندما تصاغ مروياتها على طريقة المنهج الحولي، أو الترتيب على السنين، تجزأ وتوزع مادتها على أحداث كـل عـام، فتتشرذم وتتشتت بين أحداث السنوات، كما هو الحال في تاريخ الطبري، ومن ثم من يتتبع سير أحداث هذه الواقعة من بدايتها إلى نهايتـها سـيواجه بمـشقة كبيرة. ولعلاج هذا القصور في المنهج الحولي استحدث ابن الأثير طريقة أخرى، ليتسنى من خلالها الحفاظ على تماسك البناء السردي للحدث التاريخي، وتقـوم فكرته على جمع كل تفاصيل الحدث في مقام واحـد، دون أن تقـسم علـى الشهور أو السنين، ويقول في هذا مفصلا: "ورأيتهم أيضا يـذكرون الحادثـة الواحدة في سنين ويذكرون منها في كل شهر أشياء، فتأتي الحادثة مقطعـة، لا يحصل منها على غرض، ولا تفهم إلا بعد إمعان النظر، فجمعت أنا الحادثة في موضع واحد، وذكرت كل شيء منها في أي شهر أو سـنة كانـت، فأتـت متناسقة متتابعة قد أخذ بعضها برقاب بعض، وذكرت في كل سنة لكل حادثة كبيرة مشهورة ترجمة تخصها"[٨٠٩].

وقد اتبع المنهج مع نفسه الملوك والحكام الذين لم تطل مدة حكمهم: "فإني أذكر جميع حاله من أوله إلى آخره عند ابتداء أمره؛ لأنه إذا تفـرق خـبره لم يعرف، للجهل به"[٨١٠]. أما الحوادث الصغيرة التي لم تمتد لـسنوات عديـدة،

(٨٠٩) المصدر نفسه، ج١ ص ٧.

(٨١٠) ابن الأثير: الكامل، ج١ ص٧.

فيقول عن منهجه فيها: "فإنني أفردت لجميعها ترجمة واحدة في آخر كل سنة، فأقول: ذكْر عدة حوادث"(٨١١).

أما فيما يخص تراجم الأعلام والمشهورين فنوّه أنه: "في آخر كل سنة من توفي فيها من مشهوري العلماء والأعيان والفضلاء، وضبطت الأسماء المشتبهة المؤتلفة في الخط المختلفة في اللفظ، الواردة فيه، بالحروف ضبطا يزيل الإشكال ويغني عن النقاط والأشكال"(٨١٢).

ويشير ابن الأثير إلى أنه لم ينقل عن مصادر التاريخ، بل اصطفى من المؤرخين من كان حاله: "الإمام المتقن حقا، الجامع علما وصحة اعتقاد وصدقاً، على أني لم أنقل إلا من التواريخ المذكورة، والكتب المشهورة، ممن يعلم بصدقهم فيما نقلوه وصحة ما دونوه"(٨١٣). وتأسيسا على هذا كله اعتبر بعض الدارسين كتاب الكامل في التاريخ أحسن ما صنف في نمط التاريخ العام على نسق الحوليات(٨١٤).

أما عن تقييم كتاب الكامل كمصدر **للسيرة النبوية**، فجاءت مادتها فيه مفصلة إلى حد كبير، فعرض لأحداثها قبل البعثة، ثم ما بعد البعثة، ثم انتقل للحديث عن أحواله بعد هجرته ﷺ إلى المدينة حتى توفاه الله تعالى.

والشيء الملاحظ في منهج ابن الأثير تخليه الكلي عن بيان أسانيد مروياته في

---

(٨١١) المصدر نفسه، ج١ ص٧.

(٨١٢) المصدر نفسه، ج١ ص٧.

(٨١٣) المصدر نفسه، ج١ ص٧.

(٨١٤) عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون، ص١٠٣، محمد أحمد ترحيني: المؤرخون والتاريخ، ص١٥٠.

السيرة، وقد أشار إلى ذلك في المقدمة، وإن أحال بعض النصوص إلى مصادرها الأصلية في السيرة كابن إسحاق والواقدي[٨١٥].

أما عن أدائه النقدي، فلا يختلف كثيراً عمن سبقه من المؤرخين، فعلى الرغم من وجود بعض الإشارات لممارسته النقد حيال بعض الروايات[٨١٦]، فإن الحضور النقدي في المجمل يكاد يكون معدوماً، بل ندهش عندما يعرض عن نقد بعض الروايات الظاهرة الضعف، كمرور ورقة بن نوفل على بلال وهو يعذب بعد البعثة[٨١٧]، على الرغم من إشارة رواية البخاري ومسلم إلى وفاته قبل البعثة[٨١٨]، ومن الأمثلة الصارخة كذلك عدم نقده لقصة الغرانيق المشهورة[٨١٩].

ابن كثير[٨٢٠] (ت٧٧٤هـ):

ويعد كتاب "**البداية والنهاية**"، لابن كثير من الكتب الشهيرة والمبرزة في التاريخ العام، ومن خلال مقدمة هذا الكتاب يمكن التعرف على معالم المنهج الذي عول عليه ابن كثير في معالجة مادته التاريخية، فنجده يبدأ أولاً ببيان البناء

(٨١٥) ابن الأثير: الكامل، ج١ ص ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٥٧٧.

(٨١٦) المصدر نفسه، ج١ ص٥٧٧، ٥٨٩.

(٨١٧) المصدر نفسه، ج١ ص٥٨٩.

(٨١٨) صحيح البخاري، حديث رقم ٣ ج١ ص٤، صحيح مسلم، حديث رقم ١٦٠ج١ ص١٣٩.

(٨١٩) ابن الأثير: الكامل، ج١ ص٥٩٧.

(٨٢٠) ابن كثير مشهور بعدالته وتوثيقه لدى أهل الحديث، فقد قال عنه الحسيني: "الإمام المفتي المحدث البارع ثقة متفنن، محدث متقن". وقال عنه ابن حجر "كان كثير الاستحضار، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته. . ". أبو المحاسن الحسيني. . ص ٥٨، السيوطي: ذيل طبقات الحفاظ، ص ٣٦١-٣٦٢.

التاريخي الذي انتظمت فيه مادة الكتاب، فيقول: "فهذا الكتاب أذكر فيه.. مبدأ المخلوقات من خلق العرش والكرسي والسموات والأرضين وما فيهن وما بينهن: من الملائكة والجان والشياطين، وكيفية خلق آدم عليه السلام، وقصص النبيين وما جرى مجرى ذلك إلى أيام بني إسرائيل، وأيام الجاهلية حتى تنتهي النبوة إلى أيام نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه، فنذكر سيرته كما ينبغي، فتشفي الصدور والغليل، وتزيح الداء عن العليل، ثم نذكر ما بعد ذلك إلى زماننا، ونذكر الفتن والملاحم وأشراط الساعة، ثم البعث والنشور وأهوال القيامة، ثم صفة ذلك، وما في ذلك اليوم، وما يقع فيه من الأمور الهائلة"(٨٢١).

وبهذا النص تتكشف بِنْية هذا الكتاب، وهي في الواقع بِنْية متفردة، لم يسبقه إليها أحد من مؤرخي التاريخ العالمي، إذ لم يكن منهجه فيها كشأن السابقين من حيث توقف تأريخهم للأحداث حتى عصرهم. حيث جسد المفهوم القرآني للزمن، الذي لم يعتبره أداة لهلاك البشرية، بل وعاءً لحفظ المنجز الحضاري للإنسان؛ ليفيد منه من سيأتي بعده من بني جنسه في حاضرهم ومستقبلهم. ليس هذا فحسب، بل اتخذ منه وسيلة لربط الماضي -أي ما قدمه الإنسان في حياته- بالمستقبل المتمثل في اليوم الآخر -يوم المصير أو الجزاء-، هذا اليوم الذي لم يقدمه القرآن على كونه خيالاً خارج استيعاب البشر، بل ألح في وصف مشاهده حتى أضحت أحداثه "واضحة للناس، وكأنها قد حدثت في الماضي القريب، رغم أنها لم تحدث بعد"(٨٢٢).

(٨٢١) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١ ص٦.

(٨٢٢) "روزنثال": علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح العلي، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٦٣م، ص٢٩.

وبإمعان النظر في اسم الكتاب ومضمونه، نلحظ أن ابن كثير وعى جيـداً قضية الرباط الوثيق بين الماضي التاريخي والحاضر والمستقبل الدنيوي، بـل والمستقبل الأخروي، فأما اسم فهو: "البداية والنهاية"، فالبداية لديـه كانـت محصول التاريخ البشري في الحياة الدنيا، والنهاية تمثلت في مصيره الأخروي. أما على صعيد المضمون، فنجده كما أشرنا، يتعرض لذكر مبدأ الخلـق ثم خلـق الإنسان، ثم تعرض لسرد تاريخ الأنبياء، وقصصهم مع مجتمعاتهم وأممهم حـتى بعثة النبي ﷺ، ثم فصّل في حديثه عن فترة المغازي والسيرة النبوية، وظل يعرض للحقب التاريخية التالية إلى أن وصل لعصره، حيث أرخ للأحداث التي شاهدها عياناً والمعاصرة له، ثم أنهى تاريخه بالحديث عن المستقبل أو "المصير" المتمثـل في أشراط الساعة والأحداث الواقعة في نهاية الزمان الدنيوي، ثم فصَّل الحديث عن أحداث اليوم الآخر، وما ينطوي عليه من وقائع، وذلك من خلال القسم الذي أسماه بـ"الفتن والملاحم"، وهو الذي يعنيه بـ"النهاية". ويدلّ على ذلك ما قاله ابن كثير(٨٢٣) في مقدمة هذا الكتاب: "هذا باب الفتن والملاحـم الواقعـة في آخـر الزمان، مما أخبر به رسول الله ﷺ، وذكر أشراط الساعة، والأمور العظام التي تكـون قبل يوم القيامة، مما يجب القيام بها لإخبار الصادق المصدوق عنها.. وقـد ذكرنـا فيما تقدم: إخباره ﷺ عن الغيوب الماضية، وبسطناه في بدء الخلـق، وقـصص الأنبياء، وأيام الناس إلى زماننا، وأتبعنا ذلك بذكر سيرته ﷺ وأيامه..".

أما عن منهج ابن كثير في التعامل مع أخبار ومرويات **السيرة النبوية**، ففي فترة المبعث وما قبلها أرخ لمادتها على حسب الموضوعات، أما المرحلة المدنيـة

(٨٢٣) الفتن والملاحم، تحقيق: الشيخ إسماعيل الأنصاري، الرياض: مؤسسة النور، ط١، ١٣٨٨هـ، ص٣.

فصاغ أحداثها من خلال منهج التأريخ الحولي، حيث جمع أحداث كل عام في مقام واحد، ولكن يَفْصل كل موضوع عن الآخر في هذا المقام بكلمة "فصل كذا.." أو "ذكر كذا..".

وجاء اعتماد ابن كثير الكلي على الرواية من خلال النقل المباشر من المؤلفات والمصنفات، سواء المؤلفة في السيرة النبوية، كسيرة ابن إسحاق، والواقدي، وموسى بن عقبة، والشفا للقاضي عياض، وطبقات ابن سعد.. أو الكتب المصنّفة في في الحديث والسنن، كصحيح البخاري ومسلم ومسند أحمد وسنن البيهقي..وإذا كان ابن كثير يكتفي بالإشارة فقط إلى المصدر الرئيس الذي نقل منه، ففي أحيان كثيرة يورد الأسانيد التي تحمل بها عن هذا المصدر مادته في السيرة.

أما عن منهجه في النقد، فابن كثير أكثر مؤرخي التاريخ العام على الإطلاق عنايةً بنقد أخبار السيرة النبوية، سواء على صعيد السند أو المتن، ويظهر بجلاء أثر تكوينه المعرفي محدِّثًا ناقداً في هذا الجانب، حيث عول على قواعد الجرح والتعديل في نقد الكثير من أخبار السيرة النبوية. واعتمد كذلك على قوانين نقد المتن في تمحيص وتقويم مروياتها[٨٢٤]، وعلى أساس هذا الأداء النقدي المتفرد، يعد ابن كثير بحق علامةً فاصلة في هذا الشأن، ولكن ليس معنى هذا أن عملية النقد لديه استوفت كل أحداث السيرة، فأصبت مجردة عن الأخبار الضعيفة، فقد فاته منها الكثير.

(٨٢٤) راجع تفصيل الأداء النقدي لابن كثير حيال مرويات السيرة النبوية، في باب الموازنة، فصل الدراية والنقد.

المبحث الثاني
نمط التاريخ الإسلامي العام

نمط "التاريخ الإسلامي العام" مصطلحٌ يسري على المؤلفات التي تؤرخ لتاريخ الإسلام، بوجه عام، من العام الأول للهجرة حتى عصر المؤلف، إذن فحقبة السيرة النبوية، هي أول ما يَستهل بها المؤرخ حديثه في هذا النمط التاريخي، وعلى هذا فلا يميز نمط التاريخ الإسلامي العام عن نمط التاريخ العالمي، سوى أمر واحد، وهو أنه لا يُعنى بتأريخ فترة ما قبل تاريخ السيرة النبوية، التي أطلق بعضُهم عليها: "المبتدأ"، فهي ليست داخلة في نطاق اهتمامات من يعنون بالتأريخ لهذا النمط. ويبدو لي أن الباعث على إعراضهم عن إدراج قسم "المبتدأ" ضمن بِنْية هذا الشكل التاريخي هو كثرة ما ينطوي عليه من إسرائيليات، وما يحويه من أخبار موضوعة، بحيث يصعب من خلالها تحري الحقيقة التاريخية.

وللعلم: فإن هذا النمط من التأليف التاريخي قليل الحضور، قياساً بنمط التاريخ العالمي أو بالتأليف في موضوعات الكتابة التاريخية الأخرى، حيث إن أعمال المؤرخين فيه ربما لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. وتَجْدر الإشارة أيضاً إلى أن من عُنوا بالتصنيف في هذا الموضوع كانوا من طائفة المحدِّثين، أو المؤرخين المحدِّثين، إنْ جاز لنا التعبير. وفي هذا المقام سنتوجه لدراسة ثلاثة نماذج من هذا النمط التاريخي وهي: كتاب تاريخ خليفة ابن خياط، وكتابا: "العبر في

أخبار من غبر"، و"تاريخ الإسلام"، للذهبي.

خليفة بن خياط[٨٢٥] (ت ٢٤٠هـ):

يعد تاريخ خليفة بن خياط أقدم كتاب في أيدينا لتاريخ الإسلام مرتب على الحوليات[٨٢٦]، ولعله كان المثال الذي احتذاه الطبري في تاريخه[٨٢٧]. وقد خصص قسما للسيرة النبوية في هذا الكتاب، إلا أنه لم ينزع فيه إلى استقصاء تفاصيل أحداثها، ولكنه آثر فيها الاختصار والإيجاز.

اعتمد خليفة طريقة المحدِّثين في نقل الأخبار، بمعنى أنه عول على الإسناد في نقل مرويات السيرة، إلا أنها كانت متفاوتة من حيث المنزلة، فمنها ما كان قويا متصلاً[٨٢٨]، ومنها ما كان منقطعا ومتسما بضعف رواته[٨٢٩]، وقد اعتمد خليفة على طريقين من طرق تحمل الحديث في توثيق مروياته في السيرة، هما طريق السماع، كما يتضح في أدائه بصيغة "حدثني"و "حدثنا". أما الطريق الثاني فهو "الوجادة" ويظهر ذلك في أدائه "قال ابن إسحاق، "قال ابن لهيعة"[٨٣٠].

(٨٢٥) خليفة بن خياط: موثق عند أهل الحديث، قال عنه ابن عدي: مستقيم الحديث، صدوق، ومن متيقظي رواة الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متفننا عالما بأيام الناس وأنسابهم، وقال عنه الذهبي: محدِّث نسّابة إخباري. ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٢ ص٣٧٩، الذهبي: التذكرة، ج٢ ص ٤٣٦.

(٨٢٦) خليفة بن خياط: كتاب التاريخ "مقدمة التحقيق" تحقيق: سهيل زكار، دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد، ب. ت، ج١ ص ط.

(٨٢٧) شاكر مصطفى: التاريخ والمورخون العرب، ج١ ص ٢٣٦.

(٨٢٨) خليفة بن خياط: كتاب التاريخ، ج١ ص ٥٨-٥٩.

(٨٢٩) المصدر نفسه، ج١ ص٣٠.

(٨٣٠) المصدر نفسه، ج١ ص ٣، ٤، ١٣، ١٣٧.

أما عن موارده، فهي جماع بين أئمة الحديث وكتّاب السيرة الثقات، كيزيد ابن زريع، وابن عليه، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة، وابن سعد.. وبين الضعفاء من الإخباريين كهشام بن السائب الكلبي، وسيف بن عمر.. وجدير بالذكر أن الحضور النقدي لخليفة بن خياط في قسم السيرة النبوية يكاد يكون معدوما.

شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ):

كتاب "العبر في أخبار من غبر" للذهبي هو كتابٌ يؤرخ للتاريخ الإسلامي العام، بدأ التاريخ فيه من العام الأول للهجرة حتى عصره، وهذا يعني أن الحقبة من بداية الهجرة للمدينة حتى وفاة النبي ﷺ أساس في البناء العام لهذا الكتاب.

والمؤلف يسير في الكتاب على طريقة المنهج الحولي، حيث يذكر في كل عام هجري كل ما جرى فيه من أحداث. ويركز اهتمامه بالدرجة الأولى على أحداث المغازي، ثم يذكر ما وقع من أحداث أخرى في هذا العام، ومن توفي فيه من الأعلام..

ويلاحظ أن المؤلف نزع إلى الاختصار في عرضه لمادة السيرة النبوية، وهو ما يفسر تخليه الكلي عن بيان أسانيد مروياته. وأحياناً يلجأ المؤلف إلى الترجيح بين الروايات، فمثلاً في سياق حديثه عن أحداث العام الخامس للهجرة يقول: "وفيها، على الصحيح، غزوة بني المصطلق"(٨٣١). وأحياناً أخري يعنى بتفسير بعض المصطلحات المشهورة في كتب السيرة، فمثلاً في أحداث سنة عشر من

(٨٣١) الذهبي: العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٤٨م، ج١ ص٧.

الهجرة يقول: "وتسمى سنة الوفود؛ لكثرة من وفد فيها من العرب المسلمين، ودخل الناس في دين الله أفواجا"(٨٣٢).

وللذهبي كتاب آخر في التاريخ الإسلامي العام، وهو الموسوم بـ"تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام"، عرض فيه لحقبة التاريخ الإسلامي منذ بدء مرحلة السيرة النبوية حتى عصره، أو على حد تعبيره: "من أول تاريخ الإسلام إلى عصرنا هذا"(٨٣٣). إذن، فالسيرة النبوية تمثل كذلك أصلاً في بناء هذا الكتاب، حيث تناولها الذهبي بكافة معالمها في مرحلتيها: المكية، والمدنية.

وقد جمع الذهبي في هذا الكتاب بين نمط التأريخ على حسب الموضوعات، والتأريخ على حسب التراجم والطبقات، فتناول فيه ما جرى من أحداث عبر العصور، إضافة إلى تراجم كبار الخلفاء، والقراء، والزهاد، والفقهاء، والمحدِّثين، والعلماء، والسلاطين، والوزراء، والنحاة، والشعراء..

وإذا كان الذهبي قد أشار في المقدمة إلى أنه آثر الاختصار والإيجاز في مادة هذا الكتاب على الاستقصاء والاستيعاب "من غير تطويل ولا استيعاب"(٨٣٤)، إلا أن مادته في السيرة النبوية اتسمت بثراء التفاصيل، قياسا بمادة السيرة النبوية التي عرض لها في كتابه "العبر".

أما عن موارده التي استقى منها مادة السيرة النبوية، فقد أشار إلى أهمها في صدر كتابه، وهي دلائل النبوة للبيهقي، وسيرة ابن إسحاق، ومغازي موسى بن

---

(٨٣٢) المصدر نفسه، ج١ ص١١.

(٨٣٣) المصدر نفسه، ج١ ص١٧.

(٨٣٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٧.

عقبة، وابن عائذ، والواقدي.. هذا إضافة إلى كتب الحديث، ويأتي على رأسها صحيحا البخاري ومسلم، وسنن الترمذي، ومسند أحمد.

وعلى الرغم من أن الذهبي قد اعتمد على النقل المباشر من هذه المؤلفات، فإنه في كثير من الأحيان كان يعرض لأسانيد أصحابها(٨٣٥). ولعل مما يمتاز به الذهبي في معالجته لمادة السيرة النبوية حضوره النقدي القوي، وهنا يظهر بجلاء أثر تكوينه المعرفي محدِّثاً ناقداً ومؤرخاً محققاً، ومن عباراته الدالة على ذلك قوله: "وهذا إسناد قوي حسن"(٨٣٦)، "قال ابن لهيعة.. وابن لهيعة ضعيف"(٨٣٧)، "وهذا قول منقطع"(٨٣٨)، "وهذا حديث منكر جدا"(٨٣٩)، "هذا حديث صحيح"(٨٤٠).

ويظهر بجلاء الحس التاريخي عند الذهبي في تعامله مع بعض موارده، فمثلاً في تعامله مع الواقدي في جانب الحديث يضعفه: "هذا حديث ضعيف، فيه متروكان: الواقدي..."(٨٤١)، إلا أن ضعفه في الحديث لم يجعله ينسحب على إمامته في رواية السيرة والمغازي، ولهذا نجده يعتد بآرائه في العديد من القضايا التاريخية المتعلقة بالسيرة النبوية، فمثلا في مسألة تحديد سنة وفاة عبد المطلب يقول: "قال الواقدي: وذلك أثبت الأقاويل..."(٨٤٢).

---

(٨٣٥) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج١ ص٢٢، ٢٣، ٢٤.

(٨٣٦) المصدر نفسه، ج١ ص٢٤.

(٨٣٧) المصدر نفسه، ج١ ص٢٦.

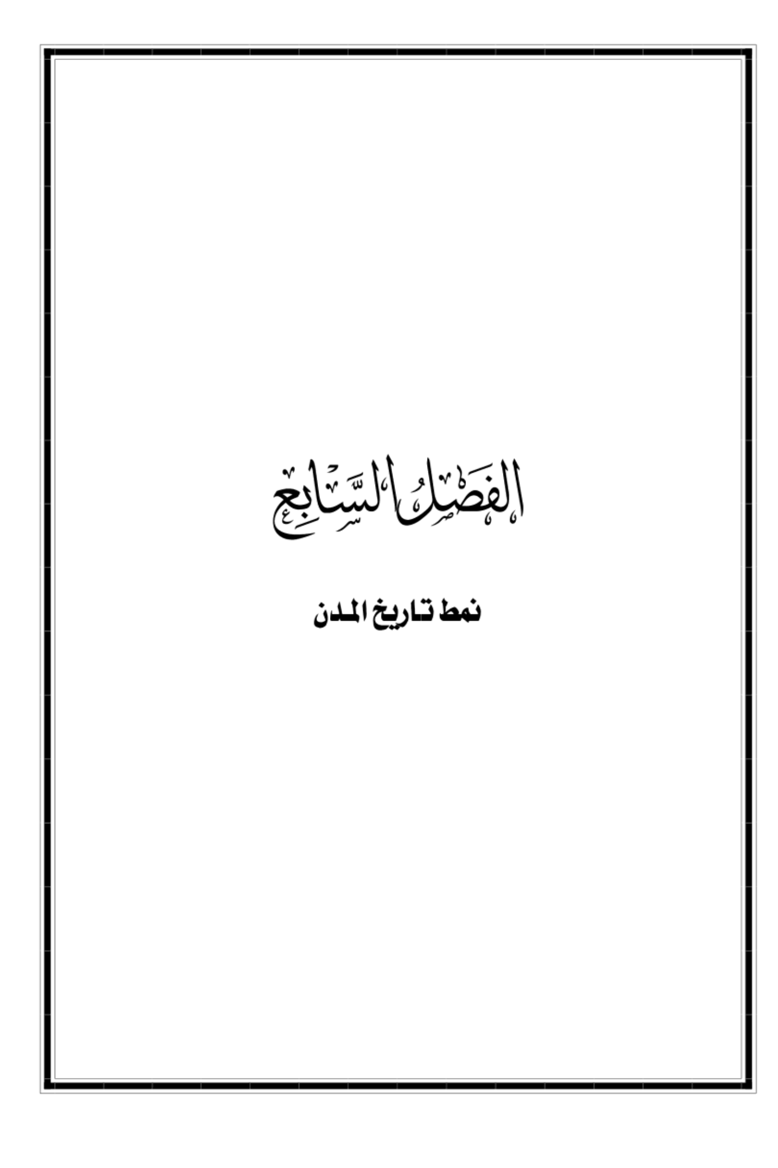
(٨٣٨) المصدر نفسه، ج١ ص٢٣.

(٨٣٩) المصدر نفسه، ج١ ص٣٥.

(٨٤٠) المصدر نفسه، ج١ ص٤١، ٥٨.

(٨٤١) المصدر نفسه، ج١ ص٢٩.

(٨٤٢) المصدر نفسه، ج١ ص٣٣، ينظر كذلك ص ٦٢، ٦٣، ٨٤.



الفصل السابع

نمط تاريخ المدن

قد يبدو للوهلة الأولى أن نمط التأريخ للمدن أو البلـــدان لا علاقـــة لـــه بموضوع السيرة النبوية، ولكن إذا أمعنا النظر سندرك أن هذا النمط من التأليف التاريخي وثيق في صلته بها، لأنه يأتي في مقدمة المدن التي ســيُؤَرخ لهـــا مكـــة والمدينة، سواء قبل الإسلام أو بعده، وهذا يعني أن التأريخ لهما فيما يخص فترة ما بعد ظهور الإسلام، سيتطرق بطبيعة الحال للحديث عن جوانـــب متعـــددة ومتنوعة من السيرة النبوية. ولَمّا كان التأريخ للمدن هو في جوهره تأريخـــاً للمكـــان بكل مفرداته، فيتسنى القول إن التأريخ لمكة أو المدينة هو من ناحية أخـــرى تـــأريخ للسيرة النبوية من خلال المعالم الأثرية والجغرافية والعمرانية القائمة بهما.

وننوه إلى أن هؤلاء المؤرخين انقسموا إلى صنفين: صـــنف منـــهم قـــصد استيعاب واستقصاء المادة التاريخية كما هو حال الأزرقي، والفـــاكهي، وابـــن شبه، وصنف منهم أراد الاختصار والإيجاز في مادة مؤلَّفه، سواء عن مكـــة أو المدينة،كما هو حال ابن الضياء، والعاقولي، والفاسي، وابن النجار.

وجدير بالذكر أن تاريخ السيرة النبوية في إطار نمط تاريخ المدن، لا يقتصر على المؤلفات التي صُنِفت عن مكة أو المدينة فقط، ذلـــك أن هنـــاك تـــواريخ صُنّفت لمدن أخرى تناولت أحداث السيرة النبوية، ولهـــذا ســـتدرج داخـــل موضوع هذا الفصل، وتأسيساً على ذلك ستكون خطتنا في تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- دراسة نماذج للكتب التي أرخت لمكة.
- دراسة نماذج للكتب التي أرخت للمدينة.
- دراسة نموذج جمع مؤلفه بين التأريخ لمكة والمدينة.

- دراسة نموذج خاص بمدينة أخرى -غير مكة والمدينة- تناول تاريخ السيرة النبوية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جُل من اعتنى بالتأريخ لمكة أو المدينة كانوا محدِّثين إلى جانب كونهم مؤرخين. إلا أننا سنلاحظ في العرض التالي أنه بالرغم من اعتناء جُلهم بالإفادة من ضوابط أصول الحديث في هذه المصنفات على صعيد توثيق ونقد أخبار السيرة النبوية، فإن هذه الإفادة لم تكن كاملة، حيث رويت الكثير من الأخبار دون أسانيد، وتركت العديد من الروايات دون نقد أو تمحيص، وبالتالي لم يكونوا في نفس مستوى أداء المحدِّثين في كتب الصحاح والسنن.

أولاً: المصنفات التي أرخت لمكة المكرمة:

سنعرض في هذا المقام لنماذج من المؤلفات التي أرخت لمكة، وكان لها صلة بتاريخ السيرة النبوية. ولعل رائد التصنيف في هذا الموضوع هو محمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ)، فقد ذكر ابن النديم[٨٤٣] أن له مصنفاً في هذا الشأن معنونا بـ"أخبار مكة"، إذْ لم نعثر على ما يشير في المصادر إلى أي محاولة سبقته بالتصنيف عن تاريخ مكة. واسترشاداً بمنهج "سزكين"، تسنى الكشف عن مادة لا بأس بها اقتُبست من هذا المصنّف، فقد أخذها الفاكهي (ت٢٧٥هـ) في كتابه "أخبار مكة". وفي ضوء هذه المادة سنحاول استكشاف البنيّة التي انتظمت فيها مرويات هذا الكتاب، ومنهجه في التعامل معها.

والواضح من النصوص، أن معالجة الواقدي لم تقتصر على تاريخ مكة بعد

(٨٤٣) الفهرست، ص١٤٤.

أن دخلها الإسلام، بل يبدو أنه أفرد قسماً للحديث عن أخبار مكة في الجاهلية وعصور ما قبل الإسلام، ومما يؤكد ذلك أن مروياته تطرقت لقصة سيدنا إبراهيم مع السيدة هاجر وولدها إسماعيل، وبنائه للبيت الحرام، كما تطرقت إلى بدايات عبادة الأصنام بالبيت الحرام، وكذا ما جرى من حروب بمكة في الجاهلية[٨٤٤].

أما بعد الإسلام، فَعُني ببيان أحداث فتح مكة، والتفاصيل الدقيقة لأداء الرسول ﷺ لمناسك الحج[٨٤٥]. كما اهتمَّ بإبراز الجوانب المعمارية المتصلة بالسيرة النبوية، كإشارته للجدار الذي كان يحيط بالحرم في العهد المكي[٨٤٦] كما عُنِي بتفصيل موقف مكة من الأحداث السياسية، وما جره عليها من فتن وحروب[٨٤٧]، ليس هذا فحسب بل اهتم أيضا ببيان التداعيات السلبية لهذه الأحداث على الوضع الاقتصادي بمكة[٨٤٨].

كما تعرض لبيان الضوابط التي وضعها الخلفاء لبناء الدُّور بمكة، لاسيما المشرف منها على الكعبة، والتدابير التي اتخذوها في هذا الشأن، والأنماط المعمارية التي كانت تكره في بناء الدُّور بمكة قبل وبعد الإسلام[٨٤٩]. وهنا يبرز أيضا تكوينه الفقهي في هذا الجانب، فنراه يعرض للأحكام الخاصة بأراضي مكة

---

(٨٤٤) أبو عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي: أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: عبد الملك ابن دهيش، بيروت، دار خضر، ط٢، ١٤١٤هـ، جـ٤ ص٥٩، جـ٥ ص١٢٥،١٢٨، ١٢٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨.

(٨٤٥) المصدر نفسه، ج١ ص٩٩، ٤٢٢، ج٣ ص١٣١، ج٥ ص٢٦.

(٨٤٦) المصدر نفسه، ج٢ ص ١٥٧-١٥٨.

(٨٤٧) الفاكهي: أخبار مكة، ج٢ ص٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٨٠، ٣٨١.

(٨٤٨) المصدر نفسه، ج٢ ص٣٧٠، وينظر أيضاً: ص٣٧١، ٣٧٢.

(٨٤٩) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٣٩،٣٤٠، ج٣ ص٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦.

ودُورها من حيث البيع والشراء والكراء[٨٥٠].

وتظهر النصوص حرص الواقدي على إسناد مادته وبيان مصادره[٨٥١]، فنجده يعوّل على طريق السماع: "حدثنا"، و"حدثني"[٨٥٢]. كما يبدو منها نقد وتمحيص مروياته، ومن أمثلة ذلك قوله: "والثبت عندنا أن محمد بن علي مات بالمدينة، ودفن بالبقيع سنة إحدى وثمانين"[٨٥٣].

ولعل ما سبق، يدعونا إلى أن نعيد النظر فيما زعمه "هورفتس"[٨٥٤] من كون كتاب "أخبار مكة" للواقدي متعلق بتاريخ مكة في الجاهلية فقط، فقد ثبت في ضوء النصوص المتاحة، أن الحقبة الإسلامية من تاريخ مكة، كانت من أولويات الواقدي في معالجة هذا الموضوع. كما يدعونا ذلك إلى أن نعيد النظر أيضاً في زعم "روزنثال"[٨٥٥] من أن منشأ نمط التاريخ المحلي كان بالعراق.

أبو الوليد الأزرقي (ت بعد سنة ٢٤٤هـ):

يعتبر كتاب "أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار" للأزرقي من أقدم المصادر المعتدّ بها عن مكة وأشهرها. وقد تتبع فيه أخبار مكة وآثارها منذ بدء الخليقة حتى عصره[٨٥٦]. والملاحظ في هذا الكتاب أن الأزرقي عُني فيه ببيان خطط

(٨٥٠) المصدر نفسه، ج٣ ص٢٤٨، ٢٥٢.

(٨٥١) المصدر نفسه، ج١ ص١٩٩.

(٨٥٢) المصدر نفسه، ج١ ص ١٣٤، ١٩٩.

(٨٥٣) المصدر نفسه، ج٢ ص٣٨٢.

(٨٥٤) المغازي الأول، ص١١٧.

(٨٥٥) علم التاريخ عند المسلمين، ص٢٠٩.

(٨٥٦) وكان الكتاب في أصله صغيراً، فأضاف إليه رواة الأزرقي أخباراً كثيرة، حتى أصبح بحجمه =

وجغرافية مكة أكثر من تاريخها.

أما فيما يتعلق بالمادة التاريخية المختصة بالسيرة النبوية، والتي بها يعد الكتاب مصدراً من مصادرها، فهي ليست على النسق التقليدي لموضوعات كتاب المغازي، حيث الاهتمام بتسلسل الأحداث تاريخياً وزمنياً، ولكن روايات السيرة مبعثرة بين معالم وآثار مكة التاريخية، وعلى هذا فالكتاب -كغيره من كتب البلدان- يعد تاريخاً للسيرة النبوية من خلال المكان، بمعنى أن الأزرقي عني فيه بذكر ما يتصل بهذه الخطط والأماكن من أحداث السيرة، حتى في الأحداث التي سبقت بعثته ﷺ، فمثلاً في الباب المعنون بـ"ذكر بناء قريش الكعبة في الجاهلية" تعرض لذكر مشاركة الرسول ﷺ لأهل مكة في نقل أحجارها(٨٥٧).

أما فيما يختص بفترة ما بعد البعثة، فيسهب في بيان أحكام المناسك والسنن التي كان يفعلها بكل مكان سواء في البيت الحرام أو الكعبة، كذكر الحجر الأسود وفضله والتسليم عليه، واستلام الأركان، وما جاء في الملتزم، والقيام على ظهر الكعبة، والطواف وفضله وأحكامه، ومقام إبراهيم، وبئر زمزم،

=

الحالي، وفي هذه الأخبار ما يصل إلى عام (٣١٠هـ)، مع أن في الكتاب مشاهدات للمؤلف تعود إلى سنة ١٢٦هـ، مما اضطر بعض الباحثين إلى القول بأن المؤلف الحقيقي للكتاب هو جده أبو الوليد، الذي كان من أصحاب الإمام الشافعي، ثم قام هو بترتيب أوراق جده وزاد عليها، فنسب الكتاب إليه. ونذكر من الرواة الذين أسهموا في تطوير الكتاب: إسحق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المتوفى سنة ٣٠٨هـ، ومحمد بن نافع بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، كان حياً سنة ٣٤٠هـ.

(٨٥٧) الأزرقي : أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله دهيش (مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م) ج١ ص٢٣٩.

والرمل بين الصفا والمروة.. إضافة إلى بيان الأحكام الفقهية الخاصة بمكة عموماً والحرم على وجه الخصوص.

كما عني الأزرقي ببيان الآثار المتعلقة بالنبي ﷺ، كموضع بيته، ومنزلـه في نمرة، وعرفات، ومنى[٨٥٨]، وكذا الشعب الذي بال فيه النبي ﷺ[٨٥٩]، والأماكن التي كان يدعو فيها النبي ﷺ، وغار حراء، وغار ثور[٨٦٠]، والطريـق إلى غـار ثور، هذا فضلاً عن بيان ما في مكة من آثار للنبي ﷺ[٨٦١].

وإذا كان الأزرقي قد عوّل على الإسناد في كثير من الأحيـان في نقـل مروياته بطريق "السماع"، كما يدل أداؤه بمصطلح: "حدثنا" أو "حدثني"، فإنه على صعيد النقد والتحقيق لم يشترط الصحة في كتابه، ولهذا جاء تاريخه خليطاً من الأحاديث الصحيحة والضعيفة والمنكرة والمنقطعة، ولهذا فهو يعتمد علـى الإسرائيليات، كما تدلّ نقوله عن كعب الأحبار[٨٦٢]، ووهب بن منبه[٨٦٣].

محمد بن إسحاق الفاكهي (ت٣٥٣هـ):

كتاب "أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه" للفاكهي[٨٦٤] من المصادر المهمة

---

(٨٥٨) الأزرقي : أخبار مكة ج٢ ص٨٥٦، ٨٠٣.

(٨٥٩) المصدر نفسه ج٢ ص٨٠٨ .

(٨٦٠) المصدر نفسه ج٢ ص٨١٩.

(٨٦١) المصدر نفسه ج٢ ص٨١١.

(٨٦٢) المصدر نفسه ج١ ص٦٦، ٧٧.

(٨٦٣) المصدر نفسه ص١ ص٧٠، ٧٤

(٨٦٤) هو الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس المكي الفاكهي، سمع أبا يحيى بن أبي مسرة، فكان آخر من حدث عنه، روى عنه الحاكم وعبد الرحمن بن عمر بن النحاس ومحمد بن أحمد =

والأساسية في تاريخ مكة المكرمة، وكما هو واضح من اسمه وموضوعه يؤرخ فيه الفاكهي لمكة منذ أقدم العصور حتى عصره. أما فيما يخص بكونه مصدرا للسيرة النبوية، فهو لم يؤرخ لأحداثها -شأن الأزرقي- حسب التسلسل الزمني للموضوعات التقليدية المقررة في كتب السيرة، وإنما أرخ لأحداث السيرة النبوية من خلال الأمكنة والآثار التي تحويها مكة، فبدأ بالحديث عما يخص سيرته بالنسبة للأماكن التي يؤدي فيها مناسك الحج، وفيما يخص الحرم وما يتعلق به من آثار كمقام إبراهيم، والأثر الذي عليه موضع قدم إبراهيم عليه السلام، وبئر زمزم وصفة المسجد الحرام وما يتعلق به من آثار، أضف إلى ذلك الجوار بمكة، وأجواء مكة، وفجاجها، وطرقها، وجبالها، ومقابرها، وآبارها. وكذا المواضع التي صلى فيها النبي ﷺ بمكة وتتبعه فيها الصحابة، ولا يتعلق الأمر بمكة فقط، فقد عقد أبواباً تناول فيها المواضع التي دخلها الرسول ﷺ بالقرب من مكة للحرب[٨٦٥].

أما فيما يخص الأحداث التاريخية للسيرة النبوية، فلم يعتمد حيالها التسلسل الزمني والموضوعي، لذا جاءت متفرقة في هذا الكتاب، وهو مما يعاب على المؤلف في هذا الشأن، حيث نجده يفرد باباً عن ذكر الآثار التي تبقت عن النبي ﷺ بعد وفاته، والمواضع التي صلى فيها[٨٦٦]، ثم يعرض في مقام آخر الظروف

=

ابن الحسن البزاز شيخ للبيهقي وأبو القاسم بن بشران وآخرون، وله تصانيف في أخبار مكة، توفي سنة ٣٥٣هـ. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٦ ص٤٤-٤٥.

(٨٦٥) الفاكهي: أخبار مكة، ج٥ ص٩١.

(٨٦٦) المصدر نفسه، ج٤ ص٥-٣٦.

والملابسات التي أفضت إلى بيعة العقبة مع الأنصار، وأسماء من شهدها منهم[٨٦٧]. وفي مقام آخر يتناول جانباً كبيراً من أحداث السيرة النبوية المتعلقة بمكة في إطار الحديث عن تاريخ مكة قبل الرسالة المحمدية، فتناول أول النساء إسلاماً بعد صلح الحديبية، ثم تناول طرفاً من صلح الحديبية وفتح مكة، والموضع الذي أفطر فيه النبي ﷺ وهو متوجه إلى مكة، ولقاء أبي سفيان بجيش المسلمين عند مر الظهران، ودخول النبي لفتح مكة، وموضع الثنية التي دخل منها، وما كان يرتديه من لباس حال الفتح، وذكر من أخذ الراية وصفتها، وعدد من قُتل من المشركين يوم الفتح، وذكر الأربعة الذين لم يؤمّنهم رسول الله ﷺ، وأذان بلال بن رباح على الكعبة، والمدة التي أقامها الرسول ﷺ بمكة... [٨٦٨].

أما عن مصادره، فيعتمد بشكل أساسي على رواد التصنيف في السيرة النبوية كموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، والواقدي، هذا إضافة إلى الاعتماد على كبار المحدِّثين كالإمام مالك والبخاري. ومادة الكتاب تنتظم في أبواب يبدأها بكلمة "ذِكر"، ويعول الفاكهي على الإسناد في نقوله، وقد اعتمد على طريقي: "السماع"، و"العرض"، في تحمل مروياته، وهذا ظاهر في أدائه بمصطلح: "حدثني" و"أخبرني"[٨٦٩]، وإن كان ينقل من المصنفات بطريق "الوجادة"؛ على ما يظهر من قوله: "قال الواقدي"[٨٧٠]. وفي بعض الأحيان يتجلى تكوين الفاكهي محدِّثاً حيال بعض الروايات، كما يظهر ذلك في عباراته:

(٨٦٧) المصدر نفسه، ج٤ ص٢٣١-٢٤٥.

(٨٦٨) المصدر نفسه، ج٥ ص٢٠٧-٢٢٤.

(٨٦٩) المصدر نفسه ج١ ص ٨٦، ١٣٢، ١٣٤.

(٨٧٠) المصدر نفسه، ج١ ص ١٣٥.

"إسناد ضعيف"[٨٧١]، و"إسناد متروك"[٨٧٢]، و"إسناد صحيح"[٨٧٣].

ابن العاقولي[٨٧٤] (ت ٧٣٣-٧٩٨ هـ):

كتاب "عَرْف الطيب في أخبار مكة والمدينة"، لابن العاقولي، من المصنفات التي أرخت لمكة، وعلى الرغم من أن اسم الكتاب يدل على أن مادته ستتوزع بشكل متوازن بين أخبار مكة وأخبار المدينة، فإن جُل مادة الكتاب استأثر بها تاريخ مكة دون المدينة، حيث لم يتحدث عن المدينة إلاّ في فصل واحد اقتصر فيه على الحديث عن فضائلها[٨٧٥]. ويشير ابن العاقولي في المقدمة إلى أنه استخلص مادة هذا الكتاب بشأن أخبار مكة والمدينة، من كتابي أخبار مكة لأبي الوليد الأزرقي، وكتاب "جامع الأصول" لمجد الدين ابن الإثير الجزري[٨٧٦].

وقد نوه المؤلف إلى أن بِنْية كتابه مؤلفة من "ثلاثة أبواب منزه عن الإطناب

---

(٨٧١) الفاكهي: أخبار مكة، ج٥ ص ٦-٧.

(٨٧٢) المصدر نفسه، ج٥ ص٨.

(٨٧٣) المصدر نفسه، ج٥ ص٩-١٠.

(٨٧٤) هو أبو المكارم غياث الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن حماد الواسطي البغدادي الشافعي، المعروف بابن العاقولي، ولد ببغداد عام ٧٣٣هـ، ونشأ بها، وسمع من والده وآخرين، كان بارعا في الحديث والمعاني والبيان، وكان مدرس المستنصرية ببغداد، انتهت إليه رياسة الشافعية ببغداد في عصره. وتوفي بها عام ٧٩٧هـ، وقال السيوطي سنة ٧٩٨هـ. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ترجمة رقم٥٤٣، ج٢ ص٢٦٣.

(٨٧٥) ابن العاقولي: عَرْف الطيب في أخبار مكة والمدينة، تحقيق: محمد زينهم عزب، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص ١٣١-١٣٧.

(٨٧٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

والإسهاب"[٨٧٧]. الباب الأول: وعرض فيه لأخبار مكة منذ بـدء الخليقـة، وبعض أخبارها قبل الإسلام[٨٧٨]. وفي الباب الثاني: تناول آثار مكة ومعالمها وما يتصل بها من مناسك وعبادات، وهذا القسم هو الذي يمس تاريخ السيرة النبوية بشكل مباشر، حيث عرض فيه -كشأن الأزرقي والفاكهي- للسيرة النبوية من خلال الأماكن والآثار، فذكر ما يتعلق بسيرته ﷺ بشأن باب الملتزم، وبئر زمزم، والصلاة في البيت الحرام، والسعي بين الصفا والمروة.. هذا إضافة إلى الآثار المتعلقة بذاته ﷺ كبيت خديجة، ودار الأرقم، ومواضع الأماكن التي صلى فيها ﷺ، وغار ثور، وحراء..[٨٧٩]. أما الباب الثالث: فتناول فيه فضائل مكة والمدينة على السواء[٨٨٠].

لم يُلْحظ الحضور النقدي للمؤلف في هذا الكتاب، ويُلْحظ عدم اعتنائه ببيان أسانيد مروياته، باستثناء ذكره للإسنادين اللذين تحمل بهما كتابي: الأزرقي، وابن الأثير[٨٨١]، وتفسير ذلك أن المؤلف نزع إلى الاختصار، كما أشرنا، ولهذا جاء إعراضه عن الأسانيد تمشياً مع هذا المقصد.

الفاسي (ت٨٣٢هـ):

كتاب: "شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام " للفاسي[٨٨٢]، يعد ثالث أهم

---

(٨٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٨٧٨) المصدر نفسه، ص٢٣-٦٧.

(٨٧٩) ابن العاقولي: عَرْف الطيب، ص٦٩-١١٠.

(٨٨٠) المصدر نفسه، ص١١٥-١٣٧.

(٨٨١) المصدر نفسه، ص ٢٠-٢٢.

(٨٨٢) هو تقي الدين محمد بن أحمد بن علي المكي الحسيني الشريف، ولـد سـنة ٧٧٥هـ، أذن لـه الحافظ العراقي بإقراء الحديث، ودرس وأفتى، وصنف كتباً عديدة عن تاريخ مكة، منها: العقد

كتاب في تاريخ مكة بعد كتابيّ: "أخبار مكة" لكل من الأزرقي والفاكهي. وقد أشار المؤلف في المقدمة لهما على أنهما أهم مصدرين استقى منهما مادة كتابه، وفي هذا يقول: "وللإمام الأزرقي والفاكهي فضل السبق والتحرير والتحصيل، فإن ما ذكراه هو الأصل الذي انبنى عليه هذا الكتاب"[٨٨٣]، ولكن الفاسي تجاوزهما، وأضاف إليهما الكثير، لاسيما في العصور التالية التي تلتهما، هذا فضلاً عن استدراكه لما فاتهما[٨٨٤].

وقد رتب الفاسي مادة كتابه على أربعين باباً، ألَمّ فيها بجميع ما يتصل بتاريخ مكة منذ الجاهلية حتى عصره، فذكر فيه تاريخ المسجد الحرام وبنائه وعمارته في مختلف العصور، ووصف الكعبة وعمارتها ومصلى الرسول ﷺ فيها، وثواب دخولها وفضائلها، والآيات المتعلقة بها، وأخبار الحجر الأسود، والملتزم، ومقام إبراهيم، وحجر إسماعيل وغير ذلك من الأماكن الشريفة.

ولما كنا نوهنا من قبل إلى أن التأريخ لمكة والمدينة في العهد النبوي هو تأريخ للسيرة النبوية من خلال المكان، فهذا الأمر محقق أيضاً في تاريخ الفاسي، فتعرض لسرد أحداث السيرة النبوية، مع بيان الحال التي فتحت بها مكة صلحاً أم عنوة، تحديد حدود الحرم، مصلى النبي في الكعبة، حِجر إسماعيل، والمواضع التي صلى فيها، والدُّور التي سكنها، والجبال التي له صلة بها، وسيرته في تأدية

=

العراقي بإقراء الحديث، ودرس وأفتى، وصنف كتباً عديدة عن تاريخ مكة، منها: العقد الثمين، وشفاء الغرام، ومختصران لهما. توفي عام ٨٣٢هـ، قال ابن حجر: ولم يخلف بالحجاز مثله. السيوطي: ذيل طبقات الحفاظ، ص ٣٧٨.

(٨٨٣) تقي الدين الفاسي: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ت، ج١ ص٢.

(٨٨٤) المصدر نفسه، ج١ ص٢-٣.

مناسك الحج...(٨٨٥).

وتاريخ السيرة في هذا الكتاب لا يقف عند حدود الآثار، فقد أفرد الفاسي باباً تاريخياً تناول فيه أحداث فتح مكة(٨٨٦)، ويعتبر هذا الموضوع هو الجانب التاريخي الوحيد الذي تناول من خلاله الفاسي أحداث السيرة النبوية من زاوية السرد التاريخي المتصل السياق، وكأنه لم ير من أحداث السيرة المتعلقة بمكة أهم من حادث الفتح، ومن ثم خصّه بقسم وحديث مستقل.

وللفاسي منهج فريد اعتمده في صياغة مادة هذا الباب، ينمّ عن عقلية مؤرخ بصير، حيث سرد تاريخياً أحداث فتح مكة، فاعتمد بشكل أساسي على مادة سيرة ابن إسحاق في عرض أحداث الفتح، ثم عارضها بروايات مؤرخين آخرين؛ ليبين ما بينها من اختلاف، وليس لهذا السبب وحسب، بل أيضاً لتفصيل الجوانب المبهمة التي تكتنف مرويات ابن إسحاق بشأن بعض أحداث الفتح، ولهذا يقول: "هذه الفوائد بعضها يخالف ما ذكرناه عن ابن إسحاق، وابن هشام من خبر الفتح، وبعضها يوضح بعض ما أبهمه ابن إسحاق وابن هشام في ذلك"(٨٨٧).

وتظهر براعة الفاسي فقيهاً في مناقشته للعديد من القضايا الفقهية المتعلقة بمكة، كحكم بيع دُورها وإجارتها، وحرمة مكة وحرمها، والصلاة في الكعبة(٨٨٨). كما يظهر تكوينه محدِّثاً ناقداً في تعامله النقدي حيال الكثير من الروايات،

---

(٨٨٥) ينظر الفاسي: شفاء الغرام، ج١ ص٢٣، ٢٤، ٦٦، ١٣٨-١٥٧، ٢١١، ٢٦٠-٢٨٣، ١٩٢.

(٨٨٦) المصدر نفسه، ج٢ ص١١٠-١٦١.

(٨٨٧) المصدر نفسه، ج٢ ص ١٢٤.

(٨٨٨) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٦، ٦٦، ١٦٢.

ويظهر ذلك في الكثير من العبارات، كقوله: "حديث إسناده صحيح"[٨٨٩]، و"روينا ذلك عنه.. بسند رجاله ثقات"[٨٩٠]، و"ولد عام الفيل على الصحيح"[٨٩١].

وإذا كان الفاسي لا يعنى في غالب حاله ببيان أسانيده، لكنه في أحيان أخرى يحرص على بيانها، حيث كان يروي أخباره بأسانيد متصلة، اعتمد فيها على طريقي العرض والسماع، ويظهر ذلك في أدائه بصيغه: "أخبرتني الأصيلة أم أحمد.. قراءة عليها"[٨٩٢]، و"وقد أخبرني به إبراهيم بن الصوفي سماعا بمكة"[٨٩٣].

ثانياً: الكتب التي أرخت للمدينة:

من المعلوم أن المدينة عظمت أهميتها كمكان،بعد أن وطئت أرضها قدم النبي ﷺ، وقامت بها أول دولة للإسلام، باتت مجمع الإيمان وموئله[٨٩٤]، بل أضحت المدينة تضارع مكة كحرم[٨٩٥]، ولذا حث الرسول ﷺ على المقام فيها

(٨٨٩) الفاسي: شفاء الغرام، ج١ ص٦٩.

(٨٩٠) المصدر نفسه، ج١ ص٢٤٨.

(٨٩١) المصدر نفسه، ج١ ص٢٤٨.

(٨٩٢) المصدر نفسه ج١ ص٧٤.

(٨٩٣) المصدر نفسه، ج١ ص٧٩.

(٨٩٤) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: (إن الإيمان ليأزر إلى المدينة كما تأزر الحية إلى جحرها). البخاري: الجامع الصحيح، حديث رقم ١٧٧٧ ج٢ ص٦٦٣.

(٨٩٥) روى البخاري عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: (المدينة حرم. . لا يُقطع شجرها، ولا يُحْدث فيها حدث، من أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين). المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٦٨، ج٢ ص٦٦١.

وحبذ الموت بها[٨٩٦]. ثم ما لبثتْ أن تبوأت ريادة الدور الحضاري في الإسلام، فكانت مصدر نشر هذا الدين في الآفاق، ونبعاً لعلومه ومعارفه منذ عهده المبكر، وعلى هذا فالمدينة تعني موطناً شهد ولادة تاريخ أمة، ومكاناً بزغ من خلاله فجرُ حضارة، الأمر الذي دفع بمؤرخي المسلمين لوضع العديد من المصنفات التي تؤرخ لها.

ولَمّا كان التأريخ للمدن هو في فحواه تأريخاً للمكان بكل مفرداته، فلا شك أن خصوصية المدينة على نحو الذي بيّناه، ستلقي بظلالها على موضوعات البحث التاريخي في هذا المجال. حيث ستستحوذ حقبة السيرة النبوية على أولوية التأريخ لدى أصحاب هذه المصنفات، هذا إضافة إلى ما تتفرد به المدينة من خطط وآثار وخصائص جغرافية تتصل بشكل مباشر بأحداث هذه السيرة.

وقد كشفت النصوص عن مؤرخين أرخو منذ عهد مبكر للمدينة، ولكن هذه المصنفات فُقدت، ولكننا سنحاول أن نتعرف على بعضها فيما يلي. ويعتبر **كتاب عمر بن شبة (ت٢٦٢هـ) الموسوم بـ"أخبار المدينة"** خير من يدلنا على بعض هذه الأعمال الرائدة لما يتفرد به من مادة ثرية، ربما لا تتوافر في أي من المصادر المتاحة. وبعد فحص أسانيد الكتاب وفق منهج "سزكين"، تسنى الكشف عن اثنين من المؤرخين المغمورين اللذين كان لهما فضل الريادة في ولوج هذا المجال التاريخي، وهما:

أبو ثابت عبد العزيز بن عمران المديني (ت١٩٧هـ)، وهو من نسل

(٨٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (من استطاع أن يموت بالمدينة فليفعل؛ فإني أشفع لمن مات بها). أحمد: المسند، حديث رقم ٥٤٣٧ ج٢ ص٧٤.

الصحابي عبد الرحمن بن عوف ﷺ. كانت له عناية بموضوعات الشعر والأدب، وكان ضعيفاً في الحديث[٨٩٧]. ويمكننا الوقوف على علة هذا الضعف من قول عمر بن شبة[٨٩٨]: "كان عبد العزيز كثير الغلط في حديثه، لأنه أحرق كتبه، فإنما كان يحدّث من حفظه". إذن فمرد ضعفه في الحديث لم يكن لدغل في عدالته كتعمده الكذب أو الوضع، بل جاء نتاج ضعف في ضبطه، لاعتماده الكلّيّ على الذاكرة بعدما أحرق كتبه، مما أسفر في النهاية عن كثرة أخطائه، فخرج بذلك عن دائرة الثقات.

كما يوقفنا هذا النص، على أن ابن عمران كانت له أصول مدونة أودعها فيها مروياته. وجانب من هذه الأصول خُصص بلا شك لتاريخ المدينة، بدليل العبارات التي أدى بها عمر بن شبة في سياق نقله لهذه المرويات، كقوله: "قال ابن عمران"[٨٩٩]، فمعلوم أن هذه العبارة من الصيغ التي تدل على النقل من الكتب. واستناداً إلى ثراء وتنوع الموضوعات التي تطرقت إليها مرويات ابن عمران في هذا الشأن، حسب نقول ابن شبة عنه، يتأكد بأنه صنّف مؤلفاً أرخ فيه للمدينة.

ويبدو من المادة التاريخية التي نقلت عنه، أنه أفرد باباً مستقلاً للحديث عن الآثار النبوية، ليس هذا فحسب، بل حرص على بيان ما يتعلق بها من أحكام في الفقه والتشريع، فتطرق بالحديث عن عمارة المسجد النبوي، واعتماد القراءة فيه

---

(٨٩٧) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٥، ص٣٩٠، ٣٩١، ابن حبان: المجروحين، ج٢ ص١٣٩، الذهبي: الميزان، ج٢ ص٣٦٢.

(٨٩٨) أخبار المدينة، تحقيق: عبد الله الدويش، بريدة، دار العليان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ج١ ص١٢١.

(٨٩٩) المصدر نفسه، ج١ ص١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ٢٤٤.

من مصحف عثمان، والنهي عن النخامة والبزاق فيه. كما قام ابـــن عمـــران بمحاولة مسْحٍ أثريٍّ للمساجد للمواضع التي صلى ودعا فيها النبي ﷺ، وتحديده لمواضع الجنائز التي صلى فيها النبي ﷺ على الموتى[٩٠٠].

ثم انتقل من الحديث عن الآثار النبوية إلى المظـــاهر الجغرافيـــة بالمدينـــة، وعلاقتها بشخص النبي ﷺ، فتناولت أخباره جبل "أحد" وفضله في الجاهليـــة، وكذا "البقيع" وفضله كمكان، وتحديد مصلى النبي ﷺ في الأعياد، وتناولـــت أخباره كذلك الأودية التي أثنى عليها الرسول ﷺ، كوادي "العقيق"، والآبار التي كان يستقي منها، كما تطرق لتحديد صدقات النبي ﷺ وأوقافه بالمدينـــة[٩٠١]. على أية حال، فإن مرويات ابن عمران في حديثه عن الآثار النبوية، فضلاً عـــن المواقع والمظاهر الجغرافية التي ارتبطت بشخص النبي ﷺ، هو حديثٌ عن ســـيرة الرسول ﷺ من خلال المكان.

كما يبرز الوعي التاريخي لدى ابن عمران من خلال سرده للمرويات التي تَحْمل تفسيراً لبعض الظواهر التاريخية، كالذي رواه عن سبب اتخاذ الرسول ﷺ للمكان المسمى بـــ"الجنائز"[٩٠٢]، مكاناً يصلي فيه على الموتى، وعـــن ســـبب تسمية دار عبد الرحمن بن عوف بدار القضاء[٩٠٣].

وعلى الرغم من كون ابن عمـــران ينقـــل آراءَ مختلفـــة حـــول بعـــض

(٩٠٠) وعن هذه الموضوعات ينظر المصدر نفسه، ج١ ص٢، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٤.

(٩٠١) وعن هذه الموضوعات ينظر: ابن شبة: أخبار المدينة، ج١ص٨١، ٨٥ ،٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٤، ١٣٢،١٣٣،١٣٤،١٣٦،١٤٥،١٤٦،١٤٧،١٥١،١٥٥،١٥٦،١٥٧،١٧٠،٢٠١،٢٠٦.

(٩٠٢) المصدر نفسه، ج١ ص٢.

(٩٠٣) المصدر نفسه، ج١ ص٢٢٤.

الموضوعات، ولا يُبْدي بشأنها أي إجراء نقدي. إلا أنه أحياناً يمارس النقد حيال بعض المرويات، مثل قوله: "والغالب عندنا أن مصعب بن عمير، وعبد الله بن جحش، دفنا تحت المسجد الذي بُني على قبر حمزة، وأنه ليس مع حمزة أحد في القبر"(٩٠٤). كما تُظهر النصوص حرص ابن عمران على إسناد مروياته، وبيان الموارد التي استقى منها مادته في هذا الشأن. وبحكم اعتناء ابن عمران بالشعر والأدب، فقد ألقى هذا الاهتمام بظلاله على منهجه التاريخي، فنراه يفرد باباً عن الأشعار التي نُظمت في الثناء على المدينة(٩٠٥)، وليس هذا فحسب بل نهض بالشعر لديه كأداة يُستدل بها على مواقع بعض الآثار بالمدينة(٩٠٦).

أما المؤرخ الثاني، فهو **محمد بن يحيى بن عبد الحميد بن عبيد أبو غسان المدني**(٩٠٧)، وعلى الرغم من كون المصادر ضنت علينا بتفاصيل عن حياته، إلا أنها أخبرتنا بأنه كان من بيت كتابة(٩٠٨)، فأبوه كان كاتباً وكذا عمه وجداه من قبل أبيه وأمه. كما عُدّ ضمن الثقات المشهورين بحمل الحديث.

---

(٩٠٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٢٤.

(٩٠٥) المصدر نفسه، ج١ ص٢٧٣.

(٩٠٦) المصدر نفسه، ج١ ص٢٥٦.

(٩٠٧) محمد بن يحيى أبو غسان الكناني المدني، من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف، وقال عنه الدارقطني: ثقة، وقال الحافظ ابن مفوز الشاطبي: أنه أحد الثقات المشاهير، يحمل الحديث والأدب والتفسير، ومن بيت علم ونباهة. ينظر البخاري: التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم المدني، بيروت، دار الفكر، ب. ت، ج١ ص٢٦٦، الذهبي: الميزان، ترجمة رقم ٨٣٠٦، ج٦ ص٣٦٤، ابن حجر: تهذيب التهذيب، حديث رقم ٨٤٨، ج٩ ص٤٥٦.

(٩٠٨) ابن حجر: المصدر السابق، ترجمة رقم ٨٤٨، ج٩ ص٤٥٦.

وبناء على الكم الذي نقل عن أبي غسان من مرويات، فضلاً عن تنـــوع موضوعات هذه الروايات، يتأكد بأنه نهض بتصنيف مؤلف عن تاريخ المدينـــة، ومما يؤكد هذا الظن ما نقله عنه عمر بن شبة بصيغ تدلنا على ذلك كقولـــه: "فهذا ما حدثني به أبو غسان.. ووجدت فيه كتابا يذكر فيـــه"(٩٠٩)، وقولـــه: "ومما وجدته في كتاب عن أبي غسان"(٩١٠)، وقوله: "ومما وجدت في كتاب أبي غسان وقرأه عليّ"(٩١١).

وبعد فحص مادته التاريخية المنقولة عن أبي غسان في هذا الشأن، نـــستطيع القول إن خطته في معالجة مادته التاريخية تطابق، تقريباً، خطة شيخه عبد العزيز ابن عمران الذي مثل له أهم مورد استقى منه مروياته. فتطرق مثله للحـــديث عن المساجد والمواضع التي صلى ودعا فيها النبي ﷺ، وموضع مصلى العيـــدين، والبقيع، وجبال المدينة ووديانها، والآبار التي شرب منها النبي ﷺ، وصـــدقات الرسول ﷺ وإقطاعاته. هذا فضلاً عن تطرقه إلى الحديث عن خطط الـــصحابة وقبورهم بالمدينة.

إذن فهو كشيخه عُنِي ببيان خصائص المكان ومفرداته، سواء كانت أثرية أو جغرافية. إلا أن أبا غسان فاق أستاذه من حيث ثراء التفاصيل، ومما يـــدلنا على ذلك تحديده الدقيق للأثر المسمى"بمقام جبريل"(٩١٢). وكذا وصفه الأثريّ

(٩٠٩) ابن شبة: أخبار المدينة، ج١ ص١٠٧.

(٩١٠) المصدر نفسه، ج١ ص١٢٠.

(٩١١) المصدر نفسه، ج٢ ص٢٥٣.

(٩١٢) ابن شبة: أخبار المدينة، ج١ ص٤٢٣.

لمسجد "قباء"(٩١٣)، الذي ربما يُعدُّ أقدم وصف أثريّ لهذا المسجد.

وتُظهر النصوص اهتمام أبي غسان البالغ بدراسة الوثائق وتوظيفها في مادة الخطط، ويبدو أن مهنته ككاتب أفادته في هذا الجانب. ويمكن أن نقف على وعيه بالقيمة التاريخية للوثائق من مقولته: "وهذه نسخة كتاب صدقة عليّ بن أبي طالب ﷺ حرفاً بحرف، نسختها على نقصان هجائها، وصورة كتابها، أخذهما من أبي، أخذها من حسين بن يزيد"(٩١٤).

هذا ويبدو أن الوعي الجغرافي لدى أبي غسان كان أكثر عمقا ونضجا من شيخه ابن عمران، ويتضح ذلك في العديد من الدلائل منها: تحديده الدقيق لمواقع الجبال المشهورة بالمدينة، ومقدار أبعادها من المدينة(٩١٥)، وكذا مسحه الجغرافي لما بداخل المدينة من وديان، وما يصيبها من سيول، وتحديد منبع هذه السيول ومصباها، وتأمل ذلك في وصفه الدقيق لسيل "بطحان"(٩١٦).

ولم يتوقف الوعي الجغرافي لديه عند حد الوصف، بل حاول أن يبرز آثار الظواهر الجغرافية على المجتمع، كوقوفه بنا على الأثر الاقتصادي السيئ للسيول، وبيانه للإجراءات التي اتخذها الدولة لمجابهة هذه الآثار، كما هو الحال مع سيل "مهزوز"(٩١٧). وليس هذا فحسب، فقد نهض بالخصائص الجغرافية بالمدينة معياراً نقدياً لتقويم بعض الآراء مثال ذلك قوله: "وقد اختلف في الصدقات،

---

(٩١٣) المصدر نفسه، ج١ ص٥٩.

(٩١٤) المصدر نفسه، ج١ ص٢١٦، وكذا أيضاً ص١٤٧، ٢٨٨.

(٩١٥) المصدر نفسه، ج١ ص٨٢.

(٩١٦) المصدر نفسه، ج١ ص١٦٣.

(٩١٧) المصدر نفسه، ج١ ص١٦٥.

فقال بعض الناس هي أموال قريظة والنضير.. والذي تظاهر عندنا أنها أموال النضير، ومما يدل على ذلك بأن" مهزوراً " يسقيها، ولم يزل يُسمع أنه لا يسقي إلا أموال بني النضير"[٩١٨].

ولم يتوقف إطار دراسات أبي غسان عند حدود العصر الإسلامي، فقد حاول أن يتطرق ببحوثه في هذا المجال إلى تتبع واستقصاء آثار المدينة التي تسبق ظهور الإسلام، كما يبدو ذلك من حديثه عن أسواق المدينة في الجاهلية[٩١٩].

كما نهض أبو غسان بالشعر كأداة نقدية قوّم على أساسه بعض أخبار السيرة، فبشأن الروايات التي تذكر أن من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه ركعتين كان له كأجر عمرة يقول: "ومما يقوي هذه الأخبار، ويدل على تظاهرها في العامة والخاصة قول عبد الرحمن بن الحكم في شعر له:

فإن أهلك فقد أقررت عينا من المعتمرات إلى القباء"[٩٢٠].

وثمة مؤرخ ثالث عاصر أبا غسان، صنّف مؤلَّفا أرّخ فيه للمدينة، وهو **محمد بن الحسين بن زبالة المدني** (ت٢٠٠هـ) أجمع أهل العلم على ضعفه في الحديث[٩٢١]، وعلى الرغم من ذلك شهدوا بعلو شأنه في الأخبار والمغازي والأنساب، وقد ذكر السخاوي[٩٢٢] أنه صنّف مؤلَّفاً عن المدينة وصفه بأنه

(٩١٨) المصدر نفسه، ج١ ص١٧٠.

(٩١٩) ابن شبة: أخبار المدينة، ج١ ص٢٨٩.

(٩٢٠) المصدر نفسه، ج١ ص٤٥.

(٩٢١) ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ، ج٣ ص٢٧٤-٢٧٥، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٦ ص٣١٧، الميزان، ج٤ ص٥١٤.

(٩٢٢) الإعلان بالتوبيخ، ص١٦٢.

"مجلد ضخم". وعلى الرغم من أنه لم يصلنا عن هذا الكتاب إلا كم محدود من النصوص، إلا أننا سنحاول من خلالها الوقوف على تصور أوّلي لخطته في هـذا الكتاب .

والذي يبدو من النصوص المتاحة، أن ابن زبالة تناول في تاريخ المدينة حقبة ما قبل الإسلام كما تشير بعض الروايات[٩٢٣]، ثم فترة السيرة النبوية، وليس هذا فحسب بل يبدو أنه تطرق لتاريخها في العصور التالية، كما يظهر ذلك في حديثه عن بعض الأحوال السياسية، كثورة محمد بن عبد الله بن الحسن، وثورة السودان عام ١٤٥هـ[٩٢٤].

ومن استقراء الروايات المتاحة من هذا الكتاب، يتبين أن منهجه في ترتيب وتبويب مادته التاريخية لم تختلف كثيراً عن خطة كل من ابن عمران وأبي غسان في الجوانب الأثرية والعمرانية للمدينة. فأفرد باباً للحديث عن المساجد والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ، وكذا أبوابا عن خطط وأوقاف وقبور الصحابة بالمدينة رضوان الله عليهم، هذا فضلاً عن باب تناول فيه فضائل المدينة كمكـان[٩٢٥]، كما يبدو من النصوص أنه أفرد باباً تناول فيه أسماء المدينة التي اشتهرت بها عبر العصور[٩٢٦].

(٩٢٣) ابن حجر: فتح الباري، ج٧ ص٣٤٦.

(٩٢٤) الطبري: التاريخ، ج٤ ص ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٦٠، ج٥ ص٦٦٥، ٦٦٧.

(٩٢٥) وعن هذه الموضوعات ينظر، الذهبي: الميزان، ج٣ ص٥١٤، ابـن حجـر: الإصـابة، ج٤ ص٣٥١، ج٥ ص٧٥، ٤٤٢، ٧٠٨، ج٦ ص٥٧، ج٧ ص٤٥١.

(٩٢٦) ابن حجر، الفتح، ج٧ ص١١٠.

كما تُظهر النصوص أن موضوعاته عن تاريخ المدينة لم تقتصر على النواحي الأثرية والجغرافية، بل تناولت أيضا طرفاً من الأحداث التاريخية الخاصة بالسيرة النبوية، المتعلقة بالمدينة كحادث الهجرة مثلاً(٩٢٧). هـذا إضـافة إلى تعرضـه للحديث عن الغزوات(٩٢٨). كما يتضح من النصوص أيضا أنـه عـول علـى الإسناد في نقل مادته التاريخية، ومن الواضح أنه لم يتحر فيها الاتصال، على ما يظهر من قول ابن حجر(٩٢٩): "وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في كتاب المدينة مـن مرسل أبي بكر بن حزم". كما يظهر أن طريق السماع كان من ضمن طرقـه الـتي عول عليها في نقل مروياته على ما يتضح من أدائه بمصطلح "حدثني"(٩٣٠).

ومن المصنفات المهمة التي تعد من العلامات البارزة في التأريخ للمدينـة: "كتاب أخبار المدينة" **للزبير بن بكار**، وهذا الكتاب ما يزال أيـضاً في عـداد المصنفات التاريخية المفقودة، ولم يصلنا من مادة هذا المصنّف إلى القليـل مـن الروايات المنثورة في بطون بعض المظان والمصادر التاريخيـة، الـتي سـنحاول الاعتماد عليها في التعرف على طرفٍ من منهجه في هـذا المنجـز التـاريخي. والواضح من النصوص أن ابن زبالة كان المصدر الرئيس لمادة الـزبير في هـذا المصنّف، ويدعم ذلك قول الذهبي(٩٣١): "أكثر عنه الزبير"، ولما كانت وفاة ابن زبالة في أواخر القرن الثاني الهجري، فالمرجح أن تصنيف الزبير بن بكار لهـذا

---

(٩٢٧) ينظر، المصدر نفسه، ج٧ ص ٢٤٤، ٢٦٠، الإصابة، ج٨ ص٢٠٦.

(٩٢٨) ابن حجر: الإصابة، ج ٨ ص١١٨.

(٩٢٩) فتح الباري، ج٥ ص٣٨١.

(٩٣٠) الطبري: التاريخ، ج٤ ص ٤١٥، ٤٣٩.

(٩٣١) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٦ ص٣١٧.

المؤلف كان في العشرينات من عمره بالمدينة.

ويبدو من النصوص أن خطته في هذا الكتاب، لم تقتصر على أخبار المدينة في حقبة السيرة النبوية، بل عُني بالتأريخ للمدينة في فترة ما قبل الإسلام. يؤكد ذلك تطرق حديثه لقصة حلول بني إسرائيل بالمدينة، وبعض العادات الجاهلية، كالقسامة، وتناوله للطرز المعمارية، كالآطام والحصون التي كانت بالمدينة قبل حلول الأوس والخزرج بها، وكذا الطرز المعمارية التي استجدت بعد حلولهم بها(٩٣٢).

أما فيما يتعلق بفترة السيرة النبوية، فلا تكاد تختلف خطته كثيراً عمن سبقوه في هذا الشأن، إذ اهتم برصد المساجد والأماكن التي صلى ودعا فيها النبي ﷺ، وصدقات النبي ﷺ بالمدينة، والآبار التي شرب منها، وكذا أشهر الأسماء التي سُمِّيت بها المدينة قبل وبعد الإسلام. كما تطرق أيضاً لدراسته خطط وقبور الصحابة بالمدينة. كما تظهر النصوص أن ابن بكار أفرد مساحة كبيرة عرض فيها لأحداث السيرة والمغازي، والمرجح أنه عرض كذلك لتاريخ الراشدين، والأحداث السياسية التي مرت بالمدينة حتى عصره(٩٣٣).

ومن الواضح أن الزبير اعتنى بإسناد مروياته، وقد اعتمد طريق السماع ضمن طرقه التي عول عليها في نقل أخباره، كما يظهر ذلك في أدائه بمصطلح "حدثني"(٩٣٤). كما اتضح أن أسانيده لم تتسم بالقوة، ويظهر ذلك في نقل ابن

(٩٣٢) وعن هذه الموضوعات ينظر ابن حجر: فتح الباري، ج٤ ص٨٢، ٩٥.

(٩٣٣) وعن هذه الموضوعات ينظر المصدر نفسه: ج١ ص٥٧٠، ج٢ ص٣٧٨، ٣٩٢، ٥٠٢، ج٤ ص٨٢، ٩٥، ج٧ ص٣٣٨، ٣٤٦، الإصابة، ج٢ ص ٤٤٤، ج٣ ص٦٨، ٦٩، ج٦ ص٥٧، ج٧ ص٣٧١.

(٩٣٤) ابن حجر: الفتح، ج٢ ص٣٧٨، ٣٩٩.

حجر[٩٣٥] عنه: "أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف".

هذا وقد نوه ابن النديم[٩٣٦] إلى أن الزبير بن بكار صنّف مؤلفاً آخر عن أحد أودية المدينة معنون بـ"كتاب العقيق وأخباره". ويبدو أن ما أثر عن النبي ﷺ من ثناء على هذا الوادي[٩٣٧]، كان باعثاً على التأريخ له. وتُظهر بعض النصوص المقتبسة منه، عنايته بدراسة الخصائص الجغرافية لهذا المكان، كبيانه لما يحويه من قنوات وأودية ورياض وكهوف وقلاع، كما تناول الأحداث التاريخية المرتبطة بهذا الإقليم أيضاً، سواء في الجاهلية أو من خلال أحداث السيرة النبوية[٩٣٨].

عمر بن شَبّة النميري البصري[٩٣٩](ت٢٦٢هـ):

يعد كتاب "أخبار المدينة النبوية" من الكتب المهمة في تاريخ المدينة المنورة. وقد استقى ابن شَبّة مادة كتابه من موارد عديدة، كسيرة ابن شهاب الزهري، ومغازي عروة بن الزبير، وسيرة ابن إسحاق، كما أفاد بدرجة كبيرة من

---

(٩٣٥) المصدر نفسه، ج٤ ص٨٢.

(٩٣٦) الفهرست، ص١٦٠.

(٩٣٧) عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بالعقيق: (أتاني الليلة آت من ربي فقال: صَلِّ في هذا الوادي المبارك...)، صحيح البخاري، حديث رقم ١٥٣٤، ج٦ ص٢٦٧٣.

(٩٣٨) وعن هذه الموضوعات ينظر: ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم البلدان، بيروت: دار الفكر، ب.ت، ج١ ص٣٦٦، ٤٧٣، ج٣ ص٩٠، ٩٢، ج٥ ص٢٨٤.

(٩٣٩) هو الحافظ العلامة الإخباري أبو زيد عمر بن شبة البصري صاحب التصانيف، كان بصيراً بالسير والمغازي وأيام الناس، صنف تاريخاً للبصرة، هذا فضلاً عن تاريخ المدينة الذي نحن بصدده، ووثقه الدارقطني وغيره، توفي سنة ٢٦٢هـ. الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج٢ ص٥١٦-٥١٧.

عبد العزيز بن عمران وأبي غسان محمد بن يحيى فيما يخص الجوانب الأثرية والجغرافية للمدينة.

وقد أفرد عمر بن شبة مساحة كبيرة من تاريخه، تناول فيها المعالم المعمارية والجغرافية التي كانت قائمة بالمدينة في العهد النبوي، كالمسجد النبوي، ومسجد الضرارا، وبيان المساجد والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ، ومقام جبريل، وكذا جبل أحد والبقيع وقبور بعض الصحابة وآل البيت رضوان الله عليهم، وأيضاً بيانه للطريق التي كان يذهب ويعود منها النبي ﷺ في صلاة العيد. كما عني ابن شبة بإبراز بعض وجوه الحياة الاقتصادية التي كانت قائمة في العهد النبوي كالأسواق وغيرها.

و لم يتوقف به الحال عند هذا الحد، بل تناول جوانب عديدة من أحداث السيرة النبوية، وإن كان يُعاب عليه أنها غير محكومة بإطار زمني أو موضوعي منتظم، فتحدث عن حادث الإفك، والدور اضطلع به المنافقون في هذا الحدث، كما أفرد باباً تحدث عن بعض السرايا والغزوات، وكذا الوفود التي وفدت على النبي ﷺ بالمدينة ليعلنوا إسلامهم. كما أفرد كذلك باباً تعرض فيه لجوانب عديد من شمائل النبي ﷺ كأخلاقه، وصفاته الْخَلْقية، وخضابه، وخاتم النبوة الذي كان بين كتفيه، وما مُدِح به من الشعر، وأسمائه وصفاته في الكتب القديمة كالتوراة والإنجيل..

أما عن تكوين ابن شَبّة محدِّثاً فيظهر بجلاء في جملة من المظاهر، كإكثاره من الأحاديث والآثار النبوية، التي بلغت في الكتاب ٢٣٩٥ حديثاً بين المرفوع والموقوف والأثر، بغضّ النظر عن تفاوت منازلها من حيث الصحة

والضعف[٩٤٠]. ومن ناحية أخرى عوّل ابن شبة بشكل أساسي على طريق السماع في تحمل مروياته على ما يظهر في أدائه بمصطلح "حدثنا"، وعلى طريق الوجادة في النقل على تدل عليه عبارته: "قال أبو غسان الكناني"[٩٤١].

ويظهر أثر البعد الفقهي لدى ابن شبة في مادة هذا الكتاب، حيث حرص في كثير من الأحيان على بيان بعض الأحكام الفقهية المتعلقة ببعض الجوانب المعمارية والأثرية بالمدينة في العهد النبوي، كأن يذكر مسجد النبي ﷺ، ثم يردف ببعض أحكام المساجد ككراهية البزاق فيه، وكذا كراهية رفع الصوت، وإنشاد الضالة والبيع والشراء فيه[٩٤٢].. وذكر اللعان والظهار[٩٤٣]. ويحرص ابن شَبّة على بيان الجانب المتعلق بدلائل النبوة في بعض المعالم الأثرية الموجودة بالمدينة، كذكره لأحجار الزيت، و بيداء المدينة، وما ورد فيهما من أحاديث في هذا الشأن[٩٤٤].

ابن النجار (ت٦٤٣هـ):

يعد كتاب "الدرة الثمينة في أخبار المدينة"، لابن النجار[٩٤٥]، من الكتب

---

(٩٤٠) وقد اضطلع الشيخ عبد الله محمد الدويش بتخريج هذه الأحاديث، والحكم عليها بهامش الكتاب.

(٩٤١) عمر بن شَبّة: أخبار المدينة، ج١ ص١٣٦، ١٨٨.

(٩٤٢) المصدر نفسه، ج١ ص١، ٢، ١٨-٢٥.

(٩٤٣) المصدر نفسه، ج١ ص١٤-٣٢.

(٩٤٤) المصدر نفسه، ج١ ص ١٩٠-٢٩٣.

(٩٤٥) هو الإمام الحافظ المؤرخ أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن ابن النجار البغدادي، ولد سنة ٥٧٨هـ، جمع تاريخ مدينة السلام، ومن مؤلفاته: "القمر المنير في السند والأحكام"، و"المؤتلف والمختلف"، و"كتاب العوالي"، و"جنة الناظرين في معرفة =

العظيمة الأهمية، الكبيرة النفع، حيث يكاد يكون من أقدم المصادر التاريخية التي وصلتنا في تاريخ المدينة، بعد تاريخ عمر بن شَبّة.

وقد صنف ابن النجار هذا الكتاب، من وحي الذاكرة وبعيداً عن أصوله، وذلك نزولاً على إلحاح ورغبة من كان فيها من المجاورين: "..فسألوني إثباته في أوراق، فاعتذرت لهم بأن الحفظ قد يزيد وينقص، ولو كانت كتبي حاضرة كنت أجمع في ذلك كتابا شافيا..فألحوا عليَّ..فأجبتهم إلى ذلك.."[(٩٤٦)]، وعلى هذا، فالكتاب نزع فيه ابن النجار للاختصار، وهذا ما جعله لا يُعْنى في الغالب ببيان أسانيد مروياته، وفي هذا يقول "ثم إني ذكرت أكثره بغير إسناد لتعذر حضور أصولي"[(٩٤٧)]

أما عن بِنْية الكتاب فهي مرتبة على ثمانية عشر باباً، تناول من خلال آثار: المدينة ومعالمها، إضافة إلى طرف من تاريخها، فتعرض لذكر أسمائها وأول ساكنيها، وفتحها، وهجرة النبي ﷺ وأصحابه إليها، وفضائلها، وتحريمها، ومساجدها، وأوديتها وآبارها، وجبالها، وحفر الخندق حولها في غزوة الأحزاب...

ولو تأملنا طبيعة الموضوعات المتعلقة بحقبة السيرة النبوية، سندرك أن لها شِقًّا أثريًّا، وشِقًّا تاريخيًا، فالشق الأثري، نستطيع القول فيه إنه تأريخ للسيرة

=

التابعين"، و"مناقب الشافعي" .. توفي سنة ٦٤٣هـ. الذهبي: تذكرة الحفاظ، ترجمة رقم ١١٤٠ ج٤ ص ١٤٢٨-١٤٢٩.

(٩٤٦) ابن النجار: الدرة الثمينة في أخبار المدينة، بيروت، دار الكتب العلمية، ب. ت، ص٣٢١.

(٩٤٧) المصدر نفسه، ص٣٢١.

النبوية من خلال آثار المدينة ومعالمها، المتعلقة بأحداثها، فمثلا في حديثه عن جبل أحد يعرض لذكر غزوة أحد، وما جرى فيها من أحداث[٩٤٨]، وكذا الحال في حديثه عن المسجد النبوي..[٩٤٩].

أما الشق التاريخي لأحداث السيرة، فلم يعرض فيه لكل معالم السيرة، ولكنه انتقى منها بعض الأحداث، التي ربما رأى أنها أجدر بالتدوين من غيرها، وتتمثل في حادث الهجرة، والذي أسماه فتحاً، وإجلاء يهود بني النضير عن المدينة، ووفاة النبي ﷺ.

وقد أفرد ابن النجار قائمة في نهاية كتابه، سجّل فيها أعيان من سكن المدينة من الصحابة والتابعين[٩٥٠]، وتجدر الإشارة إلى أن ابن النجار قد زود كتابه بخريطة ورسوم توضيحية، تناول فيها الحجرة الشريفة، وما جرى عليها من عمران، وكذا تحديد موضع قبر النبي ﷺ وقبر أبي بكر وعمر منه[٩٥١]، ويبدو لي أنه أول من سلك هذا النهج من المؤرخين.

أما عن مصادره، فجمعت بين كتب الحديث، كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود، وكتب السير والمغازي، كسيرة ابن إسحاق، ومغازي الواقدي، هذا إضافة إلى كتاب ابن زبالة عن تاريخ المدينة.

وعلى الرغم من كون الأصل لدى ابن النجار تخليه عن الأسانيد؛ لأنه نزع

(٩٤٨) المصدر نفسه، ص٣٤٥-٣٥٠.

(٩٤٩) المصدر نفسه ص٣٥٥-٣٦٩.

(٩٥٠) ابن النجار: الدرة الثمينة، ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٩٥١) المصدر نفسه، ص ٣٩٢-٣٩٥.

في هذا الكتاب إلى الاختصار، فإنه أحياناً كان يصرح ببعض الأسانيد التي تحمّل بها مروياته، وسنعرض لأطراف بعضها؛ حتى يتسنى أن نقف على الطرق التي اعتمد عليها في النقل، وهي:

"حدثنا محمد بن الحسن.."[٩٥٢]، "أخبرنا يحيى بن أسعد المهاجر وأبو القاسم بن كامل الحذاء وجماعة غيرهما فيما أذنوا لي في روايته عنهم.."[٩٥٣]، "أخبرنا عبد الرحمن بن علي الحافظ في كتابه.."[٩٥٤]، "أنبانا ذاكر بن كامل بن أبي غالب، فيما أذن لي في روايته عنه..[٩٥٥].

ومن هذه الصيغ يتبين أن ابن النجار عوّل على ثلاث طرق في توثيق مادته، وهي: السماع: ويدل على ذلك مصطلح "حدثنا"، "حدثني"[٩٥٦]، والعرض: ويدل عليه صيغة: "أخبرنا..في كتابه"[٩٥٧]، والإجازة: ويدل عليها مصطلح: "أنبأنا"[٩٥٨]، والمكاتبة: وتظهر في صيغة: "وكتب إليّ أبو محمد.."[٩٥٩]، والوِجادة: وأدى عنها بعبارة: "قال عبد العزيز بن عمران.."[٩٦٠].

---

(٩٥٢) المصدر نفسه، ص٣٤٣.

(٩٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٩٥٤) المصدر نفسه، ص٣٣٢.

(٩٥٥) المصدر نفسه ص٤٠٠.

(٩٥٦) ابن النجار: الدرة الثمينة، ص٣٣٣، ٣٥٨.

(٩٥٧) المصدر نفسه، ص٣٣٢.

(٩٥٨) المصدر نفسه، ص٣٢١.

(٩٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٩٦٠) المصدر نفسه، ص٣٢٥.

أبو بكر المراغي[٩٦١] (ت٨١٦هـ):

كتاب "**تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة**"، للمراغي من الكتب المهمة، التي أرخت للمدينة المنورة، ومن اسم الكتاب يتضح أن المؤلف أراد أن يجعل منه موجزاً لتاريخ المدينة، ومختصراً عن معالمها وآثارها، وقد أثنى على هذا الكتاب غير واحد من العلماء، فقال عنه السخاوي[٩٦٢]: "عمل للمدينة تاريخاً حسناً سماه: تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة".

وقد أشار المراغي إلى أنه اعتمد بشكلٍ أساسي في مادته التاريخية على مصدرين مهمين أُلفا عن تاريخ المدينة، وهما: الدرة الثمينة لابن النجار، والتعريف للمطري، وأوضح أن منهجه في التعامل معهما لن يقف عند حدود النقل فقط، بل أعمل فيهما التهذيب والتحرير والإيضاح، وكذا إضافة ما فاتهما ذكره بشأن بعض الجوانب التاريخية[٩٦٣].

وقد تحدث المراغي في كتابه عن فضائل المدينة، وفضل سكانها، وأسماء المدينة، وإنشاء المسجد النبوي ومعالمه المعمارية والأثرية في عهد الرسول ﷺ وما

---

(٩٦١) هو أبو بكر بن الحسين المراغي المصري، برع في الحديث والفقه، وكذا التاريخ، وُلد سنة ٧٢٨هـ، تلقى العلم عن كبار علماء عصره كابن الشحنة، والمزي، وتقي الدين السبكي، تحول إلى المدينة الشريفة فسكنها وحصل بها بعض جهات تقوم بحاله، ولازم الاشتغال بالروضة الشريفة، والتحديث إلى أن صار شيخها المشار إليه ثم ولي قضاءها، توفي المراغي سنة ٨١٦ه ودفن في البقيع. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ترجمة رقم ٧١٢ ج٤ ص٧-٨. والسخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ترجمة رقم ٢٥١٩ ج٢ ص١٤٨.

(٩٦٢) الضوء اللامع، ج١١ ص ٢٩.

(٩٦٣) المراغي: تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، تحقيق: عبد الله عسيلان، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط١، ١٩٥٥م، ص٦.

طرأ عليه من زيادات حتى عصر الخليفة العباسي المهدي، وفي إطار حديثه عن المسجد النبوي تطرق إلى ذكر آداب تتعلق به، ثم آداب الزيارة، وتلا ذلك حديث عن وفاة الرسول ﷺ، ووفاة صاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

ثم أخذ يتحدث عن معالم المدينة الأخرى، فتحدّث عن البقيع وفضله ومن دُفن فيه من الصحابة رضوان الله عليهم، كما عمد إلى الحديث عن مساجد المدينة الأخرى، سواء المشهور منها أو المغمور، ولم يبق له شواهد، وفي هذا المقام تناول حديثه ما يقرب من (٤٨) مسجداً، وقد حاول أن يعرّف بهذه المساجد، وحدّد مواقع بعضها، ووصفها، وأورد بعض ما جاء حولها من أحاديث وآثار. ومن المواضع والمعالم التي تحدث عنها أيضاً وعرّف بها الآبار والعيون والأودية، منها ما يقرب من أربعة عشر بئراً وعيناً، وستة أودية. ثم تحدث عن صدقات النبي ﷺ، وبعض الحصون، وخص الخندق، وحدود الحرم بفصل لكل منهما.

ومما يؤخذ على المراغي في هذا الكتاب، الباب الذي أفرده للحديث عن التوسل بالنبي ﷺ، حيث اشتط فيه وتجاوز. والمراغي وإن كان لا يعوِّل على الإسناد في هذا الكتاب إلا أنه يحرص على بيان مصادره التاريخية التي ينقل منها[٩٦٤]. أما عن موارده، فقد اعتمد المؤلف على مجموعة قيمة من المصادر في تاريخ المدينة، وبعض هذه المصادر مفقود لا أثر له ولا نملك منها إلا ما ورد عنها من نقول في المصادر المتأخرة عنها، فقد أورد فيه نقولاً عديدة عن كتاب أخبار المدينة ليحيى بن الحسن العلوي المتوفى سنة ٢٧٧هـ، أو ٢٧٨هـ، ونقل أيضاً

(٩٦٤) المصدر نفسه، ص ١٣، ٣٥.

عن تاريخ المدينة لابن زبالة، ونقل كذلك عن أخبار دار الهجرة لرزين العبدري.

هذا إضافة إلى العديد من كتب الفقه والحديث والتاريخ والسيرة واللغة ومعاجم البلدان، وكان من أهمها: صحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والمعجم الكبير والمعجم الصغير للطبراني، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، والترمذي، والسيرة لابن إسحاق، والتلخيص في الفقه الشافعي، والكامل للمبرد، والصحاح للجوهري، ومعجم ما استعجم للبكري، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وترتيب المدارك للقاضي عياض، وشرح مسلم للنووي.

ويظهر التكوين الفقهي لمؤرخنا المراغي في بعض المواطن، ويظهر ذلك في حديثه عن الروضة الشريفة[٩٦٥]. كما عني فيه بتفسير غريب الألفاظ التي ترد في بعض الروايات[٩٦٦]، وكذا تفسير أسماء بعض الأماكن، كما فعل في تفسير اسم حرة واقم، ووادي العقيق[٩٦٧].كما عُنِي المراغي كذلك بالتأريخ لبعض أحداث السيرة النبوية من خلال الأمكنة ومعالم المدينة المرتبطة بهذه الأحداث، كما فعل في حديثه عن أحد والخندق[٩٦٨].

وإذا كان المراغي يذكر في المسألة التاريخية الواحدة آراءً عديدة، ولا يبدي فيها حَسْماً[٩٦٩]، فربما لم تمكنه أدواته من ذلك، إلا أنه في أحيان أخرى تظهر براعته مؤرخاً ناقداً، ويتجلى ذلك في حديثه عن بئر أبي أيوب، فبعد أن ذكر

---

(٩٦٥) المراغي: تحقيق النصرة، ص ٣٨.

(٩٦٦) المصدر نفسه، تراجع الصفحات: رقم ٨، ٩، ١٢، ٢٢، ٢٩، ٣٧.

(٩٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٨، ٣٠٩، ٣١٠.

(٩٦٨) المصدر نفسه، ص٢١٧، ٣٣٠.

(٩٦٩) يراجع المصدر نفسه، ص٤٦، ٥٤.

أكثر من رأي في هذا الموضوع، رجح منها الرأي الأول بقوله قال: "ولعل الأولى أقرب إلى المراد، والله أعلم"[٩٧٠].

شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢ هـ):

ومن الكتب المهمة كذلك، التي أرخت للمدينة، كتاب "التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة"، لشمس الدين السخاوي، والحقيقة أن مقصد السخاوي من وراء تصنيف الكتاب هو إعداد تراجم للأعلام الذين أقاموا، أو وفدوا على المدينة من العلماء، منذ القرن الأول الهجري حتى عصر المؤلف، وقد سار في ترتيبه لأسماء هؤلاء العلماء على طريقة حروف الهجاء[٩٧١].

والذي يعنينا من هذا الكتاب القسم الخاص بالسيرة النبوية، فقد نوه السخاوي إلى أنه سيشرع في إعداد هذه التراجم بعد أن يعرض لسيرة الرسول ﷺ بشكل موجز مختصر، فيقول: "وأثبتنا كل هذا بعد الابتداء بسيرة نبوية مختصرة نافعة مفيدة معتبرة.."[٩٧٢]، وليس هذا فحسب، بل ذكر أنه سيُتْبع هذه السيرة بالحديث عما يحويه المسجد النبوي والمدينة عموما من معالم وآثار متعلقة بشخص النبي ﷺ، وفي هذا يقول: "ثم أُردفها بإشارة مختصرة جداً، تشتمل على ما اشتمل عليه المسجد الشريف الفائق في الفخر إحصاءً وعدداً من الحجرة والروضة الشريفتين، والكسوة، والسواري المعتمدين والأبواب والمنابر ونحوها، ما تيسرت الإحاطة به سماعاً ومشاهدة، أو بهما، لدفع المشتبه والتعرض لذرعه،

(٩٧٠) المصدر نفسه، ص٦٧-٦٨، ينظر كذلك ص ١١٨، ١١٩، ٢٣٥، ٢٣٦.

(٩٧١) السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م، ج١ ص٥.

(٩٧٢) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج١ ص٥.

وما زيد من أروقته، ووسعه إلى غيرها من أحكام حرمته، وتعظيم جهاته، والتحذير من عدمه، وأماكن مما يزار من المساجد والآبار وغير ذلك مما وقع عليه الاختيار"[٩٧٣].

أما فيما يخص السيرة النبوية، فبدأها بباب مناقب ومحاسن النبي ﷺ، فتحدث فيه عن نسبه، وولادته ونشأته وأحواله إلى أن بُعث، وتناول معالم أحداث فترة المبعث إلى أن هاجر إلى المدينة، وفيما يخص أحداث الفترة المدنية تناول فيها من خلال المنهج الحولي حادث بناء المسجد، والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ثم عرض لسرايا ومغازي الرسول ﷺ، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن الشمائل الخاصة بالنبي ﷺ.

وقد نوه السخاوي إلى أنه حاول أن يسرد في هذا المختصر ما صح لدى المؤرخين، لاسيما في الأحداث التاريخية التي نشب فيها الخلاف، وفي هذا يقول: "وفي الكثير مما سبق في هذا الفصل أو أكثره اختلاف، مشيت على ما صحح مع الاختلاف بين المصححين، أيضاً، حسبما يعلم من المبسوطات"[٩٧٤].

ولا يعني هذا أن المؤلف اشترط الصحة في كل ما يرويه، فقد غاب الحضور النقدي لديه حيال بعض الروايات الضعيفة، كالأساطير المتعلقة بلحظة ولادته ﷺ[٩٧٥]، وقصة الحمامتين اللتين باضتا على باب الغار، وكذا نسج العنكبوت[٩٧٦]. وتماشياً مع مقصد الاختصار الذي اختاره السخاوي، فقد تخلى

(٩٧٣) المصدر نفسه، ج١ ص٦.

(٩٧٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٧.

(٩٧٥) المصدر نفسه، ج١ ص.

(٩٧٦) السخاوي: التحفة اللطيفة، ج١ ص١٤.

عن الإسناد، فلم يسند نقوله و لم يعزها إلى مصادرها إلا فيما ندر.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بآثار المدينة، فبدأ بالحديث عن أفضلية المدينة وفضائلها، ثم تناول الجانب المعماري للمسجد النبوي وأطواله ومساحته في العهد النبوي، وكذا بيوت أزواجه، والروضة الشريفة(٩٧٧). والسخاوي في حديثه عن هذا الجانب لم يقتصر على ما يتعلق منها بالعهد النبوي فقط، ولكنه تطرق إلى رصد ما جرى عليها من تطور وتوسعة في العصور اللاحقة.

نور الدين السمهودي (ت٩١١هـ):

كتاب نور الدين السمهودي الموسوم بـ"خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى" من الكتب المهمة في تاريخ المدينة، وقد استخلصه السمهودي من كتاب أسماه "وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى"، وقد احترق في حريق المسجد النبوي عام(٩٧٨).

وقد وزَّع مادة الكتاب بين ثمانية أبواب، تناول فيها: قضية أول من سكنها، وما جرى فيها من حروب بين الأوس والخزرج إلى أن جاءهم الإسلام، كما تناول فضائلها، وأسماءها، وتربتها وثمرها، وأحكام حرمها، والمسجد النبوي، وفضله، ومتعلقاته، وشد الرحال إليه، وكذا المساجد الأخرى، كقباء، ومسجد الضرار..، ومصلى الأعياد، ومقابرها، وجبالها، لاسيما جبل أحد، وآبارها، وأوديتها، وآطامها وقلاعها...

أما عن موارده فهي مزج من كتب الحديث والتاريخ والسير والرحلات،

---

(٩٧٧) المصدر نفسه، ج١ ص٢٠-٢٨.

(٩٧٨) نور الدين السمهودي: خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، القاهرة، دار الطباعة، ١٢٨٥ه، ص٣.

كالصحيحين والسنن الأربعة، ومسند أحمد، وتواريخ: ابن زباله، وابن شَبّة، والمطري، عن المدينة، إضافة إلى سيرة ابن إسحاق، ومغازي موسى بن عقبة والواقدي وابن عائذ، وطبقات ابن سعد، ورحلة ابن جبير...

والحقيقة لو أمعنا النظر في بِنْية الكتاب، سنلحظ أن له شِقّين: شِق أثري، وشِق تاريخي. أما فيما يتعلق بالشق الأثري، فقد مسح السمهودي من خلاله معالم المدينة المعمارية والجغرافية، بدءاً من العهد النبوي، وما جرى عليها من تطور حتى عصره. ومما يمتاز به السمهودي في الجانب الأثري تزويد كتابه بخرائط، رصد من خلالها ما جرى على الروضة والحجرة الشريفة من تطور في العمران حتى عصره(٩٧٩).

والسمهودي لا يعرض لمعالم المدينة المعمارية بمعزل عن أحداث السيرة المرتبطة بها، فهو يصف الأثر، ويسرد قصته مع أحداث السيرة، وكأنها، كما قلنا، تأريخ للسيرة من خلال المكان، ويمكن أن نلحظ ذلك في مواطن عديدة، كحديثه مثلاً عن المساجد المتعلقة بغزواته ﷺ(٩٨٠).

أما فيما يخص الشِقّ التاريخي، ونقصد به سرده لأحداث السيرة من خلال سياقٍ تاريخي متصل ومتسلسل، فيتجلى ذلك في تناوله لأحداث السيرة النبوية بشكلٍ موجز، عرض فيه لبداية اتصال النبي ﷺ بالأنصار في بيعتي العقبة الأولى والثانية إلى أن أُمِر الهجرة إلى المدينة، ثم بنائه للمسجد، ومؤاخاته بين المهاجرين والأنصار، والكتاب الذي وادع فيه اليهود وأقرهم على دينهم وأموالهم، ثم

(٩٧٩) المصدر نفسه، ص ١٤٨، ١٦٢.

(٩٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

عرض لغزواته وسراياه إلى أن فتحت مكة، وانتهى الأمر بوفاته ﷺ، وقد صاغ السمهودي المادة التاريخية في هذا القسم من خلال المنهج الحولي[٩٨١].

ولا يعنى السمهودي ببيان أسانيده، واكتفى بالإشارة أو الإحالة إلى المصادر التي نقل منها فقط ؛ وربما يرجع السبب في ذلك لكون الكتاب من صنف المختصرات، فجرده من الأسانيد تماشياً مع مقصد الاختصار. ويعني السمهودي بإيراد الشعر المتعلق بأحداث السيرة، كالشعر الذي قيل بعد مقدم النبي ﷺ إلى المدينة[٩٨٢].

ثالثاً: كتب جمعت بين التاريخ لمكة والمدينة:

ابن الضياء[٩٨٣] (ت٨٥٤هـ):

في الحقيقة أن الجمع بين تاريخ مكة والمدينة في مؤلَّف واحد أمر نادر الحدوث في الكتابات التاريخية، ويعتبر ابن الضياء واحداً ممن يمثلون هذا الاتجاه، حيث جسد هذا الشكل التاريخي في مؤلَّفه الموسوم بـ"تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام، والمدينة الشريفة والقبر الشريف" وقد قرر المؤلف في صدر كتابه بأنه " مشتمل على ما يتعلق بأحوال مكة المشرفة والمسجد الحرام، والمدينة

(٩٨١) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٥-١٠٥.

(٩٨٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٩٨٣) أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد أبو الخير بن الضياء الصاغاني الأصل، المدني المولد، المكي، الحنفي أصل البيت الشهير بمكة ويعرف بابن الضياء. ولد في ربيع الأول سنة ٧٤٩هـ بالمدينة النبوية. وقال عنه الفاسي: إنه اعتنى بالعلم كثيراً، وله في الفقه نباهة بحيث درس وأفتى كثيرا، كما اشتغل بقضاء مكة من قبل الناصر فرج سنة ٨٠٦هـ فكان أول حنفي استقل بها. . توفي بمكة سنة ٨٥٤هـ. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ترجمة رقم٣٠٠ ج١ ص١٤٦.

الشريفة والقبر الشريف"[٩٨٤].

أما فيما يخص تاريخ مكة وحرمها الشريف فأشار في صدر الكتاب إلى أنه سينزع في هذا القسم إلى الاختصار[٩٨٥]. والحقيقة أن الأخبار التي تخص السيرة النبوية المتعلقة بتاريخ مكة محدودة جداً إذ ما قيست بمثيلاتها في القسم المتعلق بتاريخ المدينة، إذْ أن معظم الروايات عنيت بتتبع أخبار مكة منذ بدء الخليقة، وما جرى عليها من أحداث قبل الإسلام، ثم ما جرى على عمرانها من تطور في عصور الخلفاء من بعد العهد النبوي، وعلى هذا فما عرضه من مادة تاريخية في هذا القسم لا يعوّل عليه مصدراً لأخبار السيرة النبوية.

أما فيما يخص القسم الثاني المتعلق بالسيرة النبوية فمادته ضافية، وإذا أمعنا النظر فيه سنجد أن له شِقّين: شِق تاريخي، وشِق أثري. أما الشِق التاريخي فتناول فيه أولاً تاريخ المدينة قبل الإسلام، فعرض لأول من سكن المدينة قبل الإسلام، وسكنى اليهود، وسكنى الأوس والخزرج، وذكر استيلاء الأوس والخزرج على المدينة، وانتزاعها من اليهود[٩٨٦]. أما حقبة السيرة النبوية فعرض لها من خلال موضوع واحد، وهو فتح المدينة، وهجرة النبي ﷺ إليها هو وأصحابه[٩٨٧].

أما الشِق الأثري، فيمثل الشِق الأكبر من حيث الحجم، وتناوله من خلال

(٩٨٤) ابن الضياء: تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، تحقيق: علاء الأزهري، أيمن الأزهري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٢٠.

(٩٨٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٩٨٦) المصدر نفسه، ص ٢١٥-٢١٨.

(٩٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٢١-٢٢٩.

الحديث عن حرمة المدينة وحدود حرمها، وذكر أودية المدينة وآبارها، وذكر جلاء بني النضير من المدينة، وذكر بناء مسجد رسول الله ﷺ، وذكر المساجد التي صلى فيها النبي ﷺ، وذكر وفاة الرسول ﷺ، ثم أخيراً: تناول حكم زيارة رسول الله ﷺ، وكيفيتها(٩٨٨).

والملاحظ في معالجته لهذه الموضوعات، أنه لم يَعْرِض لها بمعزل عن أحداث السيرة المرتبطة بها، فهو يصف الأثر أو المَعْلَم ويسرد قصته مع أحداث السيرة، إذن فحاله في هذا الشأن كحال من سبقه من المؤرخين، من حيث جعله المكان محوراً لتأريخ السيرة النبوية. فمثلاً عند حديثه عن جبل أحد معلماً رئيساً من معالم المدينة، يحرص على أن يورد أحداث غزوة أحد(٩٨٩).

كما يلاحظ تخلي ابن الضياء عن الإسناد في نقل مروياته، كما أن حضوره النقدي في الكتاب بدا محدوداً، فهو لم يشترط في الكتاب الصحة، ولهذا جاء جامعاً بين الأخبار الصحيحة والضعيفة والإسرائيليات، لاسيما فيما يخص الأخبار المتعلقة بفترة الجاهلية، وما قبل الإسلام، وليس أدل على ذلك من موارده التي جمعت بين كتب الإسرائيليات، كأحاديث كعب الأحبار، وكتاب "التيجان " لوهب بن منبه، وبعض كتب الحديث، كـ"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، وكتب التواريخ، كتاريخ الأزرقي عن مكة، وتاريخ ابن النجار عن المدينة، وكتب السِّيَر، كسيرة ابن إسحاق، والشفاء للقاضي عياض.

(٩٨٨) المصدر نفسه، ص٢٣٢-٣٤٣.

(٩٨٩) المصدر نفسه، ص٢٥١.

رابعاً: دراسة نموذج خاص بمدن أخرى تناولت تاريخ السيرة النبوية:

ابن عساكر[٩٩٠] (ت ٤٩٩-٥٧١هـ):

"تاريخ مدينة دمشق"، لابن عساكر، يعد أضخم تاريخ كتب عن إقليم أو مدينة إسلامية، والكتاب وإن لم يكن مقصود المؤلف منه التأريخ لمكة أو المدينة، لكنه أفرد قسما في هذا الكتاب أرخ فيه للسيرة النبوية بكافة مراحلها، ومعالمها: المكية، والمدنية.

وقد سار ابن عساكر في هذا القسم على طريقة المحدِّثين، فلم يقنع بالنقل المباشر عن المصنفات، بل حرص على بيان أسانيد الروايات، فكان يتوسع في إيفاد الخبر الواحد بالأسانيد المتعددة والطرق المتنوعة، حتى عابه عليه أحد الدارسين، واعتبر هذا النهج من باب التكرار المخل[٩٩١]. إلا أن أسانيد ابن عساكر الخاصة بأحداث السيرة النبوية تباينت في درجتها، فكان منها القوي المتصل[٩٩٢]، ومنها

---

(٩٩٠) ابن عساكر مشهور عند أهل الحديث بالعدالة والضبط، قال عنه السمعاني حافظ ثقة متقن، دَيِّنٌ خَيِّرٌ، حسن السمت، جمع بين معرفة المتن والإسناد. وقال عنه الحافظ عبد القادر: ما رأيت أحفظ من ابن عساكر. وقال ابن النجار: أبو القاسم إمام المحدِّثين في وقته، انتهت إليه الرئاسة في الحفظ والإتقان والثقة والمعرفة، وبه خُتم هذا الشأن. الذهبي: التذكرة، ج٤ ص١٣٣٠-١٣٣٣.

(٩٩١) هذا رأي د. صلاح المنجد، إن كثيراً من الباحثين المحدَثين لم يفقهوا مغزى هذا النهج، سواء من قبل ابن عساكر أو من على شاكلته من المؤرخين، فهذا الداء ميزة للرواية وليس أمرا قادحا فيها، لأن الخبر الذي يأتي من طرق مختلفة يمكن أن يكون شاهداً على صحته، حتى ولو كانت هذه الطرق ضعيفة، فيمكن أن تتقوى ببعضها، وتحوز القبول، وهو ما يطلق عليه أهل المصطلح "الحسن لغيره".

(٩٩٢) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، القسم الأول، ص ٢٢، وينظر كذلك ص٢٩، ٣٦.

الضعيف المنقطع[٩٩٣]. وبعد فحص أسانيده تبين أنه تحمل مروياته في السيرة بستة من طرق التحمل المعتمدة عند أهل الحديث، وهي: السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والوجادة، كما يظهر ذلك في أدائه بصيغ، مثل: "حدثني..لفظا"، "أخبرنا"، "فيما ناولني.."، "..كتب إليَّ"، "أخبرنا أبو علي..إجازة"، "قرأت بخط شيخنا.."[٩٩٤].

أما عن موارده فجمعت مصادره بين الثقات من أهل الحديث، وكُتّاب السيرة والتاريخ، كصحيحي البخاري ومسلم، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، والزبير بن بكار.. وبين الضعفاء والمتروكين في الرواية عند أهل الحديث، كهشام بن السائب الكلبي، وسيف بن عمر.. ومما يلفت النظر أنه كان من بين مصادره في رواية السيرة سيدتان، هما: أم المجتبى فاطمة بنت نصر، وأم البهاء فاطمة بنت محمد بن أحمد البغدادي.

ويظهر بجلاء أن ابن عساكر لم يقف في التعامل مع مادة السيرة النبوية عند حدود النقل، بل تعامل معها من منظور المحدِّث الناقد، فضلا عن المؤرخ المحقق، حيث نجده يستخدم معايير نقدية لتمحيص مروياتها، ومن أمثلة ذلك تعليقه على خبر هروب السيدة زينب من المشركين بعد جهره ﷺ بالدعوة، فيقول: "كذا قال محمد بن ربيعة، وهو خطأ، وإنما الصواب هند بنت عتبة بن ربيعة"، وقد عضد ذلك الرأي بخبر صحيح روي عن عائشة[٩٩٥]. وأيضا في ترجيحه لرواية

---

(٩٩٣) المصدر نفسه ج١ ص ٢٦١، ٥٦٩.

(٩٩٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٣، ٩٣، ١٠٨، ١١٩، ٢١٣، ٣٦٢.

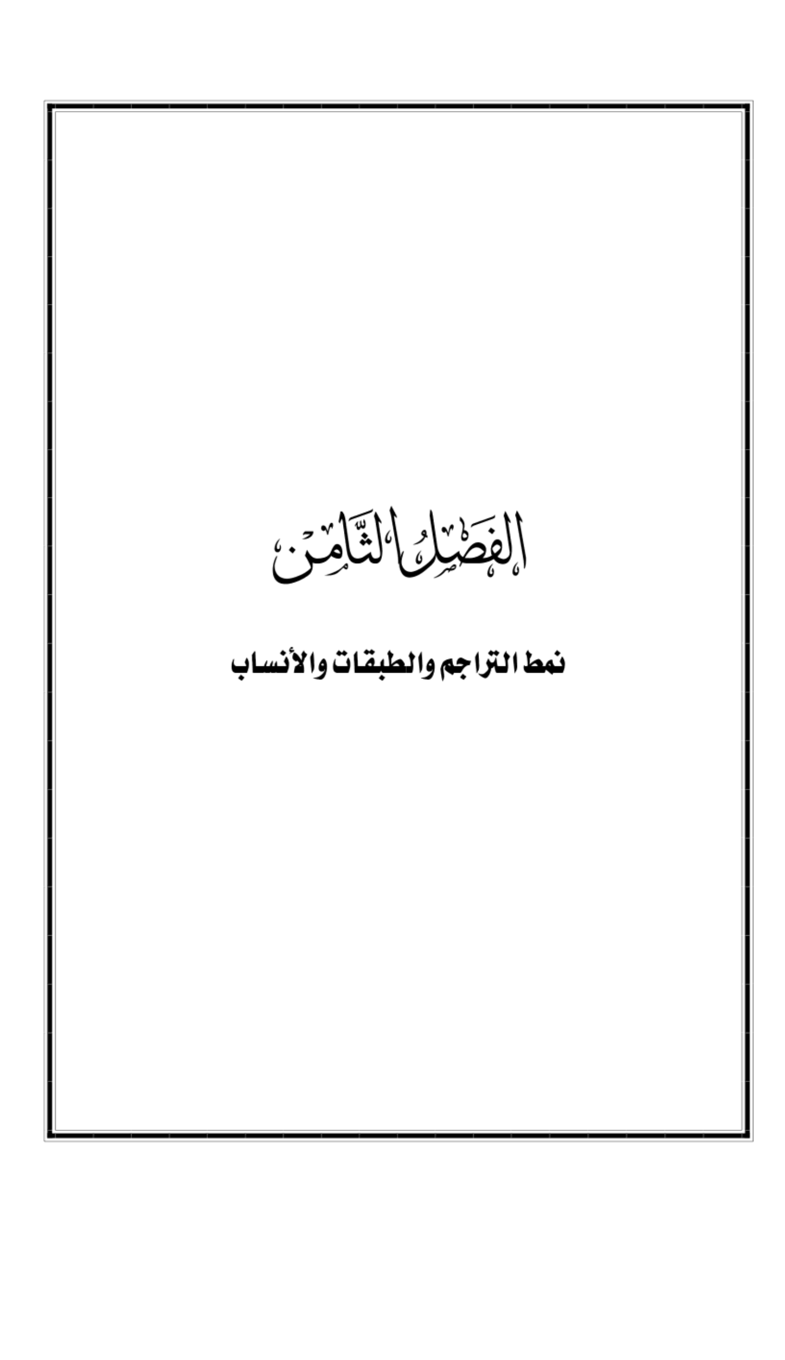
(٩٩٥) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج١ ص١٢٢، ١٢٣.

سمرة بن جندب على رواية جابر بن سمرة فيقول: ".. وهذا وَهَمٌ، وإنما المحفوظ حديث سمرة"[٩٩٦]، وفي تعليقه على روايتين تتناولان وصية الرسول ﷺ لأهل مؤتة يقول: "... هذان إسنادان مرسلان، والمحفوظ أن هذه وصية أبي بكر"[٩٩٧].

كما استخدم مقياس الحقيقة التاريخية في نقد متون بعض مرويات السيرة، مثال ذلك تحقيقه في سنة وفاة السيدة ميمونة زوج النبي ﷺ، فيقول: "...فيذكر الواقدي أنها توفيت عام ٦١هـ، وهي آخر من مات من أزواج النبي ﷺ"، فيعلق على ذلك بقوله: "وفي هذه التواريخ نظر؛ فإن الحديث الصحيح الذي يرويه كثير بن هشام أن عائشة قالت: ذهبت والله ميمونة، وذلك يدل على أن ميمونة توفيت قبل عائشة، وكانت وفاة عائشة سنة سبع وخمسين"[٩٩٨]. كما عوّل كذلك على معيار اللغة في نقد بعض مرويات السيرة، مثال ذلك تعليقه على إحدى الروايات التي تتحدث فيها السيدة حليمة عن شخصية الرسول ﷺ، فيقول: "هذا الحديث غريب جدا، وفيه ألفاظ ركيكة لا تشبه الصواب، ويعقوب بن جعفر غير مشهور في الرواية"[٩٩٩].

---

(٩٩٦) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٥٥.
(٩٩٧) المصدر نفسه، ج١ ص ٣٩١.
(٩٩٨) المصدر نفسه، ج١ ص ١٨٥.
(٩٩٩) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٨٨.



الفصل الثامن

نمط التراجم والطبقات والأنساب

مدخــــل:

في هذا الفصل ســـنعرض لأنمـــاط التـــراجم والطبقـــات والأنساب مصدراً للسيرة النبوية. وقد آثرنا أن نجمع بين هـــذه الأنماط في مقام واحد، لوثيق الصلة بينهم، فالتراجم مثّلت المادة التي تشكلت منها مادة الطبقات، والطبقات مثّلت البنْية الـــتي انتظمت من خلالها التراجم، أما الأنساب فأخذت في التطـــور حتى أضحت لونا من التراجم وأساساً في الطبقات.

وتجدر الإشارة إلى أن أمر التأليف في هذه المجالات الثلاثة لم يقتصر على المؤرخين والإخباريين والنسّابة، بل شاركهم فيهـــا أيضا المحدِّثون، حيث اعتنوا بها؛ لكونها أساساً في تكوين علـــم أصول الحديث، كما سنوضح. وسنضطلع بمعالجة موضوع هذا الفصل من خلال مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: نمط التراجم والطبقات.

المبحث الثاني: نمط الأنساب.

المبحث الأول
نمط التراجم والطبقات

سنجمع في هذا المقام بين نمط التراجم والطبقات في حديث واحد، لعمق الصلة والتلاحم بينهما، حتى إنه يتسنّى القول بأنهما في غالب الأحوال يمثلان وجهين لعملة واحدة، ولعل من المستحسن، قبل أن نشرع في دراسة بعض مصنفات التراجم والطبقات مصدراً للسيرة النبوية، أن نبين أواصر الصلة المعرفية بينهما وبين السيرة النبوية من ناحية، وبينهما وبين منهجية علوم الحديث من ناحية أخرى.

إذا أمعنا النظر في البناء العام للتراجم، سنجد أن الترجمة في جوهرها ما هي إلا شكل من أشكال السيرة، وإن حاول أحد الدارسين التمييز بينهما؛ استناداً لكمّ المادة التاريخية[١٠٠٠]. ولما كانت سيرة رسول ﷺ هي أول صور الكتابة التاريخية ظهوراً وأولاها اهتماماً من قبل المؤرخين المسلمين، فمن المفترض، نظرياً، أنها تمثل السيرة الأصل، الذي اشتُقّ منها نمط التراجم.. ولكن كيف كان ذلك؟.

لتجلية هذا الأمر يستحسن أن نبدأ بمناقشة المنظور الذي انطلق منه المؤرخون الأوائل في التعامل مع مادة السيرة النبوية، ولنتساءل.. هل كان توجههم حيالها بأثر من التراث الإغريقي؛ باعتبار أن الإغريق أول من ولجوا هذا اللون من الكتابة التاريخية، وبالتبعية اقتبس هؤلاء المؤرخون نظرية الإغريق عن

(١٠٠٠) هو محمد عبد الغني حسن: التراجم والسير، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ب.ت، ص٢٨.

دور الفرد في حركة التاريخ؟ ذلك أن الإغريق أول من أرسوا نظرية "الرجل العظيم"، أو "البطل في التاريخ"، والتي تتلخص فحواها في كون البطل هو الصانع والمحرك الأوحد لأحداث التاريخ، ومن ثم فلا اعتراف بأي عطاء حضاري لأية قوى اجتماعية أخرى(١٠٠١)، إذن فالمنجزات الحضارية، حسب هذه النظرية، هي منجزات فرد، وليست نتاج عطاء أمة.

في الواقع إذا دققنا النظر في مرويات وكتابات مؤرخي السيرة الأوائل، سنلحظ أن منطلقهم جاء مغايراً بالكلية لمنطلق الإغريق في هذا الشأن، فعلى الرغم من كون أخبار الرسول ﷺ كانت الأوْلى بالعناية والتدوين لعظم مكانته، فإن ذلك لم يَثْنِهم عن بيان دور الصحابة في صناعة أحداث السيرة والمغازي، ولهذا يمكن القول إن تاريخ السيرة تأريخ للفرد -النبي ﷺ- في إطار أمته ومجتمعه الذي دعمه ونصره ونهض به.

والواقع إن هذا الفهم لم يكن ابتداعاً من قبل هؤلاء المؤرخين، بقدر ما كان استلهاماً من المنظور القرآني الذي رسخ لديهم هذا الفهم، من خلال حديثه عن أحداث سيرة الرسول ﷺ ومغازيه، حيث يلاحظ أن النبي ﷺ لم يُؤْثر وحده بمادة الخطاب القرآني في هذا الإطار، فأحياناً يخاطب القرآن شخصه ﷺ، وهو ملتحم مع أمته في كيان واحد، كما في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾(١٠٠٢)، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾(١٠٠٣).

(١٠٠١) حسين فوزى النجار: السير والتاريخ، ص٢٦.

(١٠٠٢) البقرة / آية ١١٠.

(١٠٠٣) البقرة / آية ١٤٣.

وأحياناً تصف الآيات العلاقة بين الرسول ﷺ وأتباعه بالتلازم والتلاحم، كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾(١٠٠٤)، وذلك كي يبيِّن للمؤمنين بأنهم من أسباب نصرة النبي ﷺ وتمكينه، كما ما يتضح بجلاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١٠٠٥).

إذن، فدور الرسول ﷺ حسب سياق النص القرآني، لم يكن دوراً يتسم بالفردية المطلقة، بل كان دوراً جماعياً مارسه النبي ﷺ من خلال أتباعه ومجتمعه الجديد. وعلى هذا ما كان لهذا المنظور القرآني في هذا الصدد أن يغيب عن وعي المؤرخين المسلمين، بل لابد أن يكون حاضراً فاعلاً في منجزهم التاريخي.

وإذا أردنا أن نقف على تحقق هذا المنظور على صعيد الواقع، فسنجد أن مؤرخي السيرة الأوائل حرصوا على بيان دور الصحابة في صناعة هذه الأحداث، لاسيما عطائهم في جانب الغزوات والسرايا. بل وصل بهم الأمر إلى أن صاغوا سيَراً مصغّرة لبعض الصحابة داخل سياق السيرة النبوية نفسها، كرواية ابن إسحاق، مثلا، لقصة إسلام سلمان الفارسي، وأبي بكر، وأبي ذر. وكذا رواية عاصم بن عمر بن قتادة لقصص الصحابة في هجرتهم للمدينة. ومما زاد في دعم حضور التراجم داخل إطار السير النبوية اعتناء المؤرخين بإعداد قوائم لإحصاء من شارك في الأحداث المهمة، كغزوة بدر، وأحد... وغيرهما.

كل ذلك أفضى في النهاية إلى تراكم مادة ضافية، الأمر الذي أتاح لمحمد

(١٠٠٤) الفتح / آية ٢٩.

(١٠٠٥) الأنفال/ آية ٦٢.

ابن عمر الواقدي رائد التصنيف في التراجم والطبقات، أن يصوغ بناء ومضمون تراجم الصحابة في طبقاته. وقد نوه بذلك في أكثر من مقام، ومن ذلك قوله: "فأحصينا منهم من أمكننا اسمه، ونسبه، وعلم أمره من المغازي والسرايا"[١٠٠٦]، وقوله أيضاً: "وقد كتبنا من أصحاب رسول الله ﷺ كل من انتهى إلينا اسمه في المغازي"[١٠٠٧].

أما فيما يتعلق بدور منهجية علوم الحديث في نشأة نمط التراجم والطبقات، فالأمر في هذا الصدد مرتبط بنشأة علم الحديث نفسه، فمعلوم أن نصوص الحديث هي المعول عليها في استنباط الأحكام، إذن فهو نص ذو طبيعة خاصة، وهذه الخصوصية فرضت منهجاً يتلاءم ويتواءم مع طبيعتها. وَلَمّا كان مدار نقل نصوص الحديث على الرواة، كان طبيعياً أن يُستحدث من القوانين والقواعد ما يضمن به انتقال هذه النصوص بين الرواة محررة من آفات الكذب والوضع، والحقيقة ما كان لهذه القواعد أن يُفعّل أداؤها إلا من خلال مورد تاريخي يُستقى منه المادة اللازمة للتّعرف على أحوال هؤلاء الرواة، وهذا المورد يتمثل تحديداً في "التراجم" والتي ستُصاغ منها بِنْية الطبقات، ثم تلى ذلك تتطوُّرٌ في موضوعات التراجم، حيث لم تعد قاصرة فقط على الصحابة، أو رواة الحديث، إذ استوعبت طوائف وشرائح أخرى، ومن بعد ذلك تطور نمط التراجم، ليشمل فئات أخرى غير رواة الحديث، كالشعراء والأطباء.

إذن، فخلاصة القول فيما سبق أنّ التاريخ -ممثلاً في السيرة النبوية-

---

(١٠٠٦) ابن سعد: الطبقات، ج٢ ص٣٧٧.

(١٠٠٧) المصدر نفسه، ج٢ ص٣٧٧، ٣٧٨.

ومنهجية علوم الحديث، أسهما إسهاماً مباشراً في نشأة وصياغة نمط التراجم والطبقات، وبهذا تصدق مقولة "روزنتال"(١٠٠٨) من كون تقسيم الطبقات إسلاميًّا أصيلاً، وليست له في نشأته أية علاقة بطريقة الترتيب الزمني تبعاً للسنين، التي كانت مألوفة في تراجم الإغريق.

والآن نحاول التعرف على كُتّاب التراجم والطبقات مصدراً للسيرة النبوية، ومن خلال دراسة، لبعض المصادر التاريخية في هذا الصدد.

بدايةً تجدر الإشارة إلى أنه بعد فحص كتب التراجم والطبقات المعنية، تبين أن مادة السيرة النبوية التي تضمنتها هذا النوع من المصادر، هذه المصادر أخذت شكلين أساسيين:

الشكل الأول: وهو الغالب، وفيه تكون مادة السيرة منثورة بين تراجم وطبقات الصحابة، ونستطيع أن نقرر أن الترجمة في هذا الإطار، تمثل تأريخاً للسيرة النبوية من خلال الشخوص الذين شاركوا في صنع أحداثها، أو عاينوها إن جاز التعبير.

أما الشكل الثاني: وهو أقل حضوراً قياساً بالشكل الأول، وفيه يضطلع مؤرخو الطبقات والتراجم بعرضٍ مكتمل لمعالم السيرة النبوية في مرحلتيها: المكية والمدنية، سواء من خلال عرض ينزع إلى الإسهاب في التفاصيل، أو ينتهج حيالها الإيجاز والاختصار. وسنعرض فيما يلي بعضاً من كتب الطبقات والتراجم، التي اختيرت نموذجاً لمصادر السيرة النبوية هذه، ويمكن تقسيمها من حيث طبيعة ما تحويه من مادة في السيرة النبوية إلى ثلاث فئات رئيسة:

(١٠٠٨) علم التاريخ عند المسلمين، ص١٣٣.

- كتب الطبقات.
- كتب التراجم الخاصة بالصحابة.
- كتب التراجم الخاصة بفئة معينة كالمحدِّثين، أو الزهاد والمتصوفة، أو الشعراء.
- كتب تراجم عامة.

أولاً: كتب الطبقات:

محمد بن سعد[١٠٠٩] (٢٣٠هـ) (كاتب الواقدي):

يعد كتاب "الطبقات الكبرى"، لابن سعد، أقدم نموذج وصلنا أُلِّف في مجال الطبقات والتراجم، كما يُعَدُّ من كُتُبِ السيرة المتقدمة[١٠١٠].

وقد بدا قبل أن نخوض في الحديث عن تقويم طبقات ابن سعد مصدراً للسيرة النبوية، أن نشير أولاً إلى أن محمد بن عمر الواقدي هو أول من خاض من المؤرخين المسلمين تجربة التصنيف في مجال الطبقات والتراجم. وإذا ما أردنا التعرف على منهج الواقدي في تصنيف طبقاته وصياغة تراجمه، فيمكن تكوين تصور لا بأس به عن منهجه، من خلال دراسة منهج تلميذه ابن سعد في طبقاته، اعتباراً لعمق صلة الأخير المعرفية بالواقدي، حيث كان تلميذاً وكاتباً لمصنّفاته، ولهذا لقب بـ"كاتب الواقدي". وعلى هذا فمن المؤكد أنه تأثر في

(١٠٠٩) يعد محمد بن سعد أحد حفاظ الحديث الثقات، قال عنه الخطيب: كان من أهل العلم والفهم والفضل والعدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته. قال عنه أبو حاتم: يصدق، وقال عنه الذهبي: ثبت صدوق، توفي سنة ٢٣٠هـ. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٧ ص٢٦٢، الذهبي: الميزان، ج٣ ص ٥٦٠.

(١٠١٠) يُنظر: شاكر مصطفى: التاريخ والمؤرخون، ج١ ص١٦٧.

تصنيف طبقاته بمنهج أستاذه الواقدي. ومما يدفعنا لاعتقاد هذا الرأي قول ابن النديم[١٠١١] عن مؤلفات ابن سعد: "وألف كتبه من تصنيفات الواقدي"، ومما يدعم صحة هذا القول أننا لو دققنا النظر في مصادر ابن سعد، سنلحظ أن الواقدي مثّل له المورد الأساسي الذي استقى منه مادته التاريخية.

وإذا أمعنا النظر وتتبعنا المادة التاريخية التي نقلها ابن سعد عن الواقدي في هذا الشأن، وطريقته في توزيعها بين طبقات كتابه، سيتأكد أن منهج ابن سعد في تصنيفه للطبقات مقتبس عن شيخة الواقدي، صحيح أنه لا يمكن أن نغفل إسهام ابن سعد في إضافة مادة جديدة، لم تكن عند شيخه، ولكننا في الغالب لا نجد طبقة من طبقات ابن سعد إلا وفيها اقتباس من الواقدي، بل تجد الغلبة في كثير من الأحيان لمادة الواقدي، الأمر الذي يعني أن بِنْية الواقدي في طبقاته، كانت المثال الذي حاكاه ابن سعد في طبقاته، وعلى هذا فالواقدي هو مبدع نمط الطبقات والتراجم، ورائد التصنيف فيه، وأن ابن سعد جاء متبعاً له في منهج تقسيم الطبقات.

أما عن المنهج الذي اعتمده ابن سعد في تصنيف طبقاته، فيذكر (صالح العلي)[١٠١٢] أنه راعى في هذا الكتاب بُعْدَين رئيسين: البعد الزماني، والبعد المكاني. أما البعد الزماني، فصاغه من منطلق السابقة في الإسلام، فقسّم جيل الصحابة إلى خمس طبقات: طبقة المهاجرين البدريين، وطبقة الأنصار البدريين، وطبقة من أسلموا قديماً ممن هاجروا إلى الحبشة أو شهدوا أحداً و لم يشهدوا

(١٠١١) ابن النديم: الفهرست، ص١٤٥.

(١٠١٢) علوم الحديث ومصطلحه، دمشق، دار النهر، ط١، ١٩٩٦م، ص٣٤٥-٣٤٦.

بدراً. وطبقة من أسلم قبل فتح مكة. وطبقة من أسلم بعد فتح مكة. وعلى هذا فمفهوم ابن سعد للطبقة هو مفهوم تاريخي، إن جاز التعبير، إذ لم يعتمد على سنيّ الوفيات أساساً في تقسيمه للطبقات، وإنما عول على قيمة العطاء الذي بذلوه في المغازي. أما البعد المكاني، فترجم للصحابة من خلاله على حسب الأمصار التي حلوا بها، فسمى من كان بالمدينة، ومكة، والطائف، واليمن، واليمامة، ومن نزلوا الكوفة، ومن نزلوا البصرة.

أما فيما يخص مادة السيرة النبوية، فيلاحظ أنه جمع في كتابه بين النمطين المشار إليهما آنفا، حيث عني ببناء نص مكتمل المعالم للسيرة النبوية، هذا إضافة إلى المادة الثرية التي تحويها تراجم الصحابة وطبقاتهم في هذا الصدد.

أما على صعيد النص المكتمل في السيرة النبوية، فقد استهل به ابن سعد كتابه الطبقات، عرض من خلاله لحياة الرسول ﷺ قبل البعثة، ثم لأحوال الحقبة المكية بعد البعثة، ثم تناول ما جرى من أحداث بالمدينة بعد الهجرة. ويمتاز ابن سعد عمن سبقه من ممن صنّف في السيرة النبوية بإكثاره من روايات الشمائل المتعلقة بصفاته الْخَلْقية والْخُلُقية، كما أعطى اهتماما كبيراً في رواياته عن رسل النبي ﷺ وكتبه إلى الملوك والأمراء(١٠١٣).

وجدير بالذكر أن ابن سعد سار في طبقاته على طريقة أهل الحديث في النقل، حيث عني في كثير من الأحيان ببيان أسانيد مروياته في السيرة النبوية، وتبين بعد فحص هذه الأسانيد أنه عوّل على ثلاثة طرق في تحمل مروياته،

(١٠١٣) فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية، ص ٥٨، سيدة إسماعي الكاشف: مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م، ص٢٩.

وهي: "السماع"، و"العرض"، و"الوجادة". ويدل على ذلك أداؤه بصيغ: "حدثنا"، و"أخبرنا"[١٠١٤]، وقوله: "وهكذا نسبه محمد بن إسحاق في كتابه.."، وقوله: ".. فذكر في كتابه كتاب النسب"[١٠١٥]. وتظهر دقة ابن سعد في أدائه عندما يتحمل عن المصدر الواحد بأكثر من طريق، كما هو الحال مع محمد بن السائب الكلبي، فتارة يتحمل عنه بطريق العرض [١٠١٦]، وتارة بطريق الوجادة[١٠١٧].

ولم يتوقف أداء ابن سعد عند حدود النقل، ولكنه مارس أيضاً النقد في بعض الأحيان حيال بعض مرويات السيرة، ويظهر هذا مثلاً في نقده لإحدى الروايات التي ورد فيها أن النبي ﷺ بكى عند قبر أمه لما فتح مكة: ".. وهذا غلط، وليس قبرها بمكة، وقبرها بالأبواء"[١٠١٨]. وفي تحقيقه لليوم الذي وقعت فيه غزوة بدر يقول: "... وهذا الثبت أنه يوم الجمعة، وحديث يوم الاثنين شاذ"[١٠١٩].

أما عن موارده في السيرة، فقد جمع في موارده بين الثقات من أهل الحديث والسير كمغازي عروة بن الزبير، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وهشيم بن بشير، وعبد بن عيسى، وبين الضعفاء والمتروكين كابن الكلبي والواقدي،

(١٠١٤) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص ٢٠، ٢٢، ٩٤، ١١٠.

(١٠١٥) المصدر نفسه، ج٣ ص ٢٦٤، ٣٩١.

(١٠١٦) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص ٦٧.

(١٠١٧) المصدر نفسه، ج١ ص ٤١.

(١٠١٨) المصدر نفسه، ج١ ص١١٧.

(١٠١٩) المصدر نفسه، ج١ ص ٢١.

ولهذا كان مَثارَ نقد من قبل أهل الحديث، فمثلا يقول عنه السيوطي: "وطبقات ابن سعد كثير الفوائد... لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء منهم شيخه الواقدي، وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي.."[١٠٢٠].

أما على صعيد مادة السيرة النبوية المنثورة في ثنايا تراجم الصحابة، فيسير ابن سعد فيها على نفس طريقته في القسم الخاص بالسيرة النبوية، سواء بالنسبة لموارده، أو بالنسبة لطرق نقله وتحمله، وإن اختلفا في طبيعة البناء العام للرواية.

والذي لا شك فيه أن تراجم الصحابة التي أوردها ابن سعد في كتابه تنطوي على مادة ثرية في مجال السيرة النبوية، ولنأخذ مثالاً بترجمته للزبير بن العوام، فسنجده يتحدث عن نسبه، وصلة ما بينه وبين النبي ﷺ من قرابة، ثم تحدث عن تنشئة السيدة صفية له رضي الله عنها، ثم ذكره لما يؤكد دخوله الإسلام في سن مبكر، وشهوده للهجرتين الحبشة والمدينة، ومؤاخاة الرسول ﷺ بينه وبين كعب بن مالك، والغزوات التي شهدها مع النبي ﷺ، وما نقله عنه بشأن روايته لما شاهده من نزول الملائكة في غزوة بدر، وخطته والإقطاعات التي أقطعها له النبي ﷺ بالمدينة، هذا فضلا عن فضائله وثناء النبي ﷺ عليه[١٠٢١].

ثانياً: نماذج من المصنفات التي عنيت بتراجم الصحابة:

أفرد طائفة المؤرخين المحدِّثين مؤلفات عُنُوا فيها بالترجمة للصحابة على نحو خاص، وكان الباعث الرئيس الذي دفع بهم للتصنيف في هذا الصدد الحاجة الحديثية، حيث اعتبروا هذا الفرع من المعرفة التاريخية من صميم علوم الحديث،

(١٠٢٠) السيوطي: تدريب الراوي، ج١ ص ٣٨١.

(١٠٢١) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص ١٠٠- ١٠٧.

ولهذا يقول ابن حجر[١٠٢٢]: "فإن من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي، ومن أجل معارفه تمييز أصحاب رسول ﷺ ممن خلفهم.."؛ لأن قضية اتصال السند من عدمه، أو التمييز بين المرفوع والموقوف يتوقف على معرفة الصحابي، هذا إضافة إلى ناحية تربوية وهو الاقتداء بهم في مسلكهم[١٠٢٣]، وفيما يلي نماذج لهذا الشكل من التراجم.

ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ):

كتاب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، لابن عبد البر، من المصادر التاريخية المهمة، التي ترجمت للصحابة. وقد استقى ابن عبد البر مادته من مصادر عديدة نوه بالرئيس منها في مقدمة كتابه، كمغازي موسى بن عقبة، وسيرة ابن إسحاق، وطبقات ابن سعد، وتاريخ الواقدي، وتاريخ خليفة ابن خاط، وكتاب أبي جعفر العقيلي عن الصحابة..ويظهر أثر التكوين المعرفي لابن عبد البر محدِّثاً؛ إذْ أنه لم يتعامل مع هذه المصادر في الغالب وجادة ينقل عنها بشكل مباشر، ولكنه آثر أن يتحمل مروياتها بطرق أعلى منزلة، كشف عنها في صدر كتابه، وهي: السماع، والعرض، والإجازة[١٠٢٤].

وقد أوضح منهجه في تحديد الصحبة، فيقول: "ولم أقتصر في هذا الكتاب على ذكر من صحت صحبته ومجالسته حتى ذكرنا من لقي النبي ﷺ ولو لقيه مرةً واحدةً مؤمنا به، أو رآه رؤية أو سمع منه لفظة فأداها عنه واتصل ذلك بنا

(١٠٢٢) ابن حجر: الإصابة، ج١ ص٢.

(١٠٢٣) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج١ ص١٩.

(١٠٢٤) ابن عبد البر: الاستيعاب، ٢٠-٢٢.

على حسب روايتنا، وكذلك ذكرنا مَنْ وُلِد على عهده من أبوين مسلمين فدعا له، أو نظر إليه وبارك عليه، ونحو هذا، ومن كان مؤمنا به، وقد أدى الصدقة إليه ولم يرد عليه، وبهذا كله يستكمل القرن"[١٠٢٥].

وكحال ابن سعد فقدْ أفرد ابن عبد البر قسماً خاصاً في صدر تراجمه، عرض فيه لأحداث السيرة النبوية، إلا أنّ عرضه لها جاء مختصراً موجزاً، حيث لم يكثر فيه من التفاصيل، كما صنع ابن سعد. وقد تناول في هذا القسم نسب النبي ﷺ وولادته ونشأته قبل البعثة، ثم انتقل للحديث عن الأحداث التي جرت بمكة بعد البعثة إلى أن هاجر ﷺ إلى المدينة، ثم تحدث عن طرف مما جرى من أحداث السرايا والغزوات حتى وفاته ﷺ.

وإذا كان ابن عبد البر قد تعرض للروايات المتعارضة في السيرة، ولم يُبْدي حيالها رأياً نقدياً، فإنه في بعض الأحيان يتعامل مع هذه الروايات من منطلق رؤية المحدِّث والمؤرخ الناقد، ومن النصوص التي تشهد على ذلك قوله: "وأما عبد المطلب فقيل اسمه عامر، ولا يصح"[١٠٢٦]، و"ولا حجة في مثل هذا الإسناد"[١٠٢٧].

وفي بعض الأحيان يستخدم "منهج الجمع" بين الروايات في حال تعارضها، ويظهر ذلك مثلاً في تعليقه على رواية ابن عباس أن عليَّ بن أبي طالب أول من آمن من الناس بعد خديجة، فيقول: "..هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد، لصحته

(١٠٢٥) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج١ ص٢٤.

(١٠٢٦) المصدر نفسه، ج١ ص٢٧.

(١٠٢٧) المصدر نفسه، ج١ ص٢٧.

وثقة نقلته. وهو يعارض ما ذكرناه عن ابن عباس في باب أبي بكر، والصحيح في أمر أبي بكر أنه أول من أظهر إسلامه.."[١٠٢٨].

كما استخدم ابن عبد البر أيضا "منهج الترجيح" بين الروايات المتعذر الجمع بينها، ويظهر ذلك مثلاً في ترجمة أيمن بن خديم الأسدي: ".. يقال أن أيمن بن خديم أسلم يوم الفتح ، وهو غلام يافع.. وقالت طائفة: أسلم أيمن بن خديم يوم الفتح، والأول أصح"[١٠٢٩].

وعن تحقيقه التاريخي بشأن مَن استخلفه الرسول ﷺ على المدينة في غزوة تبوك يقول: "..واستعمل عليها محمد بن مسلمة، وقيل سباع بن عرفطة، وقيل: بل خلف عليها علي بن أبي طالب ﷺ وهو الأثبت..والآثار بذلك متواترة صحاح قد ذكرت كثيرا منها في غير هذا الموضوع.."[١٠٣٠].

أما عن روايات السيرة المنثورة بين ثنايا تراجم الصحابة، فتعامل معها ابن عبد البر بنفس المنهج الذي اتبعه في القسم الخاص بسيرة الرسول ﷺ على صعيد المادة التاريخية، ومنهجية النقل والنقد، وإن اختلفت طبيعة الرواية من حيث الشكل؛ لأن التأريخ فيها ليس مرتباً زمنياً على حسب موضوعات السيرة، ولكنها كما قلنا تأريخ للسيرة من خلال شخوص الصحابة، ولهذا فهو عندما يذكر ترجمة لأحد الصحابة فعليه أن يعرض لها من خلال عطائه في السيرة النبوية، ولنأخذ مثالاً بالسيدة حليمة السعدية، حيث نجده يتناول أولاً نسبها، ثم

(١٠٢٨) المصدر نفسه، ج٣ ص ٢٨، ٢٩.

(١٠٢٩) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج١ ص٩٩.

(١٠٣٠) ابن عبد البر: الدرر، ص٢٣٩.

نجده بعد ذلك يتعرض لقصة إرضاعها للنبي ﷺ محققة من المصادر، سواء المتعلقة بالسير كسيرة ابن إسحاق، أو من كتب الحديث والسنن كسنن أبي داود وأبي يعلى[(١٠٣١)].

وتظهر براعة ابن عبد البر محدِّثاً فطناً في عدم اغتراره بصحة السند لكونها لا تعني بالضرورة صحة المتن، والعكس صحيح. فمثلاً في تعليقه على حديث ابن عمر ".. كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت.."، يقول: ".. دليل على أن حديث ابن عمر وَهَمٌ وغَلَطٌ، وأنه لا يصح معناه وإن كان إسناده صحيحاً"[(١٠٣٢)]. وفي حديث لهيب بن مالك عن الكهانة، الذي عرضنا له آنفاً، فعلى الرغم من أنه قد ضعف إسناده، إلا أنه قد صحح متنه، فيقول: ".. ولكنه في معنىً حسن من أعلام النبوة، والأصول في مثله لا تدفعه، بل تصححه، وتشهد له والحمد لله.."[(١٠٣٣)].

ابن الأثير[(١٠٣٤)] (ت٥٥٥هـ):

كتاب "أسد الغابة في معرفة الصحابة" من المصادر المهمة أيضاً في معرفة تراجم الصحابة، وقد سار فيه على نهج وطريقة ابن سعد وابن عبد البر، حيث استهل كتابه بعرضٍ مختصر لأحداث السيرة النبوية، كان الباعث عليه هو التبرك

(١٠٣١) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج٤ ص ١٨١٢.

(١٠٣٢) المصدر نفسه، ج٣ ص٥٣.

(١٠٣٣) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج٣ ص٣٣٤.

(١٠٣٤) هو: العلامة الحافظ المحدث اللغوي صاحب التاريخ ومعرفة الصحابة والأنساب، كان مكملا في الفضائل، علامة نسابة، أخبارياً عارفاً بالرجال وأنسابهم، لاسيما الصحابة. الذهبي: التذكرة، ج٤ ص١٣٩٩.

وتشريف الكتاب بها؛ إذ يقول: "نبدأ بذكر سيدنا رسول الله ﷺ تبركاً باسمه، وتشريفاً للكتاب بذكره المبارك"[١٠٣٥]، وقد تناول فيها بعض ما يتعلق بسيرته قبل البعثة، ثم تناول أهم أحداث سيرته بعد البعثة، كذكر وفاة السيدة خديجة وأبي طالب، وحادثة الإسراء، والهجرة إلى المدينة، ثم تناول أحداث ما بعد الهجرة، وفيها عرض لهذه الأحداث على حسب المنهج الحولي، كالغزوات وفرض الصيام والزكاة[١٠٣٦] ..ثم ختم سيرته بتناول طرف من شمائله، كصفته، وأخلاقه، وسلاحه، ولباسه..، وكذا ذكر عماته، وأعمامه، وأزواجه، وآبائه، هذا فضلا عن معجزاته. وقد عرض كل ذلك على نحو موجز مختصر، فهو يقول: "ونحن نذكر جملاً من تفاصيل أموره على سبيل الاختصار"[١٠٣٧].

وقد عني ابن الأثير في بعض الأحيان، بإسناد مرويات السيرة، فمثلاً في خبر حمل السيدة آمنة بالنبي ﷺ: "أخبرنا عبيد الله بن أحمد بن علي بن جعفر بإسناده عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال.."[١٠٣٨]، ويبدو من أدائه بصيغة "أخبرنا" أنه تحمل سيرة ابن إسحاق بطريق "العرض"، وإن كان الغالب عليه النقل المباشر من المصنفات التاريخية. ويتضح من بعض النصوص أن ابن الأثير كان يُعْمل النقد حيال بعض مرويات السيرة، ويظهر ذلك في أدائه كما في

(١٠٣٥) ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط. ٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج١، ص ١٢٠.

(١٠٣٦) المصدر نفسه، ج١، ص ١٣٠-١٣١.

(١٠٣٧) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٠.

(١٠٣٨) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢١.

الأمثلة الآتية: "والأول أصح"(١٠٣٩)، "وهذا الحديث غريب بهذا الإسناد"(١٠٤٠).

أما عن موارده في هذه السيرة فيعتمد بالدرجة الأولى على سيرة ابن إسحاق، وكذا مصادر أخرى، كالدرر، لابن عبد البر، كما كان يعنى ابن الأثير أحياناً بشرح وتفسير غريب الألفاظ التي ترد في بعض روايات السيرة مثال ذلك شرحه لغريب ما ورد في رواية أصيل بن عبد الله الهذلي، عندما سأله النبي ﷺ عن أحوال أهل مكة(١٠٤١).

أما على صعيد تراجم الصحابة، فَعَرَض بين ثنايا هذه التراجم مادة ثرية في السيرة النبوية تتعلق على نحو خاص بعطاء كل صحابي في أحداثها، وهي كما قلنا تأريخ للسيرة من خلال شخوص الصحابة. ولنأخذ مثالاً بالسيدة خديجة رضي الله عنها، حيث نجده من خلال ترجمتها يتناول عمل الرسول ﷺ في تجارتها، وقصة زواجها به ﷺ، وما أنجبته من النبي ﷺ من الأبناء، وقصتها معه بعد أن نزل عليه الوحي بغار حراء..(١٠٤٢).

وعلى الطريقة من إعمال النقد في الجزء الخاص بالسيرة، مارس ابن الأثير النقد حيال الكثير من الروايات السيرة التي تنطوي عليها تراجم الصحابة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك، قوله: ".. قال أبو عمر ابن عبد البر: أسلم أبان بين الحديبية وخيبر، وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست، وكانت خيبر في المحرم سنة سبع، وقال أبو نعيم: أسلم قبل خيبر وشهدها، وهو الصحيح؛ لأنه

(١٠٣٩) ابن الأثير: أسد الغابة، ج١، ص ١٤٥، ٢٥٥.

(١٠٤٠) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٠٦.

(١٠٤١) المصدر نفسه، ترجمة رقم ١٩٢، ج١، ص ٢٥٤، ٢٥٥.

(١٠٤٢) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٦٨٧٤، ج٧، ص ٨٠ – ٨٦.

قد ثبت عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قد بعث أبان بن سعيد بن العاصي في سرية من المدينة، فقدم أبان وأصحابه على الرسول ﷺ بعد فتح خيبر ورسول الله بها. وقال ابن منده: تقدم إسلام أخيه عمرو، يعني أخَ أبان. قال: وخرجا جميعاً إلى أرض الحبشة مهاجرين، وأبان بن سعيد تأخر إسلامه، هذا كلام ابن منده، وهو متناقض، وهو وهم، فإن مهاجرة الحبشة هم السابقون إلى الإسلام، ولم يهاجر أبان إلى الحبشة"(١٠٤٣).

ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ):

كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة " من أفضل ما صُنِّف في تراجم الصحابة وطبقاتهم، وقد سار فيه على منوال سابقيه، حيث جعل من مادة السيرة النبوية أداة أساسية لإثبات أمر الصحبة، وعلى هذا فقد اعتمد على الكثير من المصادر المتخصصة التي فقدت ولم يصلنا منها شيء كمغازي موسى بن عقبة، ومحمد بن عائذ القرشي، ومحمد بن إسحاق الأموي، وسيرة سليمان التيمي..وهنا تنبع أهمية وقيمة كتاب الإصابة مصدراً للسيرة النبوية.

ولأنه كتاب تراجم، فإن مادته عن السيرة لن تكون مرتبة زمنياً على حسب الموضوعات، ولكننا سنجدها منثورة بين ثنايا تراجم الصحابة، ولهذا فهي كما قلنا تأريخ للسيرة من خلال شخوص الصحابة. وإذا ما ضربنا مثالاً على ذلك بترجمة عثمان بن عفان، سنجده يتحدث من خلالها عن قصة إسلامه، وزواجه من ابنتي الرسول ﷺ، وهجرته إلى الحبشة، وسبب تخلفه عن

(١٠٤٣) ابن الأثير: أسد الغابة، ج٢، ترجمة رقم ٢، ج١، ص ١٤٨-١٤٩، وينظر كذلك نقده لآراء بعض المؤرخين بشأن إسلام أُكَيْدِر بن عبد الملك، صاحب دومة الجندل، ترجمة رقم ٢٠، ج١، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

غزوة بدر، وقصته في صلح الحديبية، وشرائه لبئر رومة[١٠٤٤].

وابن حجر لم يعن ببيان أسانيده، ولكن الملاحظ في هذا الكتاب أن ابن حجر وظف قدراته محدِّثاً حافظاً ومؤرخاً محققاً في نقد الكثير من الروايات المتعلقة بالسيرة لنبوية، ومن الأمثلة التي تشهد بذلك قوله: ".. روى ابن شاهين بإسناد ضعيف.."[١٠٤٥]، وقوله: ".. وفي إسناده علي بن قرين، وقد كذبه ابن معين، وموسى هارون وغيرهما"[١٠٤٦]، وقوله: ".. وهو شاذ من حيث السند فإن المحفوظ عن الزهري.."[١٠٤٧].

أما على صعيد نقد المتن، فالأمثلة عديدة، منها تعليقه بالنقد على رأي ابن شاهين، حينما أورد سهل بن معاذ الجهني في عداد الصحابة، فيقول: "سهل بن معاذ الجهني أورده بن شاهين في الصحابة، وهو وهَمٌ نشأ عن سقط، فإنه أخرج من طريق إسماعيل بن عباس عن أسيد بن عبد الرحمن عن فروة بن مجاهد عن سهل بن معاذ الجهني قال: غزوت مع أبي الصائفة.. قلت: لو تدبره ابن شاهين لعلم وجه الوهم؛ فإنه لم يكن في زمن النبي ﷺ صائفة، وسبب هذا الوهم أنه سقط من المتن شيء، وذلك واضح.."[١٠٤٨].

كما اعتمد ابن حجر على منهجي "الترجيح " و"الجمع" لإزالة التعارض بين روايات السيرة، فمثلاً، في سياق ترجمة سهل بن عمرو الأنصاري النجاري

(١٠٤٤) ابن حجر: الإصابة، ج٤ ص ٤٥٦، ٤٥٧.

(١٠٤٥) المصدر نفسه، ج١ ص٤٢.

(١٠٤٦) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٧.

(١٠٤٧) ابن حجر: الإصابة، ج٣ ص ٢٠٢.

(١٠٤٨) المصدر نفسه، ترجمة رقم٣٨١١، ج ٣، ص ٣٠٢.

يقول: "له ذكر في حديث الهجرة، قال ابن إسحاق: وبركت الناقة على باب المسجد، وهو يومئذ مِرْبَدٌ لغلامين يتيمين من بني النجار، يقال لهما: سهل وسهيل ابنا عمرو، في حَجْر معاذ بن عفراء. وقال موسى بن عقبة، عن ابن شهاب: وكان المسجد مربداً ليتيمين من بني النجار في حَجْر أسعد بن زرارة، وهما: سهل وسهيل ابنا عمرو، وأراد السهيلي التوفيق بين هذا وبين ما تقدم عن أنهما سهل وسهيل ابنا رافع، فقال هما: ابنا رافع بن عمرو. والأرجح قول ابن شهاب وابن إسحاق، وأما اختلافهما في حجر مَنْ كانا؟ فيمكن الجمع بأنهما كانا تحت حجرهما معا، ولهذا وقع في الصحيح أن النبي ﷺ قال: يا بني النجار ثامنوني به"(١٠٤٩).

ثالثاً: كتب التراجم الخاصة بفئة معينة من الناس:

مؤرخو هذا النوع من التراجم، كتبوا نصاً متكامل المعالم لأحداث السيرة النبوية، استهلوا به كتبهم، والحقيقة أن كتابتهم لهذا النص لم يكن المقصود منه التأريخ لأحداثها، بقدر ما أرادوا من وراء ذلك توظيفها في الإطار العام للكتاب. ولنأخذ نموذجاً للبرهان على ذلك يتمثل في كتاب "صفة الصفوة"، لابن الجوزي، حيث أنه أراد من وراء الكتاب أن يترجم لطائفة الزهاد والمتصوفين دون غيرهم، وجاء إفراده قسما مخصوصا للسيرة النبوية في هذا الكتاب خدمة لهذا الغرض، وقد فعل ذلك استدراكاً على صاحب حلية الأولياء، وفي هذا يقول: "وأما الأشياء التي فاتته فأهمها..أنه لم يذكر سيد الزهاد، وإمام الكل، وقدوة الخلق، وهو رسول الله ﷺ، فإنه المتَّبَعُ طريقه،

(١٠٤٩) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٣٥٤٧، ج٢، ص٢٠٤.

المقتدى بحاله"[١٠٥٠]، وما يقال عن النبي ﷺ يقال أيضاً عن الصحابة رضوان الله عليهم، حيث أتى بتراجمهم ليستدل بهم كمثال على موضوع الكتاب.

ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ):

كما أشرنا، أفرد ابن الجوزي في كتابه الموسوم بـ"**صفة الصفوة** " مساحة كبيرة لسيرة مطولة عن النبي ﷺ، وسنحاول في هذا المقام أن نقف على رؤيته ومنهجه في صياغة مادتها: بدأ ابن الجوزي بذكر نسبه ﷺ، وتعرض لجوانب عديدة من حياته قبل البعثة، كقصة زواج والديه، وحمل أمه به، ووفاة أبيه، وولادته ﷺ.. وكذا تعرض للحديث عن الأعمال التي امتهنها، وزواجه من السيدة خديجة، كما تناول ما اتصل به من علامات النبوة قبل أن يبعث، ثم تعرض بعد ذلك للحديث عن بعثته وما جرى فيها من أحداث بمكة، حتى اضطر للهجرة هو وأصحابه إلى المدينة، وقد أفرد أبواباً تعرض فيها للحديث عن معجزاته وشمائله، كذكر أعمامه، وعماته، وأزواجه، وسراريه، وأبنائه، ومواليه، ومراكبه، وصفاته الخلقية، ومزاحه، وكرمه ﷺ.

ولما كان المقصد من هذا الكتاب هو ترقيق القلوب والارتقاء بالوجدان من خلال الكشف عن أحوال الزهاد والمتصوفة، فقد راعى ابن الجوزي هذا المطلب في انتقاء مادته في السيرة النبوية، فأفرد أبواباً تناول فيها: اجتهاده في العبادة، وفقره وزهده ﷺ[١٠٥١].

(١٠٥٠) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: صفوة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري، ومحمد رواس قلعة جي، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ج١ ص٣٠-٣١.

(١٠٥١) ابن الجوزي: صفوة الصفوة، ج١ ص١٩٠-٢٠١.

أما عن مصادره التي استخلص منها مادته التاريخية، فجمع بين كتب السير والمغازي ومصنفات الحديث، فكان منها مغازي موسى بن عقبة، وسيرة ابن إسحاق، ومغازي الواقدي، وطبقات ابن سعد.. وكذا صحيحا البخاري ومسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الترمذي وأبي داود.. والملاحظ أن ابن الجوزي لم يعول على إسناد مروياته، وانصب كل اهتمامه على النقل المباشر من هذه المصنفات، ولكنه أحياناً يذكر أسانيد بعض المصادر التي ينقل منها[١٠٥٢].

أما على صعيد النقد، فلا يوجد حضور قوي لابن الجوزي في هذا الشأن حيال مرويات السيرة، على الرغم من إمامته في الحديث، وربما يفسر ذلك أن مقصد كتابه هو تحصيل الزهد وترقيق القلوب، وبالتالي لا مجال للتحقيق والنقد، وقد نوه بذلك، حين انتقد مسلك صاحب حلية الأولياء، فقال: "إنه أطال بذكر الأحاديث المرفوعة التي يرويها الشخص الواحد، فينسى ما وضع له ذكر الرجل من بيان آدابه وأخلاقه.. أو معلوم أن مثل كتابه الذي يقصد به مداواة القلوب، إنما وضع لبيان أخلاق القوم، لا الأحاديث"[١٠٥٣]. ومن المحامد المنهجية التي اضطلع بها ابن الجوزي تفسير غريب الحديث وألفاظه التي ترد في بعض روايات السيرة[١٠٥٤].

ولم تقتصر مادة السيرة النبوية لدى ابن الجوزي على ما سبق فقط، حيث أمدنا برافد آخر للسيرة النبوية، وهو تراجم الصحابة وسيرهم، فانتقى من سيرهم ما يخدم مطلب هذا المؤلِّف، ولعلنا نلحظ ذلك في قوله: "ذكر

(١٠٥٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٤٧٣.

(١٠٥٣) المصدر نفسه، ج١ ص٢٣.

(١٠٥٤) المصدر نفسه، ج١ ص١٤٢، ١٦٢.

المشهورين بالعلم والزهد والتعبد من أصحاب رسول الله ﷺ"[١٠٥٥]، فاستهل حديثه عنهم بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم تبعهم بباقي الصحابة. وقد قسم ابن الجوزي طبقات الصحابة في كتابه إلى خمسة أقسام، وكان معيار التقسيم قائما على حسب السابقة في الإسلام[١٠٥٦].

رابعاً: كتب التراجم العامة:

وهذه الكتب لا تختص بتراجم فئة أو طائفة معينة من الأشخاص، ولكنها معنية بالترجمة للأعلام والمشاهير في المجالات كافة. وهنا لا يُنظر لتاريخ السيرة على أنه عمل منفصل قائم بذاته، ولكنه ينظر إليه كترجمة ضمن سياق التراجم الأخرى.

ويعد كتاب "**الوافي بالوفيات**" للصفدي من نماذج كتب التراجم التي تنهج هذا النهج مع السيرة النبوية. فالصفدي أراد أن يترجم في هذا الكتاب لوفيات الأعيان، وفي هذا يقول: "فأحببت أن أجمع من تراجم الأعيان من هذه الأمة الوسط... فلا أغادر أحداً من الخلفاء الراشدين، وأعيان الصحابة والتابعين، والملوك والأمراء، والقضاة والعمال والوزراء، والقراء والمحدثين والفقهاء والمشايخ والصلحاء، وأرباب العرفان والأولياء، والنحاة والأدباء والكُتّاب والشعراء، والأطباء والحكماء والألباء والعقلاء، وأصحاب النِّحَل والبدع والآراء.."[١٠٥٧].

(١٠٥٥) المصدر نفسه، ج١ ص٢٣٤.

(١٠٥٦) أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ص١٨٣.

(١٠٥٧) الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: "هلموت ريتر" (ط٢، "فيسبادن: فرانزشتايز"، =

وكان منهج الصفدي في ترتيب وتبويب التراجم على طريقة الحروف، فيقول: "وجعلت ترتيبه على الحروف وتبويبه، وتهذيب وضعه بذلك وتهذيبه"[١٠٥٨]، ولم يستثن من ذلك سوى ترجمة النبي ﷺ، فلم يؤخرها إلى حرف الميم، ولكنه جعلها على رأس كل التراجم، وذلك تأدباً واحتراماً لشخصه الكريم ﷺ.

ولما كانت سيرة النبي ﷺ تمثل لدى الصفدي ترجمة، فقد نزع حيال مادتها إلى الاختصار، وفي هذا يقول: "فأذكر ترجمته مختصراً، وأسرد أمره مقتصراً؛ لأن الناس قد صنفوا المغازي والسير، وأطالوا الخبر فيها كما أطابوا الخبر"[١٠٥٩].

أما عن موضوعات السيرة النبوية التي يعرض لها الصفدي في هذه الترجمة، فتناول نسبه، ثم تعرض لطرف من حياته قبيل بعثته ﷺ، وولادته، وإرضاعه، ووفاة والديه، وزواجه من السيدة خديجة... ثم تناول أحواله بعد بعثته في المرحلة المكية، كنهوضه بالدعوة، وحصاره في شعب أبي طالب، ورحلة الإسراء والمعراج..ثم عرض لسيرته ﷺ بعد هجرته إلى المدينة، فلم يذكر منها سوى حادث تغيير القبلة ووفاته ﷺ، ثم تعرض بعد ذلك إلى الحديث عن جوانب من شمائله، كأسمائه، وصفته، وأخلاقه، وطعامه، ولباسه، هذا فضلا عن جانب من معجزاته ودلائل نبوته ﷺ. ثم أفرد قسماً تحدث فيه عن مغازيه وحروبه ﷺ، وحجه وعُمَرِه. ثم تحدث عن أزواجه، وأبنائه، وأعمامه، وعماته. ثم تحدث عن

=

١٣٨١هـ، ١٩٦٢م)، ج١، ص٥-٦.

(١٠٥٨) المصدر نفسه، ج١ ص٧.

(١٠٥٩) المصدر نفسه، ج١ ص٧.

كتبه إلى الملوك وغيرهم، ثم تحدث عن إمائه وخدمه وحرسه وكتّابه، ومن هم الأقرب شبهاً به من الصحابة. ثم تحدث عن دوابه وسلاحه ﷺ.

ومن يمعن النظر في هذه الموضوعات سيلحظ أن خطة الصفدي في معالجة مادة السيرة النبوية تفتقر للتسلسل الزمني، والترتيب الموضوعي لأحداث هذه السيرة، لاسيما في المرحلة المدنية. كما يلاحظ أن الصفدي لم يذكر إسناد مروياته، واكتفى بالإشارة إلى مصادر فقط، ولاشك أن نزوعه إلى الاختصار كان وراء هذا النهج.

وموارد الصفدي متنوعة، فهي جماع من كتب السير والمغازي وكتب الحديث والفقه، فاستقى مادته من سيرة ابن إسحاق، وأبي معشر، وموسى بن عقبة، وسيرة ابن سيد الناس، وصحيح البخاري ومسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي.

وتجدر الإشارة إلى الحضور النقدي للصفدي في التعامل مع بعض ما عرضه من روايات، ولنأخذ مثالاً: حادثة الإسراء والمعراج، فيقول: "وقد اختلف الناس في كيفية الإسراء، فالأكثرون من طوائف المسلمين متفقون على أنه بجسده ﷺ، والأقلون قالوا بروحه، حكى الطبري في تفسيره عن حذيفة أنه قال: كل ذلك رؤيا. وحكى هذا القول أيضاً عن عائشة، وعن معاوية رضي الله عنهما. ومنهم من قال بجسده إلى بيت المقدس، ومن هناك إلى السماوات السبع بروحه. قلت: والصحيح الأول؛ لأنه قد صح أن قريشاً كذبته، ولو قال رسول الله ﷺ: رأيت رؤيا؛ لما كُذِّب، ولا أُنكر ذلك على غيره، فضلاً عنه؛ لأن آحاد الناس يرون

في منامهم أنهم ارتقوا إلى السماوات، وما ذلك ببدع.."[١٠٦٠]. وقد اعتنى الصفدي بشرح غريب الألفاظ، التي ترد في بعض الروايات[١٠٦١]، كما حرص أحياناً على إيراد الشعر المتعلق ببعض أحداث السيرة[١٠٦٢].

(١٠٦٠)الصفدي: الوافي بالوفيات ج١ ص ٥٩-٦٠.

(١٠٦١) الصفدي : الوافي بالوفيات، ج١، ص٦٥، ٦٦.

(١٠٦٢) المصدر نفسه، ج١، ص٦٠ ،٦٤، ٩٤-٩٧.

المبحث الثاني

نمط كتب الأنساب

في هذا المبحث سنناقش تقييم كتب الأنساب مصدراً للسيرة النبوية، وقبل أن نشرع في ذلك، بدا مستحسناً أن نعرِّف، في عجالة، بالتطور الذي جرى على دراسات الأنساب بعد الإسلام.

فمن المعلوم أن معارف الأنساب في الجاهلية اتسمت بندرة المادة التاريخية، حيث لم تكن أساساً في بِنْية الأنساب، بل كانت استثناء، ذلك أن اهتمام الجاهليين كان منصباً على الاعتناء ببيان شجرات النسب، ويبدو أنهم قنعوا بتراث الأيام الشعري؛ ليقوم بهذا الدور.

وقد دعت الحاجة الاقتصادية والمعرفية إلى الاتصال بمعارف الأنساب، فعلى صعيد الجانب الاقتصادي، فهناك من النصوص ما يشير إلى أن آلية توزيع العطاء على الجند كانت تتم على أساس الأنساب، أي على أساس الأقرب نسباً للنبي ﷺ، يؤكد ذلك ما رواه جبير بن مطعم أنه أتى النبي ﷺ هو وعثمان، فسألاه أن يقسم لهم، كما قسم لبني هاشم والمطلب. وقالا: إن قرابتنا واحدة، أي أن هاشماً والمطلب ونوفلاً جد جبير وعبد شمس، جد عثمان، إخوة. فأبى، وقال: "إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد"[١٠٦٣]. وقد استعان عمر بن الخطاب بهذه الآلية في توزيع عطاء الجند بعد استحداث الديوان، ولكنه زاد في حالة

(١٠٦٣) ابن حجر: الإصابة، ج١ ص٤٦٢.

تساوي الأشخاص في القرابة والنسب قدم أهل السابقة منهم[١٠٦٤].

لاشك أن التوجه صوب الأنساب في العهد النبوي والراشدي؛ للإفادة منها كآلية في توزيع العطاء، أعطاها مشروعية التواصل مع معطيات الواقع الثقافي بعد الإسلام، حتى أضحت رافداً لعديد من العلوم والمعارف كالتاريخ وعلم الحديث، ولم يقف الأمر بها عند هذا الحد، بل أخذت معارف الأنساب في التطور لتنهض في النهاية علماً له قواعده وأصوله.

بعد هذا التأصيل التاريخي لتطور معارف الأنساب في الإسلام، نتساءل: هل يمكن أن تصبح مادة الأنساب مصدرا للسيرة النبوية؟. في الحقيقة قد يبدو أن مادة الأنساب لا علاقة لها بالسيرة النبوية، ولكن إذا فحصنا مصادر الأنساب، في ضوء ما جرى عليها من تطور بعد الإسلام، فيمكن أن تصنّف في عداد مصادر السيرة النبوية؛ لأن مادة الأنساب بعد الإسلام لم يقتصر الاعتناء فيها على بيان أنساب الأشخاص، كما كان الحال في العصر الجاهلي، ولكنهم بدءوا يضيفون إليها مادة تاريخية تزيد من التعريف بهذا الشخص، حتى يمكننا القول إنها أضحت أقرب شبها بنمط التراجم.

ويعتبر رائد التحول في هذا الاتجاه الإخباري النسابة الزبير بن بكار، وذلك من خلال كتابه الأشهر "**جمهرة نسب قريش وأخبارها**" فقد أثرى الزبير بن بكار المادة التاريخية بدرجة كبيرة في مجال أنساب قريش، بعدما كان شاحب الحضور لدى السابقين، إذْ وجدناه يحشد ثروة هائلة من الأخبار، فاقت كمّاً وتفصيلاً ما عرضه عمه مصعب الزبيري في مصنّفه "نسب قريش". ويمكن أن نلتمس هذا

(١٠٦٤) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص٢٩٦.

التحول من مقولة إبراهيم الموصلي للزبير بن بكار: "يا أبا عبد الله عملت كتابا سميته كتاب النسب وهو كتاب الأخبار"(١٠٦٥). ويضاف إلى ذلك، أن تمـايز الزبير بن بكار لم يكن في كم الأخبار فقط، بل وفي دلالتها، فكأنـه ينطلـق صوب هذا الكم من منظور انتقائي، بهدف تمييز الأخبار الدالة "علـى عقـول أصحابها، ونفوسهم، وصفاتهم، وشمائلهم، ومنازلهم في الناس، لفـضل هـذه السمات الظاهرة في أخلاقهم"(١٠٦٦).

وهذا التحول لم يقتصر على تجربة ابن بكار فقـط، وإنمـا تعممـت في مصنفات عديدة في الأنساب، حتى أضحى هذا النهج أصلاً فيها. وانعكس ذلك على السيرة النبوية، حيث أصبحت منهلاً للنسابة؛ ليتوسلوا بها كأداة للتعريف بالأشخاص، الأمر الذي جعلها تنهض مصدراً من مصادر السيرة النبوية، وقـد تبيّن بعد فحص أعمال هذا الصنف من مؤرخي الأنساب، أنهم تعاملوا مع مادة السيرة النبوية من خلال ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول:

لم يهتم أصحاب هذا الاتجاه إلا بالتعرض لجانب واحد من سيرة الرسـول ﷺ ألا وهو بيان نسبه الشريف، وممن يمثل هذا الاتجـاه النـسابة الـسمعاني (ت٥٦٢هـ) في كتابه الموسوم بـ"**الأنـساب**". والـسمعاني -أو غـيره- في معالجته لهذه النقطة يهتم بسرد نسبه ﷺ الشريف إلى جده معن بن عـدنان، أو

(١٠٦٥) الخطيب: تاريخ بغداد، ج٨ ص٤٦٩.

(١٠٦٦) محمود شاكر: مقدمة جمهرة نسب قريش وأخبارها، بيروت: دار إحيـاء التـراث العـربي، ب.ت، ج١، ص٥.

إلى ما فوق ذلك، حتى يصل إلى آدم عليه السلام[١٠٦٧].

الاتجاه الثاني:

وأصحاب هذا الاتجاه يفردون مصنفات للتعريف بأنساب الصحابة أو فئة منهم، واهتمامهم لم يقتصر على بيان أنسابهم فقط، بل عنوا كذلك بالتعريف بجوانب من إسهاماتهم في أحداث السيرة النبوية، فأضحى هذا النمط تأريخاً للسيرة من خلال الأنساب، ومن أبرز من مثّل هذا الاتجاه: عبد الله بن محمد بن عمارة بن القداح المدني.

ابن القداح:

النص الأصلي لكتاب "**نسب الأنصار**"[١٠٦٨]، للإخباري عبد الله بن محمد بن عمارة بن القداح المدني لا يزال مفقوداً، ولكن في ضوء ما وصلنا من مادة مقتبسة منه، في مصادر أخرى، يتسنى القول إنه أول من ولج التصنيف في "أنساب الأنصار". والحقيقة إن المصادر لم تمدنا بتاريخ محدد لوفاة ابن القداح، إلا أن

(١٠٦٧) السمعاني: الأنساب، بيروت: دار الجنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ج١ ص٢٤-٢٥.

(١٠٦٨) ويشير ابن حجر إلى أن ابن القداح كان له مصنّف آخر في الأنساب معنون بـ"نسب الأوس"، لكنه ما يزال أيضا في طي الفقدان. وعلى حد بحثنا لم نعثر على نصوص مقتبسه عن هذا الكتاب. ولكن يبدو من اسم الكتاب أن ابن القداح اتبع فيه المنهج التقليدي في معالجة مادة الأنساب، بمعنى أنه -على غرار السابقين- لم يعول فيه بشكل أساسي على المادة الإخبارية. وإلا لو اعتبرنا أنه سار في "نسب الأوس" على نهجه في "نسب الأنصار"، لكان ذلك من باب الجهد المكرر غير المبرر، وذاك أمر مستبعد عليه. وعلى هذا نرجح أن يمثل العمل الأول تجربه مستقلة، وربما سابقةً على تجربته الرائدة التي يمثلها العمل الثاني. لسان الميزان، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج٣، ص٤١٥.

أحد الدارسين غلّب الظن بأنه توفي في أواخر القرن الثاني الهجري[١٠٦٩]. فالظاهر من المصادر أنه كان مقلاً في رواية الحديث، لذا وصف بأنه "مستور الحال"، فلم يضعّف و لم يوثّق، غير أنها شهدت له بأنه إخباري عالم بالنسب[١٠٧٠].

وعلى الرغم من كون كتاب "نسب الأنصار" لا يزال مفقوداً، فإن المصادر احتفظت لنا بالكثير من نصوصه. ويأتي كتاب الطبقات، لابن سعد[١٠٧١]، والإصابة، لابن حجر[١٠٧٢] على رأس هذه المصادر، حيث كان لدى كل منهما نسخة من هذا المصنّف، كان يروي عنها.

ففي ضوء المتاح لدينا من نصوص، يمكننا القول بأن كتاب "نسب الأنصار" لابن القداح، يعد علامة فاصلة في دراسة الأنساب بوجه عام، فبعد أن كانت مادة الأنساب قبله يكتنفها قصور فيما تحويه من مادة تاريخية، نتيجة تغليب أسلوب السرد الجاف لشجرات الأنساب على الجانب الإخباري، نجد ابن القداح ينهض بالمادة الإخبارية كأصل في بنْية الأنساب، مما حدا بالأنساب

(١٠٦٩) "سزكين": تاريخ التراث العربي، ج١ ص٤٣٢.

(١٠٧٠) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٥ ص١٥٨، الخطيب: تاريخ بغداد، ج١٠ ص٦، الذهبي: الميزان، ج٢ ص ٤٨٩، ابن حجر: لسان الميزان، ج٣ ص ٤١٤، ٤١٥.

(١٠٧١) ينظر على سبيل المثال: ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص٤٥١، ٤٥٤، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٢١.

(١٠٧٢) ينظر على سبيل المثال: ابن حجر: الإصابة: ترجمة رقم ٩١١، ٩٦٠، ١٠٢١، ١٠٣٤، ١٠٨٧، ١٣٧٢، ٤٧١٥، ٧٨١٠، ج١، ص: ٣٩٧، ج١، ص ٤١٠، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٦٠، ج٤، ص١١١، ج٦، ص ٣٣.

لأن تتحول إلى شكل من أشكال التعبير التاريخي، لأول مرة عند المسلمين.

والذي يعنينا في هذا المقام علاقة هذا الكتاب بمادة السيرة النبوية، فبعد فحص المادة التاريخية التي اعتمدها وعول عليها ابن القداح في بناء مادة مؤلفه عن نسب الأنصار، تبيّن أن جُلها يتصل بأحداث السيرة النبوية.

ولنضرب مثالاً بالصحابي أنس بن معاذ، حيث يقول في شأنه: "شهد أنس بن معاذ بدراً وأحداً، وشهد معه أحد أخويه لأبيه وأمه وأبو محمد واسمه أُبيّ بن معاذ، وشهدا أيضاً جميعاً بئر معونة، وقتلا يومئذ جميعا شهيدين"[١٠٧٣].

ولنضرب مثالاً آخر، وهو ثابت بن قيس بن الخطيم الأنصاري، فقد نقل عنه مصعب الزبيري بقوله: "..حدثني عبد الله بن محمد بن عمارة القداح قال عرض النبي ﷺ الإسلام على قيس بن الخطيم، وهو بمكة، فاستنظره حتى يقدم المدينة، فقتل قيس في بعض حروب الأوس والخزرج قبل الهجرة. قال: ومن ولده يزيد بن قيس، وبه كان الغرماء، وثابت بن قيس جرح يوم أحد اثنتي عشرة جراحة، وسماه النبي ﷺ يومئذ حاسراً، فكان يقول له: يا حاسر أقبل، يا حاسر أدبر. وهو يضرب بسيفه بين يديه. وشهد المشاهد بعدها، واستعمله عليٌّ على المدائن، فلم يزل عليها حتى قدم المغيرة عاملاً على الكوفة لمعاوية، فعزله. ومات ثابت في أيام معاوية..[١٠٧٤].

وتُظهر بعض النصوص أن ابن القداح كان يسند مروياته في السيرة، مثال ذلك ما نقله عنه ابن حجر: "وروى القداح أيضاً عن محمد بن صالح بن دينار

(١٠٧٣) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص٥٠٢.

(١٠٧٤) ابن حجر: الإصابة، ترجمة قم ٩٠٣، ج١، ص٣٩٣-٣٩٤.

بإسناده.."[١٠٧٥]. كما تكشف بعض النصوص عن حس نقدي قوي لدى ابن القداح، قوّم به آراء من سبقوه في دراسة الأنساب. مثال ذلك قوله "اسم أبي الأعور: الحارث بن ظالم بن عبس، وإنما كعب الذي وقع في الكتب عم أبي الأعور، فسماه به من لا يعرف النسب وهو الخطأ"[١٠٧٦].

الاتجاه الثالث:

أما أصحاب الاتجاه الثالث، فلم يكتفوا ببيان نسب النبي ﷺ أو عرضه مادة من سيرته في سياق التعريف بالصحابة، وإنما نزعوا إلى بناء نص متكامل المعالم للسيرة النبوية في إطار تسلسلها الزمني والموضوعي، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه: البلاذري والبري.

البلاذري[١٠٧٧] (ت٢٧٩هـ):

كتاب **"أنساب الأشراف"**، للبلاذري، من أهم مصادر الأنساب التي تتصل بشكل مباشر بالسيرة النبوية. أما عن اسم الكتاب، فيبدو أن البلاذري اقتبسه غالباً ممن صنَّف قبله في هذا الشأن، فمثلاً، من أسماء كتب ابن الكلبي (ت٢٠٦هـ)، كتاب "تاريخ الأشراف الكبير"، وكتاب "تاريخ الأشراف الصغير". أما عن كلمة "الأشراف" فكان يُقصد بها حتى نهاية القرن الثالث،

(١٠٧٥) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٩٠٣، ج١، ص٣٩٤.

(١٠٧٦) المصدر نفسه، ج٣ ص٥١٤.

(١٠٧٧) هو أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، يعرف عند أهل الحديث بالبلاذري الكبير، تمييزاً له عن البلاذري الصغير، وقال عنه أبو داود السجستاني: حافظ إخباري علامة، توفي عام ٢٧٩هـ. الذهبي: التذكرة، ج٣ ص ٨٩٢.

بوجه عام، العلويين والجعفريين والعباسيين الذين هم من أهل البيت(١٠٧٨).

والحقيقة أن من يتأمل خطة البلاذري في هذا الكتاب سيدرك أنه تأريخ في إطار الأنساب، حيث جمع فيه بين أساليب كتابة الطبقات والأخبار، وبين صياغة الأنساب على طريقة أهل النسب. على أية حال بدأ البلاذري في كتابه بذكر نسب نوح عليه السلام، ثم تكلم عن العرب، ثم نزل إلى عدنان، الذي هو رأس عمود نسب الرسول ﷺ، وظل حديثه مستمراً إلى أن وصل إلى أجداد النبي ﷺ، فأخذ يتحدث عنهم واحداً واحداً، ذاكراً باختصار ما يتصل بكل جد، حتى وصل إلى مولد الرسول ﷺ، وهنا يفرد مساحة كبيرة للسيرة النبوية، أرخ فيها لمعالمها كافة في المرحلة المكية والمدنية، ويبدو لي أن البلاذري هو مؤرخ الأنساب الوحيد، الذي عرض نصاً مكتملاً للسيرة في كتاب خاص بالأنساب.

وقد تناول البلاذري في هذا القسم جانباً من حياة الرسول ﷺ قبل البعثة، وما يتصل بها من أحداث، فتحدث عن قصة الفيل، وحفر زمزم، ونذر عبد المطلب جد الرسول، وولادة الرسول ﷺ، ووفاة والدية، وخروجه للتجارة في مال خديجة، وزواجه منها، وشهوده حرب الفجار.. ثم تحدث عن أمر بعثته واتصاله بورقة بن نوفل، ثم نهوضه بالدعوة، وما جرى للذين آمنوا بدعوته من الإيذاء، كما تناول أمر الشِّعب والصحيفة، وسفره إلى الطائف، وحادث الإسراء والمعراج، وبيعة العقبة. ثم تحدث عن المرحلة المدنية وما جرى فيها من

(١٠٧٨) البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ب. ت، ص٢١، ٢٣.

أحداث، كحادث المؤاخاة، وتقرير الأذان، والغزوات والسرايا. ثم تناول طرفا من شمائل النبي ﷺ، كصفته، وأزواجه، وأولاده، وأحفاده، ولباسه، ومواليه، وخدمه، وخيله، وسلاحه، وعمّاله وكتّابه..

أما عن موارد البلاذري في هذا الكتاب في قسم السيرة، فهي عديدة، إلا أنه عول بشكل أساسي على شيوخه الأربعة، وهم: ابن سعد، وأبو الحسن المدائني، والقاسم بن سلام، وابن أبي شيبة، هذا إضافة إلى بعض المضعفين في رواية الحديث، كابن الكلبي، والواقدي، وأبي معشر. ويحرص البلاذري في الغالب على إسناد مروياته وأن اتسم الكثير منها بالضعف والانقطاع، ومن يتفحص أسانيده سيلحظ أنه اعتمد على طريق "السماع" بشكل أساسي في نقل مروياته عن السيرة، على ما في أدائه بلفظ: "حدثنا"،. كما اعتمد طريق "الوجادة" في النقل، على ما يظهر في أدائه بعبارة: "قال الكلبي"، و"قال الواقدي"[١٠٧٩]. ويمثل الشعر أساساً في المادة التاريخية عند البلاذري في هذا الكتاب، حتى إنك لا تجد صفحة من صفحاته إلا وتحوي أبيات شعرية.

وأحياناً يبدي البلاذري أراءً نقدية حيال بعض الروايات، ومن أمثلة ذلك نقده لبعض ما رواه الواقدي في شأن تحديد السنة التي توفي فيها عبد المطلب، فقد ذكر أن عبد المطب توفي ابن مائة وعشر سنين، فعلق البلاذري على ذلك بقوله: "وليس ذلك بثبت"[١٠٨٠]. كذلك نقده لما روي أن الزبير بن عبد المطلب

(١٠٧٩) البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ب. ت، ص ١٠٦.

(١٠٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٤.

كفل النبي ﷺ حتى مات، ثم كفله أبو طالب من بعده، فيقول": وذلك غلط؛ لأن الزبير شهد حلف الفضول، ولرسول الله ﷺ يومئذ نيف وعشرون سنة، لا اختلاف بين العلماء في أن شخوص رسول الله ﷺ إلى الشام مع أبي طالب بعد موت عبد المطلب بأقل من خمس سنين"(١٠٨١).

محمد بن أبي بكر البريّ(١٠٨٢):

يعد كتاب "**الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة**" من كتب الأنساب المهمة التي تتصل بتاريخ السيرة النبوية، فالكتاب وإن كان يبدو من اسمه أن مؤلفه سيعنى ببيان نسب النبي ﷺ فقط، ومعه أصحابه العشرة المبشرون بالجنة، ولكن بعد فحص مادته تبين أن بيان شجرة النسب المتعلقة بالنبي ﷺ والمتصلة ببعض صحابته، ليست هي مقصد المؤلف الوحيد، ولكن ثمة مطلب آخر أراده المؤلف، وهو سرد نص متكامل المعالم سيرة النبي ﷺ إلى جانب مادة النسب، ومما يدل على ذلك: الأبواب التي أفردها للحديث عن عبد المطلب جدّ النبي ﷺ، وعبد الله بن عبد المطلب والد النبي ﷺ، وأمه السيدة آمنة، وكذا ذكر أعمام، وعمات رسول الله ﷺ، وذكر أزواجه، وخدمه، ومواليه، وخيله وكتّابه، وشمائله، وأخلاقه، ثم ينهي حديثه بذكر حجة الوداع، ووفاته ﷺ(١٠٨٣)، ولا

(١٠٨١) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٠٨٢) كل ما يُعرف عن المؤلف هو ما دُوِّن على مخطوطة هذا الكتاب من أن اسمه هو: محمد ابن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري الشهير بالبريِّ، وكذا السنة التي انتهى فيها من تأليف كتاب "الجوهرة..."، حيث كان ذلك عام ٦٦٤هـ، إضافة إلى أنه كان يعيش في جزيرة "منورقة" الأندلسية.

(١٠٨٣) البريّ: الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة، تحقيق: محمد التونجي، الرياض، دار =

يقتصر ذلك على القرابة المباشرة للنبي ﷺ بل ينسحب الأمر على من يشترك معه من الصحابة بل والمشركين في نسب أجداده القدامى، حيث يبدأ حديثه بتفصيل نسبه إلى الحد الذي يشترك فيه مع النبي ﷺ، ثم يتبع ذلك بتفصيل دوره في أحداث السيرة النبوية(١٠٨٤).

والواقع أن البري انتهج أسلوب الإيجاز والاختصار في عرضه لأحداث السيرة، والمتأمل في مصادره يلحظ أنها لم تقتصر على كتب الأنساب، بل جمعت كتب الحديث، كموطَّأ مالك، وصحيحي البخاري ومسلم، ومسند الترمذيِّ، وكتاب الشمائل له، وسنن النسائي، وسنن أبي داود، والمنتقى، لابن الجارود... وكذا كتب التاريخ والسير والتراجم، كتاريخ الطبري، والاستيعاب لابن عبد البر، والسِيرة لابن إسحاق..(١٠٨٥).

والبري وإن لم يذكر إسناد مروياته في السيرة، إذ كان الغالب عليه النقل المباشر عن الكتب والمصنفات(١٠٨٦)، إلا في بعض الأحيان يُعنى ببيان أسانيد بعض المصادر التي نقل منها(١٠٨٧)، كما عُني أحياناً بسرد الشعر المتعلق ببعض

=

الرفاعي للنشر، ط. ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٢٣.

(١٠٨٤) انظر على سبيل المثال حديثه عن مصعب بن عمير، والأرقم بن أبي الأرقم، ومن المشركين العاص ابن هشام، والعاص بن وائل، وعمرو بن ود. المصدر نفسه، ص ٦٢، ٨٠، ٨٩، ١٠٠، ١٢١، ١٢٢.

(١٠٨٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٠٨٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠، ١٥٤، ١٥٥.

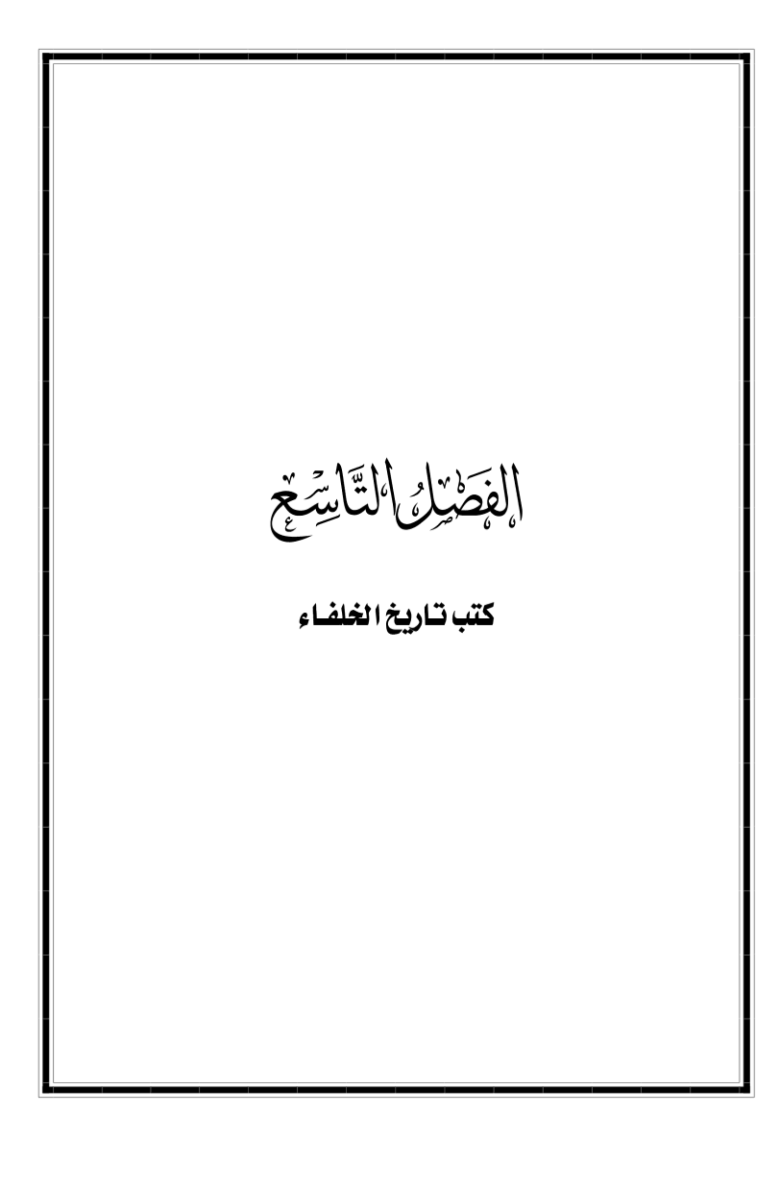
(١٠٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٤، ٧٧، ١٣٥.

أحداث السيرة[١٠٨٨]. أما عن الجانب النقدي فهو وإن بدا ضعيفاً، إلا أنه كان يعلق بالنقد والتصحيح على بعض الروايات، كما يظهر مثلا في قوله: "وهـو حديث صحيح الإسناد مشهور..."[١٠٨٩]، وكذا قولـه: "خـبره مـشهور في الصحيح"[١٠٩٠].

(١٠٨٨) المصدر نفسه، ص ١٢١-١٢٢، ١٣٨.

(١٠٨٩) البريّ: الجوهرة، ص ٢١٥.

(١٠٩٠) المصدر نفسه، ص ١٥٠.



الفصل التاسع

كتب تاريخ الخلفاء

في هذا المقام سنعرض لدراسة السيرة النبوية في إطار نمط تاريخي آخر، ألا وهو نمط "تاريخ الخلفاء"، فمن معلوم أن المؤرخين أرخوا من خلال هذا النمط لتاريخ الخلفاء، بدءاً من الخلفاء الأربعة، إلى آخر خليفة يعاصره المؤرخ، وفي أحيان أخرى يقتصر بعض المؤرخين على التأريخ للخلفاء الأربعة فقط، دون سواهم، وهناك من المؤرخين من أضاف حقبة السيرة النبوية إلى موضوع هذا النمط، فجعلها جزءاً من تاريخ الخلفاء.

وهنا يقتضي طبيعة المقام أن نتساءل بالنسبة للشكل الأخير.. ما سبب اضطلاع بعض المؤرخين بالجمع بين تاريخ السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء في نسق تاريخي واحد؟.

نعتقد أن تفسير هذا النهج مرده إلى طبيعة الدور الذي يضطلع به الخليفة، المتمثل في "النيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا"(١٠٩١)؛ إذنْ، فدور الخليفة في حقيقته امتداد لدور الرسول ﷺ حاكماً من حيث حفظ الدين، وسياسة الدنيا حسب مقتضى الشرع. أضف إلى ذلك دوراً أكثر خصوصية، لكونه مرتبطاً بالخلفاء الراشدين دون سواهم من الخلفاء، ألا وهو الدور التشريعي؛ والذي تقرر في قوله ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ)(١٠٩٢).

(١٠٩١) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت، دار القلم، ط. ٥، ١٩٨٤م، ص ٢١٨.

(١٠٩٢) رواه الترمذي، وقال عنه: "حسن صحيح". يقول الشيخ محمد رشيد رضا: "سنة الخلفاء الراشدين": ما قرروه بالعمل في أمر الأمة، إدارة، وقضاء، ونحو ذلك. وهذه أمور تلقتها الأمة بالقبول. واستدل الإمام أحمد بالحديث -وقد صححه- على الاحتجاج بإجماع الأربعة. والجمهور لا يعدونه حجة إذا خالفهم غيرهم من المجتهدين". ينظر سنن الترمذي، حديث =

وتأسيساً على هذا التوجيه النبوي يتسنى القول بأن ما قرره الخلفاء الراشدون من أمور في المعاملات: من إدارة، وقضاء، ونحو ذلك، لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار في أمور الفقه والتشريع؛ لأنهم اختصوا بكون آرائهم واجتهاداتهم عدت من أصول التشريع الإسلامي، وبأدنى اطّلاع على كتب الفقه والحديث، سنجد هذه المقولة محققة في أبوابها ومادتها، ولعل هذا هو ما جعل الكلاعي يجمع بين الحقبتين في نسق تاريخي واحد، على اعتبار أن تاريخ الراشدين امتداد لتاريخ النبوة.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلفات التاريخية التي أرخت للسيرة النبوية من خلال هذا النمط تعد قليلة قياساً بالأنماط التاريخية الأخرى. وسنقوم الآن بإلقاء الضوء على بعض نماذج الكتابة التاريخية الخاصة بهذا النمط، لنتبين من خلالها مناهج مؤرخيها في التعامل مع مرويات السيرة النبوية.

أبو زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)(١٠٩٣):

يمكن أن يعد تاريخ أبي زرعة من نوع تاريخ الخلفاء، حيث حوى بداخله قسماً عن السيرة النبوية، إلى جانب تاريخ الخلفاء الراشدين. والمؤلف لم يقدم في هذا الكتاب نصاً كاملاً لتاريخ السيرة ، ولكنه انتقى منها بعض الموضوعات،

=

رقم ٢٦٧٦ ج٥ ص٤٤، النووي: الأربعين النووية، تحقيق: رشيد رضا، القاهرة، دار المنار، ١٣٤٢هـ، ص٦٩.

(١٠٩٣) أبو زرعة الدمشقي هو الحافظ الثقة محدث الشام عبد الرحمن ابن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، حدّث عن هوذة بن خليفة، وأبي نعيم وأحمد بن خالد وسليمان بن حرب وطبقتهم، قال عنه أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ٢٨١هـ. الذهبي: تذكرة الحفاظ، ترجمة رقم ٦٥١ ج٢ ص٦٢٤، ٦٢٥.

لم يراعِ في عرضه لها الترتيب الزمني، فهو يتحدث أولاً عن ولادته، ثم وفاته، ثم يعود يتحدث عن شيبه، ثم يتناول دفنه،ثم يعرض لنسبه، ثم يتناول بعضاً من شمائله وصفاته، ثم يشرع في الحديث عن مغازيه، و لم يعرض منها سوى غزوة بدر[١٠٩٤].

ويظهر بجلاء حضور تكوين أبي زرعة محدِّثاً على روايات السيرة، من حيث اعتماده على الأسانيد في النقل، وتوثيق أخباره بالطرق المعتمدة، والتي استخدم منها ثلاثة: السماع، ويظهر في أدائه بمصطلح "حدثنا"[١٠٩٥]، العرض ويتجلى في صيغة أدائه بمصطلح "أخبرنا"، و"أخبرني"[١٠٩٦]، ويحتمل أنه اعتمد على طريق "الوجادة" أو النقل عن المصنفات مباشرة، كما يبدو في أدائه بصيغة "قال مالك"[١٠٩٧].

ويلحظ ضعف الحضور النقدي لأبي زرعة في تعامله مع روايات السيرة، فهو يعرض للآراء المختلفة في المسألة التاريخية ولا يبدى نقداً أو ترجيحاً لها، ولعل ذلك يتجلى في حديثه عن اليوم الذي وقعت فيه غزوة بدر[١٠٩٨]. كما تُظهر بعض الروايات عناية أبي زرعة بذكر الشعر المرتبط ببعض أحداث السيرة[١٠٩٩].

(١٠٩٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص ٢٥-٢٩.

(١٠٩٥) المصدر نفسه، ص ٧، ٨، ٩، ١١، . . .

(١٠٩٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ١٠، ١٤.

(١٠٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٦، ٢٧.

(١٠٩٩) المصدر نفسه، ص ٩.

ابن حبان البستي (ت٢٥٤ هـ):

كتاب "**السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**"، هو نموذج مِن نماذج كتب تاريخ الخلفاء، التي جمعت بين تاريخ السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء الأمويين والعباسيين.

أما فيما يخص القسم الخاص بالسيرة النبوية، فيبحث من خلاله مجمل أبواب السيرة: من نسب رسول الله ﷺ، وولادته، ورضاعته، وأخلاقه، وبعثته، وهجرته، وغزواته، ووفاته. كما أفرد أبواباً عرض فيها للحديث عن أعمام النبي ﷺ وعماته وزوجاته وأبنائه، هذا فضلاً عن صفاته وشمائله.

ولو تأملنا البناء العام للكتاب سنجده يسير فيه على نسق ابن إسحاق في سيرته، على الرغم من أنه لم يشر إليه في النقل إلا في مواضع معدودة[١١٠٠]. كما يتبع المنهج الحولي في صياغة الروايات الخاصة بالفترة النبوية، وربما جاء ذلك تأثراً بابن إسحاق. ويستخدم ابن حبان الإسناد في توثيق مروياته في بعض المواضع[١١٠١]، وقد لوحظ أنه يستخدم هذه الروايات المسندة في صدر كل باب من كتابه. كما بدا كذلك اعتماده على طريقي "السماع" و"العرض" في نقل مرويات السيرة، كما في أدائه بصيغة "حدثنا"[١١٠٢] و"أخبرنا"[١١٠٣].

أما عن إعماله للنقد، فبحكم تكوينه محدِّثاً مارسه حيال مرويات السيرة، مثال ذلك استيعابه للروايات المتعارضة من خلال منهج الجمع، كما بدا ذلك

(١١٠٠) ابن حبان: السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، تحقيق: الحافظ السيد عزيز وآخرين، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط. ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٧٩، ٨٧، ١٧٧.

(١١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٧، ٣٢، ٤٥، ٤٩، ٧١، ٨٣، ٨٧.

(١١٠٢) ابن حبان: السيرة، ص ٥٨، ١٠٦، ١٥١، ٢٤١.

(١١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٣، ٣٩، ٦٣، ٩٣.

في تعارض رواية جابر بن عبد الله مع رواية السيدة عائشة، -رضي الله عنهما- بشأن بدء نزول الوحي على النبي ﷺ فيقول: "..هذان خبران أوهما من لم يكن الحديث صناعته أنهما متضادان، وليس كذلك، إن الله عز وجل بعث رسوله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين، وهو ابن أربعين سنة، ونزل عليه جبريل وهو في الغار بحراء بـ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾؛ فلما رجع رسول الله ﷺ إلى بيت خديجة ودثروه، أنزل الله عليه في بيت خديجة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾، من غير أن يكون بين الخبرين تضاد"[١١٠٤].

لكن ما سبق لا يعني أن ابن حبان أعمل النقد في كل نصوص السيرة التي حواها هذا الكتاب، إذْ روى العديد من الروايات الضعيفة ولم يعلق عليها بالنقد، ومما يثبت ذلك، روايته لقصة خروج النبي ﷺ إلى الشام، والتي كان برفقته فيها بلال بن رباح وأبو بكر، فعلى الرغم ما بها من نكارة ظاهرة في المتن؛ لمخالفتها الصريحة للحقيقة التاريخية، لكنه لم يعلق عليها بالنقد[١١٠٥].

ابن حزم (ت٤٥٦هـ):

يعد كتاب "**جوامع السيرة**" لابن حزم من جنس المؤلفات التاريخية، التي جمعت بين تاريخ السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء، وقد توقف فيه عند تاريخ القائم بالله العباسي[١١٠٦].

(١١٠٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١١٠٥) المصدر نفسه، ص ٥٨، ٥٩.

(١١٠٦) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم: جوامع السيرة، المحقق: إحسان عباس، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٠٠م، ص ٣٨١.

وقد عرض ابن حزم للسيرة النبوية في سياق مختصر، ويرى أحد الدارسين أن كتاب ابن حزم في السيرة جاء على هذا النسق لأنه كان يرمي إلى وضع مختصر قريب المأخذ، سهل المتناول، في أيدي طلابه، كما فعل في كثير من رسائله التاريخية، مثل رسالة " نقط العروس"، ورسائله في رجال القراءات، والحديث، والفتوح، وتواريخ الخلفاء؛ وأنه كان في هذا المختصر يضع الأصول التي لا يستغني عن تذكّرها أو استظهارها كل من اشتغل بالسيرة النبوية من طلاب العلم(١١٠٧).

والمتأمل في بِنْية الكتاب، يلحظ أنه لم يتبع فيه التسلسل التاريخي لموضوعات السيرة، إذ نجده يستهل كتابه بذكر نسبه ﷺ ومولده ومبعثه حتى توفي، ثم ينتقل للحديث عن أعلام ودلائل نبوته، فعرض من خلاله للمعجزات المادية والمعنوية التي أيد الله بها تعالى نبيه ﷺ، ثم يعرض لحجه وعدد ما أداه من عمرات، ثم ينتقل بعد ذلك للحديث عن غزواته وحروبه، ثم بعوثه ورسله إلى الملوك والأمراء، ثم يتناول بعد ذلك صفاته وشمائله، ثم تعرض لذكر أمرائه على الولايات والأموال والصدقات، كما عرض لكتّابه ورسله، ثم تناول بالحديث زوجاته، ثم تناول أخلاقه، ثم يختم حديثه بذكر أحداث السيرة الشهيرة بشكل مجمل، كخلوته وتعبد بغار حراء، ونزول الوحي عليه، وذكر أول من أسلم من النساء والرجال والصبيان.

ويؤكد البناء العام لسيرة ابن حزم أنه يتكئ كثيراً على سيرة ابن إسحق، وخاصة حين أخذ في الحديث عن غزوات الرسول واحدة واحدة، وعد في كل

(١١٠٧) ابن حزم: جوامع السيرة، ص١.

غزوة أسماء من شهدها من المسلمين والمشركين، وأسماء من استشهد[١١٠٨]. كما يؤكد شوقي ضيف[١١٠٩] أنه بعد مقارنة نص جوامع السيرة لابن حزم، بنص عيون الأثر لشيخه ابن عبد البر، وجود تطابق كبير بين النصين في كثير من المواضع، لدرجة أنه اعتبر جوامع السيرة لابن حزم نسخة ثانية لسيرة ابن عبد البر، عوّل عليها بشكل أساسي في تحقيق نصها.

وبما أن كتابه في السيرة من نوع المختصرات، فإنه لم يعبأ بذكر أسانيد المادة التاريخية التي يرويها. أما على صعيد النقد، فقد عني ابن حزم بتصحيح بعض أخبار السيرة، مثل ما رواه من طرق صحاح أن سعد بن معاذ كان له خوض مع سعد بن عبادة بشأن حادث الإفك، فعلى الرغم من اعترافه بأن هذه الرواية وردت من طرق صحيحة، لكنه أوضح أنها تنطوي على نكارة وضعف؛ لمخالفتها حقيقة تاريخية ثابتة، وفي هذا يقول: ".. وقد روينا من طرق صحاح أن سعد بن معاذ كانت له في شيء من ذلك مراجعة مع سعد بن عبادة، وهذا عندنا وهم؛ لأن سعد بن معاذ مات إثر بني قريظة بلا شك، وفتح بني قريظة في آخر ذي القعدة من السنة الرابعة من الهجرة، وغزوة بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة، بعد سنة وثمانية أشهر من موته، وكانت المقولة بين الرجلين المذكورين بعد الرجوع من غزوة بني المصطلق بأزيد من خمسين ليلة"[١١١٠]. ومن أمثلة ذلك أيضا نقده لآراء بعض المؤرخين بشأن تحديد عدد المسلمين في

(١١٠٨) إحسان عباس: "مقدمة المحقق" جوامع السيرة، ص ٣.

(١١٠٩) شوقي ضيف: "مقدمة المحقق" عيون الأثر، ص ١٥، ١٦.

(١١١٠) جوامع السيرة، ص ٢٠٦.

صلح الحديبية، فيقول: "..وقال بعضهم: كانوا سبعمائة، قال ابن حزم: وهـذا وهم شديد ألبتة، والصحيح بلا شك ما بين ألـف وثلاثمائـة، إلى ألـف وخمسمائة"[(١١١١)].

أبو الربيع الكلاعي البلنسي[(١١١٢)] (٥٦٥- ٦٣٤ هـ):

كتاب"الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثـة الخلفـاء"، للكلاعي يعد أيضاً من نماذج تاريخ الخلفاء، التي أُفرد فيها قسم قائم عن السيرة النبوية، وقد سرد فيه سيرة الرسول الله ﷺ، من ذكر نسبه ومولـده وصـفته ومبعثه، وخصائصه وأعلام نبوته ومغازيه وأيامه إلى أن قبض، ثم تناول خلافـة أبي بكر وعمر وعثمان، وعرض للمغازي والمعارك التي حصلت أيام خلافتهم.

أما فيما يتعلق بمنهجه في معالجة حقبة السيرة النبوية، فيمكن الوقوف عليه من خلال المقدمة التي استهل بها كتابه، حيث أشار إلى أنه سـيعرض في هـذه السيرة لذكر نسبه ومولده وصفته ومبعثه ومغازيه وكثير من خصائصه وأعـلام نبوته[(١١١٣)].

(١١١١) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(١١١٢) هو الإمام الحافظ المحدث، أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي البلنسي، كـان إمامـا في صناعة الحديث، حافظا عارفا بالجرح والتعديل، كان متبحرا في الأدب مشتهرا بالبلاغة، لـه العديد من المصنفات، أشهرها كتابه في المغازي، وكتاب "أخبار البخـاري"، تـوفي عـام ٦٣٤هـ. الذهبي: طبقات الحفاظ ج٤ ص ١٤١٨.

(١١١٣) أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي: الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسـول الله والثلاثة الخلفاء، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ، ج١ ص٢.

كما نوه الكلاعي بأنه سينزع في هذا الكتاب إلى الاختصار فقال: "ملخصا جميعه من كتب أئمة هذا الشأن"[١١١٤]؛ وذلك طلباً لإمتاع القارئ وابتعاداً عن أن يتسرب إليه الملل، وضرب لنا مثالاً بما صنعه في هذا الشأن حيال سيرة ابن إسحاق فيقول: "ولذلك نويت فيه أن أحذف ما تخلله من مشبع الأنساب التي ليس احتياج كل الناس إليها بالضروري الحثيث، ونفيس اللغات المعوق اعتراضها اتصال الأحاديث، حتى لا يبقى إلا الأخبار المجردة، وخلاصة المغازي التي هي في هذا المجموع المقصودة المعتمدة"[١١١٥].

أما عن مصادره، فصرح بأهمها في صدر كتابه، وهي: سيرة ابن إسحاق، ومغازي موسى بن عقبة، والواقدي، وكتاب الزبير بن بكار المسمى بـ"نسب قريش"، و "التاريخ الكبير" لأبي بكر بن أبي خيثمة. غير أنه أكد بأنه سيعوّل على سيرة ابن إسحاق بشكل أساسي، بل وسيسير على نسقه في تبويب مادته فقال: "ولكن عظم المعوّل بحكم الخاطر الأوّل على كتاب ابن إسحاق إياه أردت.. وعلى ترتيبه غالباً جريت.."[١١١٦]. كما أشار إلى أنه لم يكتف بهذه الكتب فقط بل سيدعمها بغيرها إن انطوت على فوائد[١١١٧]، ككتب الحديث، كصحيحي البخاري ومسلم، وسنن الترمذي، بل سيسير معها على طريقة: "الإسناد الجمعي"[١١١٨].

(١١١٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٢.
(١١١٥) الكلاعي: الاكتفاء، ج١ ص٣.
(١١١٦) المصدر نفسه، ج١ ص٣.
(١١١٧) المصدر نفسه، ج١ ص٤.
(١١١٨) المصدر نفسه، ج١ ص٤.

والواضح أن الكلاعي عوّل على النقل المباشر عن المصادر، أي نقلها بطريق "الوجادة" حيث لم يبين أسانيده أو طرقه التي تحمّل من خلالها هذه المصنفات، وهذا واضح مثلاً في أدائه بعبارة: "قال ابن إسحاق"[١١١٩]. كما نوه إلى أنه لن يقف من النصوص موقفاً سلبياً، لاسيما في حال التعارض "وإن عرض عارض خلافه، فالفصل حينئذ أرفع للإشكال وأدفع للمقال"[١١٢٠] وهذا واضح في العديد من الأمثلة[١١٢١].

ولكن هذا لا يمنع من أن كتابه احتوى الكثير من الروايات الضعيفة والمنكرة[١١٢٢]، كما أن عرضه للكثير من الروايات بدون أسانيد أدعى للباحث من الاحتراز، حيث عليه أن يعرضها على الروايات الصحيحة ليستيقن من حالها؛ لأن الكلاعي لم يشترط الصحة حيال كل ما يرويه.

(١١١٩) المصدر نفسه، ج١ ص١٥، ٤٠، ٥٢.

(١١٢٠) المصدر نفسه، ج١ ص٤.

(١١٢١) المصدر نفسه، ج١ ص ٥، ٤١.

(١١٢٢) كالرواية التي تذكر سؤال السيدة خديجة للنبي ﷺ أن يخبرها بوجود سيدنا جبريل، وخلعها لخمارها. المصدر نفسه، ج١ ص ١٥٢.

البَابُ الثَّانِي

الموازنة بين منهجي المحدِّثين والمؤرخين
في توثيق الرواية وقبولها

مدخـــل:

نوهنا من قبل إلى أن ثمة مشتركاً معرفياً بين الحديث والسيرة أفضى إلى أن أضحت مادة السيرة أساساً في بِنْية الحديث الشريف، بل أضحت مـــن أهـــم موضوعاته المعني بالبحث فيها[١١٢٣]، وقد أفضى هـــذا المـــشترك في جانـــب الموضوع إلى وحدة في المنهج بين العلمين بوجه عام سواء على صعيد نقل الخبر وتوثيقه، أو على صعيد نقده وقبوله.

ومما ساعد كذلك على وجود هذه الوحدة المنهجية مشترك التكوين الثقافي بين المحدِّث والمؤرخ، حيث شكلا في أغلب الأحوال وجهين لعملـــة واحـــدة، فجُل مؤرخي السيرة النبوية كانوا بالأساس محدِّثين أو رواة للحديث والعكـــس صحيح، ولعل هذا ما يفسر اشتراط بعض أهل العلم في المؤرخ نفس الـــشروط اللازم توافرها في المحدِّث، فمثلا يقول الكافيجي[١١٢٤] (ت٨٧٩هـــ) عـــن الشروط اللازم توافرها في المؤرخ: ".. ينبغي أن يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث من أربعة أمور:..العقل، والضبط، والإسلام، والعدالة..". أمـــا السخاوي[١١٢٥] (ت ٩٠٢هـــ) فيقول في هذا الشأن: "أما الشرط المعتنى بـــه بالتاريخ فالعدالة مع الضبط التام..". إذن فشرطا العدالة والضبط همـــا أســـاس

(١١٢٣) راجع تفصيل هذه المسألة في الملحق الأول.

(١١٢٤) المختصر في علم التاريخ، نشره "روزنثال" ضمن كتاب علـــم التـــاريخ عنـــد المـــسلمين، ص٣٣٦-٣٣٧.

(١١٢٥) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص٨٠، ٨٨.

مشترك بين المحدِّث والمؤرخ.

وإذا كان المحدِّث سيعول بطبيعة الحال على منهجية أصـــول الحـــديث في توثيق وقبول أخباره سواء الخاص منها بالسنة والحديث، فالمؤرخ في مجال السيرة النبوية -بحكم تكوينه كمحدِّث- لم يجد أفضل من هذه المنهجية في نقل وضبط مروياها.

إذن فحديثنا كله سيرتكز في الأساس حول المقارنة بين أداء المحدِّثين ومنهج المؤرخين بشأن التعامل مع منهج أصول الحديث في مجالي الرواية والدرايـــة، أو بعبارة أخرى في مجالي النقل والنقد.

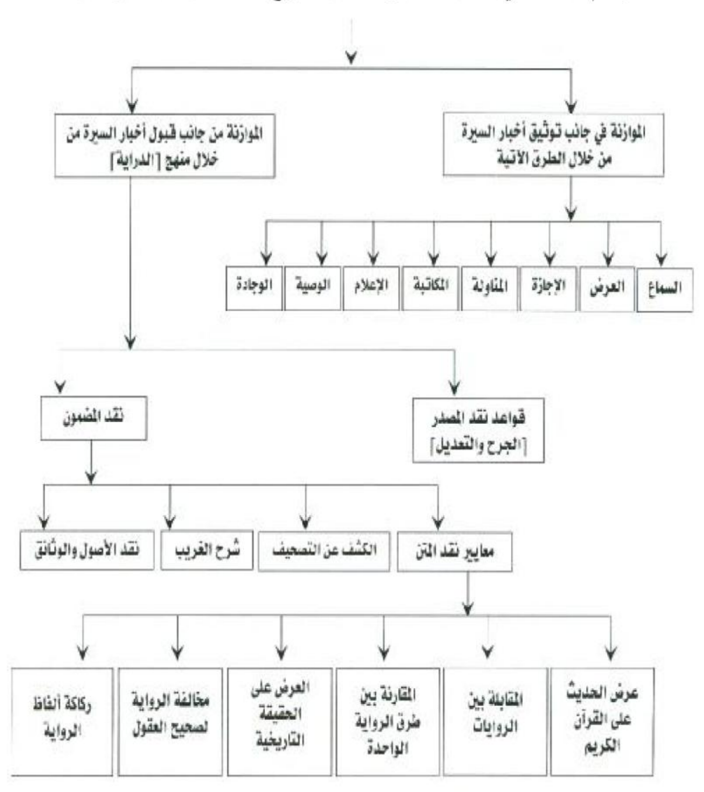
وجدير بالذكر أن إجراء الموازنة سيكون بين نماذج أو عينات منتقاة تتوافر فيها معطيات الموازنة، لأن من المتعذر في هذا المقام أن تجرى الموازنة بين كافـــة مصنفات الحديث ومصنفات التاريخ التي عنيت بالتـــأريخ لأحـــداث الـــسيرة النبوية، وعلى هذا سنعول في جانب الحديث على مصنفات أصحاب الكتـــب الستة المشهورة (البخاري -مسلم - ابن ماجه- الترمذي - أبو داود - النسائي - موطأ مالك)[١١٢٦]. أما كتب التاريخ فسنعتمد منها على "عينة" من المصادر التي أفادت من منهج أصول الحديث رواية ودراية.

(١١٢٦) تم إضافة موطأ مالك، لأن هناك من العلماء من يقدمه على سنن ابن ماجه، وهناك من يقدم الأخيرة عليه، وخروجاً من هذا الخلاف بدا أن نجمع بينهما في الدراسة.



الموازنة بين منهج المحدِّثين ومنهج المؤرخين في توثيق أخبار السيرة النبوية

رسمٌ توضيحي لبيان الموازنة بين منهج المحدِّثين والمؤرخين



في البداية ينبغي أن نعرِّف بقواعد أصول الحديث في مجال الرواية، ثم نُعمل بعدها إجراء المقارنة بين أداء المحدِّث وأداء المؤرخ في التعامل معها.

عُرفت الرواية عند الأمم القديمة المجاورة للعرب كالفرس واليونان والرومان والهنود قبل الإسلام، وعول عليها كأداة يتوسلون بها لنقل وحفظ ما يتعلق بأنساب آلهتهم وسير أبطالهم، وملاحمهم المشهورة، إلا أنها افتقرت إلى دقة العلم ومنهجيته لطغيان الخرافة والأسطورة على مادتها.

يرى أحد الدارسين أن الرواية قبل الإسلام نشأت بسيطة ساذجة لا تحكمها أية ضوابط منهجية، حيث كانت مشاعاً بين العامة والخاصة على السواء، ثم نمت وتطورت لما اهتدوا إلى الشعر وبرعوا فيه، وهنا مست الحاجة إلى من يتفرغ إلى حفظه وأدائه، ولهذا ظهر رواة قصروا أنفسهم على حفظ هذا الفن الشفهي وأدائه، وأصبح لكل قبيلة شاعر أو أكثر بصير بتراثها ومفاخرها يضع نفسه تحت تصرفها(١١٢٧).

إذن فالرواية قبيل الإسلام لم تكن محكومة بأية ضوابط منهجية علمية لكونها جاءت تلبية لحاجات اجتماعية تمثلت في حفظ أنساب القبائل والتغني بأمجادها ومفاخرها من خلال شعراء ونسابين تملكتهم نزعة العصبية وروح الجاهلية.

إلا أن الأمر كان مختلفاً بعد الإسلام حيث أصبحت الرواية علماً ذا أصول وقواعد لكونها ارتبطت بالأساس بضرورة شرعية دينية تجسدت في حفظ

(١١٢٧) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ط١، ١٩٥٣م، ص٢٨٠.

أحاديث الرسول ﷺ، ولهذا ظهر منهج الإسناد الذي يعتبر خصيصة امتازت بها الأمة الإسلامية على باقي الأمم يقول ابن حزم: "نقل الثقة مع الاتصال حتى تبلغ النبي ﷺ خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل والنحل"[١١٢٨].

وقد عرّف أهل المصطلح علم أصول الحديث في مجال "الرواية " بأنه: "علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها"[١١٢٩]. إذن فهذا العلم يُعْنى بالأساس بوضع القواعد والآليات المنهجية طلباً لضبط الرواية وتحرير ألفاظها من أية أخطاء قد تطرأ عليها حال نقلها من راوٍ إلى آخر.

ولتحقيق هذا المطلب فقد توجه علماء المصطلح إلى تقنين مجموعة من الطرق شكلت في النهاية بنْية ما سُمى بـ"الإسناد"، بل واشترطوا ألا يُقبل نقل خبر أو رواية إلا بأي من هذه الطرق.

ولا يفهم من ذلك أن هذا الإلزام المنهجي لم يقتصر فقط على المحدِّث في روايته للحديث، بل انسحب أيضاً على المؤرخ حال روايته للأخبار، فقد اشترط الكافيجي[١١٣٠] بأن لا تقبل رواية من مؤرخ إلا إذا أداها بطرق النقل المتعارف عليها لدى أهل الحديث، وفي هذا يقول: ".. لابد له من مستند في تاريخه. فإن قلت فما المستند؟ قلت: المستند هو ما يصح له من أجله أن يروي ما رواه ويقبل منه، فإن لم يحصل له مستند له فيه، لم يجز له شيء من ذلك شرعا، وهو السماع من الشيخ، أو القراءة عليه، والإجازة، والمناولة،

(١١٢٨) الفصل في الملل والنحل، القاهرة، ١٣١٧هـ، جـ٢ ص٦٨.

(١١٢٩) السيوطي: تدريب الراوي، ج١ ص٤٠.

(١١٣٠) المختصر في علم التاريخ، ص٣٣٦، ٣٣٧.

والوجادة.." ويضاف إليها أيضاً المكاتبة والإعلام. وفيما يلي بيان بهذه الطرق ومنازلها.

طريق السماع: وصورته، أن يقرأ الشيخ سواء من حفظه أو كتابه، والطالب يستمع، سواء سمع ولم يكتب أو سمع ويكتب ما سمعه[١١٣١]. ورأي جمهور العلماء على أن السماع أعلى طرق تحمل الخبر منزلة[١١٣٢]، وسبب ذلك أن الراوي يستطيع لقاء من روى عنه بشكل مباشر من خلال فرصة الرؤية والسماع، ومن ثم فالخبر في هذه الحالة كالشهادة، حيث لا تثبت إلا عن رؤية وسماع. إذن فالمحدِّث أو المؤرخ في هذه المرحلة في مقام الشاهد، وعلى هذا فإذا تحققت شهادته عن طريق مصدرين كان أفضل وأقوى[١١٣٣]. أما عن صيغ التعبير عن هذا الطريق في حال الأداء، فعلى المحدِّث أو المؤرخ أن يقول: سمعت، حدثني، حدثنا[١١٣٤].

طريق القراءة (العرض): ويسمي أكثر العلماء هذا الطريق "عرضاً"، لكون القارئ أو المؤرخ يعرض على الشيخ ما يقرؤه من مرويات وأخبار، كما يعرض القرآن على المقرئ[١١٣٥]. وصورة هذا الطريق: أن يقوم المحدِّث أو المؤرخ بقراءة مرويات الشيخ من كتاب، والشيخ يتابع من حفظه. أو أن يقوم

(١١٣١) مقدمة ابن الصلاح، ٦٢، السيوطي: تدريب الراوي، ج ٢ ص ٨.

(١١٣٢) ابن الصلاح: مصدر سابق، ص ٦٤.

(١١٣٣) عثمان موافي: المنهج الإسلامي والمنهج الأوروبي، الإسكندرية، مكتبة شباب الجامعة، ١٩٩٣م، ص٧٥.

(١١٣٤) ابن الصلاح: المقدمة ، ص ٦٢، ٦٣، السيوطي: التدريب، ج٢ ص ٩.

(١١٣٥) ابن الصلاح: المصدر السابق، ص٦٤.

أي من المحدِّث أو المؤرخ بقراءة مرويات الشيخ من حفظه، والشيخ يتابعه ممسكاً بكتابه هو أو أحد الثقات[١١٣٦].

وقد اختلف آراء العلماء في تحديد منزلة هذا الطريق بالنسب للسماع، فذهب مالك والبخاري ومعظم علماء الحجاز والكوفة على أن القراءة مساوية للسماع. وذهب أبو حنيفة وغيره إلى أنها أعلى منه. أما جمهور أهل المشرق فذهب إلى أنها أدنى منزلة من السماع، وهذا هو الصحيح[١١٣٧].

وفيما يتعلق بصيغ تعبير المحدّث أو المؤرخ عن هذا الطريق، فأفضل العبارات أن يقول: "قرأت على فلان "إذا كان المحدِّث أو المؤرخ هو القارئ على الشيخ. أو " قُرىء على فلان وأنا أسمع "إذا كان القارئ على الشيخ شخص آخر، و المحدِّث أو المؤرخ يسمع. ويلي ذلك منزلة أن يستخدم المحدِّث أو المؤرخ أو غيره ألفاظ التحمل الخاصة بطريق السماع، مقيدة كأن يقول: "حدثنا فلان قراءة عليه"[١١٣٨].

طريق الإجازة: ومعناها أن الشيخ يأذن للمحدِّث أو المؤرخ أو غيره، بأن يروي مؤلفاته أو مروياته، سواء باللفظ أو الكتابة. والإجازة على هذا النحو تقوم على أركان أربعة: المجيز (الشيخ)، المجاز إليه (المؤرخ أو غيره)، المجاز (مؤلفات أو مرويات الشيخ)، كيفية الإجازة (وهي إما باللفظ أو الكتابة)[١١٣٩].

(١١٣٦) السيوطي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٢، ١٣.

(١١٣٧) ابن الصلاح: المقدمة، ص٦٥، السيوطي: تدريب الراوي، ج ٢ ص ١٦.

(١١٣٨) ابن الصلاح: المقدمة، ص٦٥، السيوطي: تدريب الراوي، ج٢، ص ١٤، ١٥.

(١١٣٩) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٧٢، السيوطي: التدريب، ج ٢ ص ٤٤.

والإجازة عند أهل الحديث ليس لها شكل واحد أو محدد بل هـي سبعة أنواع[١١٤٠]. أما عن صيغ أداء المحدِّث أو المؤرخ عن هذا الطريق: فأفضل الصيغ أن يقول: "أجازني فلان أو أجازنا فلان". ويجوز الأداء بصيغة السماع مقيدة كأن يقول: "حدثنا فلان إجازة". كما اصطلح قوم من المتأخرين إطلاق "أنبأنا" في الإجازة[١١٤١].

طريق المناولة:

وصورتها أن يعطي الشيخ للمحدِّث أو المؤرخ كتاباً أو صحيفة ليرويه له[١١٤٢]، وهي على نوعين:

١- مناولة مقرونة بالإجازة: وصورتها أن يقوم الشيخ بمناولة أو إعطاء المحدِّث أو المؤرخ كتابه، أو فرعاً منه مقابلاً عليه قد كتبه بيده ويقول له: هذا سماعي من فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، ثم يملّكه للطالب، أو يقول له خذه وانسخه وقابل به ثم رده إليّ.

أو أن يأتي المحدِّث أو المؤرخ إلى الشيخ بكتاب من مرويات الشيخ سواء كان أصلاً للشيخ، أو كتاباً مقابلاً على الأصل، فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ، ثم يعيده إلى المحدِّث أو المؤرخ ويقول له: هو حديثي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، وسمى هذا الشكل غير واحد من أهل العلم

(١١٤٠) يراجع تفصيل ذلك في ابن كثير: الباعث الحثيث، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ب. ت، ١١٩-١٢٢.

(١١٤١) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٣، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٥١، ٥٢.

(١١٤٢) السيوطي: التدريب، ج٢ ص ٤٢.

عرضاً[١١٤٣]. وقد أجمع أهل الحديث على صحة الرواية بهذا النوع من المناولة، وعدوها أعلى أنواع الإجازة مطلقاً، إلا أنهم اختلفوا في مرتبتها بالنسبة للسماع، والصحيح أنها أدنى منزلة من السماع عن الشيخ والقراءة عليه[١١٤٤].

٢- المناولة المجردة عن الإجازة: وصورتها أن يُناوِل الشيخ الكتاب للمحدِّث أو المؤرخ مقتصراً على قوله هذا سماعي أو هذا حديثي. وقد اختلف العلماء في مدى مشروعية هذا الشكل من الإجازة، فنقل النووي عدم جواز الرواية بها حسبما ذكر الفقهاء وأصحاب الأصول[١١٤٥]. أما السيوطي فذهب إلى الجواز بشرط أن تكون المناولة جواباً لسؤال، كأن يقول المحدِّث أو المؤرخ للشيخ: "ناولني هذا الكتاب لأرويه عنك"، فإذا ناوله الشيخ و لم يصرح بالإذن صحت، وكذا إذا قال له: "حدثني بما سمعت" فقال له الشيخ: "هذا سماعي من فلان" فتصح أيضاً، وما عدا ذلك فلا تصح[١١٤٦].

أما عن صيغ الأداء الخاصة بطريق المناولة: فقد أجاز بعض العلماء إطلاق "حدثنا" و"أخبرنا" في الرواية بالمناولة، ولكن الصحيح المختار الذي عليه الجمهور استخدام عبارات السماع والعرض مقيدة بعبارات تدل على المناولة المقرونة أو المجردة عن الإجازة كأن يقول المحدِّث أو المؤرخ: حدثنا أو أخبرنا فلان إجازة أو مناولة وإجازة، أو إذناً، أو في إذنه، أو فيما أذن لي فيه. ويمكن

(١١٤٣) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٧٩، السيوطي: التدريب، ج ٢ ص٤٥، ٤٦.

(١١٤٤) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٧٩، ٨٠، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٤٦، ٤٧.

(١١٤٥) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨١، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٥٠.

(١١٤٦) السيوطي: التدريب، ج ٢ ص٥١.

أن يقول المحدِّث أو المؤرخ: أجازني أو ناولني فلان كذا وكذا، وما أشبه ذلك من العبارات(١١٤٧).

طريق الكتابة أو المكاتبة:

وصورتها أن يكتب الشيخ مسموعاته، أو شيئاً من حديثه إلى المحدِّث أو المؤرخ سواء كان حاضراً عنده، أو غائباً عنه فيرسل إليه، سواء كتب الشيخ ذلك بنفسه، أو أمر غيره بكتابته، ويكفي للمحدِّث أو المؤرخ أن يعرف أن المكتوب له هو خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ، ويشترط في هذا كون الكاتب ثقة(١١٤٨). وهي على نوعين: مكاتبة مقرونة بالإجازة، ومكاتبة مجردة عن الإجازة.

أما عن حكم الرواية بها: فالمكاتبة المقرونة بالإجازة هي من حيث الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة. أما المكاتبة المجردة عن الإجازة، فالصحيح المشهور بين العلماء أنها جائزة(١١٤٩). أما عن صيغ تعبير المؤرخ وغيره عن المكاتبة: يمكن التصريح بلفظ الكتابة، كأن يقول المحدِّث أو المؤرخ: "كتب إليّ فلان". ويمكن الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة، كأن يقول المحدِّث أو المؤرخ: "حدثني أو أخبرني فلان كتابة"(١١٥٠).

(١١٤٧) ابن الصلاح: المقدمة، ص٨٣، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٥١، ٥٢.

(١١٤٨) ابن الصلاح: المقدمة، ص٧٠، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٥٥.

(١١٤٩) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٣، ٨٤، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٥٢- ٥٧.

(١١٥٠) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٣، السيوطي: التدريب، ج ٢ ص٥٧، ٥٨.

طريق الإعلام:

وصورته أن يُعلِم الشيخ المحدِّث أو المؤرخ، بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته[١١٥١]. واختلف العلماء في حكم الرواية بهذا الطريق، والراجح عند الكثير من أهل الحديث جواز الرواية لمن يتحمل بالإعلام من غير إجازة، وذلك لأن "التحمل قد صح بالإجازة لما فيها من إخبار على سبيل الإجمال، والإعلام فيه نفس المعنى بل هو أقوى، حيث أشار إلى الكتاب بعينه وقال: "هذا سماعي من فلان"[١١٥٢]. أما عن صيغة أداء المحدِّث أو المؤرخ عن هذا الطريق: فللمتحمل بطريق الإعلام أن يقول في صيغة أدائه: أعلمني شيخي بكذا[١١٥٣].

طريق الوصية:

وصورته أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها[١١٥٤]. العمل بطريق الوصية محل خلاف بين العلماء، والصواب هو عدم جواز الرواية بها كما ذكر ابن الصلاح، وذلك لكون "الوصية تفيد تمليك النسخة فهي كالبيع، وذلك أمر آخر غير الإخبار بمضمونها"[١١٥٥]. وللمتحمل بطريق الوصية أن يقول في صيغة

(١١٥١) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٥، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٦٠، ٩٥.

(١١٥٢) نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، دمشق، دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ٢١٩، ٢٢٠.

(١١٥٣) محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٨١م، ص١٢٢.

(١١٥٤) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٥، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٥٩، ٦٠.

(١١٥٥) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٥.

أدائه "أوصى إليّ فلان بكذا"، أو "حدثني فلان وصية"(١١٥٦).

الوجادة:

الوجادة صورتها أن يأخذ المرء العلم من صحيفة أو كتاب من دون أن يكون له من صاحب هذا الكتاب سماع أو عرض أو إجازة أو مناولة..(١١٥٧)، وعلى هذا فلا يجوز معها مطلقا الأداء عنها بمصطلح "حدثنا" أو "أخبرنا" أو نحو ذلك مما يدل على اتصال السند. ويمكن للواجد أن يتعرف على كاتب هذا الكتاب أو الوثيقة إذا كان شيخه ويعرف خطه، ويمكن أيضاً أن يتعذر عليه معرفة صاحب هذا الكتاب لعدم وجود أي صلة علمية به(١١٥٨).

أما عن صور الوجادة وصيغ الأداء عنها: ففي حالة تيقن الواجد من صحة نسبة الوجادة أو الوثيقة لكاتبها وأنها بخطه، فله أن يعبر في أدائه عن ذلك بصيغة "وجدت أو قرأت بخط فلان". أما إذا كانت "الوجادة" أو الوثيقة بغير خط المؤلف، ولكن الواجد يثق بصحة نسبة النسخة إلى مؤلفها فله أن يقول في أدائه: "قال فلان، أو ذكر فلان". أما إذا لم يثق بصحة النسخة إلى مؤلفها فعليه أن يقول في أدائه "بلغني عن فلان، أو ظننت أنه بخط فلان"، مما لا يقتضي الجزم(١١٥٩).

أما عن حكم العمل بها فمعظم المحدِّثين وفقهاء المالكية وغيرهم لا يرون

(١١٥٦) نور الدين عتر: منهج النقد، ص ٢٢٠.

(١١٥٧) السيوطي: تدريب الراوي، ج٢ ص ٦٠.

(١١٥٨) محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص ١٢٥.

(١١٥٩) ابن الصلاح: المقدمة، ص٨٦، ٨٧، السيوطي: التدريب، ج٢ ص٦٠، ٦١.

العمل بالوجادة، إلا أن بعض المحققين من الشافعية قطع بوجوب العمل بها عند حصول الثقة[١١٦٠]. وهذا هو الراجح الذي يدل له الدليل، لأننا مكلفون شرعاً بالعمل بما ثبت صحته خاصة وأن الضرورة اقتضت ذلك مع العصور المتأخرة، حيث لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول نظراً لتعذر حصول شروط الرواية في هذه الأزمنة[١١٦١].

ونضطلع الآن بإجراء موازنة بين الأداء المنهجي للمحدِّثين والمؤرخين في توثيق مادة السيرة النبوية من خلال هذه القواعد والضوابط، ولنرى هل تعامل المؤرخ مع هذه القواعد بنفس الكيفية التي تعامل معها المحدِّث، أم أن ثمة فوارق ميزت أداء كل منهما في التعامل معها؟.

مناهج المحدِّثين في نقل أخبار السيرة النبوية وتوثيقها:

البخاري: الجامع الصحيح:

فبالنسبة لطرق نقل مرويات السيرة النبوية خصوصاً والأحاديث بوجه عام، فيمكن الوقوف عليها من العنوان الأصلي للكتاب وهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه" فكلمة "المسند" والتي تعني المتصل المرفوع، تشير إلى أن البخاري استخدم أرقى الطرق منزلة في نقل أخباره، وهذا جلي واضح في صيغ أدائه بـ"حدثنا"، أو "أخبرنا" أو "سمعت"، وهي كما بينا دالة على "السماع" و"العرض". ولكن دلالات هذه المصطلحات لا يمكن تحديدها على وجه الدقة مع البخاري لأنه لم يكن يفرق بين السماع والعرض

(١١٦٠) المصدر نفسه، ص٨٦، المصدر نفسه، ج٢ ص٦٠.

(١١٦١) نور الدين عتر: منهج النقد، ص٢٢١.

في المنزلة فكلاهما عنده في مرتبة واحدة، ولهذا فـ"حدثنا" يمكن أن تعبر عنده عن التحمل بطريق السماع وأيضاً العرض.

أما عن العنعنات فلا تحمل عند البخاري على الانقطاع بل على الاتصال، لأن البخاري اشترط لقبول الحديث المعنعن أن يكون الراوي غير مدلس، وأن يثبت اللقاء بمن روى عنه ولو مرة واحدة[١١٦٢].

أما المعلقات التي أودعها البخاري في صحيحه، فعلى الرغم من كونها خارجة عن شروط المسند والصحيح التي اشترطها في جامعه، فقد صنف الحافظ ابن حجر كتاباً بعنوان "تغليق التعليق" وصل فيه هذه المعلقات.

مسلم: المسند الصحيح:

أما عن حال مسلم في صحيحه، فمن المسمى الأصيل لكتابه "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ". يتضح أنه كالبخاري اشترط الصحة والاتصال، ومن ثم فقد تحمّل مروياته بأعلى طرق النقل منزلة، والتي تمثلت في السماع والعرض، كما دل على ذلك مصطلحات أدائه "أخبرنا" و"حدثنا". ويختلف مسلم عن البخاري في كونه كان يميز بين هذين المصطلحين، فاستخدم "حدثنا" للدلالة على السماع و"أخبرنا" للدلالة على العرض.

غير أن هناك أحاديث نقلها مسلم بطريق الوجادة، ولكنها نادرة في كتابه

(١١٦٢) مقدمة فتح الباري، ص ١٢، تدريب الرواي، ج١ ص٢١٥، ٢١٦، محمد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦هـ، ص ٤٨.

حيث لم تتجاوز الثلاثة أحاديث، منها اثنان رواهما مسلم من وجه آخر متصل، والحديث الثالث روي موصولاً عند البخاري[١١٦٣]، إذن فكل الوجادات متصلة عند مسلم.

أما كلمة "المسند" فقد سبق الحديث عن مدلولها، وهي أن الأساس عنده هو الروايات المتصلة المنقولة بأعلى طرق التحمل، لكن لم يمنع هذا أن يروي كالبخاري المنقطع والموقوف، ولكنها أقل بكثير مما في صحيح البخاري، وقد اضطلع ببيانها ابن حجر في كتابه "الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف "أورد فيه ١٩٢ أثراً موقوفاً على الصحابة والتابعين[١١٦٤].

أما "المعلقات" فقد بحثها رشيد الدين العطار[١١٦٥] وقد خلص من بحثه إلى أن عدد المعلقات في صحيح مسلم ستة فقط، خمسة منها وصلها في صحيحه نفسه، باستثناء حديث واحد لم يروه موصولاً. أما الأحاديث المنقطعة حسب بيان رشيد الدين العطار واحد وعشرون حديثاً، ويذكر أن جميعها في المتابعات والشواهد التي فيها راو مبهم.

الإمام مالك: الموطأ:

عني الإمام مالك بتوثيق أخباره في الموطأ، وبعد فحصه تبين أنه أدى بمصطلحين: الأول مصطلح "العنعنة"، والثاني مصطلح "البلاغات". أما عن أدائه

(١١٦٣) السيوطي: تدريب الراوي، ج٢ ص٦٠.

(١١٦٤) يراجع ابن حجر العسقلاني: الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف، تحقيق: عبد الله الليثي الأنصاري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.

(١١٦٥) يراجع كتابه "الغرر والفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة"، تحقيق: محمد خرشافي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٧هـ.

بـــ" العنعنات"، فتحمل على الاتصال لا الانقطاع، لأنـــه لم يكـــن مـــشهوراً بالتدليس، ومن ناحية أخرى فإن مالكاً كان على طريقة أهل المدينة والحجـــاز عموماً في التسوية بين السماع والعرض، فقد سئل " عن حديثه أسمـــاع هـــو؟ قال: منه سماع ومنه عرض، وليس العرض عندنا بأدنى من السماع"[١١٦٦]. وفي رواية أخرى يقول: "قراءتك على العالم أو قراءة العالم عليك واحـــد، أو قـــال سواء"[١١٦٧]، وعلى هذا لا نستطيع أن نميِّز في أداء مالك بين السماع أو العرض.

ومن ناحية أخرى يكثر الإمام مالك من البلاغـــات[١١٦٨] والمراســـيل في موطئه، وقد اعتنى ابن عبد البر بوصلها في التمهيد. ولكن يجـــب أن نعلـــم أن حكمها بعد الوصل ليس كحكم الأحاديث المسندة في الموطأ، لأن منها ما هو ضعيف وما هو صحيح.

كما اعتمد مالك الوجادات مصدراً لبعض مروياته في الموطأ، كمـــا هـــو واضح في كتاب "العقول"[١١٦٩]، وفي هذا يقول ابن عبد الـــبر[١١٧٠]: "وهـــو كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفـــة تـــستغني

(١١٦٦) الخطيب: الكفاية، ص٢٧٧.

(١١٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١١٦٨) البلاغات مثل المعلقات تماما، وهي تعني في المصطلح "الحديث الذي حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر على التوالي"، وصورته في الموطأ أن يقول الإمام مالك: "بلغني عن النبي ﷺ".

(١١٦٩) حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ثم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول. موطأ مالك، كتاب العقـــول، حديث ١٥٤٧، ج٢، ص٨٤٩.

(١١٧٠) ابن عبد البر: التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغـــرب، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٣٨٧هـــ، ج١٧ ص ٣٣٨.

بشهرهما"، وعن موضوع الدية يقول أيضاً: "والفرائض والديات كتاب مشهور عند أهل العلم معروفة يستغني بشهرته عن الإسناد"(١١٧١).

النسائي: "السنن الكبرى" و"المجتبى":

أما إذا انتقلنا إلى فحص أداء النسائي في كتابيه "السنن الكبرى"، و"المجتبى"، فيتضح أن النسائي في هذين الكتابين تحمل وانتقى مروياته بأعلى ما يكون من طرق التحمل، إلا أن ثمت خلافاً بين العلماء في تفسير مذهب النسائي حيال هذه المسألة، فمن العلماء من ذكر أنه كان يفرق بين " حدثنا وأخبرنا " كما كان يفعل الإمام مسلم، ومنهم من رأى أن النسائي ذهب إلى التسوية بين السماع والعرض كما كان يفعل البخاري، وهذا هو الصحيح، والدليل على ذلك أنه في غالب أدائه يستخدم صيغة "أخبرنا"، ومن غير المعقول أن يكون غالب مرويات الكتاب تحملها النسائي بطريق العرض، إذ لابد أن يكون هناك جزء كبير من هذا الكتاب أخذه بالسماع، وهذا هو الذي رجحه السخاوي. إذن فالنسائي عول على "السماع " و"العرض " في تحمل مروياته.

ويبدو أن النسائي استخدم الإجازة في تحمل بعض مروياته، كما يظهر في أدائه بمصطلح "أنبأنا"(١١٧٢)، حيث كانت من الصيغ المعبر بها عن الإجازة لدى المتقدمين(١١٧٣).

كما يمتاز النسائي من ناحية أخرى بدقته في النقل، وتتجلى هذه الدقة في

(١١٧١) المصدر نفسه، ج١٧ ص٩٦.

(١١٧٢) النسائي: السنن الكبرى، حديث رقم٢٠٧١. . ج١ ص٦٣٢.

(١١٧٣) ابن كثير: الباعث الحثيث، ص١٢٤.

نقل ألفاظ الأحاديث وتمييز الاختلافات بين ألفاظ الحديث الواحد، كما يتضح ذلك من قوله "أخبرنا سليمان بن منصور البلخي قال حدثنا عبد الله بن المبارك وأنبأ يحيى بن حبيب بن عربي قال حدثنا حماد بن زيد، واللفظ لابن المبارك.."[(١١٧٤)]. بل أحياناً يميز لفظ كل واحد عن الآخر بدقة متناهية في النقل، ويظهر ذلك في إسناده "أخبرنا محمد بن الوليد قال: حدثنا محمد قال: حدثنا شعبة عن سيار ويحيى بن سعيد أنهما سمعا عبادة بن الوليد يحدث عن أبيه. أما سيار فقال عن أبيه القاضي عن النبي ﷺ، وأما يحيى فقال عن أبيه عن جده قال: ثم بايعنا رسول الله ﷺ.."[(١١٧٥)].

وكالإمام مالك اعتمد النسائي "الوجادة" كطريق لنقل مروياته، ويظهر ذلك في إسناده "أخبرنا عمرو بن منصور.. الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ثم إن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن وهذه نسختها"[(١١٧٦)].

ابن ماجه: السنن:

اعتمد ابن ماجه على أعلى طرق النقل في توثيق أخباره، ويؤكد ذلك أداؤه بصيغة "حدثنا" وهي ما يدل ظاهرها في الغالب على السماع، ولكن مما يبدو

(١١٧٤) النسائي: مصدر سابق، حديث رقم ٧٨ ج١ ص٧٩. ينظر أيضاً "المجتبى"، حديث رقم ٢٠ ج١ ص٢١.

(١١٧٥) المصدر نفسه، حديث رقم ٧٧٧٥ ج٤ ص٤٢٢، المصدر نفسه، حديث رقم ٤١٥٢ ج٧ ص١٣٩.

(١١٧٦) النسائي: السنن الكبرى، حديث رقم ٧٠٥٨ ج٤ ص٢٤٥.

أنه كان ينزع إلى التسوية بين العرض والسماع كحال البخاري والنسائي، إذ من الصعوبة أن يكون "السماع " هو الطريق الوحيد الذي تحمل به مروياته.

كما يمتاز ابن ماجه -كالنسائي- بدقته في النقل من حيث التمييز ما بين ألفاظ الحديث الواحد من اختلافات، كما يتضح ذلك من قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن مصعب ح وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي يعني دحيما ثنا الوليد بن مسلم قالا: ثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني عكرمة قال: حدثنا ابن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول.. واللفظ لدحيم"[١١٧٧].

الترمذي: السنن:

عول الترمذي كذلك على أعلى طرق النقل في توثيق أخباره، فنقل معظمها بطريق السماع كما تدل صيغة أدائه بمصطلح " حدثنا"، وأحياناً بطريق العرض كما يتضح من أدائه بصيغة "أخبرنا"[١١٧٨]. ويبدو أنه استخدم الإجازة في تحمل بعض الروايات، كما يظهر من قوله: "أنبأنا بذلك بندار"[١١٧٩]، "أنبأنا أبو عمار الحسين بن حريث"[١١٨٠]، إلا أن استخدامه لها يتسم بالندرة قياساً بطريق السماع أو العرض.

وكشأن النسائي امتاز الترمذي بدقته في التمييز بين طرق ألفاظ الروايات،

(١١٧٧) سنن ابن ماجه، حديث رقم ٢٩٧٦ ج٢ ص٩٩١.

(١١٧٨) المصدر نفسه ج١ ص١١، ج٣ ص٥٥٠، ج٤ ص ٤٢٢، ٥٧٥، ٦٢٢، ج٥ ص ٦٦، ٢٠٢، ٣٩٤، ٧٠١.

(١١٧٩) سنن ابن ماجه، حديث رقم ١١٨٧ ج٣ ص٤٩٣.

(١١٨٠) المصدر نفسه، حديث رقم ١١٩٩ ج٣ ص٥٠٣.

كما يتجلى ذلك في قوله: "حدثنا نصر بن علي الجهضمي وأبو عمار والمعنى واحد واللفظ لفظ أبي عمار، قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.."[١١٨١].

أبو داود: السنن:

وثّق أبو داود كذلك أخباره بأعلى طرق النقل منزلة، فاعتمد على السماع بشكل أساسي في تحمل مروياته، وكان الغالب في أدائه التعبير بصيغة "حدثنا"[١١٨٢]، "حدثني"[١١٨٣]. كذلك عول أبو داود على طريق العرض كما هو واضح من صيغة أدائه بمصطلح "أخبرنا"[١١٨٤]، وإن كان أقل في الاستخدام من طريق السماع.

ومن مظاهر دقة أبي داود وأمانته في النقل، أنه قد سمع بعضاً من الحديث سماعاً وبعضه عرضاً، فبين ذلك في صيغة أدائه كقوله " حدثنا محمد بن سليمان لوين وبعضه قراءة عليه"[١١٨٥]. ومن دقته في النقل أيضاً بيّن طرق ألفاظ الروايات "حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أخبرنا عيسى ثنا الأوزاعي ح وثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث كلاهما عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن واللفظ للأوزاعي"[١١٨٦].

(١١٨١) المصدر نفسه، حديث رقم ٧٢٤ ج٣ ص١٠٢.

(١١٨٢) سنن أبي داود، ج١ ص١.

(١١٨٣) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٠٢.

(١١٨٤) المصدر نفسه، ج١ ص ٢٠٨، ٢٣٢.

(١١٨٥) المصدر نفسه، ج٤ ص ٦٠.

(١١٨٦) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٣٩٢ ج٣ ص٢٥٨.

مناهج المؤرخين في نقل وتوثيق أخبار السيرة النبوية:

أما عن مناهج المؤرخين فهم في هذا الشأن على صنفين: صنف اعتمد الإسناد في توثيق مروياته في السيرة، أما الصنف الثاني: فلم يعبأ بهذا الأمر حيث رواها مجردة عن الأسانيد، أو في أحسن الأحوال اكتفى في بعض الأحيان بالإشارة فقط إلى المصنف الذي استقى عنه مادته في السيرة دون بيان أسانيده، وهذا النهج كان شائعاً لدى المتأخرين من مؤرخي السيرة. وسنضطلع فيما يلي بتفصيل حال كلا الصنفين من واقع مصنفاتهم التي وصلتنا، أو من واقع ما نقل إلينا من مرويات عن مصنفات بعضهم المفقودة، وليكن بدء حديثنا من أصحاب الصنف الأول من المؤرخين.

ولتكن البداية من عند **عروة بن الزبير** (٢٣- ٩٤هـ) أبرز التابعين الذين كان لهم فضل الريادة في مجال التصنيف في سيرة الرسول ﷺ. هذا ويتضح من أسانيد عروة في المغازي والسيرة أنه غالباً ما استعمل في أدائه مصطلح "العنعنة"، وهي لا تعني في شأن عروة الانقطاع بل تحمل على الاتصال، إذ لم يكن موصوفاً عند أهل الحديث بالتدليس. وفي بعض الأحيان يصرح بالإخبار أو السماع "..عن عروة أن عائشة أخبرته"[(١١٨٧)]، ".. حدثني عروة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حدثته.."[(١١٨٨)] وهما ما يدلان على السماع أو العرض لكون عروة من علماء المدينة الذين كانوا ينزعون للتسوية بين الطريقين.

وجديربالذكر أن عروة عول على "الوجادة " في نقل أخبار السيرة في

(١١٨٧) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٤١ ج١ ص٢٠٧، حديث رقم ٧٩٨ ج١ ص٢٨٦.

(١١٨٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٠٥٩ ج٣ ص١١٨٠.

مصنفه المفقود، ويؤكد ذلك روايته لنص كتاب النبي ﷺ لأهل حمير[١١٨٩]، وأيضاً روايته لنص كتاب النبي ﷺ لأهل "هجر" بالبحرين[١١٩٠].

أما عن منهجه بالنسبة لنقل مرويات السيرة النبوية فهو يَعتمد على ذكْر الإسناد لمروياته.

وهذا يَردُّ الزعم الذي زعمه "كيتاني"[١١٩١] مِن أن عروة لم يستخدم الإسناد مطلقاً، مستدلاً على ذلك بأن رواياته في الطبري لم يسندها إلى مصادرها بل رواها مرسلة، ويدّعي "اشبرنجر"[١١٩٢] هذا الزعم، أيضاً، بقرينة أخرى وهي أن مراسلات عروة لعبد الملك بن مروان في بعض قضايا السيرة جاءت خالية من الأسانيد، وعلى هذا فما نسب إلى عروة من استعماله للأسانيد لابد وأن يكون شيئاً مصطنعاً تم متأخراً عنه نسبياً.

والحقيقة أن من يتفحص مرويات عروة في تاريخ الطبري سيلحظ أن هذا الزعم مَحْض افتراء، مبنيٌّ على رَمْي الآخرين بالكذب؛ بناء على مجرّد ظنون لا تحترم المنهجية العلمية في شيء!. وعلى عكس هذا الادّعاء نجد عروة يُسند رواياته في السيرة إلى مصادرها[١١٩٣]، هذا فضلاً عن روياته المسندة في كتب الحديث إضافة إلى كتب السير والمغازي الأخرى.

وهذا لا يمنع من القول بأن الكثير من مرويات عروة عن السيرة النبوية

(١١٨٩) البلاذري: الفتوح، ص٩٥.

(١١٩٠) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(1191) Robson: the Isnad In Moslim Glasgow University Orientalia Vol XXI, 1953 P. 8.
(1192) Robson:Ops cit P. 9.

(١١٩٣) ينظر على سبيل المثال: الطبري: التاريخ، ج٢ ص ٣٠٥، ٣٨١، ٥٥٦، ج٣ ص ١٩٥.

وردت مرسلة أو مجردة عن الأسانيد، ولكن ذلك ليس مسوِّغاً للتسرع في الاستنتاج بأن عروة لم يكن حريصاً على إسناد مروياته في السيرة بشكل كامل، وينبغي أن لا يغيب عن الأذهان أن مصنف عروة في المغازي لا يزال مفقوداً، وأن ما وصلنا عنه ما هو إلا اقتباسات، وهذه الاقتباسات كانت خاضعة في كثير من الأحيان لتصرف المقتبس في كل عصر من العصور(١١٩٤)، الأمر الذي يعني أن تقييم أسانيد مرويات عروة في السيرة بشكل حاسم أمر يتوقف على توافر النص الأصلي.

وإذا ما انتقلنا إلى الطبقة الثانية من كتّاب المغازي، سنجد على رأسها **ابن شهاب الزهري** المدني (٥١- ١٢٣هـ)، فقد كان حريصاً على إسناد وتوثيق مرويات كتابه في السيرة النبوية(١١٩٥)، واعتمد في نقل هذه المرويات على طريقي السماع أو العرض، كما يظهر ذلك في أدائه بالعبارات الآتية: ".. ابن شهاب قال أخبرني عمرو بن أبي أسيد بن جارية الثقفي.."(١١٩٦)، "..عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة"(١١٩٧)، "..عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها"(١١٩٨)، "..عن ابن شهاب

(١١٩٤) محمد مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي، ج٢ ص ٣٩٣.

(١١٩٥) يقول الطبري: "كان مقدما في العلم بمغازي رسول الله ﷺ وأخبار قريش والأنصار. . " المنتحب من الذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط٦، ب. ت، ص٦٤٥.

(١١٩٦) صحيح البخاري، حديث رقم ٣٧٦٧ ج٤ ص١٤٦٥.

(١١٩٧) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٧٧٠ ج٤ ص١٤٦٦.

(١١٩٨) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٧٧٨ ج٤ ص١٤٦٩.

أخبرني محمود بن الربيع.."[١١٩٩].

ويذكر أحد الدارسين أن مرويات الزهري في المغازي اشتهرت بقوة الأسانيد[١٢٠٠]، إلا أن هذا الزعم ليس بمطلق فعلى الرغم من أن الزهري حرص على توثيق الكثير من مروياته في السيرة من خلال الأسانيد الصحيحة المتصلة، فإن الكثير منها أيضاً يشوبه الانقطاع والإرسال[١٢٠١].

وقد وقف بعض أهل الحديث موقف الرفض من مراسيل الزهري، يقول يحيى بن سعيد: "مرسل الزهري شر من مرسل غيره لأنه حافظ، وكلما قدر أن يسمى سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه.."[١٢٠٢]. أما عن عنعنات الزهري فمحمولة على الاتصال لكون البخاري قد اعتمدها في الصحيح وكذا مسلم، وإن كان ابن حجر[١٢٠٣] قد نقل عن الشافعي والدارقطني وصفهما له بالتدليس.

كذلك اعتمد ابن شهاب الزهري على الوجادة في نقل مرويات السيرة النبوية، ومما يؤكد ذلك روايته لنص كتاب النبي ﷺ لمالك وقيس بن الخشخاش. وقد اطلع ابن حجر[١٢٠٤] على نص هذا الكتاب كما يظهر ذلك من قوله "..ورأيته في نسخة معتمدة من كتاب ابن شهاب".

(١١٩٩) المصدر نفسه، حديث رقم ٣٧٨٧ ج٤ ص١٤٧٢.

(١٢٠٠) عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص ٢٤.

(١٢٠١) ينظر: ابن هشام: السيرة، ج١ ص٣١٥، ج٢ ص ١٠٥.

(١٢٠٢) الذهبي: التذكرة، ج١ ص١١١.

(١٢٠٣) تعريف أهل التقديس، ص ١٠٩.

(١٢٠٤) ابن حجر: الإصابة، ج٢ ص٤٤٣.

أما الطبقة الثالثة من كتَّاب المغازي فيبرز فيها موسى بن عقبة (ت١٤١هـ)، وقد اعتمد بشكل أساسي على طريق السماع في تحمل مرويات مغازيه. فأما موسى بن عقبة فقد عني بتوثيق مرويات كتابه في المغازي من خلال أرقى الطرق وأقوى الأسانيد[١٢٠٥]، وهي إما السماع أو العرض، كما يتضح ذلك من صيغ أدائه والذي منها.".. وقال موسى بن عقبة أخبرني أبو النضر.."[١٢٠٦] . "..عن موسى بن عقبة قال حدثتني ابنة خالد بن سعيد بن العاص.."[١٢٠٧]. ".. موسى بن عقبة أخبرني كريب.."[١٢٠٨].

لكن هذا لا يمنع من وجود العديد من الروايات المرسلة. أما عن عنعناته فمحمولة على الاتصال والسماع المباشر من شيوخه لأن البخاري روى عنه في الصحيح؛ لكونه لم يمارس التدليس إلا نادراً[١٢٠٩].

كما اعتمد موسى بن عقبة الوجادة كطريق للنقل في مغازيه، ولعل من النصوص التي ترشدنا إلى ذلك "..عن موسى بن عقبة أن النبي ﷺ كتب إلى المنذر بن ساوى.."[١٢١٠].

أما **محمد** بن إسحاق (١٥١أو ١٥٢هـ)، فاعتنى هو الآخر بتوثيق

(١٢٠٥) يراجع على سبيل المثال صحيح البخاري، ج١ ص٦٥، ٧٨، ٨٤، ١٠٧.

(١٢٠٦) صحيح البخاري، حديث رقم ١٩٩ ج١ ص٨٤.

(١٢٠٧) المصدر نفسه، حديث رقم ١٣١٠ ج١ ص٤٦٣.

(١٢٠٨) المصدر نفسه، حديث رقم ١٥٤٥ ج٢ ص٥٨٧.

(١٢٠٩) يرجع ابن حجر: مراتب التقديس، ص٤٦.

(١٢١٠) البلاذري: الفتوح، ص١٠٦، ١٠٧. ومن المؤكد أن قسطاً كبيراً من هذه الوثائق اطلع عليها من خلال كتب ومدونات ابن عباس، فقد وُكل موسى بن عقبة بحفظها من قبل كريب مولى ابن عباس وتلميذه. ابن سعد: الطبقات، ج٥ ص٢٩٣.

مرويات كتابه في السيرة النبوية، فاعتمد في ذلك طريق السماع وهو ما عبر عنه بصيغة "حدثني"، "حدثنا"، هذا ونرجح أنه استخدم طريق العرض إلى جانب السماع، حيث إن صيغة الأداء بـ"حدثنا" تستخدم كذلك في الأداء للدلالة على العرض بالنسبة لأهل المدينة، إذ كانوا يسوون بين السماع والعرض في المنزلة كما نوهنا من قبل.

كما استخدم ابن إسحاق الوجادة كذلك كطريق لنقل بعض مروياته، حيث أفاد من الوثائق المتعلقة بالمكاتبات والمعاهدات النبوية في مصنفه عن السيرة النبوية. وإذا كان بعضها قد نقله بطريق الرواية والإسناد ككتاب النبي ﷺ ليهود خيبر، ولكن من الواضح أنه كانت لديه أصول أو نسخ منقوله لبعض الوثائق، كوثيقة كتاب الموادعة بين المسلمين واليهود بالمدينة[١٢١١] والذي يعد أشهر الوثائق التي تفرد بها ابن إسحاق عن أقرانه من كتاب السير والمغازي سواء السابقون له أو اللاحقون.

هذا ويلاحظ إكثار ابن إسحاق من "العنعنات" في أدائه للروايات، وهي محمولة على الانقطاع وعدم الاتصال؛ لشهرته بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، ولهذا صنفه ابن حجر[١٢١٢] في الطبقة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. وهذا رد لزعم أحد الدارسين من أن "عنعنات" ابن إسحاق محمولة على السماع والاتصال[١٢١٣]. ولعل من الإنصاف أن نبين أن

(١٢١١) ابن هشام: السيرة، ج٣ ص٣١-٣٣.

(١٢١٢) ابن حجر: تعريف أهل التقديس، ص ١٣٢-١٣٣.

(١٢١٣) عثمان موافي: المنهج الأوروبي، ص ٢٠٠.

العنعنات في مرويات ابن إسحاق ليست في الغالب من صنيعه، بل أحياناً تكون من صنيع من نقلوا عنه، وقد تسنى الوقوف على ذلك عند إجراء مقارنة بعض أسانيد الرواية الواحدة لدى الطرق التي نقلت عنه مغازيه كطريق يزيد البكائي وطريق سلمة بن الفضل[١٢١٤].

أما **محمد بن عمر الواقدي** (ت٢٠٧هـــ)، فبـالنظر في مـصطلحات أسانيده، نجده في الغالب الأعم يستخدم مصطلح "حدثني"، كما استخدم أحياناً مصطلح "أخبرني"، مما يعني حسب منظور مدرسة الحديث بالمدينة، أنه عـول على السماع أو العرض في نقل أخباره للسيرة النبوية.

كما استخدم أيضاً مصطلح " بلغني"، وربما ليعبر به عن النقل من الوثـائق والوجادات، حيث تظهر النصوص أنه كان يبدي اهتماماً بالغاً بجمـع وثـائق السيرة النبوية، وتوظيفها في دراساته عن المغازي، وفي حال تعذر اقتنائه لأصول هذه الوثائق، كان ينسخ منها صورة بيده، ومما يدل على ذلك قوله: ".. حدثني شيخ من أهل دومة الجندل أن رسول الله ﷺ كتب لأكيدر هـذا الكتـاب.. وجاءني بالكتاب فقرأته، وأخذت منه نسخة"[١٢١٥]. كذا نسخه وروايته لنص كتاب النبي ﷺ لأهل أذرح[١٢١٦]. وكذا أيضاً نص الكتاب الذي بعثه النبي ﷺ

(١٢١٤) ولنأخذ مثالاً بإحدى مرويات غزوة بني قينقاع، فنجد البكائي ينقل عن ابن إسحاق بصيغة: **حدثني** عاصم بن عمر بن قتادة، أما سلمة بن الفضل فينقل عن ابن إسحاق بـصيغة: **عـن** عاصم بن عمر بن قتادة. ينظر: ابن هـشام: الـسيرة، ج٣ ص٣١٤، الطـبري: التـاريخ، ج٢، ص٤٨.

(١٢١٥) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢٨٨.

(١٢١٦) الواقدي: المغازي، تحقيق: "مارسـدن جونـسون"، جامعـة أكـسفورد، ١٩٦٦م، ج٣ ص١٠٣٢.

إلى النجاشي(١٢١٧).

أما عن منهجه في النقل والتوثيق، فالواقدي لم يلتزم الصورة المثلى في انتقاء أسانيده المتعلقة بأخبار السيرة النبوية، بمعنى أنه لم يعول فقط على الأسانيد المتصلة القوية، ففي كثير من الأحيان تتسم أسانيده بالانقطاع والإبهام حيال تحديد شخصية الرواة(١٢١٨). وهذا ما ينفي زعم أحد الدارسين من كون الواقدي استعمل الإسناد بدقة على طريقة المحدّثين(١٢١٩).

ومن أبرز من اعتنى من المؤرخين بالإسناد في توثيق مرويات السيرة **ابن عبد البر** (ت٤٦٣هـ) في كتابه "الدرر.."، إذ على الرغم من أنه كانت لديه أصول لمؤلفات مشاهير كتَّاب السيرة النبوية كمغازي عروة ابن الزبير، وابن شهاب الزهري، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة، والواقدي.. فإنه لم ينقل في الغالب عن هذه المصنفات بطريق "الوجادة" بل بطريق السماع والعرض كما هو واضح في أدائه بمصطلحات "أخبرنا"، "حدثنا"(١٢٢٠)، وذلك ضماناً لعدم الوقوع في أخطاء التصحيف والتحريف التي تنشأ عن النقل من الكتب والصحف. ويبدو أنه كان ينقل عنها في بعض الأحيان بطريق "الوجادة" كما يظهر هذا من قوله: "قال عروة بن الزبير"(١٢٢١). إلا أنه يجب ألا نتوسع في

(١٢١٧) ابن طولون: إعلام السائلين، ص٤.

(١٢١٨) كقوله: "وأخبرت أن عبد المطلب"، "حدثني أبو سعيد رجل من أهل العلم"، ابن سعد: الطبقات، ج١ ص١٤٦، ١٨٩.

(١٢١٩) شاكر مصطفى: التاريخ والمؤرخون، ج١ ص١٦٥.

(١٢٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(١٢٢١) المرجع نفسه، ص٣١.

الاستنتاج في هذا الجانب، إذ ربما جاء استخدامه لهـذا اللفـظ علـى سـبيل الاختصار، أو نتيجة تصرف بعض النقلة، ويدعم ذلك أنه عبر في نقله عن ابن إسحاق وموسى بن عقبة بالعبارة الآتية " قال ابـن إسـحق وموسـى بـن عقبة.."[١٢٢٢]، ولكن إذا ما توغلنا بالفحص داخل الكتاب سنجد نصاً يصرح فيه ابن عبد البر بكونه تحمل مغازي موسى بن عقبة، وسيرة ابن إسحاق بطريق "السماع" و"العرض"[١٢٢٣].

ومن ناحية أخرى أعرض ابن عبد البر عن توثيق أو إسناد مرويات العديد من الأحداث كإسلام الطفيل بن عمرو الدوسي، وحديث الإسراء والمعـراج، وحادث عرض الرسول الإسلام على القبائل[١٢٢٤]. وفي أحيان أخرى كان يبهم اسم المصدر الذي نقل عنه كما يظهر ذلك في عبارة: "وقد جاء في بعض الأثر، وقاله بعض أهل السير"[١٢٢٥].

وقد أخذ نفس اتجاه ابن عبد البر المـؤرخ المحـدِّث ابـن سـيد النـاس (ت٧٣٤هـ) في كتابه "عيون الأثر.."، فعلى الرغم من توافر تصانيف السيرة النبوية الشهيرة فضلاً عن كتب الحديث والسنن فلم ينقل عنها " وجادة"، بـل

(١٢٢٢) ابن عبد البر: الدرر، ص ٥٦.

(١٢٢٣) يقول ابن عبد البر: "ما كان في كتابنا هذا عن ابن إسحق فروايتنا فيه عن عبد الوارث بـن سفيان. . وقراءة مني أيضاً على عبد الله بن محمد بن يوسف. . وما كان فيه عن موسى بـن عقبة فقرأته على عبدالوارث بن سـفيان. . " الـدرر، ص٢٥٩، ٢٦٠. انظـر كـذلك الاستيعاب، ج١، ص ٢٠، ٢١.

(١٢٢٤) ينظر الدرر، ص ٦٢، ٦٤، ٦٥.

(١٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٢، ينظر كذلك، ص ٦٧، ٧٤.

حرص على نقلها بأعلى طرق النقل المعتبرة في توثيق الأخبار. وبعد فحص أسانيده يمكن حصر الطرق التي اعتمدها في توثيق مروياته في السيرة النبوية في الآتي:

طريق "السماع" كما يتضح ذلك في العديد من الألفاظ والعبارات كـ"سمعته"، "سمعت"(١٢٢٦). وكذا أيضاً طريق "العرض" وكان أكثر الطرق اعتماداً لدى ابن سيد الناس ويظهر ذلك في الكثير من عباراته كقوله: "أخبرنا..بقراءة والدي عليه"(١٢٢٧). وأيضاً طريق "الإجازة"، ويبدو من الأسانيد أنه كان يلجأ إلى التحمل بطريق "الإجازة " في حالة تعذر تحمله للكتاب كاملاً بطريق "السماع" أو "العرض " يتحمّل ما تبقى بطريق الإجازة كما يبدو هذا من قوله بشأن كتاب مغازي موسى بن عقبة " فقد سمعت.. وأجاز لي سائره"(١٢٢٨)، وكذا مغازي ابن عائذ القرشي حيث يقول: "فقد قرأته على..وأجاز لي سائره"(١٢٢٩). كما تحمل في بعض الأحيان بطريق "المناولة " وكان حالها حال الإجازة، بمعنى أنه عمل بها عندما يتعذر عليه أيضاً تحمل كامل مرويات الكتاب بأي من السماع أو العرض، ويبدو ذلك في أدائه بعبارة " فقد قرأته على..وناولني جميعه"(١٢٣٠).

هذا ويلاحظ في أسانيد ابن سيد الناس التي وثق بها مادته في السيرة النبوية،

(١٢٢٦) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٨، ج٢ ص ٣٤٤.

(١٢٢٧) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٤٦، ج١ ص ٧٢.

(١٢٢٨) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٤٤.

(١٢٢٩) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٤٤.

(١٢٣٠) المصدر نفسه، ج٢ ص ٣٤٤.

أن الكثير من هذه الأسانيد جاءت أشبه ببحوث وصفية تحليلية يكشف فيها تفصيل الطرق التي تحمل بها هو أو غيره من رجال السند الآخرين المصنفات التاريخية، هذا فضلاً عن تحديد الشهر والسنة والمكان الذي تحمَّل فيه هذا المصنَّف[١٢٣١].

كما يلاحظ أيضاً أن ابن سيد الناس لم يقم بانتقاء أسانيده ومصادره في السيرة النبوية، فإلى جانب الأسانيد القوية اعتمد كذلك الأسانيد الضعيفة والمنقطعة والمرسلة لدي أصحاب هذه المصنفات[١٢٣٢]، كما نقل كذلك عن المضعَّفين من علماء السير والمغازي أمثال أبي معشر.

نمط التاريخ العالمي:

أما عن توثيق مرويات السيرة النبوية لدى المؤرخين المعنيين بموضوع "التاريخ العام " فيأتي في مقدمتهم **ابن جرير الطبري** (ت٣١٠هـ) من خلال تاريخه " تاريخ الرسل والملوك". والذي حرص فيه على توثيق مروياته في السيرة النبوية، وتبين بعد فحص أسانيده أنه عول على ثلاث طرق في نقل مروياتها وهي: طريق "السماع" كما يتضح ذلك في أدائه بصيغة: "حدثنا" و"حدثني"[١٢٣٣] وطريق "المكاتبة" واستخدمه تحديداً في النقل عن "السري بن يحيى" كما يظهر ذلك في قوله "كتب بذلك إليَّ السري"، "كتب إليَّ السري بن يحيى"[١٢٣٤]. أما

(١٢٣١) انظر على سبيل المثال: عيون الأثر، ج٢ ص ٣٤٧.

(١٢٣٢) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٨.

(١٢٣٣) الطبري: التاريخ، ج١ ص ١٠٨.

(١٢٣٤) المصدر نفسه، ج٢ ص٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦.

الطريق الثالث فهو طريق "الوجادة " ويبدو ذلك في قوله: "قال عـــروة"(١٢٣٥)، "قال الواقدي"(١٢٣٦)، وهو ما يعني أنه كان ينقل مباشرة عن مصنفات المغازي دون أن يكون تحملها بطريق "السماع" أو "العرض" أو "الإجازة".

أما بالنسبة لأسانيده فمنها القوي المتصل(١٢٣٧)، ومنها الضعيف المنقطـــع كما يظهر هذا في أدائه بـــ"حدثت عن هشام بن محمد "(١٢٣٨)، "حدثت عـــن الواقدي"(١٢٣٩)، حيث لم يكن ينتقي مصادره على أساس منهج النقد الحديثي. وعلى هذا ذهب إليه بعض الدارسين إلى أن الطبري طبق بدقة قواعـــد توثيـــق الأخبار المتعارف عليها لدى أهل الحديث فجاءت أسانيده قوية متـــصلة(١٢٤٠) زعم عار تماماً عن الصحة(١٢٤١).

نمط تاريخ الفتوح:

أما عن نمط تاريخ الفتوح فاعتنى بعض المؤرخين بتوثيق مرويات الـــسيرة النبوية في قضايا المغازي النبوية، وأبرز من يمثل هذا الاتجـــاه مـــن المـــؤرخين البلاذري في كتابه فتوح البلدان.

(١٢٣٥) المصدر نفسه، ج١ ص٢٤٨، ج٢ ص ٢٤٩.

(١٢٣٦) المصدر نفسه، ج١ ص ٥٠٠، ٥٧٣.

(١٢٣٧) إسناد غزوة ذات الرقاع، وسرية غالب بن عبد الله الليثي: الطبري: التاريخ، ج٢ ص٨٧،١٤٤.

(١٢٣٨) المصدر نفسه، ج١ ص١٢١.

(١٢٣٩) المصدر نفسه، ج٢ ص٢٣١.

(١٢٤٠) عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند المسلمين، ص ٥٥، عثمان موافي: المنهج الأوروبي، ص٢٧٧، السيد عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب، ص ٢٢٧.

(١٢٤١) راجع حديثنا عن منهج الطبري في تاريخه، في الفصل السابع من الباب الأول.

أما نمط الفتوح، فهناك نموذج كتاب "فتوح البلدان" **لأحمد بن يحيى ابن جابر البلاذري** (ت ٢٧٩هـ)، وقد اعتمد على طريقين في نقل وضبط الكثير من مرويات مغازي الرسول ﷺ وهما: طريق "السماع "كما يظهر ذلك في صيغة أدائه: "حدثني أبو حفص الدمشقي.."[١٢٤٢]، وربما طريق "العرض" كما يبدو من العبارات التي أدى بها عنه: "أخبرني عبد الله بن صالح العجلي..."[١٢٤٣].

نمط الطبقات:

وأبرز من يمثل كتب الطبقات كمصدر للسيرة النبوية، كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وقد لوحظ أنه اعتمد بشكل أساسي على طريق "العرض "في نقل وضبط مروياته، كقوله: "أخبرنا يزيد بن هارون.."[١٢٤٤]، "أخبرنا محمد بن عمر بن واقد الأسلمي"[١٢٤٥].

ويبدو أنه عول على الوجادة أيضاً كطريق للنقل كما يظهر في قوله: "قال محمد بن عمر"[١٢٤٦]، "قال موسى بن عقبة"[١٢٤٧].

الدراسات النوعية:

سنكتفي في هذا المقام بكتاب "إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين"

(١٢٤٢) فتوح البلدان، ص ١٤.
(١٢٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.
(١٢٤٤) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص ١٥٠.
(١٢٤٥) المصدر نفسه، ج١ص ٥٣.
(١٢٤٦) المصدر نفسه، ج١ ص٩٩.
(١٢٤٧) المصدر نفسه، ج٣ ص٤٥٩، ٥٨٢.

لابن طولون، فعلى الرغم من كونه من أعيان القرن العاشر الهجري، إلا أنه حرص على أن يتحمل العديد من مروياته بطرق الحديث المعتمدة وبأسانيد متصلة. وبعد فحص هذه الأسانيد تبين أنه اعتمد على أربع طرق تحمل بها هذه المرويات وهي: طريق "العرض" ويظهر في أدائه بعبارة "أخبرنا الجمال ابن المبرد بقراءتي عليه"(١٢٤٨)، "أخبرتنا أم عبد الرزاق خديجة ابنة عبد الكريم الأرموية"(١٢٤٩). وطريق "الإجازة"، ويدل على ذلك أداؤه بصيغة "أنبأتنا أم عبد الله ابنة الكمال المقدسية.."(١٢٥٠). وطريق "المكاتبة"، ويظهر في قوله: "وكتب إلي عالياً أبو عبد الله محمد بن أحمد بأبي عمر.."(١٢٥١). هذا إلى جانب النقل المباشر عن المؤلفات، والذي بدا في عبارات عديدة منها: "وذكر أبو يوسف المديني في التتمة لكتاب ابن مندة.."(١٢٥٢)، "وفي كتاب معالم الإسلام لأبي يوسف الإسفراييني"(١٢٥٣): "وذكر ابن قانع"(١٢٥٤).

وعلى الرغم من حرص ابن طولون على إسناد مروياته وتحملها بطرق الحديث المعتبرة عند أهل الحديث، فإنه في بعض الأحيان يروي أخباره دون أسانيد أو إحالة إلى مصادرها(١٢٥٥).

(١٢٤٨) ابن طولون: إعلام السائلين، ص ٢.

(١٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٢٥٠) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٢٥١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢٥٢) ابن طولون: إعلام السائلين، ص ٤.

(١٢٥٣) المصدر نفسه، ص١٧.

(١٢٥٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٢٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٧، ٤٨.

لعله قد تبين بعد هذا العرض أن ثمة فارقاً جوهرياً بين أداء المحدِّثين والمؤرخين في جانب توثيق أخبار السيرة النبوية، فالمحدِّثون كان الغالب على أدائهم في التوثيق التشدد والصرامة، بمعنى أنهم اعتمدوا أرقى طرق النقل في توثيق أخبار السيرة النبوية، أما المؤرخون فكانوا أكثر تساهلاً في هذا الشأن، فعلى الرغم من إفادتهم من طريقي السماع والعرض في النقل فإنهم توسعوا في التوثيق بأقل الطرق منزلة وجودة خاصة الوجادة.

والتساؤل المعروض الآن: ما هي العلة وراء هذا التباين في الأداء المنهجي بين المحدِّثين والمؤرخين؟ ألم يكن في استطاعة المؤرخين -أو جلهم- بحكم تكوينهم المعرفي كمحدِّثين، أن يحذوا حذو مصنفو كتب الحديث والسنن فلا يوثقوا أخبار السيرة إلا بأرقى طرق النقل منزلة كالسماع أو العرض؟.

في الحقيقة إن ثمة مقاصد خاصة بكل من المؤرخ والمحدِّث، كانت هي الحاكمة بل الموجه للأداء المنهجي لكل منهما في هذا الشأن، وهي التي أفضت بطبيعة الحال إلى إحداث هذا التباين المشار إليه.

فإذا ما جئنا إلى المحدِّث سنجد أن الغاية الموجهة لأدائه، هي استقصاء نص السيرة المنطوي في الغالب على الأحكام سواء في العبادات أو المعاملات، ومن ثم فهذه الغاية هي التي تحدد طبيعة المنهاج الذي سيتعامل به المحدِّث مع قواعد نقل أخبار السيرة النبوية، ولهذا سنجد -في الجملة- سمة التشدد هي المستحوذة على أداء المحدِّث، وهذا ما يفسر سبب حرص المحدِّث على تحمل ونقل أخبار السيرة النبوية بأرقى الطرق وأعلاها منزلة، وذلك من خلال أسانيد متصلة تجمع ثقات الرواة لا سيما إذا ما كان مشترطاً ألا يجمع في مصنفه إلا الصحيح،

وعلى هذا فالوصية والإعلام والوجادة لا حضور لها إلا في أضيق نطاق وهو نطاق الشواهد والمتابعات.

ونستطيع التحقق من ذلك مثلاً في موضوعات أبواب صحيح البخاري التي تعرضت لموضوعات السيرة النبوية ككتاب بدء الوحي، كتاب الأذان، كتاب الحج، كتاب الصلح، كتاب الشروط، كتاب الجهاد والسير، كتاب فرض الخمس، كتاب أبواب الجزية والموادعة، كتاب فضائل الصحابة، كتاب مناقب الأنصار، كتاب المغازي.

كما تجدر الإشارة من ناحية أخرى أن مناهج المحدِّثين — كما تبين - لم تكن جميعها في مستوى واحد في التعامل مع طرق النقل، بمعنى أن مستوى أسانيد مرويات السيرة في كتب الصحاح كانت أجود وأقوى عن مثيلاتها في كتب السنن.

أما عن حال المؤرخ، فليس كل المؤرخين سواء من حيث إفادتهم من منهجية أصول الحديث في توثيق السيرة النبوية، فهناك من أعرض عنها بالكلية لا سيما عند المتأخرين منهم، وهناك من المؤرخين من حاول توظيفها في هذا الجانب.

أما فيما يتعلق بالفريق الأخير من المؤرخين، فقد تبين أن المقاصد التاريخية هي الموجه والمحدد لأدائه المنهجي حيال نقل وتوثيق مرويات السيرة النبوية، ولما كانت أولوياته بطبيعة الحال مغايرة لأولويات المحدِّث، لكونها ترمي إلى بناء نص تاريخي مكتمل التفاصيل متسلسل السياق محكوم ببداية ونهاية في ضوء ما هو متاح من مادة تاريخية، فلاشك أن تحقيق هذ المقصد لن يتأتى من خلال اشتراط

إجراءات صارمة في التوثيق أو النقل، ومن ثم يصبح التساهل - وإن شئت قل: المرونة - حاجة منهجية في أداء من يؤرخ للسيرة النبوية، فإذا ما تسنى لـه أن يتحصل على مرويات السيرة بأعلى طرق التحمل عن طريق رواة ثقات فبـها ونعمة، أما إذا تعذر حصول ذلك و لم يكن أمامـه إلا طـرقٌ أقـل جـودة كـ(الوصية - والوجادة) ومصادر أدنى منزلة، فهنا لن يُعرض عنـها كحـال المحدِّث، بل ستضطره الحاجة التاريخية لنقلها طلباً لجمع كل ما يُمْكن أن يُسْهم في بناء النص التاريخي للسيرة.

تطور منهج الإسناد عند مؤرخي السيرة "الإسناد الجمعي":

من المعلوم أن فكرة الإسناد نبعت في الأساس لعزو كل رواية إلى مخرجها أو مصدرها، ليتسنى دارسة وتقويم كل راو وما يرويه بشكل مستقل عن غيره. ولكن ما نحن بصدده في هذا المقام، جاء مخالف لهذا النهج من خلال ما يسمى بمنهج "الإسناد الجمعي"، وتقوم فكرة هذا المنهج في جانب النقل[١٢٥٦] علـى أساس جمع تفاصيل وجزئيات تاريخية خاصة بحدث ما في السيرة النبويـة مـن مصادر مختلفة، ثم القيام بدمجها في سياق تاريخي واحد، يراعى فيـه التسلسـل الزمني والموضوعي لهذا الحدث، وذلك بعد الاضطلاع بجمع كل المصادر الـتي استقيت منه تفاصيل وجزئيات هذا السياق وعرضها في إسناد جماعي واحد.

ولا يساورنا الشك في أن المقصد التاريخي هو الذي دفع بمؤرخي السيرة إلى استحداث هذا المنهج، لكونهم وجدوا أنفسهم أمام تحد فرضته المعرفة التاريخية المتعلقة بالسيرة النبوية، ويتمثل هذا التحدي في التراكم الهائـل للعديـد مـن

(١٢٥٦) ينطوي الإسناد الجمعي على جانب نقدي سنكشف عنه في مقام الحديث عن الدراية.

مرويات أحداث السيرة، حتى أصبح متعذراً معها روايتها ونقلها بطريق الإسناد التقليدي والذي يقوم على عزو كل رواية إلى مصدرها الذي خرجت منه.

إذن أضحى الأمر يتطلب منهجاً يستوعب من خلاله هذا التراكم، حيث يراعى فيه قدر الإمكان بيان مصادر الروايات، مع الإفادة -قدر المستطاع- من كل ما حوته هذه الروايات من تفاصيل وجزئيات لتغطية كافة جوانب الحدث التاريخي، وعلى هذا لم يكن من سبيل أفضل من منهج "الإسناد الجمعي"(١٢٥٧) لأداء هذا الدور، فعد الإسناد الجمعي من الوجهة التاريخية عملاً ابتكارياً إبداعياً.

ولكي نقف على أهمية هذا الإبداع المنهجي نعرض لتجربة الواقدي في هذا الشأن، فعندما لم يستسغ بعض تلامذته روايته لغزوة أحد وفق منهج "الإسناد الجمعي"، فطلبوا منه روايتها حسب منهج الإسناد التقليدي، وعندما أجابهم فأتاهم بالمادة التاريخية التي جمعها عن هذا الحدث في "عشرين جلداً"، وفي رواية أخرى "مائه جلدة"(١٢٥٨)، فشق عليهم استيعاب الكم الهائل من المادة التاريخية

(١٢٥٧) في الواقع أن موقف أهل الحديث جاء في الجملة على خلاف موقف المؤرخين، حيث رفضوا الرواية -بما فيها رواية السيرة النبوية- بهذا المنهج، حيث اعتبروه خرقاً لضوابط نظرية الإسناد، فعلى سبيل المثال أنكر أحمد بن حنبل على الواقدي "جمعه الأسانيد ومجيئه بالمتن واحداً". بل انتقدوا على الزهري نفسه لروايته لحادث "الإفك" بهذا المنهج، وعدوا ذلك تلفيقاً، يقول القاضي عياض: "انتقدوا على الزهري ما صنعه من روايته لهذا الحديث ملفقاً عن هؤلاء الأربعة وقالوا: كان ينبغي أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر". ينظر الخطيب: تاريخ بغداد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٤٩هـ-١٩٣١م، ج٣ ص١٥، ١٦، ابن حجر: فتح الباري، ج٨ ص٤٥٦.

(١٢٥٨) ابن سيد الناس، ج١ ص٢٥.

وفق منهج الإسناد التلقيدي، فقالوا له: "ردنـــا إلى الأمـــر الأول"[١٢٥٩]، أي الرواية حسب منهج "الإسناد الجمعي"، وفي ذلك اعتراف وإقرار منهم بأفضلية هذا المنهج لرواية الأحداث التاريخية لغزوة أحد، لكونهم أدركوا مدى المـــشقة والرتابة التي اكتنفت أداء الواقدي حال روايته بالمنهج التقليدي في معالجة هـــذا التراكم.

(١٢٥٩) المصدر نفسه، ج١ ص٢٥.

الفَصْلُ الثَّانِي

الموازنة بين منهج المحدِّثين ومنهج المؤرخين في قبول الرواية

يُعنى هذا الفصل من هذا الباب بمعالجة جانب الموازنة بين منهج المحدِّثين ومنهج المؤرخين بشأن قبول أخبار السيرة النبوية، وهذه الموازنة المنهجية ستنصب على جانب النقد وقبول الرواية، والذي أصطُلح على تسميته بـ"الدارية".

وإذا كنا قد قررنا أن المشترك المعرفي بين المحدِّث والمؤرخ، أفضى إلى أن اعتمد المؤرخ أدوات منهج مصطلح الحديث في جانب "الرواية " في توثيق أخبار السيرة النبوية، فقد انسحب المشتركُ نفسه على صعيد "الدراية" أيضاً، حيث لُوحظ أن مؤرخ السيرة استعان بقواعد منهج "الدراية" لنقد وتمحيص مروياتها، ولهذا اشترط السخاوي[١٢٦٠] في المؤرخ "أن يكون عالما بطريق النقل.. والتمييز بين المقبول والمردود".

ولكن علينا أن نتساءل كما تساءلنا من قبل: هل أداء المؤرخ في الإفادة من قواعد الدارية في نقد مرويات السيرة النبوية كان على مستوى أداء المحدّث نفسه؟ أم أن ثمة فوارق في تعامل كل منهما مع هذه القواعد؟.. هذا ما سنحاول أن نجيب عنه بعد إجراء عملية الموازنة في هذا الجانب.

ولكن علينا قبل الخوض في ذلك، أن نعرِّف بقواعد وقوانين منهج "الدراية"، حتى نكون على بصيرة بمدلولات المصطلحات الواردة في عبارات المحدِّثين والمؤرخين في أدائهم النقدي.

(١٢٦٠) الإعلان بالتوبيخ، ص٨٧، ٨٨.

التعريف بمنهج أصول الحديث في مجال "الدراية ":

منهج "الدراية " كما عرَّفه عز الدين بن جماعة هو "علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن"[١٢٦١]، أو كما يُعرِّفه ابن حجر[١٢٦٢] بأنه: "معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي". وإذا تأملنا كلا التعريفين سنخلص إلى أن مدار قواعد منهج الدراية يقوم على محورين رئيسين هما: نقد السند ونقد المتن، أو على حسب تعبير الدارسين المحدثين نقد المصدر ونقد المضمون. وفيما يلي بيان بقواعد وأصول كل محور:

أولا: قواعد نقد السند (الجرح والتعديل):

وضَّح علماء المصطلح أن إعمال نقد سند أو مصدر الخبر قد حث عليه القرآن الكريم[١٢٦٣] ومارسه النبي ﷺ نفسه في بعض المواقف[١٢٦٤]، وبهذا تقرر

(١٢٦١) السيوطي: التدريب، ج١ ص٤١.

(١٢٦٢) ابن حجر: الفتح، ج١ ص٤٥١.

(١٢٦٣) قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ الحجرات / آية ٦. فالآية تأمر بالتيقن لتحري الحق، ورد أخبار الفساق وغير الثقات. أما في مجال تعديل الرواة، فمثال ذلك قوله تعالى: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ ﴾ آل عمران / آية ١١٠، وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾ البقرة / آية ١٤٣.

(١٢٦٤) مثال ذلك حديث عائشة الذي رواه البخاري: "أن رجلا استأذن النبي ﷺ فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة ، فلما جلس تطلق النبي في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق قالت السيدة عائشة: يا رسول الله رأيت الرجل قلت كذا وكذا ، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه ، فقال ﷺ: يا عائشة متى عهدتني فحاشاً إن شر الناس منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره". صحيح البخاري، نسخة الفتح، ج١ ص٤٥١.

لدى أهل الحديث مبدأً عاماً أسسوا عليه بناء نظرية الجرح والتعديل(١٢٦٥).

ولما كان من المسلّم به أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا متفاوتين في درجة قربهم للنبي ﷺ فمنهم من كان دائم الملازمة له، ومنهم من لم يره إلا ساعة من نهار، ومنهم من تخلف عن حضور مجالسته انشغالاً بالزراعة والتجارة وغير ذلك(١٢٦٦)، فمن البدهي إذن أن نسلّم بتفاوتهم في مستوى حفظهم وضبطهم للحديث، من هذا المنطلق كان لابد من ظهور إرهاصات وبشائر لهذا المنهج في عهدهم، وآية ذلك ما اضطلعت السيدة عائشة به حيال بعض مرويات الحديث التي رواها كل من ابن عمر وأبي هريرة(١٢٦٧).

إلا أنه يلزم التنبيه على أن ممارسة النقد في عهد الصحابة كان موجهاً لجانب الضبط لا العدالة، حيث أن عدالتهم وأمانتهم ثابتة حسب بيان القرآن والسنة، وسوف نولي هذا الجانب بالإيضاح في موضع لاحق خشية التكرار.

ولم تلبث عملية نقد السند "المصدر" مرحلة مفصلية في أواخر عصر التابعين، حيث تفشت ظاهرة الكذب والوضع في الحديث، والتي كانت نتاج

(١٢٦٥) يقول الخطيب أنه ﷺ أخبر بأن سيكون "في أمته ممن يجئ من بعده كذابين فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره فوجب بذلك النظر في أحوال المحدّثين، والتفتيش عن أمور الناقلين، احتياطاً للدين وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين". الكفاية، ص٣٥.

(١٢٦٦) حديث البراء بن عازب: "ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب" الخطيب: الكفاية، ص٣٨٥.

(١٢٦٧) من ذلك حديث أبي هريرة عندما راجعته السيدة عائشة في حديث "من أصبح جنباً فلا صيام له"، اعتذر بقوله: "سمعته من الفضل بن العباس" صحيح البخاري، نسخة الفتح، ج٤ ص١٣٤.

انتشار الفتن والخلافات السياسية، والمذاهب الكلامية والفرق العقائدية -كما سبق أن أوضحنا-، لكن هذه الظاهرة السلبية لم تكن لتخلو من أثر إيجابي، حيث انبرى لها أهل الحديث واضعين القواعد والضوابط والمقاييس التي استطاعوا في ضوئها نقد هذه الأحاديث سنداً ومتناً.

أما عن جانب السند الذي نحن بصدد الحديث عنه في هذا المقام، فقد أخذوا يفتشون عن أحوال الرواة لبيان ما هم عليه من الجرح أو التعديل، وبدءوا بالتصنيف في هذا الجانب، وكان من أوائل من صنف في هذا الشأن ابن سعد "كاتب الواقدي" (ت ٢٣٠هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)[١٢٦٨]، وما أن أطل القرن الثالث الهجري برأسه حتى تبلورت قواعد علم الجرح والتعديل وتكامل بنيانها[١٢٦٩].

وقد أفضى ذلك إلى تعريف علم الجرح والتعديل بتعريف اصطلاحي خاص به، **فالجرح** هو: وصف متى لحق بالراوي أو الشاهد سقط الاعتبار بقولهما، وبطل العمل به[١٢٧٠]. أما **التعديل** فهو: وصف متى لحق بالراوي أو الشاهد اعتبر بقولهما وعمل به[١٢٧١]. ونتيجة لذلك تقرر عند أهل الحديث العديد من الضوابط الخاصة بالجرح والتعديل لعل من أهمها:

(١٢٦٨) مصطفى السباعي: السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ب. ت، ص ١٠٨.

(١٢٦٩) الذهبي: الميزان، ج١ ص٤.

(١٢٧٠) ابن الأثير: جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٨ﻫ، ج١ ص١٢١.

(١٢٧١) المصدر نفسه، ج١ ص١٢٦.

أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً مبيّناً السبب، ذلك أن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وهو ليس بجرح في ذاته، ولهذا لابد من بيان سببه لينظر ما إذا كان موجباً للجرح أم لا[١٢٧٢]. أما بالنسبة للتعديل فالمذهب الصحيح المشهور، قبوله من غير ذكر سببه، لأن أسبابه كثيرة يشق ذكرها جميعاً[١٢٧٣].

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح مقدم على التعديل؛ وذلك لأن الجارح قد اطلع على أحوال وأمور لم يطلع عليها المعدل[١٢٧٤].

لا يقبل التعديل على الإيهام كأن يقول الراوي: "حدثني الثقة" و لم يذكر اسمه، فلا يعتبر هذا كافيا للتعديل، لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره لأمور جارحة قد أطلع عليها[١٢٧٥].

رواية العدل عن رجل سماه لا تعتبر تعديلاً له، لأنه يجوز أن يكون العدل جاهلاً بعدالة هذا الراوي، وهذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث[١٢٧٦].

أما بالنسبة للعدد الذي يجزئ في تعديل أو تجريح الراوي، فالصحيح أن الجرح والتعديل يثبت بقول الواحد، واستحب بعضهم اثنين للاحتياط[١٢٧٧].

(١٢٧٢) الخطيب: الكفاية، ص ١٠٠، مقدمة ابن الصلاح، ص٥١.

(١٢٧٣) المصدر نفسه، ص ٩٩، ١٠٠، المصدر نفسه، ص٥٢.

(١٢٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥، ١٠٦، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٢٧٥) المصدر نفسه، ص٩٢، المصدر نفسه، ص ٥٢، ٥٣.

(١٢٧٦) المصدر نفسه، ص٨٩، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٢٧٧) المصدر نفسه، ص٩٦.

أما عن قبول تعديل العبد والمرأة، فقد جزم الخطيب بقبول تعـديل العبـد والمرأة العارفين، بما يجب أن يكون عليه العدل، وما به يحصل الجرح[١٢٧٨].

مراتب الجرح والتعديل:

يعتبر ابن أبي حاتم أول من قسم مراتب ألفاظ التعديل إلى أربع مراتـب، وكذا ألفاظ الجرح، وذكر حكم كل مرتبة إجمالاً، ثم جاء الأئمة مـن بعـده فاعتمدوا ذلك التقسيم، بل زادوا عليه وأتموه.

مراتب ألفاظ الجرح:

المرتبة الأولى: وهي التي تأتي ألفاظها بصيغة المبالغة أو على وزن أفعل، مثل فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهي في الكذب أو الوضع.

المرتبة الثانية: وتشمل ألفاظها التي تدل على وصف الراوي بالكذب مثل: فلان متهم بالكذب أو الوضع، أو فلان ساقط، فلان هالك فاجتنب الروايـة عنه، أو فلان ذاهب الحديث، أو فلان متروك الحديث أو تركوه.

المرتبة الثالثة: وتدل ألفاظها على اتهام الراوي بالكذب أو نحوه: مثل فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو سـاقط الحـديث، أو متروك، أو ليس بثقة. أو فلان فيه نظر، أو سكتوا عنه، أو فلان لا يعتبر به، أو فلان ليس بثقة، أو غير مأمون.

المرتبة الرابعة: وتصرح ألفاظها برد حديث الراوي وعدم كتابته ونحو ذلك مثل: فلان ردوا حديثه، أو مردود الحديث طرحوا حديثه، أو فلان ارم بـه، أو فلان مطروح الحديث، أو لا يكتب حديثة، أو فلان ليس بشيء، أو لا شيء،

(١٢٧٨) المصدر نفسه، ص٩٧، ٩٨.

أو لا يساوي شيئاً، ونحوها.

المرتبة الخامسة: وتصرح ألفاظها بعدم الاحتجاج بالراوي ونحوها مثل: فلان ضعيف، أو فلان لا يحتج به، أو فلان منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما يُنْكَر، أو له مناكير، أو فلان أحاديثه مضطربة، أو فلان ليس بذاك، أو ليس بالقوي أو المتين، أو فلان ليس بحجة، أو فلان مطعون فيه، أو طعنوا فيه.

المرتبة السادسة: وتصف ألفاظها الراوي بالتليين ونحوه مثل: فلان لين الحديث، أو حديثه فيه لين، أو فلان تكلموا فيه، أو سكتوا عنه.

أما عن حكم هذه المراتب، فأهل المراتب الأربع الأول: لا يحتج بحديثهم، ولا يكتب ولا يعتبر به. أما أهل المرتبتين الأخيرتين لا يحتج بحديثهم، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار(١٢٧٩).

مراتب ألفاظ التعديل:

المرتبة الأولى: وهي أعلي المراتب، وتدل ألفاظها على المبالغة في التوثيق أو على وزن أفعل، مثل فلان إليه المنتهي في التثبت، أو فلان أوثق الناس، أو فلان أثبت الناس.

المرتبة الثانية: وفيها تأكيد على تعديل الراوي بصفة أو صفتين كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ.

(١٢٧٩) ينظر ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ج٢ص ٣٧، السيوطي: التدريب، ج١ ص ٣٤٧، العراقي: التبصرة والتذكرة، بيروت: دار الكتب العلمية، ب. ت، ج٢ ١٠-١٢، محمد عبد الحي اللكنوي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٣٨٨هـ، ص١٢٥- ١٣٠.

المرتبة الثالثة: وهي التي يعبر عنها بصيغة دالة على التوثيق بدون تأكيد الصفة كثقة، أو حجة، أو متقن.

المرتبة الرابعة: وهي ما تدل ألفاظها على التعديل، دون أن يوجد في ألفاظها دلالة على الضبط كصدوق، أو محلة الصدق، أو لا بأس به.

المرتبة الخامسة: وألفاظ هذه المرتبة لا تدل على التوثيق أو التجريح، مثل فلان شيخ، أو شيخ وسط، أو وسط بدون شيخ.

المرتبة السادسة: وألفاظها قريبة من التجريح منها للتعديل، مثل فلان صالح الحديث، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، أو صويلح، أو مقبول.

حكم هذه المراتب، يحتج بأهل المراتب الثلاث الأولى. أما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم، ويختبر ضبطهم عن طريق عرض هذه الأحاديث على أحاديث الثقات، فإن وافقوهم احتج بحديثهم وإلا فلا. أما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بهم، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار وينظر فيه[١٢٨٠].

مجرحات العدالة:

وضع أهل الحديث خمس مجرحات خاصة بعدالة الراوي وهي:

١-الكذب: فقد أجمع أهل الحديث على رد رواية الكذاب، أما إن تاب وحسنت توبته فالأرجح عدم قبول روايته، وذلك من باب التحرز والاحتياط[١٢٨١].

(١٢٨٠) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٢ ص٣٧، السيوطي: التدريب، ج١ ص٣٤٢- ٣٤٥.
(١٢٨١) الخطيب: الكفاية، ص ١١٧.

٢- **الاتهام بالكذب**: ومعناه أي المعروف بكذبه في حديثه مع الناس، ولكنه لا يستحل الكذب في حديث رسول الله ﷺ، أمّا حكم روايته فيقول القاضي عياض: "من لا يستجيز الكذب في الحديث النبوي، ولكنه يكذب في حديث الناس، وعرف بذلك لا تقبل روايته ولا شهادته"[١٢٨٢].

٣- **الفسق**: والإنسان الفاسق هو الذي يكون أكثر أحواله على معصية، وروايته ساقطة إجماعا، أما رواية التائب من الفسق فالجمهور على أنها مقبولة[١٢٨٣].

٤- **الجهالة**: والمجهول كما عرفه صاحب الكفاية[١٢٨٤]: "هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء، ولا يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد".

٥- **البدعة**: وقد اختلف العلماء في قبول رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته، ولكن الصحيح الذي اختاره ابن الصلاح " تقبل روايته، إذا لم يكن داعيا لبدعته، ولا تقبل إذا كان داعيا لها، واستدل على صحة هذا الرأي بأن كتب أئمة الحديث طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة في ذلك الصحيحين[١٢٨٥].

(١٢٨٢) النووي: شرح مسلم، ج١ ص١٢٦- ١٢٧.

(١٢٨٣) ابن الصلاح: المقدمة، ص٥٥.

(١٢٨٤) الخطيب: مصدر سابق، ص٧٤. ولقد قسمها بعض العلماء إلى ثلاثة أقسام. انظر تفصيل ذلك عند ابن الصلاح: مقدمة، ص٥٢.

(١٢٨٥) الخطيب: مصدر السابق، ص٧٤. وتنقسم البدعة حسب منظور أهل الحديث إلى قسمين: بدعة مكفرة كمن أنكر شيئا من أركان الإسلام، أو معلوماً من الدين بالضرورة. وبدعة غير =

مجرحات الضبط:

وضع أهل الحديث خمس مجرحات للضبط وهي:

١-٢- فحش الغلط، وكثرة الغفلة: ويتمثلاًن في إكثار الراوي للأحاديث الشاذة والمنكرة، وإدخاله في مسموعاته ما ليس منها، مما يتعذر في النهاية وصفه بالضبط(١٢٨٦).

٣- كثرة الوهم: والوهم معناه أن يدخل الراوي أشياء في الحديث ليست منه ظنا منه أنها من أصل الحديث، كأن يصل مرسلاً أو منقطعاً أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك، وحكم من يغلب الوهم في حديثه يترك ولا يحتج به(١٢٨٧).

٤- كثرة مخالفة الثقات: وهو ما يطلق عليه أهل المصطلح "الشذوذ "أي أنه شذ بما رواه عن ما رواه الثقات المتقنون، وكما يقول الشافعي: "إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم"، وحكم من يغلب على حديثه الشذوذ الترك وعدم الاحتجاج به(١٢٨٨).

٥- سوء الحفظ: والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه(١٢٨٩).

=

مكفرة كأصحاب المذاهب المنحرفة كغلاة الشيعة، والخوارج. ينظر ابن حجر: نزهة النظر، ص ٥٠.

(١٢٨٦) الخطيب: الكفاية، ص ١٤٣- ١٤٤.

(١٢٨٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١٢٨٨) المصدر نفسه، ص ١٤٠- ١٤٣.

(١٢٨٩) وهو على نوعين: سوء الحفظ الملازم للراوي: وحكم روايته مردودة. سوء الحفظ الطارئ على الراوي لطعنه في السن، أو لكفاف بصره، أو لاحتراق كتبه ، ويطلق على هذا النوع =

ثانياً: قواعد وقوانين نقد المتن:

نقد المتن عند أهل المصطلح له مجموعة من القواعد والأدوات تطبق من أجل الكشف عما ينطوي عليه متن الحديث أو الخبر من آفة الشذوذ أو العلة، وعلى هذا الأساس يقبل المتن أو يرد، ولعل من أهم هذه القواعد:

عرض الحديث على القرآن الكريم: من أمثلة ذلك: ما ذكره ابن عباس لعائشة من قول عمر بن الخطاب لصهيب حال وفاته: "يا صهيب أتبكي علي وقد قال رسول الله ﷺ: "إن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله " فقالت السيدة عائشة: "يرحم الله عمر ما حدث رسول الله ﷺ إن يعذب المؤمن ببكاء أهله، ولكنه قال: "إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه ". ثم ذكرت مخالفة قول عمر لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[١٢٩٠].

وروي عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يدخل الجنة ولد زنى، ولا والده ولا ولد ولده". قال ابن الجوزي[١٢٩١]: ".. ثم أي ذنب لولد الزاني حتى يمنعه من دخول الجنة.. وأعظم ما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾.

= بـ"المختلط" وحكم روايته على التفصيل الآتي: ما رواه الراوي قبل الاختلاط فمقبول. أما ما حدث به بعد الاختلاط فمردود. إذا لم يتعرف هل ما رواه حدث به قبل الاختلاط أم بعده؟، فيتوقف في الحكم عليه حتى يتميز. ينظر ابن حجر: نزهة النظر، ص٥١-٥٢.

(١٢٩٠) الزركشي: الإجابة فيما استدركته السيدة عائشة على الصحابة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م، ص٦٧- ٦٨.

(١٢٩١) المصدر نفسه ص ١٠٨.

عرض الأحاديث بعضها على بعض: وقد كان هذا المقياس معروفاً في عهد الصحابة، ويؤكد ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي بكر بن عبد الرحمن، أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: "من أدركه الفجر جنباً فلا يصم " فذكر ذلك لعبد الرحمن بن الحارث فأنكر هذا القول، فانطلقا إلى أم المؤمنين عائشة، وأم سلمة -رضي الله عنهما- فسألهما عبد الرحمن عن ذلك الحديث فقالت كلتاهما: "كان النبي ﷺ يصبح جنبا من غير حلم ثم يصوم". فذكر عبد الرحمن ذلك لأبي هريرة فقال: "هي أعلم". فقد سمعته من الفضل بن العباس و لم أسمعه من النبي ﷺ". ثم رجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك[١٢٩٢].

ومع تطور المنهج ونضجه، أضاف علماء الحديث ضوابط جديدة لهذا المقياس، كان من نتيجتها ظهور فن من أجل فنون علم الحديث وهو " تأويل مختلف الحديث". والذي يقوم على منهجين أساسيين:

الأول: الجمع أو التوفيق بين الروايات المتعارضة.

الثاني: الترجيح بين الروايات المتعارضة في حال تعذر الجمع بينها، وقد وضع علماء الحديث قواعد عديدة لترجيح أحد الحديثين على الآخر[١٢٩٣].

مقارنة طرق الحديث الواحد وعرض بعضها على بعض: نتيجة لعرض ومقارنة طرق الحديث الواحد بعضها على بعض، استبان أهل الحديث آفات وعللاً في المتون لم يكن ليعرفوها إلا بالاستعانة بهذا المقياس ومن أمثلتها:

(١٢٩٢) المصدر نفسه ص ١٠١- ١٠٢.

(١٢٩٣) لمزيد من التفاصيل عن قواعد الترجيح بين الأخبار المتعارضة ينظر السيوطي: التدريب ج٢ ص ١٠٢،١٩٦.

الإدراج في المتن، ومعناه: أن يقوم الراوي، سواء كان صحابياً أو من هو دونه في الطبقة، بإدخال كلام من عنده في متن الحديث وليس من أصله، فيلتبس الأمر على من لا يعلم حقيقة الحال، فيتوهم أن كلاً من حديث الرسول ﷺ(١٢٩٤).

القلب في المتن: ومعناه قيام الراوي بتقديم أو تأخير لفظ في متن الحديث مثل حديث: ".. ورجل تصدق بصدقه أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تتفق شماله"، حيث قام الراوي بتقديم كلمة "يمينه" وتأخير كلمة "شماله"، والصحيح "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"(١٢٩٥).

الاضطراب: وهي علة لا تحدث إلا في المتن، ومعناه أن الحديث يروى على أشكال متعارضة متنا ومتعثر التوفيق بينها، وتكون جميع هذه الروايات متساوية في قوة السند بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى(١٢٩٦).

عرض الأحاديث على الوقائع التاريخية الثابتة: فإذا كان الحديث متضمناً لمعلومات أو أحداث مخالفة لحقائق التاريخ الثابتة المشهورة رد الحديث، وخرج عن نطاق القبول، ومثال ذلك: أظهر بعض اليهود كتاباً، وادعوا بأنه كتاب الرسول ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان وسعد بن معاذ على هذا الكتاب، وقد عرض هذا الكتاب على الخطيب البغدادي فتأمله ثم قال: "هذا مزور"، فقيل له من أين لك هذا؟ قال: "فيه

(١٢٩٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٥.

(١٢٩٥) ابن حجر: نزهة النظر ص ٤٤.

(١٢٩٦) المصدر نفسه ص٤٧.

شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين"[١٢٩٧].

كما انتقد إحدى الروايات التي تذكر أن رسول الله ﷺ افتدى سلمان الفارسي من عثمان بن الأشهل اليهودي في العام الأول من الهجرة بقوله: ".. وفي هذا نظر: وذلك لأن أول مشاهد سلمان مع رسول الله ﷺ غزوة الخندق، وكانت في السنة الخامسة من الهجرة، ولو كان يخلص سلمان من الرق في السنة الأولى من الهجرة لم يفته شئ من المغازي مع رسول الله ﷺ، وأيضاً فإن التاريخ بالهجرة لم يكن في عهد رسول الله ﷺ، وأول من أرخ بها عمر بن الخطاب في خلافته"[١٢٩٨].

عرض الحديث على الأصول الشرعية الثابتة: فمخالفة الحديث للأصول والقواعد الشرعية الثابتة، التي أوصى الشارع بالحفاظ عليها وترسيخها في النفوس، دليل على عدم صحته مهما بلغ إسناده من الصحة والقبول.

ومن هذه الأصول التي أرستها الشريعة الإسلامية، ألا يؤخذ إنسان بجريرة إنسان آخر، بل كل إنسان محاسب عما اقترفه من أعمال، لا عما اقترفه غيره. وقد اتخذ أهل الحديث من هذا الأصل وغيره من الأصول مقياساً لنقد العديد من متون الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومن أمثلة ذلك ما أوردناه آنفا من حديث " لا يدخل الجنة ولد زنى " فعلق عليه ابن الجوزى ناقداً لمتنه " ثم أي

(١٢٩٧) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ ص٢٤- ٢٥.

(١٢٩٨) الخطيب: تاريخ بغداد ج١ ص١٧٠.

ذنب حتى يمنعه من دخول الجنة فهذه الأحاديث تخالف الأصول.."[1299].

اشتمال الحديث على أمر منكر يخالف صحيح العقول: فاشتمال الحديث على أمر مبالغ فيه، أو منكر تعافه العقول السليمة عده أهل الحديث مقياساً لنقد متون الكثير من الأحاديث، ومن أمثلة ذلك: "قيل يا رسول الله.. مما ربنا؟ قال: "لا من الأرض ولا من السماء. خلق خيلاً فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق" وقد علق ابن الجوزي[1300] على ذلك بالنقد قائلاً: "هذا حديث لا يشك في وضعه إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه.. فكل حديث رأيته يخالف المعقول فاعلم أنه موضوع".

ركاكة ألفاظ الحديث: يقول ابن قيم الجوزية[1301]: "ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن، كحديث أربع لا تشبع من أربع، أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر،...، وحديث ذم الحاكة والأساكفة والصواغين أو صنعة من الصنائع المباحة كذب على رسول الله إذ لا يذم الله ورسوله الصنائع المباحة".

هذا ويضاف إلى القواعد السابقة إجراءات نقدية أخرى لا يمكن الاستغناء عنها لتصحيح ما يرد في النص من أخطاء من أهمها:

(١٢٩٩) ابن الجوزي: الموضوعات، تحقيق: نور الدين شكر بويا جيلار، الرياض، دار أضواء السلف، ط. ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج١، ص٧٧٩، ٧٨٠.

(١٣٠٠) ابن الجوزي: الموضوعات، ج٣، ص٣٣٠.

(١٣٠١) ابن قيم الجوزية: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص٩٩-١٠٠.

أولاً: الكشف عن التصحيفات في المتون:

وقد قسم أهل الحديث التصحيف إلى ثلاثة أقسام:

١- المصحف باعتبار موقعه، وينقسم إلى قسمين: الأول: تصحيف الإسناد ومثاله حديث شعبة عن "العوام بن مراجم" صحفة ابن معين فقال: عن "العوام بن مزاحم". الثاني: تصحيف المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ "احتجر في المسجد.." فصحفه ابن لهيعة فقال: "احتجم في المسجد.." لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

٢- المصحّف باعتبار منشئه أو سببه ، وينقسم أيضاً إلى قسمين وهما: الأول: تصحيف بصر، وينتج لرداءة الخط، أو لعدم نقطه، أو لضعف بصر القارئ ومثاله: حديث " من صام رمضان وأتبعه **ستاً** من شوال.." صحفه أبو بكر الصولي فقال: "من صام رمضان وأتبعه **شيئاً** من شوال..". الثاني: تصحيف السمع، وينشأ نتيجة لضعف أو اضطراب في السمع، ومثاله حديث مروي عن عاصم الأحول صحفه بعضهم فقال: "عن واصل الأحدب".

٣- المصحف باعتبار لغته أو معناه، وينقسم كذلك إلى قسمين وهما:

الأول: تصحيف في اللفظ، وذلك كالأمثلة السابقة. الثاني: تصحيف في المعنى، أي أن اللفظ يبقى كما هو دون تصحيف لفظي، لكنه يفسره تفسيراً يخرجه عن المعنى الحقيقي له. ومثاله: قول أبي موسى العنزي: "نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ إلى عنزة" فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما المراد بالعنزة هنا الحربة التي تنصب بين يدي المصلي[١٣٠٢].

(١٣٠٢) ينظر: السيوطي: التدريب ج٢ ص١٩٣-١٩٥.

ثانياً: شرح الغريب:

بعد التأكد من أن النص أو الرواية صحيحة من التصحيفات والتحريفات ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي: شرح أو معرفة "غريب الحديث". ويقصد بغريب الحديث ما ".. وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها"(١٣٠٣).

وليس أدل على خطورة وأهمية هذه المرحلة من أن أهل الحديث احتاطوا أشد الحيطة في ممارسة هذا المنهج، خشية الانزلاق إلى الخطأ في تفسير معاني الأحاديث والروايات، لأن تفسير اللفظ الغريب على غير حقيقته، قد يغير في المعنى العام المراد من الحديث، لهذا وجدنا أحمد بن حنبل عندما سُئل عن حرف في غريب الحديث قال: "سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ"(١٣٠٤). وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يظفر به مفسراً في بعض روايات الحديث، كما يتضح في حديث "من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنة"، ثم ورد الحديث في رواية أخرى بلفظ " فله من الأجر مثل الجزور"، وبهذا فُسِر المراد بالبدنة(١٣٠٥).

(١٣٠٣) ابن الصلاح: المقدمة، ص١٣٧.

(١٣٠٤) المصدر نفسه ص١٣٧.

(١٣٠٥) نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٣٣. ويقابل هذا المنهج عند أصحاب المنهج التاريخي، المرحلة الأولى من منهج التفسير وهو تحديد المعنى الحرفي للنص ، ويلجأون إليه عندما يشتمل النص أو الوثيقة على كلمات غريبة ، أو مكتوب بإحدى اللغات القديمة غير المتداولة. انظر: سينوبوس: النقد التاريخي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي القاهرة: دار النهضة العربية، ب. ت، ص ١٢٨ – ١٣٢.

ثالثاً: نقد الأصول والوثائق:

وهذه العملية جد مهمة؛ لكون عدم العناية بها يمكن أن يصرف عن المعنى الحقيقي من الكلام المكتوب، والظاهر من كلام أهل المصطلح أن كبار حفاظ الحديث لما أهملوا هذا الجانب اعتماداً على قوة ذاكرتهم وقعوا في أخطاء جسيمة، ولهذا يقول ابن الصلاح(١٣٠٦): "وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان.."، ونتيجة لذلك أدرك أهل المصطلح ضرورة أن تقنن قواعد تصحح وتضبط بها الأصول والمدونات درءاً للوقوع في الأخطاء، وإذا دققنا النظر في القواعد المنهجية التي عرضت لها كتب المصطلح في هذا الشأن سنجد أنها تقوم على إجراءين رئيسين:

الأول: إجراء المقابلة: فعلى الطالب أن يقابل أصل كتابه بأصل شيخه الذي تلقى عنه حتى وإن كان هذا الكتاب قد تحمله بطريق الإجازة، والقصد من ذلك كما نوهنا لتصحيح ما قد يعتري نسخته من أخطاء، أو لإثبات ما سقط سهواً من كلمات أثناء كتابته. وقد أثر عن الشافعي ويحيى بن أبي كثير أنهما قالا: "من كتب ولم يعارض، كمن دخل الماء ولم يستنج"، وعن الأخفش قال: إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً(١٣٠٧).

ولهذا اعتبر "روزنثال"(١٣٠٨) هذا الإجراء المنهجي هو "أسلم طريقة، لا بل

(١٣٠٦) ابن الصلاح: المقدمة، ص ٨٨، ٨٩.

(١٣٠٧) المصدر نفسه ص ٩٢.

(١٣٠٨) مناهج المسلمين في البحث العلمي، ترجمة: أنيس فريحة بيروت: دار الثقافة، ب. ت، ص٧٢. وهذا النص يدل على السبق المنهجي للفكر الإسلامي في هذا الجانب حيث لم يتنبه =

الطريقة الوحيدة للتثبت من صحة نص مخطوطة...". ويمكن الوقوف على أهمية هذا الإجراء من مقولات أهل العلم سواء محدثين أو مؤرخين أو فقهاء.

أما الإجراء الثاني: فهو عملية مكملة وتالية للأولى، وتتمثل في ضبط وشكل الألفاظ أو الكلمات التي يحتمل التباسها على القارىء طلباً لقراءتها قراءة صحيحة لدرء الوقوع في أخطاء التصحيف والتحريف، فمثلاً هناك أسماء للرواة إذا لم تشكل تلتبس على القارىء، حيث إنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل وما بعد.

ويتصل بالإجراء الثاني أيضاً عملية تنظيم وتنسيق الكتابة، فقد وضعوا لها ضوابط أيضاً، كالبعد عن الكتابة بخط دقيق، وتضيق المسافة بين السطور إلا عند الضرورة، والفصل بين كل رواية عن الأخرى بعلامة؛ كي لا تختلط العبارات، وكذا البعد قدر الإمكان عن استخدام علامات الترميز؛ كي لا يلتبس الأمر على القارىء فيفهمها على غير حقيقتها(١٣٠٩).

لعل ما سبق بيانه من قواعد نقد المتن عند المحدِّثين خير دليل على خطأ ما ادّعاه العديد من المستشرقين وبعض الباحثين الْمُحْدَثِينَ من أن منهج أهل الحديث النقدي كان مُنْصبّاً على جانب الإسناد، ولم يتطرقوا إلى نقد المتن(١٣١٠).

إليه الأوروبيون إلا حديثاً.

(١٣٠٩) ينظر: ابن الصلاح: المقدمة، ص٨٩-٩١.

(١٣١٠) تُنظر هذه الدعوى في: "جولد تسهير": العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة د. محمد يوسف موسى وآخرين، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ب. ت، ص ٤٨، "شاخت": دائرة المعارف (الإسلامية)، مادة (حديث)، القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٩٦٩م، ج١٣ ص ٣٩٢.

Gillaume, the traditions of Islam, the criticism of Hadith (oxford, 1924, p. 86).

المصطلحات النقدية الخاصة بمنهج "الدراية ":

كان من نتيجة تطبيق هذا المنهج النقدي على الأخبار والمرويات في جانبي السند والمتن، أن ظهرت الكثير من المصطلحات النقدية التي يُتَعرف منها على درجة صلاحية الرواية من حيث القبول أو الرد، وأبرز هذه المصطلحات:

الخبر الصحيح وهو ".. الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا.."(١٣١١).

الخبر الحسن: وهو الذي يتصل سنده بنقل العدل خفيف الضبط عن مثله، إلى نهاية السند من غير شذوذ ولا علة(١٣١٢). والفارق بينه وبين الصحيح كما هو واضح أن الراوي في الحديث الحسن أخف ضبطاً من الراوي في الحديث الصحيح، وكلاهما مقبول الرواية ويحتج به.

الخبر الضعيف: وهو كل حديث لم تتوافر فيه شروط الحديث الصحيح أو الحسن(١٣١٣). وله أنواع كثيرة من أهمها:

الخبر الموضوع: وهو "المختلق المصنوع.. وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا

=

الحميد العبادي: إلمامة بالتاريخ عند العرب (فصل ضمن ترجمة كتاب "هرتشو": علم التاريخ، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط، ١٩٤٤م، ص٤٣، عبد المنعم ماجد: مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٣م، ص ٣٣، عبدالعزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب ص ٥٣، نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى علم التاريخ، دمشق، مطبعة الإنشاء، ١٩٦٥م، ص ٢٩٤.

(١٣١١) ابن الصلاح: المصدر السابق ص٧، ٨.

(١٣١٢) ابن حجر: نزهة النظر ص٢٩.

(١٣١٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠.

تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقروناً ببيان ضعفه.."[١٣١٤].

المرسل: هو الخبر الذي أسقط من آخر إسناده راو من بعد التابعي، وصورته أن يقول التابعي: "قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا"[١٣١٥].

المدلس: ومعناه إخفاء عيب في الإسناد وتحسين ظاهره، وله أنواع عديدة وأهمها اثنان:-

١- تدليس الإسناد: ومعناه أن يروي الراوي عمن عاصره من الشيوخ وزاد ابن الصلاح أو لقيه ما لم يسمعه منه، بل سمعه من رجل نقله عن هذا الشيخ، موهماً سماعه عنه، وذلك بلفظ يحتمل السماع. مثل: قال فلان.. والفارق الفاصل بين هذا النوع من التدليس وبين الإرسال الخفي، هو أن الإرسال رواية الراوي عمن لم يسمع منه مطلقاً، أما تدليس الإسناد الخفي فالراوي قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلسها[١٣١٦].

٢- تدليس الشيوخ: ".. هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف[١٣١٧].

المعلق: وهو ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي[١٣١٨].

المعضل: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي[١٣١٩].

(١٣١٤) المصدر نفسه ص٤٧.

(١٣١٥) ابن حجر: نزهة النظر ص ٤١.

(١٣١٦) السيوطي: التدريب ج١ ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

(١٣١٧) ابن الصلاح: المصدر السابق ص٣٥.

(١٣١٨) ابن حجر: المصدر السابق ص ٤٠.

(١٣١٩) المصدر نفسه ص٤٢.

المنقطع: وهو حسب المعنى الذي اختاره ابن حجر، كل انقطاع في السند لا يشمله أحد من الصور الثلاث: المعلق، المعضل، المرسل[١٣٢٠].

المنكر: وهو حسب التعريف الذي اعتمده ابن حجر: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة[١٣٢١].

الشاذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه[١٣٢٢].

المحفوظ: هو مخالفة الأوثق لمن هو أقل ثقة في الرواية[١٣٢٣].

المدرج: هو ما غير سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فاصل، ومن أهم صوره:

أن يدخل الراوي عقب روايته للحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه أحد تلاميذه موصولاً بالحديث من غير فاصل بينها، فيلتبس الأمر على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ.

- أو أن يكون جزء من متن الحديث قد تحمله الراوي بإسناد، والجزء الآخر تحمله بإسناد آخر، فيدرج جميع المتن على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول[١٣٢٤].

بعد أن تعرفنا على قواعد وأصول نقد السند والمتن عند أهل مصطلح

(١٣٢٠) ابن حجر: نزهة النظر ص ٤٢.

(١٣٢١) المصدر نفسه ص ٤٦.

(١٣٢٢) المصدر نفسه ص ٣٥.

(١٣٢٣) المصدر نفسه ص ٣٤ – ٣٥.

(١٣٢٤) مقدمة ابن الصلاح ص٤٥ – ٤٦.

الحديث، نضطلع الآن بعقد موازنة بين أداء المحدِّثين والمؤرخين في التعامل معه من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الموازنة بين أداء المحدِّثين والمؤرخين بشأن إعمال قواعد منهج "الدراية" في نقد أخبار السيرة النبوية.

المبحث الثاني: تطور الأداء النقدي لدى المؤرخين حيال مرويات السيرة النبوية.

المبحث الأول
الموزانة بين أداء المحدِّثين والمؤرخين بشأن إعمال قواعد منهج الدراية في نقد أخبار السيرة النبوية

أولا: الأداء المنهجي للمحدّثين في نقد مرويات السيرة النبوية:

في هذا المقام سنعول تحديداً على دراسة الكتب الستة للأسباب التي أشرنا إليها من قبل، وعندما نتحدث عن الأداء النقدي لدى أصحاب الكتب الستة من أهل الحديث، فلابد من التنبيه على أن مسألة إفصاحهم عن طريقتهم في النقد لن تكون في الغالب واضحة على النحو الكافي، خاصة في كتب الصحاح، وذلك لأن الأداء النقدي لدى جلهم مارسوه حيال النصوص خارج مصنفاتهم وليس داخلها، وعلى هذا فالمادة التي أُودعت هذه المصنفات دونت بعد أن مُمحصت وجُردت من آفات الضعف أو الوضع.

وعلى هذا فلكي نتعرف على أدائهم المنهجي في جانب النقد، سنلجأ إلى دراسة مقدمات هذه المصنفات إن وجدت، فإن لم نجد نلجأ إلى تحليل مضمون عناوين هذه المصنفات؛ لكونها ترشد في كثير من الأحيان عن طبيعة المنهج الذي اعتمده المحدّث في النقد، هذا مع الاستعانة والاسترشاد بكتب المصطلح التي عنيت ببيان مناهجهم في هذا الشأن.

صحيح البخاري:

إذا أردنا التحدث عن الأداء النقدي الذي على أساسه انتقى البخاري مادته في السيرة والحديث بوجه عام، فقد أشرنا من قبل إلى أنه انتخب مرويات كتابه من بين ٦٠٠ ألف حديث، وهذا الانتخاب قائم بلا شك على الشروط المقررة في صحة الخبر، والتي نوه عنها في عنوان كتابه "الجامع المسند الصحيح.."، فالمسند يعني أنه سينتقي مرفوع الصحابي، وكلمة الصحيح تعني توافر شروط الصحة الخمسة المقررة عند أهل الحديث، وهي كما يقول ابن حجر[١٣٢٥]: "خبر آحاد متصل السند بنقل عدل تام الضبط غير معلل ولا شاذ".

وهذا الشرط لا ينسحب بطبيعة الحال على الشواهد والمتابعات، حيث لا يلزم فيها الصحة، ومن ثم لا يسري عليها شروط الخبر الصحيح المشار إليها، وعلى هذا فالروايات المتعلقة بموضوعات السيرة النبوية المروية في مقام الشواهد والمتابعات، لابد من البحث في صحتها.

أما عن "عنعنات" البخاري، فيلزم أن نبين هنا أنها غير محمولة على الانقطاع عند البخاري بل محمولة على الاتصال؛ لأن البخاري اشترط وهو ينتخب مروياته أن يكون الراوي غير مدلس، إضافة إلى شرط آخر تفرد به عن غيره لاسيما مسلم، وهو شرط اللقاء، حيث لم يقنع بالمعاصرة كما اختار مسلم.

صحيح مسلم:

أما **الإمام مسلم** فمادة السيرة التي حواها ضمن مروياته انتقيت من ثلاثمائة

(١٣٢٥) ابن حجر: نزهة النظر ص ٢٩.

ألف حديث على أساس معايير الصحة التي نوهنا عنها آنفاً، وهذا أيضاً واضح جلي في عنوان الكتاب المسمى "المسند الصحيح". ويمتاز صحيح مسلم على البخاري، بأنه كان أكثر تصحيحاً لأصوله من البخاري، بأنه ألّفه مصنِّفه أثناء مكثه بنيسابور بجانب أصوله وشيوخه، أما البخاري فألف مصنفه أثناء رحلته وتنقله بين البلدان فربما سمع الحديث بالشام أو الحجاز ثم كتبه بالعراق، وهذا ما يفسر تميز صحيح مسلم بدقة سياقه لألفاظ الأسانيد والمتون. كما خالف مسلم البخاري في مسألة لقاء الراوي بالشيخ، حيث لم يشترط اللقاء كالبخاري، ولكنه اكتفى بالمعاصرة[١٣٢٦]، وهنا يتفوق البخاري في هذا الجانب.

ومثلما فعل البخاري، روي مسلم الموقوف في تراجم الأبواب[١٣٢٧]، ولكنها أقل بكثير من حيث العدد مما في صحيح البخاري، وقد اضطلع ببيانها ابن حجر فذكر أنه ورد فيه –أي في البخاري– ١٩٢ أثراً موقوفاً على الصحابة والتابعين. أما المعلقات فعددها في صحيح مسلم ستة فقط، خمسة منها وصلها في صحيحه نفسه، باستثناء حديث واحد لم يروه موصولاً. أما الأحاديث المنقطعة فهي واحد وعشرون حديثاً، وجميعها في المتابعات والشواهد وهي التي تنطوي على راو مبهم، أي الذي لم يسم[١٣٢٨].

أما المراسيل: فهي عند مسلم على نوعين:الأول، ما ورد تبعا للرواية الموصولة، فقد يكون للتابعي كلام مرسل بعد الحديث المتصل فيورده مسلم

(١٣٢٦) مقدمة صحيح مسلم ج١ ص٣٠.

(١٣٢٧) رواية البخاري ومسلم للموقوف، ليس في أصل الصحيح، ولكن، في تراجم الأبواب، فقط، أي في عناوين الأبواب.

(١٣٢٨) راجع تفصيل ذلك في الفصل الثاني من الباب الأول.

على سبيل الاستئناس، وليس هو المقصود لذاته، بل المقصود هو إخراج الوجـــه المتصل، وعدد هذه الأحاديث تسعة. أما النوع الثاني: فأورده مرسلاً مـــستقلاً، ولم يأت موصولاً، وإنما ورد من طريق ضعيف، وهو حديث واحد، ومع كونه حديثاً واحداً لم يخرجه مسلم للاحتجاج، وإنما أخرجه لبيان الخلاف في إحدى المسائل الفقهية التي أوردها.

وأحياناً يُعنى مسلم ببيان العلة وله طرق عديدة في ذلك منها:أن يحـــذف العلة من الحديث ويصرح بموطن العلة التي حذفها من الحديث. مثال ذلك مـــا أخرجه من حديث أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يـــوم الاثنين، قال ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت. قال مسلم(١٣٢٩): "..وسئل عـــن صوم يوم الاثنين والخميس..فسكتنا عن ذكر يوم الخميس لما نراه وهما".

ومن هذه الطرق أيضاً أن يخرج طرفاً من الرواية المعلة ويختصر باقيها، ومن أمثلة ذلك رواية حديث الإسراء والمعراج الذي رواه البخاري كاملا من رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك، أما مسلم فقد أورد من هـــذا الحديث بداية السند وبداية المتن، واكتفى بقوله: سمعت أنس بن مالـــك عـــن يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام. وساق الحديث بقصته نحو حـــديث ثابت البناني وقدم فيه شيئاً وأخّر وزاد ونقص"(١٣٣٠). فمسلم هنـــا يـــشير إلى مخالفة شريك بن عبد الله لثابت البناني، وترك اللفظ ولم يسقه كاملاً؛ لأن ثابتاً

(١٣٢٩) صحيح مسلم، حديث رقم ١١٦٢ ج٢ ص٨١٩.

(١٣٣٠) المصدر نفسه، حديث رقم ١٦٢ ج١ ص١٤٨.

البناني أوثق في مالك من شريك.

أما الطريقة الثالثة: أن يذكر الشيء وضده، وأحياناً يمارس ذلك حيال السند، وأحياناً حيال المتن، فأحياناً يخرج وجهين للحديث ليظهر ما بينهما من خلاف في المتن.

موطأ الإمام مالك:

يعتبر من الكتب المعتمدة التي خرجت الصحيح، لدرجة أن الإمام الشافعي قال في حق موطأ مالك: "ما بعد كتاب الله كتاب أصح من كتاب مالك " بل أن من العلماء من قدمه على الصحيحين، ومنهم من جعله في منزلة الصحيحين. ومنهم من جعله في مرتبة تالية بعد الصحيحين، ومنهم من اعتبره في مرتبة سنن أبي داود والترمذي والكتب المشهورة التي لم تلتزم الصحة.

وكان الإمام مالك يعدِّل في كتابة تارة بالنقص وتارة بالزيادة، مما يعني أنه كان دائم النقد والتصحيح لمروياته، وهو ما يفسر سبب اختلاف الروايات عنه.

والحق أن أغلب الأحاديث المسندة في الموطأ صحيحة، بمعنى أنها تتوافرت فيها شروط الصحة الخمسة التي نوهنا عنها من قبل، اللهم إلا أحاديث يسيرة أو معدودة انتقدت بالوهم.

ومما يمتاز به مالك عن غيره في هذا الموطأ أن أغلب أحاديثه ثنائيات، حيث لا يفصله عن النبي ﷺ إلا تابعي وصحابي كروايته عن نافع عن ابن عمر، أو ثلاثيات كروايته عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. كما أن من المعلوم كما يقول الفسوي "أن كل من وضعه مالك في موطئه وأظهر اسمه ثقة تقوم به الحجة".

أما عما ورد في الموطأ من " بلاغات " وهي تعني في مصطلح الحديث الذي حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر على التوالي، وصورته في الموطأ أن يقول الإمام مالك: "بلغني عن النبي ﷺ"، فقد اعتنى ابن عبد البر بوصل هذه البلاغات في التمهيد، ولكن يجب أن نعلم أن حكمها بعد الوصل ليس حكم الأحاديث المسندة في الموطأ؛ لأن منها ما هو ضعيف وما هو صحيح.

هذا ويتفرد الإمام مالك بمعيار نقدي عمن صنفوا في الحديث من غير أهل المدينة، وهو عمل أهل المدينة، فالفقهاء والمحدِّثون قبل مالك كانوا يقدمون عمل أو إجماع أهل المدينة على أحاديث الآحاد الصحيحة إذا تعارضت معه[١٣٣١]، وقد عول مالك على هذا المعيار في موطئه، فاعتمد به ما يتوافق معه من الأحاديث، وانتقد ما يتعارض معه، بدليل رده لحديث ابن عمر "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار.." بقوله: "وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه"[١٣٣٢].

سنن الترمذي:

أما عن إعمال الترمذي لمنهج النقد "الدراية " في كتابه، فننطلق في معرفته من العبارة الواردة في عنوان الكتاب وهي ".. ومعرفة الصحيح والمعلول"، حيث يتبين منها أن من مقاصد الترمذي الرئيسة في هذا الكتاب التمييز بين الصحيح والمعلول من الروايات، والحقيقة أن للإمام الترمذي منهجاً خاصاً في هذا الشأن، أوضحه ابن رجب في شرح كتابه "العلل"، فذكر أن الترمذي لا

(١٣٣١) راجع تفصيل هذه المسألة في المبحث الثاني.

(١٣٣٢) موطأ مالك، حديث رقم ١٣٤٩ ج٢ ص٦٧١.

يبدأ على عادة غالب المحدِّثين بذكر الأحاديث الصحيحة أولاً، بل على العكس يبدأ بذكر الأحاديث المعلة ثم يتبعها بالأحاديث الصحيحة.

وإذا كان مسلم يعنى بإبراز الصنعة الحديثية فنبه على مواطن العلل في الحديث، فعني الترمذي أيضاً ببيانها بل وبشكل مفصل عن مسلم، كما يتميز عليه في هذا الصدد بكتاب العلل الذي ألحقه بكتابه، ولكنه أقل عناية من أبي داود ببيان علل المتون.

ولعل أهم ما يميز جامع الترمذي هو مصطلحاته النقدية، حيث تعقب الترمذي الكثير من الأحاديث بالعديد من المصطلحات النقدية المختلفة وهي: "صحيح"، "حسن صحيح"، "حسن صحيح غريب"، "غريب"، "حسن"، "حسن غريب".

أما اصطلاح "الصحيح"، فاستخدامه له ليس كثيراً، بل هو قليل جداً، ويجب التنبيه على أن شروط الحديث الصحيح عند الترمذي كشروط الصحيح عند غيره.

أما اصطلاح " حسن صحيح"، فهو كثير في كتابه، وأهل العلم على خلاف في تفسير هذا المصطلح، ففسره ابن الصلاح[١٣٣٣] على أن الحديث حسن باعتبار طريق، صحيح باعتبار طريق آخر. وهناك رأي الذهبي وابن دقيق العيد وهو أن " حسن صحيح " تساوي "الصحيح"، استناداً لقاعدة أن الصفة الدنيا لا تعارض الصفة العليا، وهو الرأي الصواب[١٣٣٤].

(١٣٣٣) ابن الصلاح: المقدمة، ص١٩.

(١٣٣٤) ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: عبد الرحمن الدوري، بغداد: مطبعة =

أما ما يتعلق بمصطلح "الحسن" فقد تفرد به الترمذي على غيره من المحدِّثين، حيث كان أول من استخدم "الحسن " بالمعنى الاصطلاحي، وقد عرّف الترمذي(١٣٣٥) هذا المصطلح في آخر كتاب "العلل الصغير" بقوله: "وما ذكرنا في هذا الكتاب من حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده، عندنا كل حديث يروى ولا يكون في إسناده من يتهم الكذب ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حسن"، وبناء على هذا النص فالحديث الحسن فيه ثلاثة شروط عند الترمذي:

- ألا يكون راويه متهماً بالكذب.
- ألا يكون شاذاً.
- أن يروى من غير وجه.

أما فيما يتعلق بمصطلح "حسن غريب"، فيقصد به معنى "الحسن" السابق، وننوه إلى أن مصطلح "حسن صحيح"، "حسن غريب"، "حسن" في منزلة واحدة بدليل تعليقه على حديث "العارية المؤداة " فمرة علق عليه بقوله: "هذا حديث حسن صحيح"، ومره أورده بنفس الإسناد وقال عنه: "هذا حديث حسن غريب"، ومرة ثالثه أورده وقال: "هذا حديث حسن". أما مصطلح "غريب" فعندما ترد غير مقترنة بمصطلح آخر كالصحة أو الحسن، فهي تعني عند الترمذي الضعيف(١٣٣٦).

= الإرشاد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص١٧٦.

(١٣٣٥) علل الترمذي ص ٧٥٨.

(١٣٣٦) نور الدين عتر: منهج النقد ص٢٧١، ٢٧٢.

النسائي: السنن الصغرى والسنن الكبرى:

معلوم أن السنن الكبرى للنسائي أوسع من السنن الصغرى من حيث كم الأحاديث، وقد أوضح النسائي أن السنن الكبرى أدنى منزلة من الصغرى من جهة الصحة والضعف أي أن الأداء النقدي للنسائي في الأولى أقل بالنسبة للثانية. ولكن هل معنى ذلك أن شرط النسائي في الكبرى يختلف عن شرطه في الصغرى؟.

في الحقيقة تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في مقولة النسائي نفسه حيث قال: "كتاب السنن -يعني الكبرى- كله صحيح وبعضه معلول، إلا أنه يبين علته، والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله"(١٣٣٧). إذن فالسنن الكبرى على نفس شرط السنن الصغرى، غير أن النسائي في الكبرى أكثر من ذِكر الأحاديث الضعيفة وبيان علتها، بخلاف الصغرى التي أورد أحاديثها صحيحة مجردة عن العلة، ونتيجة لذلك فقد عد بعض العلماء "المجتبى" من كتب الصحاح، بل وصفه بعضهم بالصحيح(١٣٣٨).

وهناك إشكال آخر يتعلق بالرجال الذين نقل عنهم النسائي في سننه، بدت من مقولة محمد بن سعد البارودي بمصر يقول: "كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه"(١٣٣٩)، حيث يظهر من العبارة أن

(١٣٣٧) مقدمة شرح الشيوطي على سنن الترمذي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط. ١، ١٣٤٨هـ-١٩٣٠م، ص٥.

(١٣٣٨) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٣١.

(١٣٣٩) ابن مندة: شروط الأئمة ص٧٣.

النسائي متساهل في الرواة، ولكن ابن حجر[١٣٤٠] أنه أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري أشد منه. ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى أشد من عبد الرحمن. ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد. ويحيى أشد من أحمد. ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري. وأبو حاتم أشد من البخاري".

إذن فمقصود النسائي، أن كل طبقة من الإجماع تكلمت عن الرواة تجد فيها المتشدد والمتوسط فلو اختلف المتشدد فجرّح الراوي، ووثقه المتوسط هنا يقدم النسائي كلام المتوسط، ويرد كلام المتشدد، وهذا منهج صحيح لأن المعتدل أولى أن يأخذ كلامه من المتشدد، ويعني كلامه: اجتمع كل طبقة من طبقات علماء الجرح والتعديل، فإذا اجتمع المتشدد والمتوسط على جرح راوٍ يرد الرواية ولا يقبل حديث هذا الراوي.

ولهذا يختم ابن حجر[١٣٤١] كلامه بقوله "بذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه.. بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين". حتى ذكر الذهبي[١٣٤٢] نقلاً عن الزنجاني أن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري، حتى أنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم.

(١٣٤٠) ابن حجر: نزهة النظر ج١ ص ١٢٣.

(١٣٤١) ابن حجر: النكت ج١ ص ٤٨٢-٤٨٣.

(١٣٤٢) سير أعلام النبلاء ج١٤ ص١٣١.

ولنأخذ نماذج من نقده وبيانه للعلل، ففيما يخص السند نأخذ مثال تعليقه على إسناد حديث " من صام يوما في سبيل الله.." فيقول: "أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قرأت على أبي قال: حدثنا ابن نمير قال: حدثنا سفيان عن سمي قال أبو عبد الرحمن (أي النسائي): وهو مولى لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المدني روى عنه مالك وقال يحيى بن سعيد القطان: القعقاع بن حكيم أحب إلي من سمي، قال أبو عبد الرحمن: وكلاهما عندي ثقة وسمي أحب إلينا من سهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري..[١٣٤٣].

أما نقده للمتن فيبرز في تعليقه على حديث سعيد بن المسيب "ليس من البر الصيام في السفر.." فقال: ".. هذا خطأ ولا نعلم أحداً تابع محمد بن كثير والصواب الذي قبله العلة التي من أجلها قيل ذلك[١٣٤٤]. وكان من أساليب بيانه للعلة في الروايات أيضاً أن يعرض لطرق الرواية ثم يختار الصحيح منها كما يظهر في قوله " ذكر الاختلاف على محمد بن عبد الرحمن في حديث جابر بن عبد الله في ذلك"[١٣٤٥]، فبعد أن عرض للاختلاف بين هذه الروايات، اختار الرواية الصحيحة، وهي رواية شعبة عن محمد بن عبد الرحمن فقال: "حديث شعبة هذا هو الصحيح"[١٣٤٦].

(١٣٤٣) السنن الكبرى، حديث رقم ٢٥٦١ ج ٢ ص٩٨.
(١٣٤٤) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٥٦٤ ج ٢ ص٩٩.
(١٣٤٥) المصدر نفسه ج٢ ص٩٩.
(١٣٤٦) المصدر نفسه، حديث رقم ٢٥٧٠ ج٢ ص١٠٠.

سنن ابن ماجه:

للأسف لا يوجد لابن ماجه مقدمة لكتابه أو رسالة مستقلة له - كما فعل أبو داود — يمكن أن يتبين من خلالها شرطه ومنهجه في تأليف كتابه. ولكن واقع سنن ابن ماجه يدل على أن مؤلفه لم يشترط الصحة في مروياته، ولهذا فسنن ابن ماجه من أكثر الكتب الستة حديثاً ضعيفاً، ومن أكثرها أحاديث وصفت بالوضع.

وقد تبين أن مقصد ابن ماجه من هذا الكتاب إخراج أحاديث الأحكام وأدلة الفروع الفقهية؛ ليستوعب كل الأحاديث الدالة على الفروع الدقيقة في الفقه، دون النظر إلى صحة الأحاديث أو ضعفها، وهذا ما يفسر ثناء ابن كثير عليه بقوله: "كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه".

سنن أبي داود:

يعنى أبو داود في كتابه السنن بإخراج أحاديث الأحكام، واشترط أنه سيعتني بإخراج الأحاديث المشهورة، أما عن منهجه في قبول أحاديث كتابه من حيث الصحة والاعتماد، فقد بيَّن أبو داود أنه سيعتني بإخراج الأحاديث المشهورة، مع تجنب الغرائب من الأحاديث قدر المستطاع، ولهذا يقول: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير"[١٣٤٧]. ثم بيَّن سبب اجتنابه للغرائب وتعويله على الأحاديث المشهورة بشكل أساسي، ذلك أن الحديث الغريب حتى ولو كان المنفرد به إمام حافظ

(١٣٤٧) رسالة أبي داود ص٢٩.

ناقد كالإمام مالك أو من في نفس منزلته فلا يحتج به[١٣٤٨]، ولكن ليس معنى هذا أن لن يورد الغريب مطلقاً، بل يخرجه إذا اضطر إليه إذا لم يجد ما يستدل به من الصحيح المشهور.

ومن ناحية أخرى صرح أبو داود[١٣٤٩] أنه سيورد أصح ما في كل باب فقهي، والمقصود بكلمة "أصح" أن يشمل الصحيح والحسن والضعيف خفيف الضعف، بل إذا لم يجد في الباب إلا حديثاً منكراً ذكره ولكن مع الالتزام ببيان نكارته، ولهذا يقول: "وإذا كان فيه -أي في الباب- حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره"[١٣٥٠]. كما صرح أبو داود[١٣٥١] أيضاً أنه سيخرج المرسل في كتابه إذا لم يجد المسند المتصل.

ونتوقف عند عبارة مهمة ذكرها أبو داود[١٣٥٢] كثر حولها الخلاف، جاءت في قوله: "وما كان في كتابي فيه وهم شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض..". فظاهر عبارة "وهم شديد" تدل على أنه ملتزم في سننه ببيان الحديث شديد الضعف.

(١٣٤٨) المصدر نفسه ص٢٩.

(١٣٤٩) رسالة أبي داود ص ٢٢. هناك استثناء نبه عليه أبو داود وهو أنه إذا وجد حديثاً إسناده أصح وهذا الحديث نفسه مروي بإسناد أقل درجة في الصحة ولكنه عالٍ، يقول: "عندها أقدم العالي على الأصح"، ولكنه يقر بأن ذلك لم يقع منه إلا نادراً، وربما في عشرة أحاديث فقط".

(١٣٥٠) المصدر نفسه ص٢٥.

(١٣٥١) المصدر نفسه ص٣٠.

(١٣٥٢) المصدر نفسه ص٢٧.

أما مقصوده بعبارة "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح"، فكلمة صالح تشمل الصحيح والحسن والضعيف خفيف الضعف، ولهذا عقب على هذه العبارة بقوله: "وبعضها أصح من بعض".

والتساؤل المعروض الآن هو: ماذا يقصد الإمام أبو داود بكلمة "صالح"؟ هل يقصد بها صالح للاعتبار؟ أم صالح للاحتجاج؟. المرجح أن المقصود بها صالح للاعتبار؛ لأن الحديث الصحيح صالح لأن يتقوى بما هو أقوى منه، والحديث الحسن يتقوى بغيره فيصل إلى درجة الصحة، والحديث الضعيف يمكن أن يتقوى بغيره أو يقوِي هو غيره فيصل إلى درجة الحسن. إذن كلمة "صالح للاعتبار" شاملة الأقسام الثلاثة التي قرر أبو داود بشأنها أنه عندما يسكت عنها فإنها صالحة، وهذا رأي الحازمي في شروط الأئمة.

ثانياً: الأداء المنهجي للمؤرخين في نقد مرويات السيرة النبوية:

أما إذا تحولنا إلى المؤرخين للكشف عن أدائهم في استخدام قوانين الدارية في نقد الأخبار التاريخية المتعلقة بالسيرة النبوية، فلكي نقوّم أداءهم على نحو صحيح في هذا الشأن، سننتقي عينات من أنماط تاريخية مختلفة نجري عليها الدراسة، مثلما كان الحال في الفصل السابق.

وقد لوحظ من ناحية أخرى أن أداء مؤرخي السيرة في التعامل مع قواعد منهج الدراية لم يكن في مستوى واحد، بمعنى أن حضور هذا المنهج في أداء المتقدمين من مؤرخي السيرة كان ضعيفاً إذا ما قيس بأداء المتأخرين منهم، ذلك أن الغاية في هذه المرحلة لدى مؤرخي السيرة الوقوف على أكبر كم من التفاصيل حماية لها من الضياع، ولهذا كان اهتمامهم موجهاً بشكل أساسي إلى

جمع وتوثيق أخبار السيرة، ولعل هذا ما يفسر أن قواعد منهج النقل الحـديثي كانت أكثر حضوراً من قواعد منهج الدراية "النقد"، وهذه المرحلة يمكـن أن تتحدد تقريباً في الثلاثة قرون الأولى من الهجرة.

أما بعد الانتهاء من جمع المادة الأولية فبدت قواعد النقد الحديثي في الظهور بقوة لدى المتأخرين من مؤرخي السيرة النبوية، وربما يرجع السبب أن جل من قاموا بالتأريخ لها كانوا من المحدِّثين، صحيح أننا لم نجد منهم من يشترط الصحة في مصنفه عن السيرة مثلما فعل أصحاب الصحاح، ولكن هذا لم يمنعهم مـن إعمال قواعد منهج الدراية في نقد وتمحيص أخبار السيرة النبوية على صـعيد السند والمتن. وسنبرهن على ذلك من خلال نماذج أو عينـات مـن أعمـال المؤرخين الذين أرخوا للسيرة النبوية من خلال أنماط تاريخية مختلفـة، كـنمط السيرة والمغازي، ونمط التاريخ العام، ونمط الطبقات والتراجم..

نمط السير والمغازي:

على كثرة ما صُنِف من مؤلفات في السيرة النبوية، ولكننا في هذا المقـام سنكتفي بنموذج محمد بن عمر الواقدي، وقد أرجأنا الحديث عنه من قبـل في هذا الجانب حتى نستوفيه في هذا المقام. فالواقدي يمثل مرحلـة الإرهاصـات بالنسبة لكتّاب السيرة الذين عنوا بتوظيف قواعد منهج الدراية في نقد مرويات السيرة النبوية، حتى يمكن أن يعد بحق رائد كتّاب السيرة في هذا المجال، ولعـل السبب في ذلك يرجع لطبيعة المرحلة الزمنية التي تواجد فيها، حيث بداية تفشي ظاهرة الوضع بالمدينة، إضافة إلى أن أستاذه مالكاً كان له عظيم الأثر في توجيهه إلى هذا المسار، فلا ننسى أن الواقدي كان أوثق أوعية فقه مالك وآثاره[١٣٥٣].

(١٣٥٣) يقول إبراهيم الحربي: "من قال إن مسائل مالك بن أنس وابن أبي ذئب تؤخذ عمن هو أوثق =

وهذا ما يفسر ظهور مصطلحات "الجرح والتعديل" لدى الواقــدي بــشكل أوضح وأعمق عمن سبقوه في دراسات المغازي.

ويدلنا على ذلك النماذج الآتية: تقويمه لعبد الرحمن بن صبيحة بن الحارث يقول: "ثقة قليل الحديث"(١٣٥٤). وعن نياز بن مكرم الأسلمي يقول: "ثقة قليل الحديث"(١٣٥٥). وعن حال عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال: "وكان كثير الحديث وليس هو بثبت ويستضعفون روايته ولا يحتجون به"(١٣٥٦). وعن تقويمه لسماع عبد الله بن عامر عن الرسول ﷺ يقول: "فلا أحسب عبد الله بن عامر حفظ هذا الكلام عن رسول الله ﷺ لصغره. وقد حفظ عن أبي بكــر وعمــر وعثمان وروى عنهم وعن أبيه"(١٣٥٧). وفي بعض الأحيان يعطينــا الواقــدي ملمحاً عن الاهتمامات الثقافية الأخرى للراوي كاهتماماته الفقهية والأدبية، إلى جانب بيان حاله كراوٍ للحديث. فعن حال عبد الله بن عتبة يقول: "وكان ثقة رفيعاً كثير الحديث والفتيا، فقيهاً"(١٣٥٨). وعن عبد الله بن عتبة ابــن مــسعود يقول: "وكان ثقة فقيهاً كثير الحديث والعلم شاعراً"(١٣٥٩).

من الواقدي فلا يصدق؛ لأنه يقول سألت مالكا وسألت ابن أبي ذئب" ابن سيد الناس: عيون الأثر ج١ ص٢٦.

(١٣٥٤) ابن سعد: الطبقات، ج ٥ ص٧.

(١٣٥٥) المصدر نفسه ج٥ ص٨.

(١٣٥٦) المصدر نفسه ج ٥ ص٢٦٧.

(١٣٥٧) المصدر نفسه ج٥ ص٩.

(١٣٥٨) المصدر نفسه ج٥ ص٥٨.

(١٣٥٩) المصدر نفسه ج٥ ص٣٠٢.

وهذه بعض النماذج التي تبرهن على ممارسة الواقدي لمنهج "الجرح والتعديل" حيال مرويات السير والمغازي، ففي تعليقه مثلاً على مصادر أحد الأسانيد الجمعية الخاصة بهذا الموضوع يقول: "فكل حدثنا بطائفة..أهل ثقة"[١٣٦٠]. في تعليق ابن حجر على رواية أبي سفيان عن جابر بن عبد الله بشأن أحداث غزوة بدر يقول: ".. وأنكر الواقدي رواية أبي سفيان عن جابر المذكورة"[١٣٦١]. وكذلك انتقد الواقدي إسناد رواية يزيد بن هارون عن أبي حدرد الأسلمي عن رسول الله ﷺ بقوله: "هذا وهل، وإنما حديث ابن أبي حدرد"[١٣٦٢]، أي أنه حديث عبد الله بن أبي حدرد وليس حديث أبيه، فبين الواقدي أن ثمة خللاً في ضبط أحد رواة السند. ولم يقف الواقدي عند هذا الحد، بل انطلق في ترجيحه بين الروايات من نقد المصدر أو الإسناد، ويظهر هذا جلياً في تحقيقه لروايتين لحميد بن عبد الرحمن بن عوف، بشأن التثبت من سماعه عن عمر بن الخطاب فيقول: "وأثبتهما عندنا حديث مالك، وإن حميداً لم ير عمر، ولم يسمع منه شيئاً، وسنة موته يدل على ذلك، ولعله قد سمع من عثمان لأنه كان خاله.. وكان ثقة عالماً كثير الحديث"[١٣٦٣].

أما على صعيد المتن فقد استخدم الواقدي العديد من قواعد منهج الدراية في نقد بعض مرويات السيرة النبوية، ومن أبرز النماذج الدالة على ذلك: ففي

(١٣٦٠) الواقدي: المغازي، ج٣ ص٨٨٥.

(١٣٦١) ابن حجر: الإصابة ج١ ص ٤٣٤.

(١٣٦٢) ابن سعد: الطبقات، ج٤ ص٣٧٥.

(١٣٦٣) المصدر نفسه ج٥ ص١٥٤.

تعليقه على رواية ابن إسحاق التي ذكر فيها أن الرسول آخى بين معاذ بن جبل وجعفر بن أبي طالب يقول: "..وكيف يكون هذا؟ وإنما كانت المؤاخاة بينهم بعد قدوم النبي ﷺ المدينة وقبل يوم بدر، فلما كان يوم بدر ونزلت آية الميراث انقطعت المؤاخاة، وجعفر بن أبي طالب قد هاجر قبل ذلك من مكة إلى الحبشة، فهو حين آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه كان بأرض الحبشة، وقدم بعد ذلك بسبع سنين، وهذا وهل من محمد بن إسحاق"(١٣٦٤).

وإذا ما أعملنا النظر في النص سنلحظ أن الواقدي اعتمد على مقياسين في نقد رواية ابن إسحاق. الأول: النص القرآني ممثلاً في آية المواريث، فقد أوضح أنها نزلت يوم بدر وبها انتهى نظام المؤاخاة.أما المقياس الثاني: فهو الحقيقية التاريخية متمثلة في كون جعفر بن أبي طالب كان مهاجراً إلى الحبشة، وظل بها حتى انتهى نظام المؤاخاة بناء على نزول آية المواريث.

وأحياناً يلجأ الواقدي إلى "منهج الترجيح" بين الروايات المتعارضة، من خلال ما ثبت لديه من شواهد أو قرائن. وفي بعض الأحيان لا يهتم بالكشف عن هذه القرائن، مكتفياً فقط بعبارات الترجيح كقوله: "وهذا أثبت الأقاويل عندنا"(١٣٦٥)، "وهذا أثبت عندنا"(١٣٦٦). وأحياناً أخرى يشير للقرينة التي استند إليها في الترجيح. مثال ذلك تحديد البلد التي توفي بها الصحابي أبو قتادة. فيقول ابن سعد أنه: "نزل الكوفة ومات بها". إلا أنه نقل إنكار الواقدي لهذا الرأي

(١٣٦٤) المصدر نفسه ج٣ ص٥٨٤.

(١٣٦٥) ابن سعد: الطبقات، ج٣ ص٣٦٥، ٥٧٨.

(١٣٦٦) الواقدي: المغازي، ج٣ ص١٠٥٧.

فيقول: "حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة"(١٣٦٧). والظاهر أن الواقدي اعتمد هذه الرواية دون سواها، استناداً لكون يحيى بن عبد الله أكثر دراية بحال أبي قتادة دون غيره اعتباراً لعامل القرابة، ويؤكد ذلك ما أبداه من تفاصيل دقيقة عن المكان والسنة التي توفي فيها والده، فضلاً عن تحديد سنه حين الوفاة.

ومن الواضح كذلك أن الواقدي استعان بـ"منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة إذا ما تبدت أوجه منطقية للتوفيق بينها، ودليل ذلك ما أخرجه ابن سعد من رواية ابن عباس التي ورد فيها أن الرسول ﷺ والسيدة رقية. وقد عرض ابن سعد هذه الرواية على الواقدي فأجابه بقوله: "الثبت عندنا من جميع الرواية أن رقية توفيت ورسول الله ببدر ولم يشهد دفنها.."، إلا أنه نهض بإبداء بعض أوجه التوفيق أو الجمع بين روايته ورواية ابن عباس التي تتعارض مع قوله، فيقول الواقدي: "..ولعل هذا الحديث في غيرها من بنات النبي ﷺ اللاتي شهد دفنهن، فإذا كان في رقية وكان ثبتاً، فلعله أتى قبرها بعد قدومه المدينة"(١٣٦٨).

نمط الطبقات التراجم:

استخدم كذلك مؤرخو الطبقات والتراجم، منهج الدراية في نقد ما تضمنتها من روايات للسيرة النبوية، فإذا ما أخذنا نموذج طبقات ابن سعد، سنجده استخدم بعض أدوات منهج "الدراية" الخاصة بالمتن في كتابه، فاستعان مثلاً بمقياس الحقيقة التاريخية الثابتة في نقد أحد الروايات التي ورد فيها أن

(١٣٦٧) ابن سعد: المصدر السابق ج٦ ص١٥.

(١٣٦٨) المصدر نفسه ج٨ ص٣٦.

النبي ﷺ بكى عند قبر أمه لما فتح مكة، فيقول: ".. وهذا غلط وليس قبرها بمكة، وقبرها بالأبواء"(١٣٦٩).

كما استخدم مقياس عرض روايات الحديث بعضها على بعض، في تحقيقه لليوم الذي وقعت فيه غزوة بدر فيقول: "..وهذا الثبت أنه يوم الجمعة، وحديث يوم الاثنين شاذ"(١٣٧٠).

أما نموذج التراجم فيمثله ابن حجر في كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة" حيث أعمل قواعد هذا المنهج في نقد الكثير من مرويات السيرة النبوية، التي ارتبطت أحداثها بالصحابة الذين ترجم لهم، فمن العبارات الدالة على نقده للسند، قوله: "روى ابن شاهين بإسناد ضعيف.."(١٣٧١)، وقوله: "وفي إسناده علي بن قرين وقد كذبه ابن معين وموسى بن هارون وغيرهما"(١٣٧٢)، وقوله: "خالد بن عمرو متروك واهي الحديث.."(١٣٧٣)، "أخرج البيقهي بسند صحيح.."(١٣٧٤).

و لم تتوقف إفادة ابن حجر من هذا المنهج النقدي عن حد نقد السند فقط بل استخدم الكثير من أدوات ومقاييس نقد المتون أخبار السيرة، فاستخدم مثلاً مقياس الحقيقة التاريخية الثابتة في نقد متون بعض الأخبار التاريخية ومن أمثلة

(١٣٦٩) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص١١٧.

(١٣٧٠) المصدر نفسه ج٢ ص ٢١.

(١٣٧١) ابن حجر: الإصابة، ترجمة رقم ٧٢ ج١ ص ٤٢.

(١٣٧٢) المصدر نفسه، ترجمة رقم ١٦٨ ج١ ص ٧٦.

(١٣٧٣) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٣٥٥٤ ج ٣ ص ٢٠٥.

(١٣٧٤) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٤٦٧٩ ج٤ ص ٨٤.

ذلك: ترجمته لسهل بن معاذ الجهني فيعلق بالنقد على رأي ابن شاهين حينما أورده في الصحابة فيقول: ".. وهم نشأ عن سقط فإنه أخرج من طريق إسماعيل ابن العباس عن سعيد بن عبد الرحمن فرواه عن مجاهد عن سهل بن معاذ الجهني قال: غزوت مع أبي الصائفة فنزلنا على حصن فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق فبعث النبي ﷺ قلت: لو تدبره ابن شاهين لعلم وجهة الوهم فإنه لم يكن في زمن النبي ﷺ صائفة"(١٣٧٥).

كما استخدم أيضاً منهج الجمع بين روايات السيرة المتعارضة، فمثلاً في ترجمته لسهل بن عمرو الأنصاري النجاري يقول: "له ذكر في حديث الهجرة قال ابن إسحاق: وبركت الناقة على باب المسجد وهو يومئذ مربد لغلامين يتيمين من بني النجار يقال لهما سهل وسهيل ابنا عمرو في حجر معاذ بن عفراء. وقال موسى بن عقبة عن ابن شهاب: وكان المسجد مربداً ليتيمين من بني النجار في حَجْرِ أسعد بن بينها وهما سهل وسهيل ابنا عمرو.. وأما اختلافهما في حَجْرِ من كانا فيمكن الجمع أنهما كانا تحت حجرهما معاً، ولهذا وقع في الصحيح أن النبي ﷺ قال: يا بني النجار ثامنوني به"(١٣٧٦).

كما استخدم منهج الترجيح في مواطن عديدة بين روايات السيرة المتعارضة، فمثلاً في ترجمة عمرو بن الحمق يقول: ".. وقال أبو عمر: هاجر بعد الحديبية، وقيل بل أسلم بعد حجة الوداع، والأول أصح. قلت: قد أخرج الطبراني من طريق صخر بن الحكم عن عمه عن عمرو بن الحمق قال: هاجرت

(١٣٧٥) ابن حجر: الإصابة، ترجمة رقم٣٨١١ ج٣ ص ٣٠٢.

(١٣٧٦) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٣٥٤٧ ج٣ ص٢٠٣.

إلى النبي ﷺ فبينا أنا عنده.."[١٣٧٧].

هذا وتظهر الدقة والتحري لدى ابن حجر كمحدّث في تطبيقه لهذا المنهج، عندما حكم على إسناد إحدى الروايات التاريخية بالقبول، و لم يعمم هذا الحكم على المتن لما ألم به من نكارة. ويظهر ذلك في تعليقه على قصة بحيرا الراهب مع الرسول ﷺ فيقول: ".. وقد وردت هذه القصة بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي موسي الأشعري أخرجها الترمذي وغيره و لم يسم فيها الراهب، وزاد فيها لفظة منكرة وهي قوله: وأتبعه أبو بكر بلالاً، وسبب نكارتها أن أبا بكر حينئذ لم يكن متأهلاً، ولا اشترى يومئذ بلالاً، إلا أن يحمل على هذه الجملة الأخيرة منقطعة من حديث آخر أدرجت في هذا الحديث وفى الجملة هي وهم من أحد رواته.."[١٣٧٨].

نمط التاريخ العام:

أما نموذج التاريخ العالمي فيمثله ابن كثير (ت٧٧٤ هـ) في كتابه "البداية والنهاية"، فيعد أبرز مؤرخي هذا النمط التاريخي، الذين وظفوا قواعد منهج الدراية في نقد أسانيد ومتون الكثير من روايات أخبار السيرة النبوية. ومن الأمثلة التي استخدم فيها منهج الدراية في نقد أسانيد أخبار السيرة: تعليقه على خبر يتناول أول شهيد في الإسلام يعلق عليه بقوله: "أول شهيد كان في الإسلام استشهاد أم عمار سمية.. وهذا مرسل"[١٣٧٩]. كما علق على رواية السري بن

(١٣٧٧) المصدر نفسه، ترجمة رقم ٥٨٢٢ ج ٤ ص٦٢٣.

(١٣٧٨) ابن حجر: الإصابة، ترجمة رقم ٧٩٦ ج١ ص٣٥٣.

(١٣٧٩) ابن كثير: البداية والنهاية ج٣ ص ٥٩.

عاصم أن رسول الله ﷺ استشار جبريل في استكتاب معاوية للوحي بقوله: "..والسري بن عاصم هذا.. كذّبه في الحديث ابن خراش ، وقال ابن حبان وابن عدي: كان يسرق الحديث، زاد ابن حبان.. ويرفع الموقوفات ولا يحل الاحتجاج به، وقال الدارقطني: كان ضعيف الحديث"(١٣٨٠).

كما اهتم ابن كثير -إلى جانب نقد الأسانيد- بنقد متون الروايات التاريخية مستعينا في ذلك بالعديد من الأدوات والمقاييس المعمول بها في منهج الدراية، ومن أمثلة ذلك: تعليقه على حديث سعد بن أبي وقاص عندما سأله ابنه أكان أبو بكر أول الصحابة إسلاماً؟ فأخبره أنه قد أسلم قبله أكثر من خمسين.. يقول ابن كثير: ".. فإنه حديث منكر إسناداً ومتناً"(١٣٨١). كما علق على رواية الإمام أحمد عن هجرة المسلمين إلى الحبشة بقوله: ".. وهذا إسناد جيد قوي، وسياق حسن"(١٣٨٢). وفي تعليقه على الرواية التي تذكر مؤاخاة النبي ﷺ بينه وبين علي بن أبي طالب يقول: ".. وهذا الحديث موضوع مخالف لما ثبت في الصحيحين وغيرهما والله أعلم"(١٣٨٣).

وفي تعليقه أيضاً على ما ذكره ابن إسحاق وغيره من أهل السير والمغازي بالنسبة لمؤاخاة الرسول ﷺ بينه وبين علي بن أبي طالب يقول: "..وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة لا يصح شئ منها لضعف أسانيدها، وركة بعض متونها.."(١٣٨٤).

(١٣٨٠) المصدر نفسه ج٥ ص ٣٥٤.

(١٣٨١) المصدر نفسه ج ٣ ص ٢٨.

(١٣٨٢) المصدر نفسه ج ٣ ص ٦٩.

(١٣٨٣) ابن كثير: البداية والنهاية ج٧ ص ٢٤٣.

(١٣٨٤) المصدر نفسه ج ٣ ص ٢٤٣.

كما استخدم ابن كثير كذلك منهج الجمع أو التوفيق بين الروايات والأقوال المتعارضة ومن أمثلة ذلك: تعليقه على ما رواه البخاري عن ابن عمر روايتين متعارضتين حول عدد الطعنات التي تلقاها جعفر بن أبي طالب في معركة مؤتة، ففي الرواية الأولى يذكر ابن عمر أنه وجد في جسده بضعاً وتسعين ضربة وطعنة، والثانية أحصى فيها خمسين طعنه وليس فيها شئ في دبر، يقول ابن كثير[١٣٨٥]: ".. ووجه الجمع بين هذه الرواية والتي قبلها أنّ ابن عمر اطلع على هذا العدد، وغيره اطلع على أكثر من ذلك، أو أن هذه التي في قبله أصيب بها قبل أن يقتل ، فلما صرع إلى الأرض ضربوه أيضاً ضربات في ظهره، فعد ابن عمر ما كان في قبله، وهو في وجوه الأعداء قبل أن يقتل ﷺ".

كما استخدم أيضاً منهج الترجيح في حالة تعذر التوفيق بين الروايات المتعارضة، ومن أمثلة ذلك قوله: "قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ..﴾، وقد زعم أبو عبيد القاسم بن سلام أن رسول الله ﷺ قسم غنائم بدر على السواء بين الناس، و لم يخمسها، ثم نزل بيان الخمس بعد ذلك ناسخا لما تقدم.. وفي هذا نظر -والله أعلم- فإن سياق الآيات قبل آية الخمس وبعدها كلها في غزوة بدر، فيقتضي أن ذلك نزل جملة في وقت واحد غير متفاصل بتأخر يقتضي نسخ بعضه بعضاً، ثم في الصحيحين عن علي ﷺ أنه قال في قصة شارِفَيه اللذين اجتبّ أسنمتهما حمزة أن إحداهما كانت من الخمس يوم بدر ما يرد صريحاً على أبي عبيد أنّ غنائم بدر لم تخمّس، والله أعلم، بل خمّست، كما هو قول

(١٣٨٥) المصدر نفسه ج ٤ ص٢٤٥، ٢٤٦.

البخاري وابن جرير وغيرهما، وهو الصحيح الراجح"[١٣٨٦].

كما علق ابن كثير[١٣٨٧] على رواية أنس بن مالك، والتي تنفي ممارسة الرسول ﷺ للخضاب بقوله: ".. قلت: ونفي أنس للخضاب معارض بما تقدم عن غيره من إثباته، والقاعدة المقررة أن الإثبات مقدم على النفي؛ لأن المثبت معه زيادة علم ليست عند النافي".

وتوجد العديد من المظاهر التي تؤكد على حرص ابن كثير على تحري الدقة والموضوعية في تطبيقه لهذا المنهج النقدي، فنجده أحياناً يحكم بالصحة على الإسناد دون المتن لعدم التحقق من صحته، وأحياناً يؤكد على أن ضعف الإسناد لا يعني بالضرورة ضعفا للمتن، وأحياناً يحكم على المتن بالضعف على الرغم من صحة إسناده، بل تبلغ به الدقة أحياناً في عدم تعميمه الحكم بالضعف على المتن كليةً، إذا كان قد جاء مِن طريق أخرى صحيحة، ومن الأمثلة التي تؤكد على ذلك:

تعليقه على خطبة أبي بكر عقب توليه الخلافة من طريق أنس بن مالك يقول: "هذا إسناد صحيح.."[١٣٨٨]. وفي تعليقه على رواية الإمام أحمد من طريق عائشة، والتي تتناول حجة الوداع يقول: "وإسناده لا بأس به، ولكن لفظه فيه نكارة شديدة.."[١٣٨٩]. وفي تعليقه أيضاً على حديث ورد عن ابن هشام بشأن بيعة الرضوان يقول: "وهذا الحديث الذي ذكره ابن هشام بهذا

(١٣٨٦) ابن كثير: البداية والنهاية ج٣ ص ٣٠٣.

(١٣٨٧) المصدر نفسه ج٦ ص٢٥.

(١٣٨٨) المصدر نفسه ج٥ ص١٤٨.

(١٣٨٩) المصدر نفسه ج ٥ ص ١٢١.

الإسناد ضعيف، لكنه ثابت في الصحيحين.."[١٣٩٠]. كما علق كذلك على الحديث الذي أخرجه أحمد من طريق السيدة عائشة عن حجة الرسول يقول: "..وفي بعض ألفاظه نكارة، ولبعضه شاهد في الصحيح.."[١٣٩١].

نمط تاريخ المدن:

سنعول في هذا المقام على كتاب "تاريخ مدينة دمشق" لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، كنموذج لنمط تاريخ المدن، حيث أفاد ابن عساكر بشكل واضح من قواعد منهج الدارية في نقد الكثير من أخبار السيرة في القسم المخصص لها من هذا الكتاب، و لم يكن نقده مقتصراً على الأسانيد فقط، بل أولى بنقد المتون اهتماماً، أيضاً، مستعيناً في ذلك بالأدوات النقدية المتعارف عليها عند أهل الحديث.

فمن العبارات الدالة على نقد السند قوله: ".. مصحّف في إسناده، وأسقط منه أبا إدريس"[١٣٩٢]. وقوله: ".. في سنده عبد الله بن يزيد الخثعمي ولا يثبت له صحبة"[١٣٩٣]. وكذا قوله: "..هذا حديث لا يمكن الاعتماد عليه لضعف إسناده، فإن أبان بن عياش البصري مجمع على ضعفه، والفضل بن المختار صاحب الغرائب، وعبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير لا يحتج بحديثه"[١٣٩٤]،

(١٣٩٠) المصدر نفسه ج٤ ص ١٦٨.

(١٣٩١) المصدر نفسه ج٥ ص ١٢٢.

(١٣٩٢) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق ج١ ، ص ٤٧.

(١٣٩٣) المصدر نفسه ج١ ص ٤٧.

(١٣٩٤) المصدر نفسه ج١ ص ٣٣٥.

وأيضاً قوله ".. وهذا إسناده فيه مجاهيل فلا يحتج به"[١٣٩٥].

أما بالنسبة للأمثلة التي تتعلق بجانب نقد المتن فهي عديدة منها: تقديمه للخبر الصحيح على ما هو دونه حال الترجيح، ففي خبر هروب السيدة زينب من المشركين بعد إعلان دعوته ﷺ يعلق بقوله: "كذا قال محمد بن ربيعة وهو خطأ، وإنما الصواب هند بنت عتبة بن ربيعة"، وقد عضد ذلك بخبر أصح عن السيدة عائشة[١٣٩٦]. وأيضاً ترجيحه لرواية سمرة بن جندب على رواية جابر بن سمرة فيما يخص وصف الرسول ﷺ فيقول: "..وهذا وهم إنما المحفوظ حديث سمرة"[١٣٩٧].

وفي تعليقه على روايتين تتناولان وصية الرسول ﷺ لأهل مؤتة يقول: "..هذان إسنادان مرسلان، والمحفوظ أن هذه وصية أبي بكر ﷺ"[١٣٩٨]. وفي تحقيقه للروايات التي تتناول بداية التاريخ عند المسلمين يقول: "..قال ابن وهب: وسألت مالكا عن التاريخ متى كان؟، قال: كان من مقدم النبي ﷺ.. والمحفوظ أن الآمر بالتاريخ عمر بن الخطاب ﷺ.."[١٣٩٩].

كما استخدم كذلك مقياس الحقيقة التاريخية الثابتة في نقد متون الروايات، مثال ذلك تحقيقه في سنة وفاة السيدة ميمونة زوج الرسول ﷺ فيقول: "... فيذكر الواقدي أنها توفيت عام ٦١هـ، وهي آخر من مات من أزواج

(١٣٩٥) المصدر نفسه ج١ ص ٣٣٦.

(١٣٩٦) المصدر نفسه ق١ ص ١٢٢ – ١٢٣.

(١٣٩٧) المصدر نفسه ق١ ص ٢٥٥.

(١٣٩٨) المصدر نفسه ج١ ص٣٩١.

(١٣٩٩) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق ج١ ص ٣٢.

النبي رضي الله عنهن، فيقول: ".. وفي هذه التواريخ نظر، فإن الحديث الصحيح الذي يرويه كثير بن هشام أن عائشة قالت: ذهبت والله ميمونة، وذلك يدل على أن ميمونة توفيت قبل عائشة، وكانت وفاة عائشة سنة سبع وخمسين.."(١٤٠٠).

كما استخدم معيار ركاكة اللغة في نقد بعض الروايات، مثال ذلك تعليقه على إحدى الروايات التي تتحدث فيها السيدة حليمة عن شخصية الرسول ﷺ فيقول: "هذا الحديث غريب جداً، وفيه ألفاظ ركيكة لا تشبه الصواب، ويعقوب بن جعفر غير مشهور في الرواية"(١٤٠١).

تصحيح أصول السيرة النبوية عند المؤرخين:

لم يقتصر منهج الدراية عند مؤرخي السيرة النبوية عند حدود نقد السند والمتن من خلال القواعد والقوانين التي عرضنا لها، ولكنهم أعملوا أيضاً قواعد تصحيح ونقد الأصول، في نقد الوثائق (الوجادات) الخاصة بالسيرة النبوية ممثلاً في إجراء المقابلة، وإجراء ضبط وشكل الألفاظ أو الكلمات(١٤٠٢).

وتعد أقدم إشارة إلى استخدام مؤرخي السيرة لهذا المنهج، ما نقل عن عروة بن الزبير -أحد رواد دراسة السيرة النبوية- حيث كان ينتهج مع تلاميذه أسلوب المعارضة بعد الكتابة، أي مقابلة كتب تلاميذه بأصوله لتصحيح ما بها من أخطاء. وكان يعد من لم يفعل ذلك كأنه لم يكتب. فروى ابنه هشام بن

(١٤٠٠) المصدر نفسه ق١ ص ١٨٥.

(١٤٠١) المصدر نفسه ق ١ ص ٢٨٨.

(١٤٠٢) المصدر نفسه ق ١ ص ٢٨٨.

عروة أن أباه سأله: "كتبت؟ فأقول: نعم؟، قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا، قال: لم تكتب"[١٤٠٣].

أما إجراء ضبط وشكل الألفاظ أو الكلمات، فهو عملية مكملة وتالية لعملية المقابلة؛ ويُستعان بها لتجنب التباس الكلمات على القارئ، طلباً لقراءتها قراءة صحيحة لدرء أن يقع في أخطاء التصحيف والتحريف. وإن كانت النصوص في كتب السيرة النبوية لا تسعفنا في بيان هذا الإجراء المنهجي، حيث أن عبارات الأداء لا تفصح عنه في الغالب، إلا أنه لا يُشك في ممارسة كتّاب السيرة لهذا الإجراء المنهجي.

وبين أيدينا نص هام يشير إلى أن منهج تصحيح أصول السيرة النبوية مورس منذ عهد مبكر جداً، فقد روى الزبير بن بكار[١٤٠٤]، أنه عندما قدم سليمان بن عبد الملك المدينة حاجاً عام ٨٢ هـ، وهو ولي للعهد، أمر أبان بن عثمان أن يكتب له المغازي، قال له أبان: "هي عندي قد أخذتها مصححة ممن أثق به". ونتوقف أمام هذه العبارة لبيان ما بها من دلالة، إذ يشير النص أن أبانَ كانت لديه نسخة مصححة نقلها عن ثقة، مما يعني أنه انتسخ نسخة من هذه المغازي، ثم قابلها وصححها على أصول هذا المصدر الثقة حسب وصفه.

إذاً فالشاهد من ذلك، أن منهج "المقابلة" بين نسخ الوثيقة طلباً للوصول إلى نص محرر من الأخطاء ومطابقاً للنص الأصلي،كان معروفاً لدى مؤرخي السيرة النبوية منذ منتصف القرن الأول الهجري. ومن المؤكد أن عروة بن الزبير

(١٤٠٣) الخطيب: الكفاية ص٢٣٧.

(١٤٠٤) الأخبار الموفقيات ص٣٣٢.

استعان بهذا المنهج في تصحيح أصوله التي استقى منها مادته في السيرة النبوية، حيث تبين من قبل أنه كان يتشدد في هذا الأمر.

نقد وثائق السيرة النبوية عند المؤرخين:

ويجب أن لا نغفل جانباً آخر على درجة كبيرة من الأهمية، وهو أن قواعد نقد التصحيح لم تقف عند حدود كتب السيرة النبوية المُقَابلة على الأصول المسموعة أو المعروضة أو المجازة، بل وجهت هذه القواعد لنقد وتصحيح الوثائق "الوجادات" المتعلقة بهذه السيرة، وذلك بقصد التثبت من أصالتها.

فمن المعروف أن الوثائق تختلف في قيمتها من حيث صحة نسبتها إلى كاتبها الأصلي، فكثيراً ما يُذكر صراحة أن مؤلف هذه الوثيقة أو تلك هو فلان من الناس، ثم بعد التحقيق في هذا الأمر يتبين أن هذا المؤلف ليس هو الكاتب الحقيقي للوثيقة، مما يعني أن هذه الوثيقة موضوعة ومكذوبة على هذا المؤلف. وقد كشف الدارسون عن أن ثمة بواعث عديدة على تزييف الوثائق[١٤٠٥].

والحقيقة أن منهج مصطلح الحديث تنبه لقضية التثبت من صدق انتساب

(١٤٠٥) أبرز هذه البواعث أن يكون هذا الأثر ضئيل القيمة، فينسب إلى فلان من العلماء المشهورين؛ كي ترتفع قيمته، أو قد يكون الأثر عظيم القيمة فيضاف إلى إنسان ما، بقصد تمجيده مع أنه ليس المؤلف الحقيقي له. فمثلاً نجد كثيراً من الكتب التافهة قد نسبت إلى أفلاطون مع أنه ليس مؤلفها، وذلك طلباً لارتفاع قيمتها. كما أن ثمة مؤلفات جليلة قد نسبت إلى أفراد مشهورين بدون حق كحالة كتاب "نهج البلاغة" الذي نسب إلى الإمام علي ﷺ وهذا غير صحيح، وكان القصد من وراء ذلك تمجيد الإمام علي من ناحية ورفعة منزلته في البلاغة والحكمة، ومن ناحية أخرى بيان أن المذاهب التي تقول بها الشيعة هي حقاً التي قال بها الإمام علي، ومن ثم يضفي المشروعية على هذا المذهب. ينظر عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص ١٩٤، ١٩٥.

الوثيقة إلى كاتبها منذ عهد مبكر، فقنن أهل الحديث القواعد التي يتحدد على أساسها منزلة الوثيقة أو الوجادة[١٤٠٦]، وقد طبقها مؤرخو السيرة في مصنفاتهم كما يظهر ذلك في أداء ابن إسحاق، فمثلاً في نقله عن ابن شهاب الزهري، نجده يتحمل عنه بصيغة "حدثني"، مما يعني أنه تحمل عنه إما بطريق "العرض" أو "السماع" على اعتبار انتمائه لمدرسة الحديث بالمدينة. ولكنه في بعض الأحيان يؤدي عنه بصيغة "ذكر محمد ابن مسلم بن شهاب الزهري"[١٤٠٧] أو "قال الزهري"[١٤٠٨]، وهو ما يدل على كونه حدَّث عن وجادات أو وثائق من مدونات الزهري.

أما مصطلح "بلغني" فقد عبّر ابن إسحاق في أدائه عن موارد عديدة كابن عباس[١٤٠٩]، ومولاه عكرمة[١٤١٠] والزهري[١٤١١]، ويبدو أنه لم يكن واثقاً من صحة نسبة هذه النسخ إليهم[١٤١٢]. إذن فهذه المصطلحات هي في واقع الأمر مصطلحات نقدية، حيث يتحدد على أساسها مدى صحة نسبة الوثيقة إلى كاتبها الأصلي، وعلى المؤرخ والمحدّث الالتزام بها في حال أدائه.

وأيضاً من نماذج اضطلاع المؤرخين بنقد الوثائق المتعلقة بالسيرة النبوية، أن

(١٤٠٦) راجع تفصيل هذه المسألة في الفصل السابق.

(١٤٠٧) ابن هشام: السيرة، ج١ ص١٩٢.

(١٤٠٨) المصدر نفسه ج٢ ص ٣١.

(١٤٠٩) المصدر نفسه ج٣ ص٥٤.

(١٤١٠) المصدر نفسه ج٣ ص٨٣.

(١٤١١) المصدر نفسه ج٤ ص ٢١٥.

(١٤١٢) ينظر: دلالة مصطلح "بلغني" في الفصل السابق في مقام الحديث عن الوجادة.

يزيد بن أبي حبيب " وجد كتاباً فيه ذكر من بعث رسول الله ﷺ إلى البلدان وملوك العرب والعجم.. قال فبعث به إلى محمد بن شهاب الزهري فعرفه"[١٤١٣]، وعلى الرغم من كون هذا النص لاذ بالصمت عن تحديد كاتب هذا الكتاب، وفي أي توقيت كتبه، إلا أنه يشي بدلالة مهمة تبرز في عبارة يزيد بن أبي حبيب "فبعث به إلى محمد بن شهاب فعرفه"، إذ يتضح من العبارة أن الزهري تحقق وتثبت من أصالة هذه الوثيقة. وبناء على هذا رواها يزيد بن أبي حبيب، إذ لو شابها دغل من وضع أو تحريف لنبه على ذلك، ولكن روايته لها تعني ثبوت أصالتها وسلامتها من هذه الآفات.

وهناك احتمالية أن يكون مؤرخو السيرة قد تطرقوا إلى دراسة الجانب المادي في الوثيقة، كالتعرف على نوع الخط، وهذا يبدو في المثالين السابقين، فمعرفة الزهري للوثيقة التي عرضها عليه يزيد بن أبي حبيب، لابد أنه تعرف عليها من نوع الخط الذي كتبت به.

وهناك مثال آخر في نقد بعض الوثائق الخاصة بالسيرة النبوية، حيث أظهر بعض اليهود كتاباً، وادعوا بأنه كتاب الرسول ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان وسعد بن معاذ على هذا الكتاب، وقد عرض هذا الكتاب على الخطيب البغدادي فتأمله ثم قال: "هذا مزور "، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: "في شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة

(١٤١٣) ابن هشام: المصدر السابق ج٦ ص١٧.

قبل فتح خيبر بسنتين"[١٤١٤].

وتأسيسا على ما سبق يتأكد قول "براجستراسر"[١٤١٥]: "من أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرا لقيمة المخطوطات المكتوبه بخط مؤلفيها عن علماء الغرب".

شرح الغريب عند مؤرخي السيرة النبوية:

نوهنا من قبل أن شرح الغريب من الإجراءات التكميلية لعملية النقد، وقد اعتمدها أهل الحديث كجزء من قواعد المصطلح، وهذا الإجراء يعرف لدى منظري المنهج التاريخي بتفسير المعنى الحرفي للنص[١٤١٦]. ومن الأمثلة التي تبرهن إعمال المؤرخين لهذا الإجراء المنهجي حيال نصوص السيرة النبوية، اضطلاع الواقدي بتفسير غريب الألفاظ التي تضمنتها وثيقة كتاب الرسول ﷺ لأكيدر صاحب دومة الجندل، حيث يقول: "الضحل: الماء القليل. والمعاص: الأعلام من الأرض ما لا حد له. والضامنة: ما حمل من النخيل. وقوله: لا تعدل سارحتكم: لا تنحى عن الرعي. والغادر: ما لا تجب فيه الصدقة. والإغفال: ما لا يقال على حدة الأرض. والمعين: الماء الجاري. والثبات: النخل القديم الذي قد ضرب عروقه في الأرض وثبت"[١٤١٧].

(١٤١٤) السخاوي: الإعلان ص٢٤- ٢٥.

(١٤١٥) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٩م، ص١٧.

(١٤١٦) لانجلو وسينوبس: النقد التاريخي ص١٣٢-١٢٨.

(١٤١٧) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٤١٢، وانظر مثال آخر ص٤١٤. وينظر على سبيل المثال أيضاً تفسير الدمياطي لغريب الألفاظ المتعلقة بصفاته ﷺ. الدرة المضيئة ص ١٦-١٨.

لعله قد تبين مما سبق أن مؤرخي السيرة قد أفادوا من منهج الدراية في نقد وتمحيص روايات السيرة النبوية، ولكن لوحظ أن أداءهم لم يضارع أداء المحدِّثين حيال مادة السيرة في نطاق كتب الحديث والسنن، حيث كان أدنى منزلة، وهو ما يعني أن أداءهم النقدي لم يكن مستوعباً كافة روايات السيرة النبوية، وقد فسرنا ذلك بأن الغاية التاريخية كانت هي الباعثة على هذا النهج.

المبحث الثاني
تطور الأداء النقدي لدى المؤرخين
حيال مرويات السيرة النبوية

في المبحث السابق وقفنا على الفارق بين الأداء النقدي للمحـــدِّثين والأداء النقدي للمؤرخين حيال مادة السيرة النبوية، حيث تبيَّن أن كلا الفريقين أعمل قواعد النقد الحديثي، كل حسب مقاصده وغاياته. أما في هذا المبحث فسنعالج قضية أخرى تخص المؤرخين تحديداً، وهي في ذات الوقت داخلة في نطاق عملية الموازنة، وهذه القضية تتعلق بمدى انضباط المؤرخين والتزامهم بقواعد الدرايـــة "النقد " على صعيد الممارسة والتطبيق، بمعنى هل كانت هذه الممارسة منضبطة وفق القواعد والأصول المقررة في علم المصطلح؟.. أما أن أداءهم اتسم بالتساهل والمرونة في بعض الأحيان؟ وهل توقف أداؤهم عند حدود هذه القواعـــد؟..أم أنهم أسهموا بإضافة معايير نقدية أخرى تلائم مقاصدهم التاريخية؟.

في الحقيقة بعد إمعان النظر في الأداء النقدي لمؤرخي السيرة، لـــوحظ أن العديد منهم لم يلتزموا بممارسة قواعد النقد حسب المعايير المتعارف عليها عند أهل المصطلح، وإذا كان ذلك يعد تجاوزا لقواعد منهج الدراية من منظور أهل الحديث، ولكنه على الصعيد التاريخي يعد تطوراً، بل يمكن أن يعـــد في بعـــض الأحيان ابتكاراً كما سنرى، وقد تجلى هذا الأمر في مظهرين:

أولاً: التوسع في الإفادة من الروايات الضعيفة.

ثانياً: المرونة في ممارسة منهج الدراية.

أولا: التوسع في الإفادة من الروايات الضعيفة:

من المعلوم أن من أهم مقاصد أهل الحديث الحد من حضور الروايات الضعيفة، أو على الأقل تهميش دورها، حيث لم يجيزوا روايتها إلا في نطاق فضائل الأعمال والزهد والرقائق[١٤١٨]، أما مؤرخو السيرة فالمقصد التاريخي كان هو الحاكم لطريقة أدائهم حيالها، بمعنى أن الروايات التي تتوافر فيها شروط الصحة الحديثية في الغالب لا تكفي لبناء نص تاريخي مكتمل المعالم والتفاصيل، وعلى هذا مست الحاجة لاستحضار الروايات الضعيفة؛ لسد الثغرات التي تعجز الروايات الصحيحة عن سبر أغوارها، إضافة إلى كونها قد تدعم الروايات الصحيحة بتفصيلات تثري ما يرد فيها من جوانب مقتضبة أو مجملة بشأن بعض الأحداث التاريخية. وعلى كلٍّ نستطيع القول بأن الروايات الضعيفة إذ كان دورها محدوداً وثانوياً على صعيد دراسات الحديث، إلا أنها تمثل أصلاً وضرورة على صعيد الدراسات التاريخية.

وقد وضحت هذه الرؤية في مقولات وممارسات العديد من مؤرخي السيرة النبوية، ولعل من الأمثلة الدالة على ذلك قول الكافيجي[١٤١٩]: "..فإن قلت، فهل يجوز أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفاً؟ قلت: نعم يجوز له ذلك في باب

(١٤١٨) عن المجالات التي يسمح فيها برواية الأحاديث الضعيفة عند أهل الحديث، ينظر: السيوطي: تدريب الراوي، ج١، ص٢٩٨، ٢٩٩.

(١٤١٩) المختصر في علم التاريخ، ضمن كتاب "روزنثال": علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح العلي بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٣م، ص٣٣٧.

الترغيب والترهيب مع التنبيه على ضعفه، ولكن لا يجوز ذلك في ذات الباري ﷻ، وفي صفاته، ولا في الأحكام..".

وتأمل ذلك أيضاً في تعليق ابن سيد الناس[١٤٢٠] على إحدى الروايات الضعيفة والمتعلقة بهجرة المسلمين إلى الحبشة، فيقول: "قلت..والذي عندنا في هذا الخبر أنه جار مجرى ما يذكر من أخبار هذا الباب من المغازي والسير، والذي ذهب إليه الكثير من أهل العلم الترخص في الرقائق، ومما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجرى ذلك، وأنه يُقبل فيها ما لا يُقبل في الحلال والحرام لعدم تعلقه بالأحكام بها..".

وعلى صعيد الممارسة والتطبيق تأمل تعليق ابن حجر على رواية البخاري[١٤٢١] التي أوردها من طريق أنس بن مالك عن أبي طلحة أن النبي ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش فقذفوا في طوي من أطواء بدر خبيث مخبث.."، فيقول: "..ولم أقف على تسمية هؤلاء جميعهم، بل سيأتي تسمية بعضهم ، ويمكن إكمالهم بما سرده ابن إسحاق من أسماء من قتل من الكفار ببدر يضيف على من كان منهم بالرياسة ولو بالتبعية لأبيه.."[١٤٢٢]. وإذا ما رجعنا لرواية ابن إسحاق التي وردت فيها أسماؤهم نلحظ أنه قد أوردها بدون إسناد[١٤٢٣]. وعلى هذا فالرواية من منظور منهج النقد الحديثي لا أصل

(١٤٢٠) عيون الأثر ج١ ص٥١.

(١٤٢١) صحيح البخاري، حديث رقم٣٧٥٧ ج٤ ص١٤٦١.

(١٤٢٢) ابن حجر: فتح الباري ج٧ ص ٣٠٢.

(١٤٢٣) ابن هشام: السيرة، ج ٣ ص ٢٦٣.

لها، وإنما ذكرها ابن حجر ليثري بتفاصيلها جوانب النقص في رواية البخاري. كما اعتمد ابن حجر أيضاً على مصنّف الواقدي في المغازي؛ لبيان المقصود بـ"القليب" المذكور في رواية البخاري، فذكر نقلاً عن الواقدي أنه "..كان حفره رجل من بني النار.."[١٤٢٤]، على الرغم من أن ابن حجر قد تتبعه بالجرح في أكثر من موضع كقوله عنه: "..ولا يتعقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي"[١٤٢٥]، ويقول عنه أيضاً: ".. وهو لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف.."[١٤٢٦].

ثانياً: المرونة في ممارسة منهج الدراية:

انطلاقاً من توجه مؤرخي السيرة من تعظيم الإفادة من مرويات السيرة النبوية الضعيفة، تجاوز بعضهم لحدود القواعد المقررة والثابتة لدى أهل المصطلح، وإليك شاهداً على ذلك ممثلاً في تطبيق بعض مؤرخي السيرة لـ"منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة.

فمن الثابت أن إعمال "منهج الجمع" يكون في حال التعارض الظاهري بين الروايات، شريطة أن تكون هذه الروايات المتعارضة متماثلة في الصحة والقوة سنداً ومتناً، حيث لا وجه للجمع أو التوفيق بين خبر صحيح وآخر ضعيف "لأن القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف" كما يقول ابن حجر[١٤٢٧].

(١٤٢٤) ابن حجر: فتح الباري ج٧ ص ٣٠٢.

(١٤٢٥) المصدر نفسه ج٧ ص ٤١٨.

(١٤٢٦) المصدر نفسه ج٧ ص ٤٧٢.

(١٤٢٧) ابن حجر: نزهة النظر، ص٣٧، السيوطي: تدريب الراوي ج٢ ص١٩٦، ١٩٧.

وإذا كان المحدِّثون قد طبقوا هذا المنهج وفق هـذا المعيـار في مـصنفات الحديث والسنّة. إلا أنه لُوحظ أن بعض مؤرخي السيرة قد أبـدى مرونـة في ممارسته لهذا المنهج، فجمعوا بين المتعارض من الروايات الصحيحة والـضعيفة، وذلك تعظيماً لما قد تتضمنه الأخيرة من تفاصيل تاريخية ثرية يمكن أن تسهم في بيان الجانب المبهم أو المجمل في الرواية الصحيحة.

ويمكن أن نلمس حضور المرونة في استخدام هذا المنهج ممثلاً في ممارسة ابن كثير للجمع والتوفيق بين رواية ابن إسحاق، التي ذكر فيها أن "الأبواء " كانت أول غزوة غزاها الرسول ﷺ، وبين رواية البخاري عن زيد بن الأرقم التي تذكر أن غزوة "العشيرة " هي الأولى فيقول[١٤٢٨]: "... وهذا الحديث -أي حديث البخاري ظاهره أن أول الغزوات العشيرة.. إلا أن يكون المراد غزاة شهدها مع النبي ﷺ زيد بن الأرقم العشيرة، وحين إذ لا ينفي أن يكون قبلـها غيرهـا لم يشهدها زيد بن أرقم وبهذا يحصل الجمع بين ما ذكره محمد بن إسحاق وبـين هذا الحديث".

وإذا أعملنا النظر في هذا المثال سنلحظ أن شرط المماثلة في الصحة كأساس لإجراء الجمع بين الخبرين لا وجود له؛ لأن رواية البخاري أصح من رواية ابن إسحاق، بل إن رواية الأخير— كما في سيرة ابن هشام وردت مرسلة بـدون إسناد[١٤٢٩]، وهو مما يزيد من ضعفها. إذن فابن كثير بدافع من حسه التاريخي تغاضى عن شرط "المماثلة " ليعظِّم من مساحة الفائدة من هذا الخبر الضعيف في

(١٤٢٨) ابن كثير: البداية والنهاية ج٣ ص٢٤٧.

(١٤٢٩) ابن هشام: السيرة، ج٣ ص١٣٥.

المجال التاريخي.

والتساؤل الذي يَرِدُ هنا هو: هل توقف الأداء النقدي لمؤرخي السيرة النبوية عند حدود تطبيق منهج الدراية على الكيفية التي فصلنا فيها القول آنفاً؟.. أم أن ثمة أدوات منهجية أخرى استحدثوها وعولوا عليها في نقد وتمحيص مادة السيرة النبوية؟.

في الحقيقة دفعت الغاية التاريخية التي نوهنا عنها من قبل ببعض مؤرخي السيرة إلى تجاوز قواعد منهج الدراية الحديثي إلى استحداث أدوات نقدية أخرى تتواءم مع الطبيعة التاريخية لمادة السيرة. وتتمثل هذه الأدوات في الآتي:

- إجماع مؤرخي المغازي والسير.
- الجانب النقدي في منهج الإسناد الجمعي.
- المنهج الميداني.

إجماع مؤرخي المغازي والسير:

الإجماع كما هو معلوم عند أهل الأصول: اتفاق المجتهدين من الأمة في عصر من العصور على حكم واقعة من الوقائع[١٤٣٠]، وكما يعد المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي. كان هذا هو مفهوم الإجماع المتعارف عليه عند أهل الأصول، ولكن بعد استقراء النصوص تبين أن مؤرخي السيرة النبوية كان لديهم لون آخر من الإجماع، عولوا عليه كمعيار نقدي في تمحيص أخبار هذه السيرة، ويتمثل هذا الإجماع تحديداً فيما يطلق عليه "إجماع أهل المدينة" في المغازي.

(١٤٣٠) علي بن محمد الآمدي: الإحكام، تحقيق: سيد الجميلي بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ، جـ١ ص٢٥٤.

وقبل أن نتوجه إلى تفصيل هذا النوع من الإجماع، يلزم أن نتعرف أولاً على الظروف التاريخية التي أفرزته، فمن مسمى هذا اللون من الإجماع يتضح أن المدينة كانت منشأه، أما عن ظروف نشأته فتنطلق من مفردة تمايز بها الفقه المدني على غيره من مدارس الفقه في باقي الأمصار، وتتمثل فيما يعرف بـ"عمل أو إجماع أهل المدينة"، ويمكن الوقوف على منظور الاحتجاج بهذا المبدأ الفقهي من نص رسالة الإمام مالك إلى الليث بن سعد، عندما بلغه أنه يفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة أهل العلم بالمدينة، فيقول فيها: "إنما الناس تبع لأهل المدينة، إليها كانت الهجرة، وبها تنزل القرآن، وأحل الحلال، وحرم الحرام، إذ رسول الله ﷺ بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه ويبين لهم فيتبعونه حتى توفاه الله..ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته فما نزل بهم مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم..فإن خالفهم مخالف، أو قال غير ما هو أقوى منه وأولى، ترك قوله وعمل بغيره.ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل، فإذا كان للأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أر لأحد خلافه الذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز انتحالها ولا ادعاؤها، ولو ذهب كل الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا هو الذي مضى منا لم يكونوا فيه من ذلك على ثقة، ولم يجز لهم من ذلك مثل الذي جاز لهم"[١٤٣١].

(١٤٣١) الفسوي: المعرفة والتاريخ، ج١، ص٦٧٩، ٦٩٦. وقد كان من الصيغ التي كان يعبر بها الإمام مالك عن هذا المبدأ الفقهي. "وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس، وأهل العلم ببلدنا"، "السنة التي لا اختلاف فيها عندنا"، "الأمر المجتمع عليه عندنا، والذي أدركت عليه =

وإذا ما بحثنا عن بداية ظهور هذا المبدأ الفقهي تاريخياً، سيتبين أنه كان معمولاً به قبل مالك، حيث توارثه بدوره عمن قبله من فقهاء المدينة، وإنما برز دور مالك في التنظير له كما يتضح من النص السالف. فنقل عن زيد بن ثابت قوله: "إذا رأيت أهل المدينة على شيء فأعلم أنه السنة"(١٤٣٢). وعندما سأل سائل قاضي المدينة أبا بكر بن حزم كيف يصنع في الاختلاف؟، فقال له: "إن وجدت أهل المدينة على أمر مستجمعين عليه فلا تشك فيه أنه الحق"(١٤٣٣).

وعلى هذا فقد كانوا يقدمون عمل أهل المدينة على أحاديث الآحاد إذا ما تعارضت معه، فمحمد بن أبي بكر بن محمد بن حزم كان يُعمل هذا المبدأ الفقهي في أحكامه وهو على قضاء المدينة(١٤٣٤)، وكذا كان منهج مالك في مذهبه بدليل رده لحديث ابن عمر "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار.."، بزعم "أنه رأى أهل المدينة على العمل بخلافه"(١٤٣٥). ويبرر ربيعة بن عبد الرحمن – المعروف بربيعة الرأي– هذا المنهج بحجة "ألف عن ألف خير من واحد عن واحد"(١٤٣٦)، يعني بذلك أن ما أجمع عليه أهل المدينة جيلاً بعد جيل، يتصف بخاصية التواتر التي تفتقر إليها أحاديث الآحاد.

= أهل العلم ببلدنا". ينظر: الموطأ، ج١، ص ١٣، ١١١، ١٥٢ ،٢٤٦، ج٢، ص٥٠٣ ، ٥٠٦.

(١٤٣٢) الفسوي: المصدر السابق ج١ ص٤٣٨.

(١٤٣٣) المصدر نفسه ج١ ص٤٤٣، ٤٤٤.

(١٤٣٤) الطبري: المنتخب ص٦٤٩.

(١٤٣٥) موطأ مالك، حديث رقم ١٣٤٩ ج٢ ص٦٧١.

(١٤٣٦) محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، القاهرة: دار الفكر العربي، ب. ت، ص٣٧٤، ٣٧٥.

على أية حال لم يقتصر توظيف هذا المبدأ الفقهي عند حدود دراسات الفقه، فقد بدرت محاولة خرجت بهذا المبدأ إلى حيز دراسات السيرة النبوية، وتستند فكرة هذه المبادرة إلى أن أهل المدينة "أعلم الناس بالمغازي.. لأنها كانت عندهم"[١٤٣٧]. وعلى هذا فالناس تبعٌ لأهل المدينة في المغازي لاسيما إذا أجمعوا على أمر منها، لكونه الثبت الذي لا شك فيه، ولا اعتبار لمن خالف هذا الإجماع أو شذ عنه في باقي الأمصار.

وقد جسد هذه المبادرة مؤرخ المغازي الأشهر محمد بن عمر الواقدي حيث اعتمد هذا المبدأ في نقد وترجيح الكثير من مرويات السيرة النبوية، ولعل سبب مجيء المبادرة من قِبل الواقدي؛ لكونه من أبرز تلاميذ مالك وأعلمهم بمسائله في الفقه، لذا كان لابد أن يكون لهذا المبدأ الفقهي حضوره القوي في وعي الواقدي، هذا فضلاً عن وعيه بملابسات تجربة أستاذه مالك بشأن منهج الجرح والتعديل ونقد الرجال، والتي جاءت كرد فعل لسوءات ظاهرة الوضع التي وفدت من المشرق[١٤٣٨].

ومن المؤكد أن الواقدي لمس شيئاً من ذلك في مجال المغازي، خاصة بعد أن

(١٤٣٧) ابن تيمية: مقدمة في علم التفسير بيروت: دار مكتبة الحياة، ب. ت، ص٢٣.

(١٤٣٨) حدثني عبد الله بن سلمة بن أسلم قال: ما كنا نتهم أن أحدا يكذب على رسول الله ﷺ متعمدا، حتى جاءنا قوم من أهل المشرق فحدثوا عن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها، فالتقيت أنا ومالك بن أنس فقلت: يا أبا عبد الله والله أنه لينبغي لنا أن نعرف حديث رسول الله ﷺ ممن هو وعمن أخذنا، فقال: صدقت يا أبا سلمة فكنت لا أقبل حديثاً حتى يسند لي، وتحفظ مالك بن أنس الحديث من أيامئذ...". الخطيب: الكفاية ص٣٩٤.

استقر بالعراق وخالط أهله وعلماءه[١٤٣٩]، فكان لابد من مجابهة ذلك بمبدأ إجماع أهل المدينة في نقد وتقويم ما يعرض عليه من مرويات في هذا الشأن. وهذه نماذج لبعض النصوص التي تثبت ذلك:

روى ابن سعد من طريق الشعبي: أن إسرافيل كان مع الرسول ثلاث سنين، ثم عزل عنه وأقرن به جبريل، وقد عرضت هذه الرواية على الواقدي فانتقدها استناداً لكون أهل العلم بالمدينة على خلاف ذلك فيقول: "ليس يعرف أهل العلم ببلدنا أن إسرافيل قرن بالنبي ﷺ وإن علماءهم وأهل السيرة منهم يقولون: لم يقرن به غير جبريل من حين أنزل عليه الوحي إلى أن قبض ﷺ"[١٤٤٠]. وبشأن تحديد أسماء أول من دعاهم الرسول ﷺ من الأوس والخزرج إلى الإسلام، ذكر الواقدي العديد من الروايات، إلا أنه رجح إحداها اعتباراً لإجماع أهل المدينة فيقول: "..هذا عندنا أثبت ما سمعنا فيهم، وهم المجتمع عليه"[١٤٤١].

وبشأن تحديد أول لواء عقده رسول الله ﷺ في الإسلام يقول الواقدي: "وهو الخبر المجمع عليه عندنا: إن أول لواء عقده رسول الله ﷺ لحمزة بن عبد المطلب"[١٤٤٢]. كما اعتمد الواقدي على إجماع أهل المدينة في نقد من روى أن الرسول ﷺ ضرب لسعد بن عبادة بسهم يوم بدر فيقول: "وليس ذلك

(١٤٣٩) ينظر: الطبري: التاريخ، ج٢ ص١٥٩.

(١٤٤٠) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص١٩١.

(١٤٤١) ابن سعد: الطبقات، ج١ ص٢١٩.

(١٤٤٢) المصدر نفسه ج٣ ص١٠.

بمجتمع عليه ولا ثبت.."[١٤٤٣]. كذلك اعتماده لهذا المعيار في نقد ما رواه الشعبي عن أبي مرحب من أن عبد الرحمن بن عوف كان رابع أربعة في قبر رسول الله ﷺ فيقول: "وهذا الحديث لا يعرف عندنا ولا يعرف أبو مرحب، والثبت عندنا وعند أهل بلدنا ما حدثني معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب.."[١٤٤٤].

ومن الواضح أن هذا المعيار لاقى قبولاً لدى بعض مؤرخي السيرة من غير أهل المدينة، ولعلنا نلحظ ذلك مثلاً مع ابن سعد عندما خطّأ النسابة ابن القداح في زعمه بأن أحد الصحابة شهد بدراً، فيقول[١٤٤٥]: "ولم يذكر ذلك محمد بن إسحاق وموسى بن عقبة وأبو معشر ومحمد بن عمر فيمن شهد عندهم بدراً، ولا أظن ذلك بثبت؛ لأن هؤلاء أعلم بالسيرة والمغازي من غيرهم". وهناك أيضاً ابن عبد البر[١٤٤٦] ففي معرض حديثه عن نسب الرسول ﷺ يقول: "..وما ذكرنا من إجماع أهل السير والمغازي والعلم بالأثر يغني عما سواه..".

الجانب النقدي في منهج الإسناد الجمعي:

بيّنا من قبل فكرة ابتكار منهج الإسناد الجمعي من قبل مؤرخي السيرة النبوية الأوائل، وكشفنا عن أهمية دوره في نقل وتوثيق أخبارها، ويتبقى بشأنه أن نبيِّن أهميته بالنسبة لمتن أخبار هذه السيرة، حيث سيتبين أن مقاصده لا

(١٤٤٣) المصدر نفسه ج٣ ص٦١٤.

(١٤٤٤) المصدر نفسه ج٦ ص٥٩. . ، ينظر كذلك: الواقدي: المغازي، ج١ ص ٥٣، ج٣ ص١١، ١٧، ٤٥.

(١٤٤٥) ابن سعد: المصدر السابق ج٣ ص٦٢٧.

(١٤٤٦) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج١ ص ٢٦.

تنحصر فقط في استيعاب التراكم الهائل لمرويات العديد من أحـداث الـسيرة النبوية والتي يتعذر عرضها ونقلها وفق منهج الإسناد التقليدي، بل له دور آخر غاية في الأهمية يتصل بشكل أساسي بالمتن لاسيما في جانب النقد.

أما عن طبيعة هذا الدور فيمكن الوقوف عليه، لو اضطلعنا بتحليل الـنص التاريخي للسيرة النبوية والمستخرج من الموارد المتضمنة هذا الإسناد، إذ سيتضح أنها مجموعة من الخطوات المنهجية التي لا تختلف كثيراً في جوهرها عما يمـارس في الوقت الراهن من خطوات في كتابة البحـوث التاريخيـة، ذلـك أن أولى خطوات منهج الإسناد الجمعي توجه لجمع المادة التاريخية الخاصة بحدث ما من المصادر المختلفة. ونلمس تحقق هذا الإجراء مع الواقدي عنـدما طلـب منـه تلاميذه أن يحدّثهم عن غزوة "أحد"، بواسطة منهج النقل التقليـدي، فأتـاهم بالمادة التاريخية التي جمعها عن هذا الحدث في "عشرين جلداً"، وفي رواية أخرى "مائه جلدة"[١٤٤٧].

ثم يأتي الإجراء الثاني: وتقوم فكرته على إعمال النظر في المـادة التاريخيـة المجموعة، ثم فرزها ونقدها طلباً لتحقيق هدفين:

الأول: تحديد المضمون المُجمع عليه لدى كل المصادر. والشاهد على ذلك أداء عروة بن الزبير عن إسناده الجمعي بعبارة " يصدق كل واحد منها حديث صاحبه"[١٤٤٨]، حيث تدل على أن ثمة اتفاقاً عاماً حول مضمون الروايـة، وإن كانت لا تعني بالضرورة اتفاقهما بشأن كافة تفاصيل الحدث.

(١٤٤٧) ابن سيد الناس: عيون الأثر ج١ ص٢٥.

(١٤٤٨) أحمد: المسند، ج٤ ص٣٢٣، ابن حجر: الفتح ج٥ ص٣٢٩.

الثاني: تحديد الجزيئات التي يتفرد بها كل مصدر عن الآخر. والقرينة الدالة عليها عبارة عروة التي وردت في إسناده: "يزيد أحدهما على صـــاحبه"[١٤٤٩]، وهي واضحة في الدلالة على أن الطريقين اللذين نقل عنهما عروة تفرد كـــل منهما عن الآخر بزيادات، وهذه الزيادات استعان بها عروة لجبر مـــا يكتنـــف الرواية بوجه عام من نقص في التفاصيل؛ طلبا لاكتمال مادة الحدث التاريخي.

أما الإجراء الثالث والأخير: فيمكن تسميته بمرحلة "بناء النص التاريخي". وبناء هذا النص يرتبط ارتباطاً مباشراً بتحديد المضمون الذي أجمعـــت عليـــه النصوص، وكذا تحديد الجزئيات التي يتفرد بها كل مصدر عن الآخر، حيث إنه ينهض بالمضمون المجمع عليه كأصل وهذه هي أهم مرحلـــة في بنـــاء الـــنص التاريخي؛ لأن هذا المضمون الذي أجمعت عليه المصادر المختلفة -حتى وإن كان بينها مصادر ضعيفة- تدل على أن لهذا المضمون أصلاً صحيحاً. وهنا ينـــهض هذا المضمون كمعيار نقدي، حيث يستبعد على أساسه الروايات أو التفاصـــيل الشاذة التي تتعارض معه.

أما الجزئيات التي يتفرد بها كل مصدر عن الآخر، فهي من باب الزيادات على الأصل المجمع عليه، والمفترض فيها أنها لا تتعارض معه بعكس الروايـــات الشاذة، بل يمكن أن تضيف إليه، حيث يمكن أن يُطعّم بها المضمون المجمع عليه (الأصل) بهدف استكمال جوانب النقص التي تعتريه في التفاصـــيل التاريخيـــة، وهذه الخطوات تتضح بجلاء في ممارسات الواقدي لمنهج "الإسناد الجمعي".

(١٤٤٩) أحمد: المسند، ج٤، ص٣٢٣، ٣٢٦.

المنهج الميداني.. وقبول أخبار السيرة النبوية:

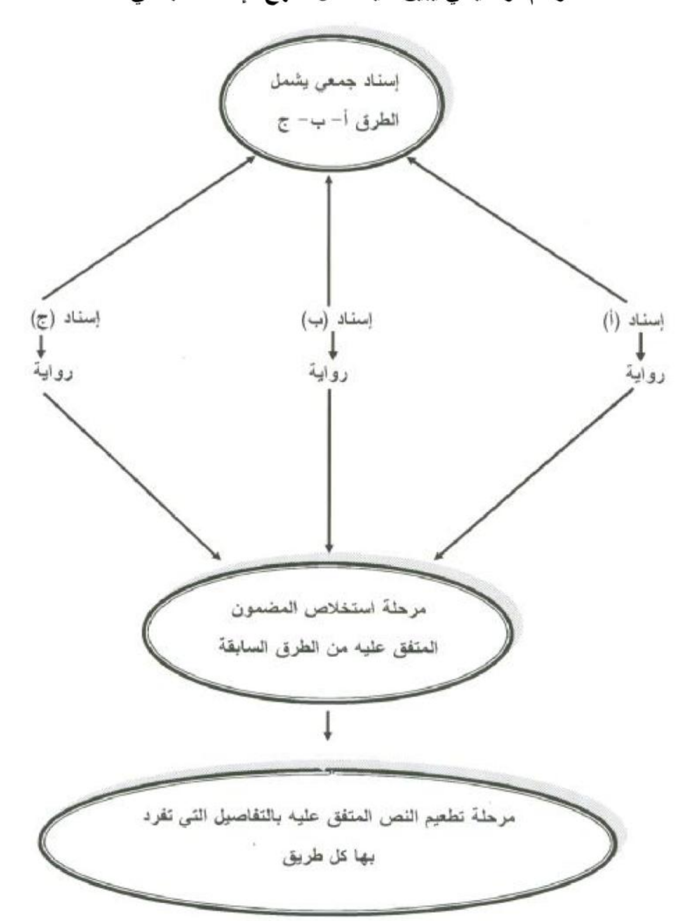
اقترن هذا المنهج في الأساس بدراسات المغازي، وتقوم فكرته على أن المؤرخ يضطلع بإجراء مطابقة بين الرواية التاريخية حسبما ينقلها الرواة لغزوة ما، وبين الموضع أو المكان الذي شهد هذه الغزوة، كمحاولة للتحقق من مدى تصديق واقع المكان الذي شهد المعركة للنص التاريخي الذي تحدث عنها، أو بعبارة أخرى لقياس مدى تطابق الرواية التاريخية مع معطيات المكان الذي وقعت فيه الأحداث، طلباً للتثبت من صحة ما تضمنته الرواية من أخبار.

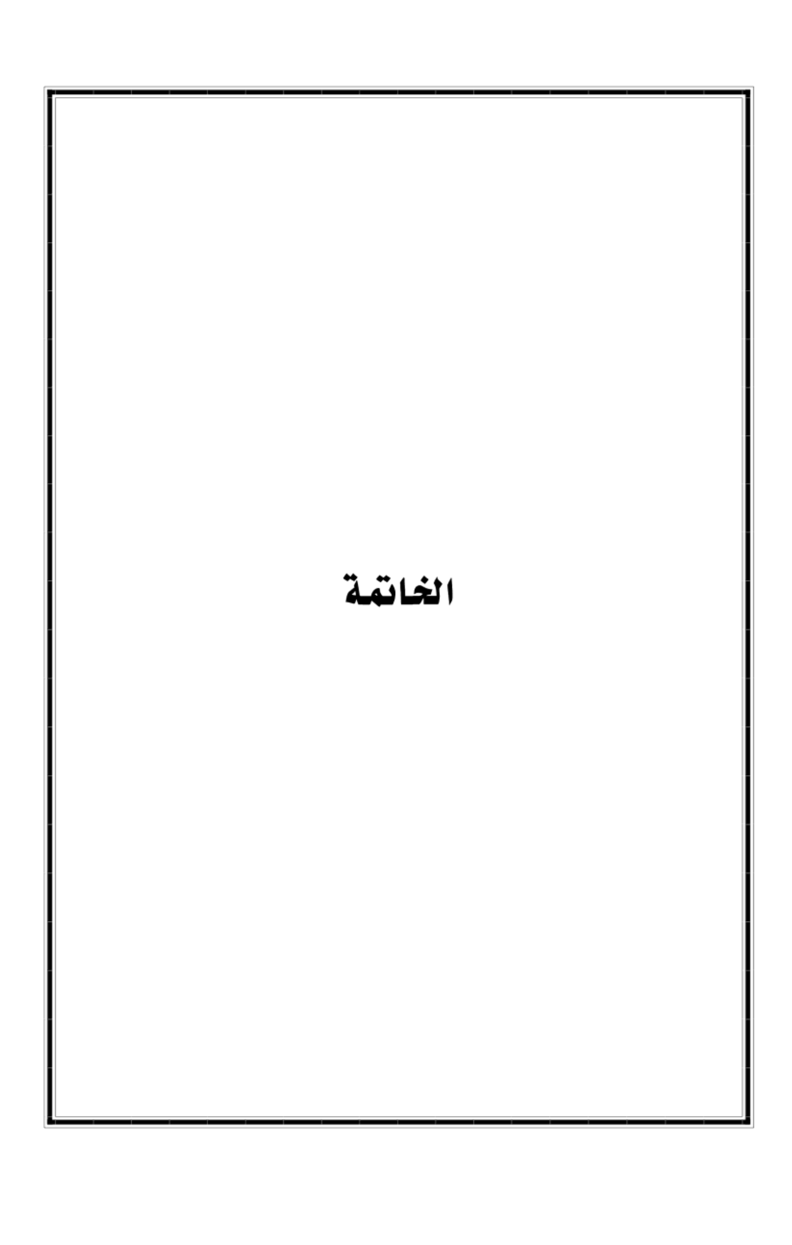
ويعد الواقدي أول من مارس هذا المنهج من مؤرخي المدينة، كما يتضح ذلك بجلاء في مقولته: "ما أدركت رجلا من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء، ولا مولى لهم إلا سألته: هل سمعت أحداً من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل؟ فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه.. وما علمت غزاة إلا مضيت إلى الموضع حتى أعاينه"(١٤٥٠)، حتى مواقع الغزوات التي نشبت خارج المدينة، فيقول هارون الفروي (ت٢٥٢هـ): "رأيت الواقدي بمكة ومعه ركوة فقلت: أين تريد؟ قال: أريد أن أمضي إلى حنين حتى أرى الموضع والواقعة"(١٤٥١). وتأمل مقولة الواقدي: "حتى أرى الموضع والواقعة"، وكأنه يوجه نظرنا إلى أنه كان يتخيل ويستحضر أحداث المعركة من خلال عرضها على الموقع الذي شهدها.

(١٤٥٠) الخطيب: تاريخ بغداد، ج٣، ص٦، ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج١، ص١٨.

(١٤٥١) المصدر نفسه، ج٣، ص٦، المصدر نفسه، ج١، ص١٨.

رسمٌ توضيحي يبين آلية عمل منهج الإسناد الجمعي





الخاتمة

نتائج البحث

أولاً: أوضحت الدراسة أهمية القرآن الكريم كمصدر للسيرة النبوية، من حيث أن النص القرآني ينطوي على الحقيقة المطلقة فيما عرضه من مادة تاريخية متعلقة بهذه السيرة، فنهض بذلك عامل ضبط يقوَّم علـــى أساســـه أداء المحدِّثين والمؤرخين في مؤلفاتهم وكتاباتهم عن السيرة. كما تبين أن القرآن الكريم كانت له غاية من وراء عرض جوانب من أحداث السيرة النبوية، وهي استلهام العبرة والعظة، ولأجل أن يحقق القرآن هذا المقصد عـــول على منهجين أساسيين هما: "الانتقاء " و"التجريد". كما تبين أن هـــذه المنهجية القرآنية نهضت بالبحث التاريخي في مجال السيرة النبوية في نطاق ما يسمى" علم التفسير بالمأثور " وذلك من خلال أدواته الممثلة في معرفة أسباب النزول، ومعرفة المكي والمدني، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وبهـــذا عُدت مصنفات التفسير بالمأثور من مصادر السيرة النبوية حيث أمـــسك المحدِّثون بناصية الكتابة فيها.

ثانياً: أثبتت الدراسة عمق الصلة بين الحديث والسيرة النبوية، وهـــذه الـــصلة جعلت من مادة السيرة أساساً في مادة الحديث الشريف، وهو ما انعكس منهجيا على روايات السيرة في نطاق كتب الحديث حيث أفـــادت مـــن القواعد المنهجية التي عولجت بها نصوص السنّة سواء على صعيد النقـــل والتوثيق أو على صعيد القبول و الرد. كما تبين من الاستقراء أن المقصد

الفقهي للمحدِّثين داخل نطاق كتب الحديث كان هو الموجه لمادة السيرة النبوية، حيث تعاملوا معها على أساس منهجي: "الانتقاء" و"التوظيف الفقهي"، إذ لم يَعْن المحدِّث -في الغالب- من أحداث السيرة إلا الموطن الذي يحوي أحكاماً فقهيه، حيث يشرع في توظيفه فقهياً من خلال توزيعه على الأبواب الفقهية التي تلائمه. وقد تبين أن هذه المنهجية انعكست على بِنْية الرواية التاريخية للسيرة إذ لم تعد تنتظم في بناء موضوعي متكامل ومتسلسل تاريخياً، بل قُطّعت وجُزّئت على حسب أبواب الفقه. كما أظهرت الدراسة أن المادة التاريخية للسيرة النبوية في كتب الحديث ليست في مستوى واحد من حيث الصحة والاعتماد، فمنها من اشترط مؤلفوها فيها الصحة كما هو حال الصحيحين، ومنهم من تساهل فجمع إلى جانب الروايات الصحيحة روايات أدنى منزلة كما هو شأن بعض كتب السنن، إذن فقيمة روايات السيرة في كتب السنّة تتوقف على شرط المؤلف في هذه الكتب.

ثالثاً: أوضحت الدراسة أبعاد العلاقة بين مصطلح السيرة ومصطلح المغازي على الصعيد التاريخي. كما تبين أن المحدّثين شاركوا المؤرخين في كتابة هذا النمط التاريخي، وكان لذلك آثاره المنهجية الواضحة في رواية السيرة في نطاق كتب السير والمغازي، حيث طبقت قواعد توثيق رواية الحديث على مروياتها، كما أُجريت أيضاً قواعد منهج الدراية الخاصة بنقد الحديث على الكثير من أخبارها، وإن لم تلق نفس الاهتمام الذي نالته في إطار كتب الحديث. كما أوضحت الدراسة أن إرهاصات تدوين

تاريخ السيرة النبوية كانت في عهد الصحابة. كما تبين أيضاً أن المصادر التاريخية التي تناولت معالم السيرة في الحقبة المكية والمدنية كانت على نوعين: الأول فقصد فيه مؤلفو السيرة استقصاء جزئيات وتفاصيل مادتها. أما النوع الثاني دراسة مصادر السيرة فنحا فيه المؤرخون إلى الاختصار والإيجاز، وقد كشفت الدراسة عن الدوافع الباعثة على هذا النهج.

رابعاً: تم أيضا تناول نمط الدراسات التاريخية التي عنيت بالتأريخ لجزئيات من أحداث السيرة، فتتبعنا ملابسات نشأة هذا النمط وما جرى عليه من تطور، وتبيّن أن المؤرخين من خلال هذا الشكل التاريخي تناولوا جل موضوعات السيرة بدءاً من حياته حتى وفاته ﷺ من خلال دراسات رأسية معمقة.

خامساً: تناولت الدراسة كتب الدلائل والشمائل والخصائص كمصدر للسيرة النبوية، وقد تبين أن مقصد هذه المؤلفات هو الكشف عن الخصوصية والجوانب الذاتية في شخصية الرسول ﷺ، سواء على صعيد الجانب البشري المتعلق بصفاته الخُلقية والخِلْقية ولباسه ومأكله ومشربه..إلخ. أو على صعيد الجانب المتصل بنبوته كمعجزاته والشواهد الدالة عليها، والخصائص التي اختصه الله بها دون سواه من البشر.. وقد تبين أن المحدّثين كان لهم اليد الطولى في التصنيف في هذا الجانب من السيرة النبوية، ولكن هذه المصنفات لم ترق لمستوى كتب الحديث والسنن من حيث طرائق التوثيق، ومناهج النقد والتمحيص.

سادساً: كما تناولت الدراسة تاريخ المدن كمصدر للسيرة النبوية، فعرضت

لأبعادها في نطاق الكتب التي أرخت لمكة والمدينة أو لمدنٍ أخرى كتاريخ مدينة دمشق. وقد تبين أن مؤلفي تاريخ مكة والمدينة، لم يتناولوا السيرة النبوية على نفس النسق التقليدي لمؤرخي السير والمغازي، ولكنهم أرخوا لها من خلال المعالم والآثار المرتبطة بأحداث السيرة، إذن فمصادر تاريخ المدن (مكة والمدينة) تمثل تأريخاً للسيرة من خلال معطيات المكان والآثار. كما تبيّن أن المحدِّثين والمؤرخين أسهموا في التصنيف في هذا المجال التاريخي، وكان من نتيجة ذلك أيضاً أن وظفت في كثير من الأحيان قواعد أصول الحديث في مجالي الرواية الدراية في توثيق ونقد العديد من أحداث السيرة النبوية، وإن لم ترق بطبيعة الحال لمستوى كتب الحديث.

سابعاً: تناولت الدراسة أيضاً السيرة النبوية في نطاق نمطي التاريخ العالمي ونمط التاريخ الإسلامي العام، حيث تبين أن السيرة النبوية مثلت النواة التي تَشكل منها نمط التاريخ العالمي. كما اتضح أيضاً أن حقبة السيرة النبوية وُضعت في بنيّه نمط التاريخ العالمي لتخدم فكرة وحدة الرسالات فضلاً عن وحدة التاريخ الإنساني. أما على صعيد التاريخ الإسلامي العام فالسيرة مثّلت الحلقة الأولى والأهم من حلقات هذا التاريخ، حيث يعني المؤرخ في هذا النمط بالتأريخ لأحداث التاريخ الإسلامي من القرن الأول الهجري حتى عصره دون أن يتعرض لفترة "المبتدأ". وقد تبين أن التصنيف في هذين المجالين لم يكن قاصراً فقط على طائفة الإخباريين، بل زاحمهم فيه أيضاً المحدِّثون أو ما يمكن أن يطلق عليهم "المؤرخين المحدِّثين"، وقد انعكس ذلك على الرواية التاريخية للسيرة النبوية حيث طُبق عليها قواعد

مصطلح الحديث لاسيما في جانب النقل والتوثيق.

ثامناً: كشفت الدراسة عن أواصر العلاقة المعرفية بين السيرة النبوية وبين كتب التراجم والطبقات والأنساب، حيث تبيّن أن السيرة النبويـــة قـــد أُرِخ لأحداثها في بعض كتب الطبقات كما هي الحال في كتـــاب الطبقـــات الكبرى لابن سعد، وأيضاً كتب التراجم حيث رويت أخبارها من خلال تراجم الصحابة. كما أرخ للسيرة كذلك من كتب التراجم المعنية بطائفة معينة من الناس كما هو الحال مع ابن الجوزي في كتابه " صفة الصفوة". وكذا أُرِخ لها أيضا في كتب التراجم العامة كما هو شأن كتاب "الـــوافي بالوفيات" للصفدي. أما كتب الأنساب فعرضت هي الأخرى لجوانـــب من السيرة النبوية، لاسيما المصنفات التي تناولت أنساب الصحابة.

تاسعاً: أوضحت الدراسة أن نمط تاريخ الخلفاء نمض هو الآخر كأحد مـــصادر السيرة، وإن كان التأريخ للسيرة من خلاله ضعيف الحضور والانتـــشار قياساً بأنماط التأليف الأخرى، وقد وقفت الدراسة على علة اعتناء المؤرخ بالتأريخ لحقبة السيرة ضمن إطار تاريخ الخلفاء. كما تبيّن أن من اضطلع بكتابة السيرة النبوية داخل نطاق هذا النمط التاريخي كانوا أيـــضاً مـــن طائفة المؤرخين المحدّثين كابن حبان، وابن حزم، والكلاعي..وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على رواية السيرة داخل هذه المصنفات في جانب النقد والتوثيق.

عاشراً: تم الكشف من خلال "منهج سزكين" عن مادة ضافية خاصة بالعديـــد من مصنّفات كتب السيرة المفقودة، وهو ما أتاح إلقاء الـــضوء عليهـــا،

والتعرف على مناهج مؤلفيها في التعامل معها من خلال تلك المصنفات.

الحادي عشر: أما عن موضوع الموازنة بين منهجية المحدِّثين والمؤرخين في التعامل مع مادة السيرة النبوية، ففيما يخص جانب التوثيق أخبار السيرة النبوية تبيّن أن أداء المحدّث في نطاق كتب الحديث، تميز عن أداء المؤرخ في كتب السيرة والتاريخ بالدقة والصرامة في تطبيق قواعد أصول الحديث في مجال الرواية، فوجدنا المحدّث يحرص على نقل وتوثيق أخبار السيرة بأعلى وأرقى الطرق لاسيما "السماع" و "العرض"، ولم يتحمل بأدناها منزلة إلا في حالات نادرة. أما المؤرخ فهو وإن تحمل مروياته في بعض الأحيان بأعلى الطرق منزلة، إلا أنه توسع في النقل المباشر بالطرق الأقل مرتبة لاسيما طريق "الوجادة" أو أطلق عليه حديثاً الوثيقة.

الثاني عشر: فيما يتعلق بجانب نقد السند والمتن لوحظ أيضاً أن المحدِّث في نطاق كتب الحديث كان أشد حرصاً على إعمال قواعد الدراية في نقد وتمحيص مرويات السيرة، بخلاف المؤرخ الذي نزع إلى التساهل في تطبيق هذه القواعد في كتب السيرة والتاريخ، فإذا كان في أحيان يطبق هذه القواعد، ففي أحيان أخرى يُعرض عن تطبيقها.

الثالث عشر: وقفت الدراسة على تفسير للظاهرة السابقة، حيث أرجعت ذلك إلى طبيعة المقاصد والغايات في مجال التصنيف في كل من كتب الحديث وكتب السيرة والتاريخ، فعلى صعيد الأولى تبين أن المقصد الفقهي كان هو الموجه لأداء المحدّث منهجياً في التعامل مع مادة السيرة النبوية، على اعتبار أنها تمثل له منهلاً ومورداً لاستنباط الأحكام الفقهية، وعلى هذا

فالتشدد في تطبيق قواعد التوثيق ومناهج النقد هو الواجب في حقهم. أما على صعيد كتب السيرة والتاريخ فالغاية التاريخية ممثلة في بناء نص تاريخي مكتمل التفاصيل -وإن جار ذلك على شروط الصحة والقبول- كانت هي المحددة للأداء المنهجي للمؤرخ حيال مادة السيرة النبوية، ومن ثم كان الأولى به أن ينزع إلى التساهل والمرونة في تطبيقه لهذه القواعـــد، وقـــد اتضح ذلك بجلاء في توسع المؤرخ في رواية الأخبار الضعيفة، بل وصل به الأمر تجاوز القواعد المقررة في تطبيق بعض المناهج، كما هي الحـــال في تعامل بعضهم مع "منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة.

الرابع عشر: تبيّن كذلك من خلال الدراسة أن الأداء المنهجي للمؤرخ في تعامله مع مادة السيرة النبوية لم ينحصر داخل إطار المنظومة المنهجية المقررة في علم مصطلح الحديث، بل حاول المؤرخ أن يبتكر أدوات منهجية جديدة يدعم بها الغاية التاريخية بدرجة أكبر، وتجسد ذلك في ثلاثة مناهج رئيسة وهي:

- إجماع أهل السيرة والمغازي في نقد مرويات السيرة.
- ومنهج الإسناد الجمعي لتوثيق ونقد أخبار السيرة.
- المنهج الميداني في تحقيق مرويات السيرة.

الملاحـق

الملحق الأول: أواصر العلاقة بين السُّنَّة والسيرة النبوية.

الملحق الثاني: التعريف بمنهج سزكين.

الملحق الثالث: زَعمُ أنّ رِوَايةَ الحديث كانت بدايتُها شفهيةً فقط.

الملحق الأول

أواصر العلاقة بين السنَّة والسيرة النبوية

هذا الملحق ببيان العلاقة بين مادة السنَّة والسيرة، للكشف عن مدى قـــوة الصلة بينهما على صعيد المنهج والموضوع، وقد بدا مستحناً أن نبدأ بإيـــضاحها من زاوية الجانب الغوي، ثم نتبعه ببيان الجانب الاصطلاحي.

فمن حيث اللغة فثمة علاقة ترادف حيث يدل معنى أي منهما على الآخر، فالسنّة لغة هي: الطريقة والسيرة سواء كانت محمودة أو سيئة(١٤٥٢).

أما على الصعيد الاصطلاحي فهي علاقة امتزاج وتلاحـــم، إذ لا ســـبيل لانفصام أحدهما عن الآخر، ومرد ذلك لظاهرة التوحد المعرفي بينهما من حيث الموضوع، فمادة السيرة مكون أصيل لموضوعات السنَّة والحديث.

إن من يمعن النظر في طبيعة مادة السيرة والمغازي، سيلحظ أنهـــا مثلـــت البوتقة التي اجتمعت من خلالها مادة التاريخ والحديث، فإذا كان نمـــط الـــسير والمغازي في أول أشكال الكتابة التاريخية، وأولاها اهتماماً لدى المعنيين بالفكر التاريخي عند المسلمين، فهذا النمط مثّل في الوقت نفسه أحد أهم الروافد الـــتي نهل منها الحديث الشريف مادته، بل وأحد أهم موضوعاته المعنية بالبحث فيها.

فالمجال الذي تبحث فيه السنّة يتمثل فيما "أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل

(١٤٥٢) مختار الصحاح، ص ١٣٣.

أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقُية، أو سيرة سواء كانت قبل البعثة أو بعدها"[١٤٥٣].

ويرى البعض أن الغاية من الحديث الشريف تكمن فيما "يستدل به على صحيح الدين، إما أن يكون بقوله أو فعله أو إقراره، وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة مثل تحنثه بغار حراء، ومثل حسن سيرته لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال.. ومثل المعرفة بأنه كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ، وأنه كان معروفا بالصدق الأمانة، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع الناس في المعرفة بنبوته وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيرا، ولهذا يذكر مثل ذلك في كتب سيرته.. وهذا أيضاً يدخل في مسمى الحديث.."[١٤٥٤].

إذن ففي ضوء كلا النصين يتبين أن مادة السيرة النبوية مكون أصيل للبنية المعرفية للحديث والسنَّة، وعلى هذا فليس مستغربا أن يصف الحاكم (ت٤٥٠هـ)[١٤٥٥] علم المغازي[١٤٥٦] بكونه "من العلوم التي لا يستغني عنها عالم". كما لم يكن من قبيل المصادفة أن يفرد أصحاب مصنفات الحديث أبواباً فقهية مستقلة خاصة ببعض جوانبها؛ فأفرد البخاري -مثلاً- في الصحيح باباً معنوناً بـ"المغازي"، وكذلك أفرد مسلم في صحيحة باباً بعنوان "الجهاد

(١٤٥٣) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث بيروت: دار الكتب العلمية، ب. ت، ص٣٨.

(١٤٥٤) المصدر نفسه ٦٤.

(١٤٥٥) معرفة علوم الحديث ص٢١٨.

(١٤٥٦) مصطلح المغازي كان يستعمل مرادفاً للسيرة، ينظر: الفصل الثالث من الباب الأول.

والسير". كما أفرد أبواباً عن مولده، ومبعثه، ونزول الوحي، وكيفياته..

أما على الصعيد المنهجي، فلم تقف علاقة السيرة النبوية بالحديث الشريف عند حدود كونها مكوناً أصيلاً لمادته، بل هي أيضا مقوم من أهم المقومات التي يُبنى عليها منهج أصول الحديث ومصطلحه، فبدونها يعجز علم المصطلح عن القيام بدوره المنوط به من حيث التمييز بين المقبول والمردود من الأحاديث والمرويات سنداً ومتناً.

ففيما يتعلق بأهميتها بالنسبة للسند فالسيرة تعد من أهم السبل في التعرف على الصحابي، وهذا أمر جد هام بالنسبة لعلم أصول الحديث، لكون هذا الأمر ضرورياً في بيان اتصال السند من عدمه. أما عن أهمية السيرة بالنسبة لمتن الحديث، فنقف على ذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا: الحقائق التاريخية في السيرة من أهم المقاييس التي لا يمكن أن يُستغنى عنها للكشف عن الكذب في متن الحديث، ومثال ذلك الحديث الذي رواه أنس بن مالك، قال: "أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري فصافحه النبي ﷺ.".. وقد علق ابن الجوزي بالنقد على هذه الجزئية من الرواية قائلاً: ".. هذا الحديث موضوع وما أجهل واضعه بالتاريخ، فإن سعد بن معاذ لم يكن حياً في غزوة تبوك، لأنه مات بعد غزاة بني قريظة من السهم الذي رمي به يوم الخندق، وكانت غزاة بني قريظة في سنة خمس من الهجرة، فأما غزاة تبوك فكانت في سنة تسع.."[١٤٥٧].

(١٤٥٧) ابن الجوزي: الموضوعات الكبرى، ج٣، ص ٣٢.

ثانياً: مادة السيرة هي المعول عليها في معرفة الناسخ والمنسوخ في لحديث[١٤٥٨]، يقول العراقي (ت ٨٠٦هـ): "النسخ لا يصار إليه بالاجتهاد، إنما يصار إليه عند معرفة التاريخ".

ثالثاً: السيرة دون غيرها هي المعول عليها في بيان ومعرفة أسباب ورود الحديث، مثال ذلك حديث جابر بن عبد الله المتفق عليه قال: "قال رسول الله ﷺ الحرب خدعة"، وكان سبب ورود هذا الحديث الحادثة التي رواها ابن أبي شيبة عن عروة قال: كان في أصحاب رسول الله ﷺ رجل يقال له مسعود، وكان نماما، فلما كان يوم الخندق بعث أهل قريظة إلى أبي سفيان أن ابعث إلينا رجالاً يكونون في آطامنا، حتى نقاتل محمداً مما يلي المدينة، وتقاتل أنت مما يلي الخندق فشق ذلك على النبي ﷺ أن يقاتل من وجهين، فقال لمسعود: يا مسعود إنا نحن بعثنا إلى بني قريظة أن يرسلوا إلى أبي سفيان فيرسل إليهم رجالا، فإذا أتوهم قاتلوهم، قال: فما غدا أن سمع ذلك من النبي ﷺ فما تمالك حتى أتى أبا سفيان فأخبره، فقال: صدق والله محمد فلم يبعث إليهم أحدا"[١٤٥٩].

رابعاً: مادة السيرة معين لا غنى عنه لشرح وتفصيل ما روي موجزاً ومجملاً من أحاديث الرسول ﷺ الخاصة بموضوعات السير والمغازي والتفسير والفتن،

(١٤٥٨) والنسخ في الاصطلاح معناه: رفع الشارع حكما متقدما بحكم متأخر عنه. انظر: السيوطي: التدريب، ج ٢، ص١٩٠.

(١٤٥٩) السيوطي: أسباب ورود الحديث، تحقيق: يحيى إسماعيل، القاهرة: دار الوفاء، ط١، ب. ت، ص٣٢٦، ٣٢٧.

فإذا ما تتبعنا مثلا شرح الأحاديث التي وردت في هـــذه الموضـــوعات في مصنف كـــ"فتح الباري" لابن حجر، سنلحظ أنه يعول بشكل أساســـي في شرحه لمرويات هذه الموضوعات على الأعمال التاريخية لكل من عروة ابن الزبير، وابن شهاب الزهري، وموسى بن عقبـــة، وابـــن إســـحاق، والواقدي، والطبري.. وغيرهم من المؤرخين[١٤٦٠].

(١٤٦٠) انظر على سبيل المثال: ابن حجر العسقلاني: فتح البـــاري ج٧ ص ٢٧٩-٥١٩، ج٨ ص ٣-١٥٣.

الملحق الثاني

التعريف بمنهج سزكين

نعني بمنهج سزكين، أي المنهج الذي اضطلع الأستاذ (فؤاد سزكين) بتقنين آلياته وتحديد طريقة أدائه، بهدف الكشف عن مرويات المصنّفات والمؤلفات التي فقدت في شتى فروع المعرفة الإسلامية.

وعن طريقة أداء هذا المنهج يقـول الأسـتاذ (فـؤاد سـزكين)[١٤٦١]: "تجمع كل أسانيد الكتاب الذي نبحـث مـصادره المباشـرة في جـزازات، وترتب هذه الجزازات وفق أسماء أحـدث الـرواة، وننطلـق مـن الاسـم الأول المشترك، باحثين عن الأفراد الآخرين منقبين عن مزيـد مـن الأسمـاء المشتركة، وآخر هذه الأسماء -أي المشتركة بين الأسـانيد المختلفـة- هـو اسم مؤلف المصادر التي استخدمت في الكتاب الذي نبحثـه، فـإذا كانـت أسماء الرواة تتفق في الاسم الأول ثم تختلـف بعـد هـذا، فهـذا الأول هـو مؤلف المصدر المستخدم.. وإذا كانت الأسمـاء مـشتركة في الحلقـة الثانيـة أو الثالثة مثلا، فهذا يعـني أن الأسمـاء الأولى المـشتركة هـم الـرواة، وأن الاسم المشترك الأخير السابق للتفرعات هو أسم مؤلف المصدر".

(١٤٦١) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج١ ص١١٧.

وإذا أردنا أن نبسط فهم هذه المقولة فليكن من خـــلال هـــذا النمـــوذج التوضيحي:

س **(ص)** ع

ل **(ص)** ن

ج **(ص)** و

فلو افترضنا أن هذه الرموز تعبر عن رواة موزعين على ثلاثة أسانيد مختلفة، تعنى مثلاً بنقل مرويات في مجال السيرة، فإذا طبقنا "منهج سزكين" على هـــذه الأسانيد للكشف عن المؤلف الذي فقد مصنفه، فيتحدد هذا المؤلـــف -مـــن وجهة نظر سزكين- في الراوي المشترك بين كل الأسانيد، وعلـــى مـــستوى الأسانيد الافتراضي التي أمامنا يتحدد في الراوي **(ص)** وهو ما يعني أن الـــرواة (س)، (ل)، (ج) هم التلاميذ الذين نقلوا عنه رواية هذا المصنّف. أمـــا الـــرواة (ع)، (ن)، (و) فيمثلون الموارد التي استقى عنها مادتـــه في المغـــازي، وبهـــذه الكيفية يتحدد المصنّف والمجال التاريخي الذي صنّف فيه.

غير أن ثمة إضافة نرى في عرضها زيادة في تفعيل أداء هذا المنهج؛ فـــأداء المنهج بالكيفية السابقة قد لا يعول عليه أحياناً في تحقيق المطلب المرجو منه؛ إذ لا يمكن مثلاً أن نغامر في إصدار حكم بكون ســـعيد بـــن المـــسيب (ت٩٣، أو٩٤هـــ) ومن هو على حاله نفسها، صنّف في المغازي لمجرد كونـــه الـــراوي المشترك بين عدد ليس بالكثير من الأسانيد. فالدلالة على هذا الأمر في أحـــسن حالاتها ظنية، وليست قطعية؛ ولذا فللارتقاء بأداء هذا المنهج للانتقال بنتائجـــه من نطاق الظن إلى دائرة اليقين، نرى أن يُدعم بأي من الوسيلتين الآتيـــتين أو

كليهما معاً:

أولاً: أن تكون مرويات الراوي المشترك من الكثرة بحيث تشمل الكثير من جوانب موضوع أو نمط تاريخي ما، مما يشي بأن هذه المرويات اقتُبِست عن مصنّف أو مؤلف.

ثانياً: التنقيب في كتب الفهارس وبين ثنايا المصادر عن المؤرخين وأسماء مصنفاقم للاسترشاد بها في جمع مرويات هذا المصنّف من بطون المصادر والمظان التاريخية وفق منهج "سزكين".

وعلى هذا الأساس فإن منهج "سزكين" مدعماً بالوسيلتين السابقتين، سيتيح لنا الكشف عن إخباريين ومؤرخين مغمورين أسهموا في التأريخ للسيرة النبوية، ناهيك عن أنه سيتسنى من خلاله القيام بعملية تحديد، وإن شئت قل: تصحيح لـ"نسبة" الكثير من الروايات، وذلك بالتعرف على مصادرها الأصلية التي اقتبست عنها.

الملحق الثالث

زَعْمُ أنَّ رِوَايَة الحديث كانت بدايتُها شفهيةً فقط

زعم بعض المستشرقين أن رواية هذه الأخبار بدأت شفهيةً، حتى أواســط القرن الثاني الهجري(١٤٦٢). كما أن منهم مَن زعم أن اختــراع الــورق أذن بانتهاء دور الرواية الشفهية الذي ظل مستمراً حتى القرن الثالث الهجري(١٤٦٣). وعضد بعضهم هذا الرأي استناداً إلى تفسير خاطئ لدلالة مصطلحي "حدثنا"، "أخبرنا"، بدعوى أنهما يدلان على نقل الرواية بطريق المشافهة المحضة، والتي لا دور فيها للتدوين(١٤٦٤). وكأن ثمة علاقة تضاد بين التدوين والمشافهة، مما يُفهم -على حدِّ هذا الزعم- أن وجود أحدهما يلغي وجود الآخر.

غير أن ما سبق تناوله من طرق لنقل رواية السيرة النبوية وتوثيقها، كشف، بما لا يدع مجالاً للشك، عن وجود أصول مدونة خاصة بالشيخ، وفروع مدونة مقابلة على هذه الأصول كانت بين يدي تلاميذه، وعلى هذه المدونات كـــان مدار نظرية أصول الحديث أو "أصول التاريخ" في جانب النقل.

كما تبيَّن أن استخدام الشيخ لمصطلحات السماع -"سمعت"، "حــدثني"، "أخبرني"- في أدائه، ليس معناها أنه يُحدِّث تلاميذه بشكل مطلق مـــن وحـــي

(1462) A. Minagana, An Important Manuscript of The Traditions of " Bukhari "(Cambridge, 1936) P. 21.

(١٤٦٣) "حب": دائرة المعارف (الإسلامية)، ج٩ ص١٢٩،١٣٠.

(1464) Margoliouth, Omar,s Instraction To The Kadi (Journal of the Royal Asiatic, 1910) P. 308 , Mingana, Op cit P. 21.

الذاكرة، فالشيخ في هذا المقام أمام خيارين؛ إما أن يحدّثهم من كتابه الذي بخطه وهو ما يعرف عند أهل الحديث بـ"الأصل"، أو يحدثهم من ذاكرته.

بل وصل الأمر ببعض علماء الحديث أن قدم أهمية الكتاب بالنسبة للمحدّث على الحفظ، فعن مروان بن محمد(١٤٦٥)، قال: "... لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كُتُب، فإن كانت فيه ثنتان، وأخطأته واحدة، لم يضره، إن كان صدْقٌ، وصحة كَتْبٍ، و لم يحفظ، ورجع إلى كُتُبٍ صحيحةٍ، لم يضره..."(١٤٦٦).

ولكن ليس معنى الخيار الثاني، أن الشيخ أسقط من اهتماماته عملية التدوين كلية؛ إذ لابد من امتلاكه لأصول مدونة تكون مرجعاً يعرض عليها حفظه، ونلمس ذلك في قول عبد الله بن عمرو بن العاص: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله -ﷺ- أريد حفظه"(١٤٦٧).

إذا فالشيخ لابد أن يتردد بين الفينة والأخرى على هذه الأصول لمران ذاكرته وتثبيت حفظه. كما تنهض هذه المدونات من ناحية أخرى كأداة للكشف عن آفات الذاكرة كالوهم والنسيان، فها هو يحيى بن سعيد الأنصاري المدني كان يروي حديثاً على وجهٍ خطأً، و لم يكتشف ذلك إلا بعد مراجعة أصوله(١٤٦٨).

أما طالب العلم كمتلقٍ؛ فموقعه من مدونات شيخه على أربعة أحوال:

(١٤٦٥) هو الحافظ العلامة أبو بكر مروان بن محمد الدمشقي الظاهري التاجر، قال عنه أبو معاوية الهاشمي: ما رأيت أخشع منه، مات سنة ٢١٠ هـ. انظر الذهبي: التذكرة، ج١، ص٣٤٨.

(١٤٦٦) الخطيب: الكفاية، ص ٣٤٠، ط. البابي الحلبي، المصورة عن ط. دار المعارف العثمانية.

(١٤٦٧) أحمد بن حنبل: المسند، ج٢ ص١٦٢.

(١٤٦٨) الخطيب: الكفاية، ص ٢٢٠.

أولاً: حالة "السماع"؛ والتي لابد فيها أن يكون مع الطالب مدونات مقابلة على أصل شيخه، يمعن النظر فيها أثناء القراءة عليه، طلباً لضبط الألفاظ والعبارات على نفس الكيفية التي سمع بها عن شيخه، دفعاً للوقوع في أخطاء التصحيف والتحريف.

ثانياً: حالة "العرض"؛ وفيها يعرض الطالب ما هو مدون في صحفه على الشيخ، ليصحح ما بها من أخطاء سواء كانت نتاج النقل أو تصحيفاً في الألفاظ.

ثالثاً: حالة "الإجازة"؛ وفيها لا يُجاز الطالب بمرويات وعتها ذاكرته، بل يجيزه شيخه -سواء مشافهة أو مكاتبة- بما دونه من صحف وعت مروياته الْمُجازة، وذلك بعد أن يتأملها الشيخ ليستوثق من صحة نسبتها إليه، وفي بعض الأحيان يتغاضى عن النظر فيها مكتفياً بإجازته.

إذن فصفوة القول فيما سبق أن عملية التدوين مثلت أساساً وأصلاً في بنْية قواعد نقل أخبار السيرة النبوية سواء أكانت في إطار مادة الحديث أو في إطار المادة التاريخية، حيث لا قوام لأداء هذه القواعد والقوانين إلا بالتدوين. والاستغناء عنه يعني تعطيل أدوات هذا العلم، ومن ثم انهيار دوره.

أضف إلى ذلك أن القول بتأخر ممارسة التدوين إلى منتصف القرن الثاني أو مبدأ القرن الثالث الهجري زعم غير صحيح؛ فقد تبين أن الوعي بدور التدوين كأساس لنقل ونشر المعرفة بدأ مبكراً في واقع المسلمين الثقافي منذ منتصف القرن الأول الهجري. وقد دلنا على ذلك تداول طرق "السماع"، و"العرض"، و"الوجادة " في النقل منذ عهد الصحابة. وعلى هذا فالتذرع بتأخر التدوين

كان مرتبطاً بتأخر ظهور ورق "الكاغد"[١٤٦٩]، مما أطلق العنان للمشافهة لتنفرد بنقل المعرفة أمر لا محل له من الصحة. صحيح أن ظهور "الكاغد" زاد من ممارسة التدوين على نطاق أوسع؛ نظراً لجودته ورخص ثمنه، ولكن ليس معنى ذلك أن ثمة عقبة كؤداً حالت دون ممارسة التدوين قبل ظهور الورق، فقد كان هناك العديد من المواد التي مورست من خلالها الكتابة، كالرق، أو الجلد، والعظام، والأكتاف، وعسب النخيل، وأوراق البردى. إلا أن البردى كان أكثر هذه الخامات استخداماً في الحركة الثقافية والعلمية قبل ظهور الورق. ويمكن تلمس هذه الحقيقة من خلال دلالات بعض الألفاظ التي كانت معروفة ومتداولة داخل الواقع الثقافي المدني وخارجه، كـ"الصحف"، و"الكتب"، و"الكراريس"، و"القراطيس" وهذه الألفاظ لا تطلق في الغالب إلا على أوراق البردى.

كما يمكن تلمس هذه الحقيقة أيضاً في الأعداد الضخمة من وثائق البردى العربي، المحفوظة في أشهر مكتبات العالم الأوروبية والعربية، التي بلغت -مثلاً- في المكتبة الأهلية بـ"فينا" بضع عشرات الآلاف، وتقع في مجموعة

(١٤٦٩) وتذكر المصادر أن بدء اختراع هذا النوع من الورق، كان على يد الصيني "تسي لن" عام ١٠٥م. أما عن بداية انتشاره في الأمصار الإسلامية فمع عام ١٣٣هـ، عندما قام حاكم سمرقند (زياد بن صالح) بغزو إقليم فرغانة، ونجح على إثر ذلك في أسْر ما يقرب من ٢٠ ألف أسير من بينهم بعض الأسرى الصينيين، وقد خيروا بين العتق أو الرق، فجعلوا مقابل عتقهم مباشرة حرفة من الحرف، كان من بينها حرفة صناعة ورق "الكاغد"، فتعلم منهم نفر من المسلمين سر هذه الصناعة، بل طلب منهم تشييد مصنع لهذا الورق بسمرقند، ومنها انتقلت إلى بقية البلدان الإسلامية. انظر ابن خلدون: المقدمة، ص٤٢١، ٤٢٢، أبا منصور عبد الملك ابن محمد الثعالبي: ثمار القلوب، القاهرة، ١٩٦٥م، ب. د، ص٥٤٣.

"الأرشيدوق" "راينر"، فقد حوت أكبر مجموعة بردى في العالم. فضلاً عن كونها تحوى أقدم بردية عربية يرجع تاريخها إلى عام ٢٢هـ[١٤٧٠]. بل هنـــاك مـــن المصادر ما يذكر أن ورق "الكاغد" عرف بالحجاز في حدود عام ٨٨ه، علـــى يد يوسف ابن عمرو المكي، بعد أن أجرى عليه تطويراً في خامات تصنيعه؛ كي يصبح أكثر تداولاً وانتشاراً[١٤٧١].

وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن النقل عن طريق المـــشافهة، لـــيس معناه نفي للتدوين، كما رسخ بأذهان بعض الدارسين. ولعل الباعث على هذا الزعم نظرتهم للمشافهة على أنها أسلوب بـــدائيّ في نقـــل المعرفـــة محفوفـــاً بالسلبيات، ينتهي دوره بتوافر التدوين وتوافر أدواته. إلا أن من يتأمل وظيفـــة المشافهة –حسب توجيه أهل الحديث–، سيلحظ أن لها دوراً محورياً جدّ مهـــم في حفظ النص وتوثيقه على نحو صحيح، فهي بمثابة صمام أمان يحمي طالـــب العلم أو المتلقي من الوقوع في أخطاء التصحيف والتحريف، نتيجـــة التعامـــل المباشر مع الصحف والمدونات، دون سماعها من الشيخ، أو عرضها عليه، ممـــا ينعكس بالسلب على المعنى الحقيقي المراد من النص، وبالتالي يُفضي إلى عـــدم فقهه على نحو صحيح. ومن هنا تنهض المشافهة كوسيلة وقائية من الوقـــوع في هذه الآفات. وعلى هذا فالعلاقة بين المشافهة والتدوين هي علاقـــة تكامـــل، وليست علاقة تضاد.

(١٤٧٠) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج٢، ص٤١٤.

(١٤٧١) الكتاني: التراتيب الإدارية، ج٢، ص٢٤٢.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

القرآن الكريم.

- **ابن الأثير: محمد بن عبد الواحد الشيباني (٦٣٠هـ):**

- أسد الغابة في معرفة الصحابة (نشر موقع الوراق).

- جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٨).

- الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

- **ابن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار (١٥١أو١٥٢هـ):**

- السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

- **ابن إسماعيل: حماد بن إسحاق بن إسماعيل البغدادي (ت٢٦٧هـ):**

- تركة النبي ﷺ، تحقيق: أكرم ضياء العمري (بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ).

- **الآمدي: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد (ت٦٣١هـ).**

- الإحكام، تحقيق: سيد الجميلي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ).

● **بحرق الحضرمي: محمد بن عمر بن بحرق (ت٩٣٠هـ):**

- حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار، تحقيق: محمد غسان نصوح عزقول (بيروت: دار الحاوي، ط١، ١٩٨٨م).

● **البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ):**

- الأدب المفرد (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم المدني (بيروت: دار الفكر، ب.ت).
- الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا (بيروت: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٧٨م).

● **البري: محمد بن أبي بكر البري التلمساني:**

- الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة (موقع الوراق).

● **ابن بكار:الزبير بن بكار بن عبد الله الأسدي (ت ٢٥٦هـ):**

- الأخبار الموفقيات، تحقيق: سامي مكي العاني (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢م).
- جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود شاكر(القاهرة مطبعة المدني، ط١، ١٣٨١هـ).
- المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ، تحقيق: سكينة الشهابي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ).

● **البلاذرى: أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ):**

- أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله (القاهرة: دار المعارف، ط٣، ب.ت).

- فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).

- **البيهقي: أبو بكر بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ):**

- دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطي قلعجي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ).

- **الترمذي: محمد بن عيسي الترمذي (ت٢٧٩هـ).**

- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ت).

-الشمائل النبوية، تحقيق: سيد عباس الجميلي (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤١٢ هـ).

- علل الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م).

- **ابن تيميه: تقى الدين أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨هـ):**

- مقدمة في أصول التفسير (بيروت: دار مكتبة الحياة، ب.ت).

- **ابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ):**

- المنهل الرويّ، تحقيق: محيي الدين عبد الر حمن (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦هـ).

- **ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن على (٥٩٧هـ):**

- صفوة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري، ومحمد رواس قلعه جي (بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).
- الموضوعات الكبرى، تحقيق: عبد الرحمن علي (المدينة المنورة: المكتبة السلفية،ب.ت).
- الوفا بتعريف المصطفى (نشر: مكتبة مشكاة الإسلامية).

- **حاجى خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (١٠٦٧هـ):**

-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

- **الحازمي: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ):**

- شروط الأئمة الخمسة، تعليق:محمد زاهد الكوثري (دمشق: مطبعة الترقي، ١٣٤٦هـ).

- **الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٤٥٠هـ):**

- معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين (القاهرة: مكتبة المتنبي، ب.ت).
- المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

- **ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ):**

- سيرة ابن حبان (نشر موقع شبكة مشكاة الإسلامية).
- المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ).

- مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: "فلايشهمر" (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٥٩م).

- **ابن أبي حديدة: جمال الدين بن حديدة الأنصاري (ت٧٨٣هـ):**

- المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي إلى ملوك الأرض، تحقيق: محمد عظيم الدين (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).

- **ابن حجر: أحمد ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ):**

- الإصابة في تمييز الصحابة تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ).

- تعريف أهل التقديس بالموصوفين بالتدليس، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، محمد أحمد عبد العزيز (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ه، ١٩٨٤م).

- تهذيب التهذيب (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م).

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ب.ت).

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مكة: المكتبة العلمية، ب.ت).

- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ت).

- لسان الميزان (بيروت: دار الفكر ط١، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م).

- النكت على كتاب ابن الصلاح (موقع ملتقى أهل الحديث).

- الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف، تحقيق: عبد الله الليثي

الأنصاري (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ).

- **ابن حزم: على بن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦هـ):**

- جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عن السلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ط٥، ب.ت).
- جوامع السيرة، تحقيق: إحسان عباس (القاهرة: دار المعارف، ط١،١٩٠٠م).
- الفصل في الملل والنحل (القاهرة، ١٣١٧هـ).

- **الحلبي: على بن إبراهيم برهان الدين الحلبى (ت ١٠٤٤هـ):**

- إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٠هـ).

- **ابن حنبل: أحمد بن حنبل الشيبانى (ت٢٤١هـ):**

- مسند أحمد بن حنبل (القاهرة: مؤسسة قرطبة، ب.ت).

- **الخزاعي: على بن محمد الخزاعي (ت ٧٩٨هـ):**

- تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٢م).

- **الخطيب البغدادى: أبو بكر أحمد بن على ثابت (ت ٤٦٣هـ):**

- تاريخ بغداد (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).
- تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش (بيروت: دار إحياء السنة، ط٢، ١٩٧٤م).
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ).
- الكفاية في علم الرواية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

• **ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت ٨٠٨هـ):**

- المقدمة (بيروت: دار القلم، ط٥، ١٩٨٤م).

• **ابن خلكان: أحمد بن أبي محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ):**

- وفيات الأعيان، تحقيق: رؤوف عباس (بيروت: دار الثقافة، ب.ت).

• **ابن خياط: خليفة بن خياط العصفرى (ت٢٤٠هـ):**

- كتاب الطبقات، تحقيق: أكرم ضياء العمرى (الرياض: دار طيبة، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

- كتاب التاريخ، تحقيق: سهيل زكار (دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد،ب. ت).

• **ابن خير: محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ):**

- الفهرست (القاهرة: مؤسسة الخانجي، ط٢، ١٩٨٣م).

• **أبو داود: سليمان بن الأشعث (ت٢٠٢هـ):**

- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، ب.ت).

- رسالة أبي داود، تحقيق: محمد الصباغ (بيروت: دار العربية، ب.ت).

• **ابن دقيق العيد: أبو الفتح محمد بن علي بن وهب (ت٧٠٢هـ):**

- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: عبد الرحمن الدوري (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

• **الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ):**

- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام (القاهرة: دار الغد العربي، ط١،

١٩٩٦م).

- تذكرة الحفاظ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ت).
- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ).
- العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٤٨م).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي (بيروت: دار المعارف، ط١، ١٣٨٢هـ-١٩٥٣م).

- **الرازي: عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ):**

- الجرح والتعديل (بيروت دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٥٢م).

- **الرازي: محمد بن أبي بكر (ت٧٢١هـ):**

- مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر (بيروت: مكتبة بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

- **الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ):**

- شرح علل الترمذي (نشر موقع الموسوعة الشاملة).

- **الزبيري: مصعب بن عبد الله الزبيري (ت ٢٣٣هـ):**

- نسب قريش، تحقيق: ليفي بروفنسال (القاهرة: دار المعارف، ط٣، ب.ت).

- **أبو زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت٢٨١هـ):**

- تاريخ أبي زرعة الدمشقي (موقع شبكة مشكاة الإسلامية).

- **الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ):**

- الإجابة فيما استدركته السيدة عائشة على الصحابة، تحقيق: سعيد الأفغـاني (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م).

- **الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر** (ت ٥٣٨هـ):

- أساس البلاغة (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ب.ت).

- **الزهري: محمد بن شهاب الزهري** (ت ١٢٣هـ):

- كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب تنزيل القرآن بمكة والمدينة، تحقيـق: حـاتم الضامن (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

- **السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي** (ت٧٧١هـ):

- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، محمود الطناحي (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢م).

- **السخاوي: محمد بن عبد الرحمن السخاوي** (ت ٩٠٢هـ):

- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تحقيق: محمد عثمان الخشت (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ب.ت).

- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (بيروت: دار الكتب العلميـة، ط١، ١٩٩٣م).

- **ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري** (ت٢٣٠هـ):

- ابن سعد: الطبقات الكبرى (بيروت: دار صادر، ب.ت).

- **ابن سلام: محمد بن سلام الجمحي** (ت٢٣١هـ):

- طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة: مطبعة المـدني، ط١، ب.ت).

● **السمعاني: عبد الكريم بن محمد التميمي (ت٥٦٢هـ):**

- الأنساب (بيروت: دار الجنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

● **السمهودي: جمال الدين أبو المحاسن عبد الله (ت٩١١هـ).**

- خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى (القاهرة: دار الطباعة، ١٢٨٥هـ).

● **السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت٥٨١هـ):**

- الروض الأنف، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد (بيروت: دار الفكر، ب.ت).

● **ابن سيد الناس: محمد بن سيد الناس (ت٧٣٤هـ):**

- عيون الأثر في فنون المغازي والسير (القاهرة: مكتبة القدسي، ط٢، ١٣٥٦هـ).

● **السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):**

- الإتقان في علوم القرآن (القاهرة: دار نهر النيل، ب.ت).

- أسباب النزول (القاهرة: دار المنار للنشر والتوزيع، ب.ت).

- أسباب ورود الحديث، تحقيق: يحيى إسماعيل (المنصورة: دار الوفاء، ط١، ب.ت).

- تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف(القاهرة: المدينة: المكتبة العلمية، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك (بيروت: دار الفكر، ب.ت).

- الخصائص الكبرى (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- ذيل طبقات الحفاظ (ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).

- الشمائل الشريفة، تحقيق حسن عبيد باحبيشي (بيروت: دار طائر العلم للنشر

والتوزيع، ب.ت).

● **ابن شبة: أبو زيد عمر بن شبة النميري (ت٢٦٢هـ):**

- أخبار المدينة، تحقيق الشيخ عبد الله بن الدويش (بريدة: دار العليان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

● **الصالحي: محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت٩٤٢هـ):**

- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق: عادل عبد الموجود، على عوض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

● **الأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل (ت٥٣٥هـ):**

- دلائل النبوة، تحقيق محمد الحداد (الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤٠٩هـ).

● **الصفدي صلاح الدين خليل بن أبيك (ت٧٦٤هـ):**

- نَكْت الهيمان في نُكَتِ العميان (نشر المكتبة الشاملة).

- الوافي بالوفيات (نشر موقع الوراق).

● **الأصفهاني: حمزة بن الحسن الأصفهاني:**

- تاريخ سني ملوك الأرض (ط؛ برلين ١٣٤٠هـ).

● **ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ):**

- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨م).

● **ابن الضياء: محمد بن أحمد بن الضياء (ت٨٥٤هـ):**

- تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، تحقيق: علاء الأزهري، أيمن الأزهري (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

● **طاهر الجزائري الدمشقي :**

- توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط.١، ١٤١٦هـ

● **الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ):**

- المعجم الكبير (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م).

● **الطبري: محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ):**

- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط٦، ب.ت).

- جامع البيان (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

- المنتخب من الذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط٣، ب.ت).

● **ابن طولون: أبو الفضل محمد بن علي بن أحمد (ت٩٥٣هـ):**

-إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين (دمشق: مكتبة القدسي، ١٣٤٨هـ).

● **ابن العاقولي: أبو المكارم محمد بن صدر الدين (ت٧٩٨هـ):**

- عرف الطيب في أخبار مكة والمدينة، تحقيق: محمد زينهم عزب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

● **ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله القرطبي (ت٤٦٣هـ):**

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ).

- الدرر في اختصار المغازي والسير، تحقيق: شوقي ضيف (القاهرة:

دار المعارف، ط٣، ب.ت).

- التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٣٨٧م).

- **أبو عبيدة: معمر بن المثنى:**

- أزواج النبي ﷺ أولاده (القاهرة: دار الحرمين الشريفين، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

- **العراقي: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ):**

- التبصرة والتذكرة (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).

- **ابن عساكر: على بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١هـ):**

- تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: صلاح الدين المنجد، نشاط غزاوي (دمشق: دار الفكر العربي، ب.ت).

- **العكبري: عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ):**

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).

- **العيدروس: شمس الدين العيدروس:**

- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (نشر موقع الوراق).

- **الفاسي: تقي الدين محمد بن أحمد بن علي (ت٨٣٢هـ):**

- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).

- **الفاكهي: أبو عبد الله محمد بن إسحاق (ت٢٥٧هـ):**

- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: عبد الملك دهيش (بيروت: دار خضر، ط٢، ١٤١٤هـ).

- **الفريابي: جعفر بن محمد بن الحسين (ت٣٠١هـ):**
- دلائل النبوة، تحقيق عامر حسين صبري (ط١؛ مكة المكرمة: دار حراء، ١٤٠٦هـ).
- **الفسوي: يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ):**
- المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨١م).
- **ابن القاضي: أحمد بن محمد المكناسي (ت ١٠٢٥هـ):**
- درة الحجال في من حل من العلام مدينة فاس، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور (القاهرة: دار التراث، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
- **ابن قاضي شهبة: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (ت٨٥١هـ):**
- طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد الحليم (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ).
- **ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ):**
- تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زاهر النجار (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
- المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٦، ١٩٩٢م).
- **القرشي: يحيى بن علي بن عبد الله (ت٦٢٢هـ):**
- الغرر والفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، تحقيق: محمد خرشافي (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٧هـ).

● **القسطلاني: أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ):**

- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، تحقيق: صالح أحمد الشامي (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

● **القشيري: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ):**

- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ت).

● **القرطبي: محمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ):**

- الجامع لأحكام القرآن الكريم (القاهرة: دار الغد العربي، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م).

● **القيسراني: محمد بن طاهر القيسراني (ت٥٠٧هـ):**

- تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي عبد المجيد (الرياض: دار الصميعي، ط١، ١٤١٥هـ).

● **ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت٧٥١هـ):**

- زاد المعاد فيهدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م)

● **الكافيجي: محيي الدين محمد بن سليمان (ت٨٧٩هـ):**

- المختصر في علم التاريخ، منشور ضمن كتاب روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح العلي (بغداد: مكتبة المثني ، ١٩٦٣م).

● **الكتاني: محمد بن جفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ):**

- الرسالة المستطرفة، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي (بيروت: دار البشائر

الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

- **ابن كثير: إسماعيل بن عمر القرشي (ت٧٧٤هـ):**

- الباعث الحثيث، تحقيق: أحمد شاكر (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ب.ت).

- البداية والنهاية (بيروت: مكتبة المعارف، ب.ت).

- الفتن والملاحم، تحقيق: الشيخ إسماعيل الأنصاري (الرياض: مؤسسة النـور، ط١، ١٣٨٨هـ).

- **الكلاعي: سليمان بن موسى الأندلسي (ت٦٣٤هـ):**

- الاكتفاء في مغازي النبي والثلاثة الخلفاء، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ).

- **ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (ت٢٠٧هـ):**

- سنن بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار الفكر، ب.ت).

- **مالك: الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ):**

- الموطأ، تحقيق: فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٠هـ).

- **الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ):**

- أعلام النبوة (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

- **المراغي: أبو بكر الحسين بن المراغي (ت٨١٦هـ):**

- تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، تحقيق: عبد الله عسيلان (المدينـة المنورة: المكتبة العلمية، ط١، ١٩٥٥م).

- **المزي: يوسف بن الزكي المزي (ت٤٢٠هـ):**

- تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد (بـيروت، مؤسـسة الرسـالة، ط١،

١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

- **المسعودي: علي بن الحسين (ت٣٤٦هـ):**

- التنبيه والإشراف (بيروت، دار صادر، ب.ت).

- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: مفيد قميحة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

- **المقدسي: مطهر بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ):**

- البدء والتاريخ (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ب.ت).

- **المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي:**

- إمتاع الأسماع، تحقيق: محمد عبد الحميد التميس (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

- **ابن الملقن: أبو حفص عمر بن علي الأنصاري (ت٨٠٤هـ):**

- غاية السول في خصائص الرسول، تحقيق: عبد الله بحر الدين عبد الله (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

- **ابن منظور: محمد بن مكرم المصري (ت٧١١هـ):**

- لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط١، ب.ت).

- **ابن النديم: أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت٣٨٥هـ):**

- الفهرست (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م).

- **النسائي: أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ):**

- السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م).

- سنن النسائي (المجتبى)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
- كتاب الوفاة، تحقيق: محمد السيد زغلول (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ب.ت).

• **أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ):**

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ).

• **النووي: يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ):**

- الأربعين النووية، تحقيق: رشيد رضا (القاهرة: دار المنار، ١٣٤٢هـ).
- صحيح مسلم بشرح النووي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٤٧هـ-١٩٢٩م).

• **ابن هشام: عبد الملك بن هشام الحميري (ت٢١٨هـ):**

- السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ).

• **الواقدي: محمد بن عمر (ت٢٠٧هـ):**

- كتاب المغازي، تحقيق: مارسدن جونسون (جامعة أكسفورد، ١٩٦٦م).

• **اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر:**

- تاريخ اليعقوبي (بيروت: دار صادر، ب.ت).

* * *

ثانياً: المراجع العربية:

- **د.أكرم ضياء العمري:**

– بحوث في تاريخ السنة المشرفة (بيروت: مؤسسة الرسـالة، ط٣، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

– السيرة النبوية الصحيحة (الرياض مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

- **"جوتهلف برجستراسر":**

– أصول نقد النصوص ونشر الكتب (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٩م).

- **د.حسين عطوان:**

– الرواية التاريخية ببلاد الشام في العصر الأموي (بيروت: دار الفكر،١٩٨٣م).

- **د.حسين فوزى النجار:**

– التاريخ والسير (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م).

- **د.حسين مؤنس:**

– التاريخ والمؤرخون العرب (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م).

- **د.حسين نصار:**

– نشأة التدوين التاريخي عند العرب (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب.ت).

– نشأة الكتابة الفنية في الأدب العربي (القاهرة: مكتبة النهضة المـصرية، ط٢، ١٩٦٦).

- **سلوى الطاهر:**

– عروة بن الزبير (بيروت: المؤسـسة العربيـة للدراسـات والنـشر، ط١، ١٩٩٥م).

• **سيدة إسماعي الكاشف:**

- مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م).

• **د. شاكر مصطفى:**

- التاريخ والمؤرخون (بيروت: دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٩٣م).

• **د. صبحي الصالح:**

- علوم الحديث ومصطلحه (دمشق: جامعة دمشق، ط١، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م).

• **صلاح الدين المنجد:**

- معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ (القاهرة: دار القاضي عياض، ب.ت).

• **عبد الرحمن بدوي:**

- مناهج البحث العلمي (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٣م).

• **عبد الحميد العبادي:**

- إلمامة بالتاريخ عند العرب (فصل ضمن ترجمة كتاب هرتشو: علم التاريخ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٤٤م).

• **د. عبد العزيز الدوري:**

- بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م).

• **د. عبد العزيز سالم:**

- التاريخ والمؤرخون العرب (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٧م).

• **د. عبد المنعم ماجد:**

- مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٣م).

• د. عثمان موافي:

- منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط٣، ١٩٨٤م).

• د. عون الشريف قاسم:

- نشأة الدولة الإسلامية على عهد الرسول "دراسة في وثائق العهد النبوي" (دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

• د. فاروق حمادة:

- مصادر السيرة النبوية (الدار البيضاء: دار الثقافة، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

• د. قاسم عبده قاسم:

- الرؤية الحضارية للتاريخ (القاهرة: دار المعارف ط٢).

- تطور منهج البحث التاريخي (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ٢٠٠٠م).

• د. محمد أحمد ترحيني:

- المؤرخون والتاريخ عند العرب (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م).

• محمد جمال الدين القاسمي:

- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث(بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).

• د. محمد حسين الذهبي:

- التفسير والمفسرون (القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

● **محمد عبد الحي اللكنوي:**

- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ب.ت).

● **د.محمد عبد الغني حسن:**

- التراجم والسير (القاهرة: دار المعارف، ط٢، ب.ت).

● **د.محمد عبد الكريم وافي:**

- مناهج البحث في التاريخ (بنغازي: جامعة قار يونس، ط١، ١٩٩٠م).

● **د.محمد مصطفى الأعظمي:**

- دراسات في الحديث الشريف (الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

● **د. محمود الطحان:**

- أصول التخريج ودراسة الأسانيد (مكتبة السروات للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

- تيسير مصطلح الحديث (بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨١م).

● **د. محمود قاسم:**

- المنطق ومناهج البحث العلمي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٣م).

● **د.مصطفى السباعي:**

- السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ب.ت).

• **مصطفى صادق الرافعي:**

- تاريخ آداب العرب (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٤، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

• **د.ناصر الدين الأسد:**

- مصادر الشعر الجاهلي وقيمته التاريخية (بيروت: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٧، ١٣٦٩هـ).

• **نور الدين حاطوم:**

- المدخل إلى التاريخ (دمشق: مطبعة الإنشاء، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

• **د. نور الدين عتر:**

- منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).

* * *

ثالثاً: المراجع المترجمة:

• **"بلاشير":**

- القرآن، ترجمة: رضا سعادة (دارالكتاب اللبناني، ط١، ١٩٧٤م).

• **"جولد تسيهر":**

- العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة محمد يوسف وآخرون (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط٣، ب.ت).

• **"روزنثال":**

- مناهج المسلمين في البحث العلمي، ترجمة: أنيس فريحة (بيروت: دار الثقافة، ب.ت).

- علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح العلـــي (بغـــداد: مكتبـــة المـــثنى، ١٩٦٣م).

- **فؤاد سزكين:**

- تاريخ التراث العربي ترجمة محمود فهمي حجازي، فهمـــي أبـــو الفـــضل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م).

- **"سينوبوس":**

- النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمن بدوي (القاهرة: دار النهـــضة العربيـــة، ب.ت.

- **"كارل بروكلمان":**

- تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار (القاهرة: دار المعارف، ط٥، ب.ت).

- **"مارجليوث":**

- دراسات عن المؤرخين العرب، ترجمة: حسين نصار (بيروت: دار الثقافـــة، ب.ت).

- **"هاملتون جب":**

- دراسات إسلامية، ترجمة د.إحسان عباس وآخرون (بـــيروت: دار العلـــم للملايين، ١٩٦٤م).

- **"هورفتس":**

- المغازي الأول ومؤلفوها، ترجمة: حسين نصار (القاهرة: مكتبة البابي الحلـــبي ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٤٩م).

- **ولي الله الدهلوي:**

- الفوز الكبير في أصول التفسير، ترجمة: سليمان الحسيني الندوي (القاهرة: دار الصحوة، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

* * *

رابعاً: المقالات والبحوث العربية:

- **د. أيمن فؤاد سيد:**

- "مناهج النقد التاريخى عند المؤرخين المسلمين"، مجلة حوليات إسلامية، المركز الفرنسى، القاهرة، العدد ٣٢، ١٩٩٨م.

- **جواد علي:**

- "موارد تاريخ الطبري"، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد الأول، السنة الأولى (١٣٦٩هـ-١٩٥٠م).

* * *

خامساً: المقالات المترجمة:

- **"شاخت":**

- دائرة المعارف (الإسلامية) مادة (حديث) (القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٩٦٩م).

- **"ليفي دلا فيدا":**

- مادة "سيرة"، دائرة المعارف (الإسلامية) (الترجمة العربية)، المجلد التاسع (القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٩٦٩م).

• "هاملتون جب":

– مادة "تاريخ"، دائرة المعارف (الإسلامية) (الترجمة العربية)، المجلـــد التاســـع (القاهرة: دار الشعب، ط١، ١٩٦٩م).

* * *

سادساً: المقالات والبحوث الأجنبية:

• **A,Gillaume**,
- The traditions of Islam , the criticism of Hadith (oxford , 1924) P. 86

• **D.S.Margoliouth,**
- Early Development of Muhammedanism, (London, 1914)

A.Minagana,
- An Important Manuscript of the Traditions of "Bukhari (Cambridge, 1936).

• **J,Robson,**
- The Isnad In Muslim Tradition، Glasgow University Oriental Society.Transactions, VOL. XV, 1955.

• **J.Schacht,**
- On Musa Bin Uqba's ,, Kitab Al- Maghazi ,, Acta Orientalia (Vol. Xxi, 1953)

• **M.Siddiqi,**
- The Quranic Concept Of History (Karachi:1965).

فهرس الموضوعات

* * *